

مَجْمَعُ فَنَائِي

شيخ الإسلام أحمد بن نعيمه

طيب الله ثراه

جمع وترتيب الفقير إلى الله

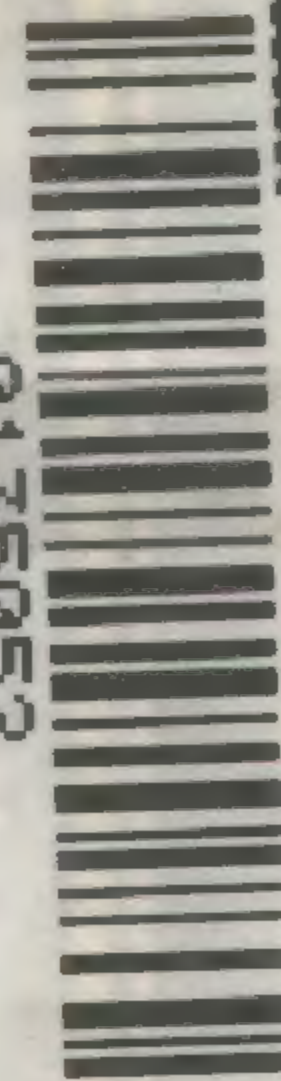
جور الحمزة بن محمد بن قاسم بن محمد بن أبي بكر بن أبي

رحمته

وساعده ابنه محمد وفقه الله

المجلد الثامن

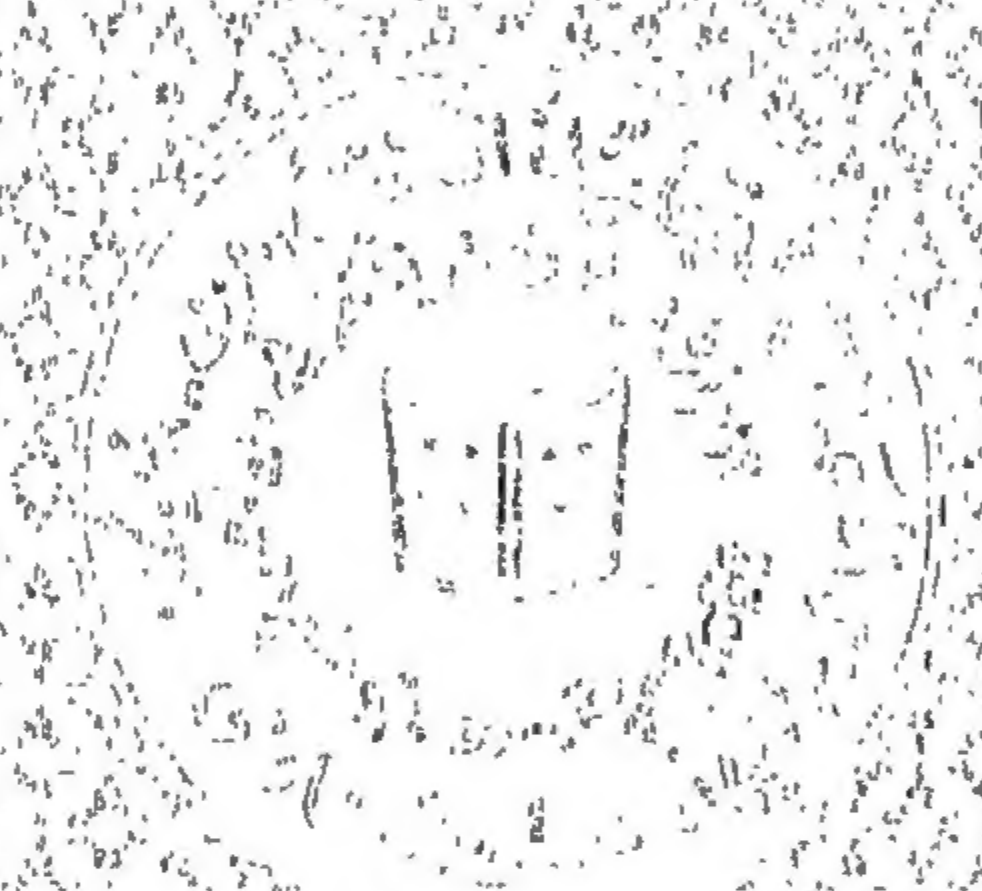
مَجْمَعُ فَنَائِي



0135052

Bibliotheca Alexandrina





مجموع فتاوى
شيخ الاسلام أحمد بن حنبل
قدس الله روحه

جمع وترتيب الفقير إلى الله
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي
ومساعدته ابنه محمد وقصرهما الله

المجلد الثلاثون

كتاب الصلح

إلى

الوقف

تنبیه : ذکر احد المصححین کتب التفسیر وکتب الفقه غلطا وکنت ارسل کسل
کتاب الی الطبع مرقوما الصفحة الاولى : مجموع الشیخ وجمع فلان وفي الصفحة الثانية
اسم الکتاب مفردا لیكون بارزا بالخط العریض وبه یعلم أنه من الاصول او التفسیر
أو الفقه بل یعلم به موضعه من تلك فالیعلم ذلك .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُئِلَ سَيِّغُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ

عن رجل اشترى داراً ولها بابان . كل باب في زقاق غير نافذ ،
وأحدهما مسدود ، والكتب تشهد بالبابين ، والمسدود هو الباب الأصلي
في صدر الزقاق ؛ فإراد أن يفتح الباب . فهل له أن يفتحه ؟؟ .

فأجاب : إذا اشترى داراً بحقوقها ، وكان ذلك الباب الذي سد من
حقوقها ، فله أن يفتحه كما كان أولاً . إلا أن يكون هذا الحق مستثنى
من المبيع لفظاً أو عرفاً .

وسئل رحمه الله :

عن دارين بينهما شارع ، فإراد صاحب أحد الدارين أن يعمر على
داره غرفة تفضي إلى سد الفضاء عن الدار الأخرى . فهل يجوز
ذلك ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : إن كان في ذلك إضرار بالجار ، مثل ان يشرف عليه ، فانه يلزم ما يمنع مشاركته الأسفل ، فاذا لم يكن فيه ضرر على الجار ، بأن يبنى ما يمنع الاشراف عليه ، او لا يكون فيه إشراف عليه لم يمنع من البناء .

وسئل

عن رجل اشترى داراً ، وهي تشرف إلى طريق المارة ، ثم إنه اراد ان يزيد فيها . فاشترى من وكيل بيت المال من جانب الطريق أذرعاً معلومة ، واقام حائطاً فيما اشتراه ، واراد ان يعمل على طريق المسلمين ساباطاً لينى عليه داراً . فهل يجوز ذلك ؟ ام لا ؟ وهل يصح بيع الأرض المتباعدة من وكيل بيت المال التى في طريق المسلمين ؟ ام لا ؟ وهل يفسق الشاهد الذي يشهد بها لبيت المال ، ام لا ؟ وإذا ادعى الثانى ان بناءه لم يضر بالمسلمين هل يسمع ذلك منه ؟ وما الضرر الذي لأجله يمنع البناء على الطريق ؟ وهل يجوز لحاكم المسلمين تمكينه من ذلك على هذه الصفة المشروحة . ام لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . لا يجوز بيع شيء من طريق المسلمين النافذ ، وليس لوكيل بيت المال بيع ذلك ، سواء كانت الطريق واسعة ، او

ضيقة ، وليس مع الشاهد علم ليس مع سائر الناس ، اللهم إلا ان يشهد ان هذه لبيت المال ، مثل ان تكون ملكا لرجل ، فانتقلت عنه إلى بيت المال ، وأدخلت في الطريق بطريق الغصب .

وأما شهادته انها لبيت المال بمجرد كونها طريقاً ، فهذا إن اراد أن الطريق المشتركة حق للمسلمين لم يسوغ ذلك بيعها ، وإن اراد انها ملك لبيت المال يجوز بيعها ، كما يباع بيت المال فهذه شهادة زور ، يستحق صاحبها العقوبة التي تردعه وامثاله . وليس للحاكم ان يحكم بصحة هذا البيع .

وسئل رحمه الله

عن بيتين : أحدهما شرقي الآخر ، والدخول الى أحدهما من تحت ميزاب الآخر من سلم ، وذلك من قديم . فهل لصاحب البيت الذي سلمه ومجراه تحت الميزاب الآخر ان يمنع هذا الميزاب أن يجري على هذا السلم لأجل الضرر الذي يلحقه ؟ أم لا ؟

فأجاب : ليس له ان يمنع صاحب الحق القديم من حقه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل أحدث بنياناً ورواشناً على باب الطبقات عليه ، من حيث يكشف حريم جاره ، وطبق عليه باب مطلعته من حيث لا يقدر ينزل طبق العجين ، ولا يطلع قربة سقاء ؟

فأجاب : ليس للجار أن يحدث في الطريق المشترك الذي لا ينفذ شيئاً بغير إذن رفيقه ، ولا شركائه ، ولا أن يحدث في ملكه ما يضر بجاره . وإذا فعل ذلك فللشريك إزالة ضرره قبل البيع وبعده ؛ لكن إذا أزيل قبل البيع لم يعد ، وبعد البيع فللمشتري فسخ البيع لأجل هذا النقص .

وسئل

عن رجل اشترى حوانيت أرضاً ، وبني من مدة عشرين سنة ، وفوقهم علو ، فحضر من ادعى أن العلو ملكه . ولم يصدقه مالك الحوانيت على صحة ملكه ، وأنشأ على العلو عمارة جديدة ، فهل يلزمه

هدم ما أنشأ مستجداً ؟

فأجاب : إذا كانت يده على العلو وصاحب السفلى لا يدعى أنه له
فهو لصاحب اليد ، حتى يقيم غيره حجة انه له . وأما ما أنشأه من
العمارة الجديدة فليس له ذلك ؛ الا أن يكون ذلك من حقوق
ملكه . والله أعلم .

وسئل

عن رجل اشترى طبقة ولم يكن يروز ، ثم عمرها ، وأحدث
روشنا على جيرانه في زقاق ليس نافذاً ، وادعى ان فيه باباً شرق
الظاهرية ، فهل له ان يحدث الروشن ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين ليس له أن يحدث في الدرب الذي لا
ينفذ روشناً باتفاق الأئمة ، فانهم لم يتنازعوا في ذلك ؛ لكن تنازعوا في جواز
إحداثه في الدرب النافذ ، وفي ذلك نزاع وتفصيل ليس هذا موضعه .

وأما الدرب الذي لا ينفذ فلا نزاع فيه ، سواء كان له باب الى
مدرسة ، او لم يكن ، فانه ليس بنافذ .

واذا ادعى ان له فيه حق روشن لم يقبل قوله بغير حجة ، لكن
له تحليف الجيران الذين تنازعوا فيه على نفي استحقاقه لذلك . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عمن له دار ، وبينهم طريق ، ونزل على أحدهم بأن كان سابطا ولم يتضرر الجار والمار ، وقصد أحد الجيران أن يساويه بالبروز ويخرج عن جيرانه الطريق ، ويضر بالجار ؟

فأجاب : أما السابط ونحوه إذا كان مضرأ فلا يجوز باتفاق العلماء ، وكذلك لا يجوز لأحد ان يخرج في طريق المسلمين شيئا من أجزاء البناء . حتى انه ينهى عن تخصيص الحائط من خارج إلا ان يدخل حده بمقدار غلط الجص .

وأما إذا كان السابط ونحوه لا يضر بالطريق ففيه نزاع مشهور بين العلماء . قيل : يجوز ، كقول الشافعي . وقيل : لا يجوز ، كأحد القولين في مذهب أحمد ، ومالك . وقيل : يجوز باذن الامام ، كالقول الأخير . وقيل : ان منعه بعض العامة امتنع ، كما هو مذهب أبي حنيفة . والله أعلم .

وسئل

عن زقاق غير نافذ وفيه جماعة سكان ، وفيهم شخص له دار .
فهل له أن يفتح باباً غير بابه الأصلي ؟

فأجاب : ليس له أن يفتح في الدرب الذي لا ينفذ باباً يكون أقرب
إلى آخر الدرب من بابه الأصلي ؛ إلا باذن المشاركين له في الاستطراق
في ذلك . والله أعلم .

وسئل

عن رجل عمر حوانيت ، ويجنبها خربة لانسان ، فهل لصاحب
الدار ان يفتح مشرعا من الخربة ؟ أم لا ؟

فأجاب : ليس له ان يفتح مشرعا - يعنى باباً في درب غير نافذ -
إلا باذن أهله ؛ إلا ان يكون له فيه حق الاستطراق . والله أعلم .

وسئل

عن ملك مشترك بين مسلم وذمي . فهدماه إلى آخره . فهل يجوز تعليته على ملك جارهما المسلم ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . ليس لهما تعليته على ملك المسلم ، فان تعلية الذمي على المسلم محظورة ، ومالا يتم اجتناب المحظور إلا باجتنابه ، فهو محظور . كما في مسائل اختلاط الحرام بالحلال ، كما لو اختلط بالماء والمائعات نجاسة ظاهرة ، وكالمتولد بين مأكول وغير مأكول ، كالسمع والعسار والبغل ، وكما في « مسائل الاشتباه » أيضا : مثل أن تشبه أخته بأجنبية ، والمذكي باليت ، فإنه لما لم يمكن اجتناب المحظورات إلا باجتناب المباح في الأصل ؛ وجب اجتنابها جميعا ، كما ان مالا يتم الواجب إلا بفعله ، ففعله واجب .

وإنما ذاك إذا كان ليس شرطاً في الوجوب ، وهو مقدور للمكلف وهنا لا يمكن منع الذمي من تعلية بنائه على المسلم ، لا أن يمنع شريكه ، فيجب منعها ، وليس في منع المسلم من تعلية بنائه على مسلم تعلية كافر على مسلم ، بخلاف ما إذا أمكن الشريك من التعلية ، فإنه يكون

فى ذلك علو للكافر على المسلم ، وذلك لا يجوز ، واذا علوا البناء
وجب هدمه .

ولا يجوز لمسلم ان يجعل جاء المسلم ذريعة لرفع كافر على مسلم .
ومن شارك الكافر او استخدمه وأراد بجاء الاسلام أن يرفعوا على
المسلمين ، فقد بنحس الاسلام ، واستحق ان يهان الاهانة الاسلامية .
والله أعلم .

وسئل

عن بستان مشترك حصلت فيه القسمة ، فأراد أحد الشريكين
ان يبنى بينه وبين شريكه جدارا ، فامتنع ان يدعه يبنى ، او يقوم
معه على البناء .

فأجاب : انه يجبر على ذلك ، ويؤخذ الجدار من أرض كل
منها بقدر حقه .

وسئل

عن بستان بين شريكين ، ثم قسما ، فأراد أحدهما ان يبني حائطه بينه وبين شريكه ، فامتنع الشريك ان يخليه يبني في أرضه ، وعلي غرامة البناء ؟

فأجاب : يجبر الممتنع ان يبني الجدار في الحقين من الشريكين جميعاً ، إذا كانا محتاجين الى السترة .

وسئل ايضاً

فلو كانت المسألة بحالها ، فان امتنع أحدهما أن يبني مع شريكه ، وبناء أحدهما بماله ، لكنه وضع بعض أساسه من سهم هذا ، وبعضه من سهم هذا ، فهل له ان يمنع الذي لم يبن معه أن ينتفع بالجدار ؟ مثل أن يضع جاره عليه شيئاً ، او يبني عليه ، أم لا ؟

فأجاب : لو كان الجدار مختصاً بأحدهما لم يكن له ان يمنع جاره من الانتفاع بما يحتاج اليه الجار ، ولا يضر بصاحب الجدار . والله أعلم .

وسئل

عن رجل اشترى من بيت المال بمصر شراء صحيحاً شرعياً وبنى ،
فتعرض له انسان ومنعه من البناء ، فهل له ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله . اذا بنى فى ملكه بناءً لم يتعده على الجار ،
لكن يخاف أن يسكن فى البناء الجديد ناس آخرون ، فينقص كراه
الأول ، لم يكن له منعه لأجل ذلك ، بلا نزاع بين العلماء

وسئل

عن رجل له ملك ، وهو واقع فأعلموه بوقوعه ، فأبى ان ينقضه ،
ثم وقع على صغير فهشمه هل يضمن ؟ أو لا ؟

فأجاب : هذا يجب الضمان عليه فى أحد قولي العلماء ؛ لأنه مفرط
فى عدم إزالة هذا الضرر ، والضمان على المالك الرشيد الحاضر ، او
وكيله ان كان غائباً ، أو وليه ان كان محجوراً عليه .

ووجوب الضمان في مثل هذا هو مذهب أبي حنيفة ، ومالك ،
وإحدى الروايتين عن أحمد ، وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي .
والواجب نصف الدية والأرش في مالا تقدير فيه ، ويجب ذلك
على عاقلة هؤلاء إن أمكن ؛ وإلا فعليهم في أصح قولي العلماء .

وقال رحمه الله

إذا احتاج الى إجراء مائه في أرض غيره ولا ضرر فله ذلك ، وعنه
لربها منه ، كما لو استغنى عنه ، أو عن أجرائه فيها .

قال : ولو كان لرجل نهر يجري في أرض مباحة ، فأراد جاز النهر أن
يعرضه الى أرضه ، أو بعضه ، ولا ضرر فيه ، الا انتفاعه بالماء كما لو
كان ينتفع به في مجراه . ولكنه يسهل عليه الانتفاع به . فأفتيت بجواز
ذلك ، وأنه لا يحل منه ؛ فان المرور في الأرض . كما انه ينتفع به
صاحب الماء ، فيكون حقا له ، فانه ينتفع به صاحب الأرض
ايضا . كما في حديث عمر . فهو هنا انتفع بإجراء مائه ، كما انه هناك
انتفع بأرضه .

ونظيرها لو كان لرب الجدار مصلحة في وضع الجذوع عليه من

غير ضرر الجذوع . وعكس مسألة إضرار الماء : لو أراد ان يجري في أرضه من بقعة الى بقعة ، ويخرجه الى أرض مباحة ، او الى أرض جار راض ، من غير ان يكون على رب الماء ضرر ؛ لكن ينبغي ان يملك ذلك ؛ لأنه يستحق شغل المكان الفارغ ، فكذلك تفريغ المشغول .

والضابط ان الجار . اما أن يريد احداث الانتفاع بمكان جاره . او ازالة انتفاع الجار الذي ينفعه زواله ، ولا يضر الآخر .

ومن أصلنا ان المجاورة توجب لكل من الحق مالا يجب للأجنبي ، ويحرم عليه مالا يحرم للأجنبي . فيبيح الانتفاع بملك الجار ، الخالي عن ضرر الجار ، ويحرم الانتفاع بملك المنتفع اذا كان فيه اضرار .

فصل

واذا قلنا : باجراء مائه على احدى الروابطين . فاحتاج ان يجري مائه في طريق مياه ، مثل أن يجري مياه سطوحه وغيرها في قناة لجاره ، أو يسوق في قناة غدير ماء ثم يقاسمه جاز .

باب الحجر

وسئل رحمه الله

عن رجل عسفه انسان على دين يريد حبسه ، وهو معسر . فهل القول قوله في انه معسر ؟ أو يلزم باقامة البينة في ذلك ؟ .

فأجاب : اذا كان الدين لازمه بغير معاوضة كالضمان ، ولم يعرف له مال قبل ذلك ، فالقول قوله مع يمينه في الاعسار . والله اعلم .

وسئل الشيخ رحمه الله

عن رجل مسلم اشترى من ذمي عقارا ، ثم رمي نفسه عليه ، واشترى منه قسطين ، والتزم يمينا شرعية الوفاء إلى شهر . فهل على أحد ان يعلمه حيلة وهو قادر ؟ .

فأجاب : الحمد لله . إذا كان الغريم قادرا على الوفاء لم يكن لأحد ان يلزم رب الدين بترك مطالبته ، ولا يطلب منه حيلة لا حقيقة لها

لأجل ذلك . مثل ان يقبض منه ، ثم يعيد إليه غير حقيقة استيفاء .
وإن كان معسرا وجب إنظاره . واليمين المطلقة محمولة على حال
القدرة ؛ لا على حال العجز . والله أعلم .

ومثل

عمن ترك بعد موته كرما ودارا ، وعليه دين يستوعب ذلك كله ،
وله من الورثة : زوجة ، وبنت ، والسلطان (١) . فطلب أرباب الدين
من الورثة بيع الملك ، فهل يلزم الورثة البيع ؟ او الحاكم ؟ .

فأجاب : إن باع الورثة ووفوا من الثمن جاز . وإن سلموه للغرماء
فباعه الغرماء واستوفوا ديونهم . جاز . وإن طلبوا من الحاكم ان يقيم
لهم أمينا يتولى ذلك جاز . وإن أقاموا هم أمينا يتولى ذلك جاز .
وإذا سلم الورثة ذلك الى الغرماء لم يجب على الورثة ان يتولوا البيع .
والله أعلم .

(١) ياض في الاصل .

وسئل

عن رجل باع قماشا لانسان تاجر ، وكسب فيه شيئا معينا ،
وقسط عليه الثمن والمديون يطلب السفر ، ولم يقم له كافلا . فهل
لصاحب المال ان يمنعه من السفر . ام لا ؟ .

فأجاب : إن كان الدين حالا وهو قادر على وفائه ، فله ان
يمنعه من السفر قبل استيفائه . وكذلك إن كان مؤجلا ومحلّه قبل
قدوم المدين ، فله ان يمنعه من السفر حتى يوثق برهن يحفظ
المال ، او كفيل .

وان كان الدين لا يحل إلا بعد قدوم المدين ؛ ففيه نزاع بين
العلماء . والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عمن أعتق عبدا وهو محتاج ، وعليه ديون ، وماله جَدَّة . فهل يجوز له ان يبيعه ويوفي به دينه ؟ .

فأجاب : إن كان حين أعتقه موسرا ليس عليه دين ، او عليه دين له وفاء غير العبد : فقد عتق ولا رجوع فيه ، وإن كان حين أعتقه عليه دين يحيط بما له : ففي صحته نزاع بين العلماء . والله اعلم .

وسئل

عن رجل ادعى على غريم له عند الحاكم ، فاعترف له بدينه وبالقُدرة والملاءة ، فاعتقله الحاكم ، وحجر عليه عقيب ذلك ، ثم ان المعتقل اراد اثبات اعساره عند حاكم آخر ؛ فهل له ذلك ؟ .

فأجاب : لا تقبل دعوى اعساره بعد الاعتراف بالقُدرة ، وبعد الحجر عليه ، اذا لم يبين السبب الذي أزال الملاءة ، ويكون ذلك ممكنا في العادة ، كحرق الدار التي فيها متاعه ، ونحوه ؛ وليس له طلب اتمام الحكم في ذلك .

وان يدعى ذلك ويثبت عند غير الحاكم الذي حبسه ، وحجر عليه بدون اذنه . والله اعلم .

وسئل قدس الله روحه

عن رجل استدان من التجار أموالاً وطولب بها ، وامتنع من الوفاء مع القدرة على ذلك ، واعتقلوه بحكم الشرع . فهل يجوز للحاكم عقوبته حتى يوفى ما عليه ؟ وماذا حكم الشرع فيه ؟ .

فأجاب : اذا امتنع مما يجب عليه من إظهار ماله ، والتمكين من توفية الناس جميع حقوقهم ، وكان ماله ظاهراً ، واحتيج الى التوفية الى فعل منه ، وامتنع منه ، وأصر على الحبس : فانه يعاقب بالضرب حتى يقوم بالواجب عليه في ذلك ، في مذهب عامة الفقهاء . وقد صرح بذلك اصحاب مالك والشافعي ، من العراقيين ، والخراسانيين ، واصحاب الامام أحمد ، وغيرهم .

ولا نعلم في ذلك نزاعاً بل كرروا هذه المسئلة في غير موضع من كتبهم ؛ فانهم مع ذكرهم لها في موضعها المشهور ذكروها في غيره ، كما ذكروها في (باب نكاح الكفار) وجعلوها أصلاً قاسوا عليه إذا أسلم الكافر وتحتنه أكثر من اربع نسوة ، وامتنع من الاختيار ،

قالوا : بضرب حتى يختار ؛ لأنه امتنع من فعل وجب عليه ، وبضرب حتى يقوم به ، كما لو امتنع من أداء الدين الواجب عليه ، فانه بضرب حتى يؤديه .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه في الصحيحين : « مثل الغنى ظلم » . والظالم مستوجب للعقوبة . وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لي الواجد يحل عرضه وعقوبته » اللي : المثل ، والواجد : القادر . فقد اباح النبي صلى الله عليه وسلم من القادر الماثل عرضه . وقد اتفق العلماء على ان التعزير مشروع في كل معصية لا حد فيها ، ولا كفارة .

والمعاصي تنقسم الى ترك مأمور وفعل محذور . فاذا كانت العقوبة على ترك الواجب — كمعقوبة هذا وامثاله من تارك الواجب — عوقب حتى يفعله ؛ ولهذا قال العلماء الذين ذكروا هذا المسئلة من اصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم : انه بضرب مرة بعد أخرى . حتى يؤدى . ثم منهم من قدر ضربه في كل مرة بتسعة وثلاثين سوطا . ومنهم من لم يقدره ؛ بناء على ان التعزير هل هو مقدر ؟ ام ليس بمقدر ؟ للحاكم ان يعزره على امتناعه عقوبة لما مضى ، وله أيضاً ان يعاقبه حتى يتولى الوفاء الواجب عليه ، وليس على الحاكم ان يتولى هو بيع ماله ووفاء الدين .

وان كان ذلك جائزاً للحاكم ؛ لكن متى رأى ان يلزمه هو بالبيع والوفاء زجراً له ولأمثاله عن المثل ، او لكون الحاكم مشغولاً عن ذلك بغيره ، او لمفسدة تخاف من ذلك ، كانت عقوبته بالضرب حتى يتولى ذلك .

فان قال : إن في بيعه بالنقد في هذا الوقت علي خسارة ؛ ولكن أبيع به إلى أجل ، وأحيلكم به . وقال الغرماء : لا نحتال ؛ لكن نحن نرضى ان يباع الى هذا الأجل ، وان يستوفي ويوفي . وما ذهب على المشتري كان من ماله . فانه يجاب الغرماء الى ذلك . وللحاكم ان يبيعه وبقيم من يستوفي ويوفي مع عقوبته على ترك الواجب . وللغرماء ان يطلبوا تعجيل بيع ما يمكن بيعه نقداً ، إذا بيع بضمن المثل . ويجب عليه الاجابة الى ذلك . وللحاكم ان يفعله كما تقدم ، وان يعاقبه على ترك الواجب . والله اعلم .

وسئل

عن عليه دين فلم يوفه حتى طول به عند الحاكم وغيره ، وغرم أجرة الرحلة . هل الغرم على المدين ؟ ام لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . اذا كان الذي عليه الحق قادراً على الوفاء ،

ومطله حتى احوجه الى الشكاية ، فما غرمه بسبب ذلك فهو على الظالم
المماطل ؛ إذا غرمه على الوجه المعتاد .

وسئل

عمن حبس بدين ، وليس له وفاء الا رهن عند الغريم ، فهل
يمهل ويخرج الى ان يبيعه ؟ .

فأجاب : إذا لم يكن له وفاء غير الرهن ، وجب على المدين إمهاله حتى
يبيعه ، فتي لم يمكن بيعه الا بخروجه ، او كان في بيعه في الحبس ضرر عليه ،
وجب اخراجه ليبيعه ، ويضمن عليه ، او يمشى [الغريم] ، او وكيله [اليه] :

وسئل

عن رجل عليه دين حال ، وله ملك لا تفضل فضلة عن نفقته
ونفقة عياله ، وإذا اراد بيعه لم يتهيأ الا بدون ثمن مثله . فهل يلزمه
بيعه بدون ثمن مثله ؟ وإذا لم يلزمه بيعه فهل يقسط الدين عليه على
قدر حاله ؟ ام لا ؟ .

فأجاب : لا يباع الا بثمن المثل المعتاد غالبا في ذلك البلد ؛ الا ان

تكون العادة تغيرت تغيراً مستقراً ، فيكون حينئذ ثمن المثل قد نقص ، فيباع بثمن المثل المستقر ، وإذا لم يجب بيعه فعلى الغريم الانظار الى وقت السعة او اليسرة ، وله ان يطلب منه كل وقت ما يقدر عليه . وهو التقسيط .

وسئل رحمه الله

عن قزاز أسلمت له امرأة شقتى غزل فهرب ، وختم على دكانه ، فاشتكت صاحبة الشقتين على غزلها ، فرسم الوالي ان يفتح الدكان ، وكل من لقي شيئاً من رحله يأخذه ، وبقيت الشقة الواحدة على النول ، فجاء انسان موقع فذكر ان له عند القزاز قليل غزل ، فاشتكى الى القاضي ، فرسم له أن يأخذ شقة المرأة ، ويقسم على اصحاب الأمانات ، وأنظر حال المرأة .

فأجاب : ما كان في خانوت المفلس من الأمانات مثل الثياب الذي ينسجها للناس والغزل وغير ذلك ، فانها لأصحابها باتفاق المسلمين ، لا تعطى لغير صاحبها .

وإذا كان قد أخذ للناس غزلاً ، ولم يوجد عين الغزل لم يجز لصاحب الغزل ان يأخذ مال غيره بدلا عن ماله ، بل إذا أقرض فيها كانت في ذمته ، وكذلك ما أعطاه من الأجرة ولم يوف العمل ؛ فانها

دين في ذمته . والديون التي في ذمته لا توفي من أعيان أموال الناس
باتفاق العلماء .

ومن أقام من الناس بينة بأن هذا عين ماله اخذه ، وان لم يقم احد
بينته ، وكان الرجل خائفاً قد علم ان الذي ينسجه ليس هو له ، وانما
هو للناس ، لم يوف ديونه من تلك الأموال .

ولا يجوز ان يعطى بعض الغزل بدعواه دون بعض ؛ بل يجب ان
يعدل في ذلك بين الغرماء . وان أقام واحد شاهداً وحلف مع شاهده
حكم له بذلك ، وان تعذر ما يعرف به مال هذا ، ومال هذا ، الاعلامات
مميزة ؛ مثل اسم كل واحد على متاعه ؛ عمل بذلك . وان تعذر ذلك
كله اقرع بين المدعين ، فمن خرجت قرعته على عين اخذها مع
يمينه . فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : القرعة
في مثل هذا . والله اعلم .

وسئل

عمن عليه دين ، ولم يكن قادراً على وفاء دينه ، وثبت أنه ما حصل
معه شيء أوفاه . وله والد له مال [ولم] يوف عنه شيئاً . ويريد
والده ان يأخذه معه الى الحج . فهل يسقط عنه الفرض الذي عليه بحكم

الدين الذي عليه ، وان مامعه شيء يحج به الا والده ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم متى حج به أبوه من ماله جاز ذلك ، ويسقط عنه الفرض باتفاق العلماء . وتنازعوا : هل يجب عليه الحج إذا بذل له أبوه المال ؟ والخلاف في ذلك مشهور . والفرض يسقط عنه سواء ملكه أبوه مالا ، او انفق عليه ، وأركبه من غير تملك .

فان كان عليه دين فمتى أذن له الغرماء في السفر للحج فلا ريب في جواز السفر — وان منعوه من السفر ليقيم ويعمل ، ويوفيهم كان لهم ذلك ، وكان مقامه ليكتسب ويوفي الغرماء أولى به ، وأوجب عليه من الحج — وكان لهم منعه من الحج ، ولا يحل لهم أن يطالبوه اذا علموا اعساره . ولا يمنعوه الحج .

لكن ان قال الغرماء : نخاف ان يحج فلا يرجع فنريد ان يقيم كفيلا ببدنه توجه مطالبتهم بهذا ، فان حقوقهم باقية ، ولكنه عاجز عنها . ولو كان قادراً على الوفاء والدين حال كان لهم منعه بلا ريب . وكذلك لو كان مؤجلاً يحل قبل رجوعه ، فلهم منعه حتى يوثق برهن او كفيل ، وهناك حتى يوفي او يوثق .

وأما ان كان لا يحل الا بعد رجوعه ، والسفر آمن ، ففي منعمهم

له قولان معروفان ، هما روايتان عن احمد .

وان كان السفر مخوفاً كالجهاد فلهم منعه اذا تعين عليه ، وإذا
تمكن الغرماء من استيفاء حقوقهم فلهم تخليته عند جمهور العلماء ،
كمالك والشافعي واحمد ، وعن ابي حنيفة : لهم ملازمته ، وهذا في المقام ،
فاذا أراد المعسر ان (١) كان فيه نزاع ، والله أعلم .

وسئل

عن رجل عليه دين وتلف ماله ، وله بينة عادلة تشهد له بتلف
ماله : لكنها لا تدري : هل تجدد له مال بعد ذلك ؟ أم لا ؟ فهل
القول قوله مع يمينه في الاعسار ؟ ام يحتاج الى بينة ؟

فأجاب : اذا قال : لم يحدث لي بعد تلف مالي شيء فالقول قوله
مع يمينه في ذلك : في مذهب الشافعي ، وأحمد ، وغيرها . والله أعلم .

(١) يياض في الاصل .

وسئل رضى الله عنه

عن رجل طحان له على رجل مسطور من مدة تزيد على عشر سنين ، واستوفى أكثره ، ولم يذكر ان تأخر له منه الا دون المائة ، ثم ان صاحب المسطور أتى بمالك من جهة أمير ، وأخذوا له رأسي خيل من غير رهن شرعي ، ولا دعوى عند حاكم ، ولا اذن لهم في ذلك ، واستعملها من مدة ثمانية أشهر ، ثم ادعى عدمهم . فهل له ان يطالب بأجرة استعمالهم عن هذه المدة المذكورة ، وقيمة أثمانها ؟ وهل القول قوله في القيمة ، او قول مالکها في الأجرة والشن ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . اذا لم يكن بقي له من الدين إلا مائة ، وكانت قيمة الرأسين أكثر من مائة درهم : كان هذا المتولى ضامناً لما زاد على قدر حقه . وعليه اجرة ذلك لاستيلائه .

والقول في قيمتهما قول الضامن ، وهو الغاصب ، الا أن يعرف صفتها ، وان قيمتهما أكثر من ذلك ، او تقوم بينة — ولو شاهد وعين المدعى — بالقيمة .

وأما مقدار حقه فيقاص به ماله على المدين .

وسئل

عن رجل مديون ولرجل معه معاملة في بضاعة سبع سنين ،
وصار له عنده خمسمائة درهم . أوفى منها ثلاثمائة ، وتحت يده دار رهناً ،
وقد رفعه الى الحاكم . فقال المدين : يصبر علي ثمانية أيام أوفيه ، فما
فعل يمهله . فهل يجوز ان يحبسه ؟

فأجاب : اذا كان للرجل سلعة فطلب ان يمهل حتى يبيعها ويوفيه
من ثمنها : أمهل بقدر ذلك . وكذلك ان امكنه ان يحتال لوفاء دينه
باقتراض أو نحوه ، وطلب ان لا يرسم عليه حتى يفعل ذلك ؛ وجبت
إجابته الى ذلك ، ولم يحز منه من ذلك بحبسه . والله أعلم .

وسئل

عن رجل عليه دين للجماعة ، واعسر عن المبلغ ، وانفقوا جميعهم على
انهم يمهلوه ويخرجوه ، وكان قد بقي له بقية مال على أنه يعمل
فيه ويوفيه ، ففعلوا ذلك ؛ إلا رجل واحد منهم أبي أن يفعل

ذلك بعد اتفاق الجماعة معه . فهل له ان يأخذ دون الجماعة الذي له ؟ أم لا ؟

فأجاب : ليس له بعد رضاه معهم بانظارهم أن يختص باستيفاء ماله حالا دونهم ، على مذهب من يقول : ان الحال يتأجل ، كمالك وأحمد في قول . وعلى مذهب من يقول : لا يتأجل ، كالشافعي ، وأحمد في قول . او من يقول يتأجل في المساومات دون التبرعات : كأبي حنيفة وأحمد في رواية . ولا فرق في مذهب أحمد ومالك وغيرها بين ان يكون قد اتفق معهم على التأجيل الى أجل معين ، او يقسطه أقساطاً . او اتفق معهم على ان يفعلوا ذلك فيما بعد : ليس له ان يغير بهم ، ويمكر بهم ؛ بل لو قدر أن التأجيل لم يلزم ، فانهم مشتركون جميعهم في الاستيفاء من ذلك المتبقى مع الغريم .

وسئل

عن رجل عليه دين ، وله مدة في الاعتقال ، ولا موجود له غير عمل يده . فهل يحل لأصحاب الدين ضربه ، او اعتقاله ، او الصبر عليه . ويأخذوا قليلا قليلا على قدر عمله ؟

فأجاب : لا يحل اعتقاله ولا ضربه والحالة هذه ؛ بل الواجب تمكينه حتى يعمل ما يوفي دينه بحسب الامكان . والله أعلم .

وسئل

عن رجل عليه دين من ضمان ، وليس له وفاء الا من شغله ،
ويريد يذهب معلما فيحصل شيئا ، وبقيم له ضامن وجه بحضوره .
فهل يجوز حبسه ؟ ام يمكن من ذلك ؟

وان ادعى الغريم انه قادر على وفاء الضمان ، وادعى هو العجز
فهل القول قول الغريم . وهل يحتاج الى ان يقيم بينة ؟

فأجاب : بل يجب تمكنه من ايفاء الدين على الوجه الذي يمكنه ،
ولا يجوز حبسه ان قام بذلك ، واذا ادعى الاعسار وعرف له مال لم
تقبل دعوى الاعسار الا بينة . وان لم يعرف له مال فالقول قوله مع
يمينه دون قول غريمه . وهذا مذهب الشافعي واحمد . وكذلك مذهب
مالك نحو من ذلك . وقد حكاه طائفة عن أبي حنيفة .

وسئل

عن رجل عليه دين ، وادعى عليه عند الحاكم ، ورسم عليه ، فقال :
اقعد في الترسيم حتى أبيع مالي . وأوفى الدين ، فقال الغريم : لا بد من
حبسك . فهل يجوز حبسه ؟ أم يلزمه حتى يبيع ، ويوفى دينه ؟
فأجاب : بل إذا طلب أن يمكن من بيع ما يوفى دينه وجب
تمكينه من ذلك ، ولم يجب حبسه العائق له عن ذلك . وهذا باتفاق
المسلمين . والله أعلم .

وسئل

عن رجل معسر — وله عائلة وخشي من صاحب الدين أن يعتقله
ويضيع هو وعائلته ، ونوى أنه إذا وسع الله عليه أعطاه دينه ، —
إذا أنكره في ساعة ، وحلف : هل عليه إثم أم لا ؟
فأجاب : لا يحل له أن يجحد حقه ، ولا يحلف أنه لا شيء عليه ؛
بل عليه أن يقر بحقه ، ويذكر عسرته ، ويستغفر الله تعالى . (ومن
يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب) . والله أعلم .

وسئل

عن رجل له مملوك، وطلب بعض الظلمة شراءه، فخاف أنه لا يعطيه ثمنه، فقال: هذا متى يبعته ثمنه علي حرام، وعليه دين. فهل يبيعه ويوفي ثمنه؟

فأجاب: نعم يجوز له يبعه ويوفي الناس حقوقهم. فان قصد بقوله: ثمنه علي حرام، أن ثمنه لا يبقى عنده، بل أوفيه للغرماء فلا شيء عليه. وان قصد تحريم الثمن. فقليل: عليه كفارة يمين. كمذهب أحمد وأبي حنيفة. وقيل: لا شيء عليه، كمذهب مالك، والشافعي. والله أعلم.

وسئل

عن رجل مديون، وله بالقرافة ملك، وباع منه نصفه بيع أمانة، وله بهذا يئنة، واشهره المشتري كل شهر بسعيه ونصف من تاريخ المبيع، وان مدابنا آخر اشتكاه وضيق عليه باليد القوية حتى أخذ بقية الذي باع بها في الأول، وبقي الملك في قبضة الثاني؟

فأجاب : أما بيع الأمانة الذي مضمونه اتفاقها على أن البائع إذا جاءه بالثمن أعاد عليه ملكه ذلك ، ينتفع به المشتري بالاجارة والسكن ، ونحو ذلك : هو بيع باطل ، باتفاق العلماء اذا كان الشرط مقترناً بالعقد .

واذا تنازعوا في الشرط المقدم على العقد : فالصحيح انه باطل بكل حال ، ومقصودها انما هو الربا باعطاء دراهم الى أجل ، ومنفعة الدراهم هي الربح . والواجب هو رد المبيع الى صاحبه البائع ، وان يرد البائع على المشتري ما قبضه منه ؛ لكن يحسب له منه ما قبضه المشتري من المال الذي سموه اجرة . والله أعلم .

ومثل

عن رجل في الرق يبيع ويشترى لاستاذة ، واستاذة يبيع ويشترى باسم المملوك ، وقد وجب على استاذة دين . فهل يطلب به المملوك ؟ او المالك ؟

فأجاب : الحمد لله . الدين على السيد يوفى من ماله ، وما كان بيد العبد هو من ماله يوفى به دينه ، ويباع ايضا في وفاة دينه . وان كتم العبد شيئاً من المال الذي للسيد يده عوقب حتى يظهره ، فيوفى منه دينه . والله أعلم .

وسئل

عن رجل عليه دين ، ثم ان صاحب الدين اعتقله ، وان المديون فقير لا مال له ، وانتقلت اليه منافع بستان من جهة وقف شرعي ، لا يتحصل من ريعه مقدار وفاء الدين المدة المذكورة الى حين وفاء الدين ؟ .

فأجاب : ان كان معسراً لم يجز حبسه ، ولا مطالبته ؛ بل يجب انظاره الى الميسرة . واذا لم يكن له ما يوفي الدين الا منافع الوقف عليه : استوفى الدين من اجرة منافع الوقف بحسب الامكان . فان ظهر له مال سوى ذلك استوفى منه ما أمكن . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عمن عليه حق وامتنع ، هل يجب إقراره بالعقوبة ؟

فأجاب : حكم الشريعة : ان من وجب عليه حق وهو قادر على أدائه وامتنع من أدائه فانه يعاقب بالضرب والحبس مرة بعد مرة حتى

يؤدي ، سواء كان الحق ديناً عليه ، او ودبعة عنده ، او مال غصب ،
أو عارية ، أو مالا للمسلمين ، او كان الحق عملاً : كتمكين المرأة زوجها
من الاستمتاع بها ، وعمل الأجير ماوجب عليه من المنفعة . وهذا
ثابت بالكتاب والسنة والاجماع ، قال الله تعالى : (واللاتي يخافون
نشوزهن فعظوهن واجبروهن في المضاجع ، واضربوهن) . فأباح الله
سبحانه للرجل ان يضرب المرأة اذا امتعت من الحق الواجب عليها ،
من المباشرة ، وفراش زوجها .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « مظل الغنى ظلم » أخرجه
في الصحيحين . وقال : « لي الواجد يحل عرضه وعقوبته » رواه أهل
السنن . والي : هو المظل ، والواجد : هو القادر . فأخبر صلى الله
عليه وسلم ان مظل الغنى ظلم ، وان ذلك يحل عرضه وعقوبته ،
فثبت أن عقوبة الماثل مباحة .

وروى البخاري في صحيحه « ان النبي صلى الله عليه وسلم صالح
أهل خيبر على الصفراء والبيضاء والسلاح ، وسأل عم حيي بن اخطب
عن كنزه ، فقال : يا محمد ! أذهبته النفقات ، فقال للزبير : دونك هذا ،
فأخذه الزبير فمسه بشيء من العذاب . فقال : رأيت به يأتي الى هذه
الحربة ، وكان في جلد ثور » . لما علم النبي صلى الله عليه وسلم ان
هذا الرجل الذي يعلم مكان المال الذي يستحقه النبي صلى الله عليه وسلم

وقد أخفاه ، أمر الزبير بعقوبته ، حتى دلهم على المال ، ومن
كتم ماله أولى بالعقوبة ، وقد ذكر هذه المسألة الفقهاء من أصحاب
مالك والشافعي ، وأحمد ، وغيرهم ، ولا أعلم فيه خلافاً . وقد ذكروا
بأن الممتنع من أداء الواجب من الدين وغيره إذا اصر على الامتناع
فانه يعاقب ويضرب مرة بعد مرة حتى يؤديه ، ولا يقتصر على ضربه مرة ؛
بل يفرق عليه الضرب في أيام متعددة ، حتى يؤدي .

وقد أجمع العلماء على ان التعزير مشروع في كل معصية لا حد فيها
ولا كفارة . والمعاصي نوعان : ترك واجب ، وفعل محرم . فمن ترك
أداء الواجب مع القدرة عليه فهو عاص ، مستحق للعقوبة ، والتعزير ،
والله سبحانه أعلم .

وسئل

عن رجل أحضر الى منزله شهوداً فقال : اشهدوا على ان ابنتي فلانة
رشيدة جائزة التصرف لا حجر عليها ، وهي ذات زوج وأولاد بحضور
زوجها ، وأحد اخوتها ، ووالدتها ، وكرر ذلك مرات .

فلما انصرف شهوده قال أخوها للشهود : الرشد لا تشهدوا به ، ثم
بعد أيام حضر والدها وأخوها ، وقال : والدها انا قد رجعت عن

ترشيدها ، فهل يصح ذلك ؟ ام لا ؟ وهل له الرجوع بغير مستند شرعى ؟
فأجاب : ليس للشهود ان يلتفتوا الى كلام أخيها ، ولا غيره ،
والامتناع من الشهادة ؛ بل عليهم ان يقيموا الشهادة لله ، كما أمر الله
ورسوله ، وليس لأبيها ان يرجع عما أمر به من رشدها ؛ بل إن
ثبت انه حدث عليها سفه يوجب الحجر عليها لم يكن الحجر عليها لأبيها ؛
بل لولي الأمر ، ولو لم يقر الأب برشدها ، فمضى صارت رشيدة زال الحجر
عنها ، سواء رشدها او لم يرشدها ، وسواء حكم بذلك حاكم او لم
يحكم ، وان نوزعت في الرشد فشهد شاهدان أنها رشيدة ، قبلت
شهادتهما ، ولم يلتفت الى الأب ولا غيره . واذا تصرفت مدة ، وشهد
الشاهد انها كانت رشيدة في مدة التصرف : كان تصرفها صحيحاً ، وان
كان الاب يدعى [انها] كانت تحت حجره . والله اعلم .

وسئل

عن امرأة تحت الحجر ، وقد شهد لها بالرشد بينة عادلة ليسوا
محارمها . هل يقبل ذلك ؟ ام لا ؟ .

فأجاب : نعم إذا شهدت بينة عادلة برشدها حكم لها بذلك ، وان
لم يكونوا أقارب ؛ فان العدالة والرشد ونحو ذلك قد تعلم بالاستفاضة ،
كما يعلم المسلمون رشد أمهات المؤمنين والنسوة المشهورات . والله اعلم .

وسئل

عن رجل له بنت أرملة ، وعقد عقدها ، وتلفظ للشهود برشدها ، فلما تيقنت البنت بذلك اختارت ان تكون تحت حجر أبيها ، وما اختارت الرشد . فهل لأبيها ان يفسخ الرشد ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . بعد ان نصير رشيدة لا يمكن ان تكون تحت الحجر ؛ لكن لها ان لا تصرف في مالها إلا باذن أبيها ، فان قالت : انا لا أتصرف إلا باذن أبي كان لها ذلك ، اذا لم يكن التصرف واجباً عليها .

وسئل

عن رجل خلف ولدا ذكرا ، وابنتين غير حريشتين ، وان البنت الواحدة تزوجت بزواج ، وولدت زوجها في قبض ما تستحقه من إرث والدها ، والتصرف فيه . فهل للآخر المذكور الولاية عليها ؟ وهل يطلب الزوج بما قبضه ، وما صرفه لمصلحة اليتيمة ؟ .

فأجاب : للأخ الولاية من جهة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،
فاذا فعلت ما لا يحل لها نهاها عن ذلك .

وأما الحجر عليها إن كانت سفينة فلوصيها إن كان لها وصي
الحجر عليها ، وإلا فالحاكم يحجر عليها ، ولأخيها ان يرفع أمرها
الى الحاكم .

وسئل رحمه الله

عن رجل له ولد عمره سبع سنين ، وان رجلا أركبه دابة بغير
إذن الوالد ، ولا أعلمه ، فرفست الدابة الصغير ورمته وهربت منه ،
فاشتكى الرجل أبا الصغير ، وكتب عليه حجة غضب نحو الدابة . فهل
يضمن الوالد شيئاً ؟ .

فأجاب : إذا لم يكن الوالد له سبب في هذه القضية لم يكن عليه
شيء ، ولا يلزمه شيء من الحجة التي كتبت عليه كرها ؛ فان صاحب
الدابة هو الذي أمر الصغير بركوبها من غير سعي الوالد .

وسئل رحمه الله :

عمن اشترى لليتيم من بيت المال بغبطة لبيت المال ، ولم يظهر غبطة لليتيم فهل يصح الشراء ؟ وهل يضمن الوصي الزيادة .

فأجاب : ان اشترى لليتيم بثمن المثل ، او بزيادة للمصلحة جاز ، وان اشترى بزيادة لا يتعابن الناس لمثلها كان عليه ضمان ما أداه من الزيادة الفاحشة . وغبطة بيت المال لا تؤثر ، فان هذا في صورة لا حقيقة له . والله اعلم .

وسئل

عن رجل معتقل في سجن السلطان ، وهو خائف على نفسه ، وطولب بدين شرعي عليه . ثم أشهد عليه في حال اعتقاله ان جميع ما يملكه من العقار ملكا لزوجته ، وصدقته على ذلك . فهل يجوز إقراره بذلك ؟ وينفذ في جميع ماله ؟ او يختص هذا الاقرار بالثلث ؟ ويبقى الثلثان موقوفاً على إجازة الورثة ، ام لا ؟ وإذا كانت له ابنة صغيرة

فقيرة هل ينفق عليها من ريع هذا العقار ، والحالة هذه ؟ .

فأجاب : اذا كان عليه حقوق شرعية فتبرع بملكه بحيث لا يبقى لأهل الحقوق ما يستوفونه بهذا التملك : فهو باطل في أحد قولي العلماء ، كما هو مذهب مالك ، والامام أحمد في إحدى الروايتين : من جهة ان قضاء الدين واجب ، ونفقة الولد [واجبة] . فيحرم عليه ان يدع الواجب ، ويصرفه فيما لا يجب ، فيرد هذا التملك ، ويصرفه فيما يجب عليه من قضاء دينه ونفقة ولده .

وأما إن كان الملك مستحقاً لغيره ، او فيه ما يستحقه غيره ، لم يصح صرفه في حق الغير إلا بولاية او وكالة ، واذا كان الاشهاد فيما يملكه ملكه لزوجته لم يدخل في ذلك ما لا يملكه .

وسئل رحمه الله

عمن ولي على مال يتامى . وهو قاصر ، فما الحكم في ولايته ؟ وأجرته ؟ .

فأجاب : لا يجوز ان يولى على مال اليتامى إلا من كان قويا ، خيرا بما ولي عليه ، أمينا عليه .

والواجب إذا لم يكن الولي بهذه الصفة ان يستبدل به من يصلح
ولا يستحق الأجرة المساهة ، لكن إذا عمل لليتامى عملاً يستحق أجرة
مثله [كان] كالعمل في سائر العقود الفاسدة .

وسئل

عن زوج ابنته لرجل ، ولها في صحبته سنين ، فجاء والدها يطلب
شيئاً لمصالحها ، فقال الزوج أنا محجور علي ، وما ذكر في الكتاب
تحت الحجر ؟ .

فأجاب : لا يقبل بمجرد قوله في انه محجور عليه ، بل الأصل صحة
التصرف ، وعدم الحجر ، حتى يثبت . والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج امرأة ورزق منها ولداً ، وأراد والد الزوجة
المذكورة ان يضع يده على مال ابنته بتصرف فيه لنفسه ، فمنعته من
ذلك ، فادعى أنها تحت الحجر فهل تقبل منه هذه الدعوى . وهي لم
يصدر منها سفه يحجر عليها ؟ وهل لها منعه من التصرف في مالها ؟ .

فأجاب : ليس لأبيها ان يتصرف لنفسه ، بل إذا كان متصرفاً في مالها لنفسه ، كان ذلك قادحاً في أهليته ، ومنع من الولاية عليها كالحجر .
واما ان كان اهلاً للولاية وانما يتصرف لها بما فيه الحظ لها لاله ، وليس له الولاية عليها إلا بشرط دوام السفه ، فانها إذا رشدت زال حجرها بغير اختياره . وإذا أقامت بينة برشدها حكم برفع ولايته عنها ، ولها عليه الميسر انه لا يعلم رشدها إذا طلب ذلك ، ولم يقم بينة . والله اعلم .

وسئل

عن زوجة لرجل ادعت أنها تحت الحجر ، ولم يكن الزوج يعلم بذلك ، ثم طلقها وأبرأته ، ثم تزوجت برجل آخر ، ثم ادعى على الأول بالصداق لكونها تحت الحجر . فهل يقبل ذلك ؟ .

فأجاب رحمه الله : لا يقبل بمجرد دعواها انها تحت الحجر ، بل إذا كانت تتصرف تصرف الرشيد فهي رشيدة نافذة البيوع ، ولو كانت تحت الحجر ، فإذا أقامت بينة أنها رشيدة فقد تم تبرعها . والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عمن اعترف بمال لايتام ، واعطى خطه ، ثم ان اليتيم الواحد طالبه
فأنكر عند الحاكم ، وحلف انه لا يستحق عليه شيئا ، ثم انه بعد
ذلك طلب من اليتيم الابرأ وهو مريض . فهل يصح إبراؤه وهو مريض ؟ .
فأجاب : لا يصح هذا الابرأ في نفس الأمر ، ما دام المدعى عليه
جاحدا للحق .

وسئل

عمن دفع مال يتيم الى عامل يشتري به ثمرة مضاربة ، ومعه آخر
أميناً عليه ، وله النصف ، ولكل منها الربع ، فخسر المال ، وانفرد
العامل بالعمل لتعذر الآخر ، وكانت للشركة بعد تأييد الثمرة ، وأفتى بعضهم
بفسادها ، وان على العامل وولي اليتيم ضمان ما صرف من ماله ؟ .
فأجاب : هذه الشركة في صحتها خلاف ، والأظهر صحتها .

وسواء كانت صحيحة أو فاسدة . فان كان ولي اليتيم فرط فيها

فعله ضمن ، وأما اذا فعل ما ظاهره المصلحة فلا ضمان عليه لجناية من عامله .

وأما العامل فان خان أو فرط فعليه الضمان ، والا فلا ضمان عليه .
ولو كان العقد فاسداً كان ما يضمن بالعقد الصحيح يضمن بالفاسد ،
ومالا يضمن بالعقد الصحيح لا يضمن بالعقد الفاسد . وعلى كل منها
اليمين في نفي الجناية ، والتفريط .

وسئل رحمه الله

عن أيتام تحت الحجر الشريف : ثم ان التتار أسروهم سنة شقحب ،
وهم صغار ، فوشى بعض الناس إلى ولاية الأسر في أخذ ما لهم ، ولهم
وارث ذو رحم وعصبات ، فلما بلغ الورثة ذلك أثبتوا محضراً على تقدير
عدمهم ، وأنهم وراثتهم . فهل يحل لأحد ان يتعرض لأخذه مع علمه
ذلك ، وان ينتظر لغيبتهم ؟ وهل يأثم المتخذ ذلك مع علمه بذلك ؟

فأجاب : ليس لأحد غير الورثة ان يأخذ هذا الملك ؛ لكن ينفق
منه النفقة الواجبة على ربه ، مثل نفقة ولده ، ويقضى منه ديونه . وإذا
حكم بموته فهو للوارث ، وفي المدة [التي] ينتظرون اليها نزاع بين العلماء :
من العلماء من يقدرها . ومنهم من يقول : يرجعون في ذلك إلى الحاكم .

ومنهم من يحدث في ذلك ليصرف المال الى غير مستحقه ، فانه آثم في ذلك باتفاق الأئمة ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عمن عنده يتيم ، وله مال تحت يده ، وقد رفع كلفة اليتيم عن ماله ، وينفق عليه من عنده . فهل له أن يتصرف في ماله بتجارة ، أو شراء عقار . مما يزيد المال وينمي به غير إذن الحاكم ؟

فأجاب : نعم يجوز له ذلك ، بل ينبغي له ، ولا يفتقر الى إذن الحاكم إن كان وصيا ، ~~وان يكن غير وصي وكان الناظر في أموال اليتامى~~ الحاكم العالم العادل يحفظه ويأمر فيه بالمصلحة ، وجب استئذانه في ذلك .

وان كان في استئذانه إضاعة المال ، مثل ان يسكون الحاكم او نائبه فاسقا ، او جاهلا ، او عاجزا ، او لا يحفظ أموال اليتامى ، حفظه المستولي عليه ، وعمل فيه المصلحة من غير استئذان الحاكم .

وسئل

عن رجل توفي — الى رحمة الله تعالى — وخلف ثلاثة أولاد ،
وملكا ، وكان فيهم ولد كبير ، وقد هدم بعض الملك ، وانشأ ، وتزوج
فيه ، ورزق فيه أولاداً ، والورثة بطالون ، فلما طلبوا القسمة قصد
هدم البناء ؟

فأجاب : أما العروة فحقهم فيها باق .

وأما البناء فإن كان بناء كله من ماله دون الأول ، فله أخذه ؛
ولكن عليه ضمان البناء الأول الذي كان لهم . وإن كان أعاده بالأرث
الأول فهي لهم .

وسئل رحمه الله

عن كسوة الصبيان في الأعياد وغيرها . الحرير . هل يجوز لولي
اليتيم أن يلبسه الحرير ؟ أم لا ؟ وإذا فعل ذلك هل يأثم . أم لا ؟
وكذلك تمويه أقباعهم بالذهب ، هل يجوز ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . ليس لولي اليتيم إلباسه الحرير في أظهر قولي العلماء . كما ليس له إسقاؤه الخمر ، وإطعامه الميتة . فما حرم على الرجال البالغين ، فعلى الولي أن يجنبه المصيان .

وقد مزق عمر بن الخطاب حريرا رآه على ابن الزبير ، وقال : لا تلبسوم الحرير . وكذلك ما يحرم على الرجال من الذهب .

وأما نسبة الولي الى البخل فيدفع ذلك بأن يكسوه من المباح ما يحصل به التجميل في الأعيان ، وغيرها ، كالمقاطع الاسكندرانية ، وغيرها مما يحصل به التجميل والزينة ، ودفع البخل من غير تحريم . ومن وضع له الحق ليس له ان يعدل عنه الى سواه ، ولا يجب على أحد ان يتبع غير الرسول صلى الله عليه وسلم في كل ما يأمر به ، وينهى عنه ، ويحلله ، ويحرمه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن وصي له أملاك . ووليه في بلاد التتار ، وقد باع أملاكه برأي منه الى الذي اشترى منه بغير نداء ، ولا إشهاد ، ولا حكم أحد . فهل يصح البيع ؟

فأجاب : اذا باع قبل ان يرشد فيعه باطل ؛ لاسيما ان كان

قد باع بالغبن الفاحش .

فان ادعى المشتري انه كان رشيداً ، وقامت البيعة بسفهه ، حكم
ببطلان البيع . والله أعلم .

وسئل

عن أمير يعامل الناس ، ويتكل على حسابه . فهل إذا أهمل ولم
يكتبه يكون في ذمته ؟ وان الأمير لم يتحقق أن عليه في ذمته شيئاً ،
لكن يتكل على دفتر العامل ؟

فأجاب : الحمد لله . إن كان قد اجتهد في استعمال ذلك ، وله
كتاب وهو ثقة خير ، يجتهد في حفظ أموال الناس : لم يكن في
ذمته شيء . فان الله لا يكلف نفساً الا وسعها . وان كان قد فرط في
استعمال الكتاب ، بأن يكون خاطئاً ، أو عاجزاً : كان عليه درك بما
ذهب من حقوق الناس بتفريطه . والله أعلم ،

وسئل رحمه الله

عن الوكلاء على قرى الزرع ، قد قدر لهم على كل فدان شيء من القمح وغيره ، ومؤوتهم على الفلاحين ، وله على الجند دراهم معلومة ؟

فأجاب : إن كان الوكيل لا يأخذ لنفسه إلا أجرة عمله بالمعروف ، والزيادة يأخذها المقطع ، فالمقطع هو الذي ظلم الفلاحين . وأما الذي أخذ أجرة عمله فقد أخذ ما يستحق ، فلا يحرم عليه ذلك . فإن كان الوكيل قد أعطى المقطع من الضريبة ما يزيد على أجرة مثله ، ولم يأخذ لنفسه إلا أجرة عمله ، جاز ذلك . والله أعلم .



باب الوكالة

سئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل وكل رجلا في قبض ديون له ، ثم صرفه وطالبه بما بقي عليه ، ثم ان الوكيل المتصرف كتب مبارأة بينه وبين من عليه الدين بغير أمر الموكل . فهل يصح الإبراء ؟

فأجاب : ان لم يكن في وكالته إثبات ما يقتضي أنه مأذون له في الإبراء لم يصح إبراؤه من دين هو ثابت للموكل ، وان كان أقر بالإبراء قبل إقراره فيما هو وكيل فيه : كالتوكيل بالقبض إذا أقر بذلك . والله أعلم .

وسئل

عن رجل يوكل الدلال في أن يشتري له سلعة ، فيشتريها له ، ويأخذ من البائع جعلا على ان ياعها له بذلك الثمن ؟

فأجاب : لا يجوز ذلك ؛ لأنه يشتريها لموكله بأكثر من قيمتها ،
فيزيد البائع على الربح المعتاد اذا اشتراها بتخير الثمن ، فيكون ذلك
غشاً لموكله . هذا اذا حصل مواطاة من البائع ، او عرف بذلك .
وأما لو وهبه البائع ذلك من غير ان يكون قد تقدم شعوره . فهذه
مذكورة في غير هذا الموضع .

وسئل

عن وكيل آجر أرض موكله بنقص عين شركته ؟

فأجاب : اذا أجرها بنصف اجرة المثل كان الوكيل ضامناً للنقص .
وهل للمالك إبطال الاجارة ؟ فيه نزاع بين العلماء .

وسئل

عن جماعة من الجند استأجروا وكيلاً على إقطاعهم ، وأمروه ان
يخرج الى ذلك الاقطاع ، ويسجل بالقيمة ، فواطأ الوكيل أصحابه
ووافق المزارعين على رأيهم وسجل بدون القيمة الجاري بها العادة ،
فهل يجوز تصرفه فيما لم يؤذن له فيه ؛ لأجل ما بيده من الوكالة الشرعية ؟

فأجاب : إذا أجر بدون أجرة المثل وسلم الأرض اليهم فهو ظالم معتد ، ولأرباب الأرض ان يضمنوه تمام أجرة المثل ؛ لأنه سلم أرضهم الى من يتمتع بها .

وأما المستأجرون ان كانوا علموا أنه ظالم ، وأنه حابىهم فلاصحاب الأرض تضمينهم أيضا . وإن كانوا استوفوا المنفعة فلم منعهم من الزرع إن كانوا لم يزرعوا ؛ فان الاجارة حيثئذ باطلة . وإن كانوا لم يعلموا بل المؤجر عرفهم ، فهل لأصحاب الأرض تضمينهم ؟ على قولين للعلماء . واذا ضمنوم . فهل لهم الرجوع على هذا الغار بما لم يلزموا ضمانه بالعقد ؟ على قولين ايضا . والثالثة في مذهب احمد وغيره من العلماء .

وسئل رضى الله عنه

عن امرأة وكلت أخاها في المطالبة بحقوقها كلها ، والدعوى لها . وفي فسخ نكاحها من زوجها ، وثبت ذلك عند الحاكم ، ثم ادعى الوكيل عند الحاكم المذكور بنفقة موكلته وكسوتها على زوجها المذكور ، واعترف انه عاجز عن ذلك ومضى على ذلك مدة ، وأحضره مراراً الى الحاكم ، وهو مصر على الاعتراف بالعجز ، فطلب الوكيل من الحاكم المذكور ان يمكنه من فسخ نكاح موكلته من زوجها فمكنه من ذلك ، ففسخ الوكيل

نكاح موكلته من زوجها المذكور بحضور الزوج ، بعد أن أمهل المهلة الشرعية قبل الفسخ . فهل يصح الفسخ ؟ وتقع الفرقة بين الزوجين بتعيين الحاكم الوكيل المذكور من فسخ نكاح موكلته ، والحالة هذه . أم لا ؟ او يشترط حكم الحاكم بصحة الفسخ ؟

فأجاب : اذا فسخ الوكيل المأذون له في فسخ النكاح بعد تمكين الحاكم له من الفسخ صح فسخه ، ولم يحتاج بعد ذلك الى حكمه بصحة الفسخ في مذهب مالك والشافعي واحمد وغيرهم .

ولكن الحاكم نفسه اذا فعل فعلا مختلفا فيه من عقد وفسخ ، كتزويج بلا ولي ، وشراء عين غائبة لیتيم ، ثم رفع الى حاكم لا يراه . فهل له نقضه قبل أن يحكم به ؟ او يكون فعل الحاكم حكماً ؟ على وجهين في مذهب الشافعي ، واحمد .

والفسخ للاعسار جائز في مذهب الثلاثة . والحاكم ليس هو فاسخاً ، وإنما هو الآذن في الفسخ ، والحاكم يجوازه ، كما لو حكم لرجل بميراث وأذن له في التصرف ، او حكم لرجل بأنه ولي في النكاح ، وأذن له في عقده ، او حكم لمشتري بأن له فسخ البيع لعب ونحوه ، ففي كل موضع حكم لشخص باستحقاق العقد أو الفسخ صح بلا نزاع في مثل هذا .

وإنما النزاع فيما اذا كان هو العاقد أو الفاسخ . ومع هذا

فالصحيح أنه لا يحتاج عقده وفسخه الى حكم حاكم فيه . وهذا كله لو رفع مثل هذا الى حاكم حنفي لا يرى الفسخ بالاعسار . فاما ان كان الحاكم الثاني ممن يرى ذلك ، كمن يعتقد مذهب مالك . والشافعي ، والامام أحمد ، لم يكن له نقض هذا الفسخ باتفاق الأئمة .

والعلماء الذين اشترطوا في فسخ النكاح بعيب او إفسار ونحو ذلك من صور النزاع ان يكون بحكم حاكم ، وفرقوا بين ذلك وبين فسخ المعلقة تحت عيب . قالوا : لأن هذا فسخ مجمع عليه ، فلا يفتقر إلى حاكم ، وذلك فسخ مختلف فيه . وسيبه ايضا بدخله الاجتهاد ؛ بخلاف العتق فانه سبب ظاهر معلوم ، فاشترطوا ان يكون الفسخ بحكم حاكم . لم يشترطوا ان يكون الحاكم قد حكم بصحة الفسخ بعد وقوعه ؛ إذ هذا ليس من خصائص هذه المسائل ؛ بل كل تصرف متنازع فيه إذا حكم الحاكم بصحته لم يكن لغيره نقضه ، اذا لم يخالف نصا ، ولا إجماعا .

فلو كان المعتبر هنا الحكم بعده لم يحتاج الى حكم الحاكم ابتداء ؛ بل كل مستحق له ان يفسخه . ثم حكم الحاكم يمنع غيره من ابطال الفسخ ، كما لو عقد عقداً مختلفاً فيه وحكم الحاكم بصحته . وهذا بين لمن عرف ما قاله الفقهاء في هذا . والله أعلم .

ومثل رحمه الله :

عن رجل وكل رجلا في عمارة إقطاعه بيت ، فسجل طينه بالقيمة العادلة على الوجه المعتاد بالناحية ، ویراعى الغبطة والمصلحة لموكله ، فاتفق المزارعون ، وخذعوا الوكيل لكونه غريبا من الناحية ، عادم الخبرة والمعرفة بمواربها وخواصها ، فسجلوا منه الطين بأقل من القيمة العادلة المعتادة من نسبة الشركة المقطعين بالناحية التي بينهم الطين بالسوية ، دون الفرط الكثير ، والغبن الفاحش . فهل يجوز للمقطع ان يطالب المزارعين بالخراج على القيمة العادلة أسوة شركائه المقطعين بالناحية ؟ .

فأجاب : إذا وكله في ان يسجله وكالة مطلقة ، او قال : مسجلة أسوة أمثاله ، فسواء أطلق الوكالة او قيدها بأسوة أمثاله ؛ ليس له ان يسجله إلا بقيمة المثل ، كنظرائه ، فان فرط الوكيل بحيث يسجله بدون الأجرة المعروفة ، وسلم الأرض الى المستأجر ، كان له مطالبة الوكيل بما نقص .

وإذا كان المسجل قد قال للوكيل : هذه الأجرة هي أسوة الناس ، ثم تبين

كذبه ، فهنا يطالب المسجل بتمام الأجرة ، إن كان قد زرع الأرض .
ولكل واحد من الوكيل والموكل ان يطالب . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عمن وكل وكيلًا في بيع دار ، وفي قبض الثمن والتسليم والمكاتبة
والإشهاد على الترسيم المعتاد ، فباع الوكيل الدار لشخص وقبض الثمن ،
وثبت التبائع ، وحكم حاكم بصحته ، واستمرت الدار في يد المشتري
مدة ، ثم وقفها وشهد ، وحكم حاكم بصحة الوقف في يد المشتري
أولاً وآخرًا ثلاث سنين ، وموكل البائع عالم بذلك كله ، ولم يبد فيه
مطعناً ، ثم بعد هذه المدة ادعى الموكل أنه عزل الوكيل قبل صدور
البيع ، ولم يعلم ، وأقام بذلك بينة في بلد آخر ، وحكم بها حاكم من
غير دعوى على المشتري ، ولا وكيله ، ولا من بيده شيء من ريع العين
المنتفعة . فهل يصح هذا الحكم ، ويبطل البيع ؟ وهل يجب على
المشتري أجرة المثل ، أو يكون انتفاعه شبهة ؟ وهل يجب على الوكيل
البائع إعادة الثمن ؟ وإذا أقام الوكيل البائع بينة بوصول الثمن إلى موكله
هل يكون ذلك رضى منه ؟ وهل يفسق الموكل في ادعاء عزل الوكيل
بعد ثلاث سنين ، وسكوته عن ذلك ، وغروره للمشتري ، ووصول
الثمن إليه ؟ .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . هذه المسألة أولاً مبنية على عزل الوكيل : هل ينعزل قبل بلوغ العزل له ؟ على قولين مشهورين للعلماء . أحدهما : لا ينعزل حتى يعلم . وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين ، وقول الشافعي ، وأحد القولين في مذهب مالك بل أرجحهما . فعلى هذا تصرف الوكيل قبل العلم صحيح نافذ . وثبوت عزله قبل التصرف لا يقدح في تصرفه قبل العلم ، فيصح البيع والوقف الواقع على الوجه المشروع ، ولا يبطل ذلك ، ولا حكم الحاكم به .

والقول الثاني : أنه ينعزل قبل العلم ، وهو المشهور في مذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين ، وهو مذهب مالك في إحدى الروايتين . فعلى هذا لا تقبل مجرد دعواه العزل بعد التصرف ، وإذا أقام بذلك بينة ببلد آخر ، وحكم به حاكم ، كان ذلك حكماً على الغائب ، والحكم على الغائب إذا قيل بصحته فهو يصح مع بقاء كل ذي حجة على حجة ، والمحكوم عليه ان يقدح في الحكم والشهادة بما يسوغ قبوله : اما الطعن في الشهود ، او الحكم ، او غير ذلك : مثل ان يكون الحاكم الذي حكم بالعزل لا يرى العزل قبل العلم . ولكن ليس عليه ان يقبل البينة الشاهدة بالعزل فاسقة او متهمة بشيء يمنع قبول الشهادة .

ثم الحاكم الذي حكم بصحة البيع والوقف إن كان ممن لا يرى عزل الوكيل قبل العلم ، وقد بلغه ذلك ، كان حكمه نافذا ، لا يجوز

نقضه بحال ؛ بل الحكم الناقض له مردود . وان كان لم يعلم ذلك . أو مذهبه عدم الحكم بالصحة ، إذا ثبت كان وجود حكمه كعدمه .

والحكم الثاني إذا لم يعلم بان الغزل قبل العلم ، او علم بذلك وهو لا يراه ، او رآه وهو لا يرى نقض الحكم المتقدم ، وما ذكر من علم موكل الوكيل البائع بما جرى وسكوته : كان وجود حكمه كعدمه ، واستيثاق الحكم في القصة وقبض الثمن من الوكيل دليل في العادة على الاذن في البيع والشراء ، وبقاء الوكالة ، إذا لم يعارض ذلك معارض راجع .

وأكثر العلماء يقبلون مثل هذه الحجة ويدفعون بها دعوى الموكل للغزل ؛ ليطل البيع ؛ لاسيما مع كثرة شهود الزور . ولو حكم ببطالان الوقف لم يجب على الوكيل ولا على المشتري ضمان ما استوفاه من المنفعة ؛ فان كان الوكيل والمشتري مغرورين غرهما الموكل لعدم اعلامه بالغزل ، فالتفريط جاء من جهته فلا يضمن له المنفعة .

وإذا انكر الموكل قبض الثمن ولم يقم عليه بينة به ، فان كان الوكيل بسلا جعل قبل قوله على الموكل ؛ لأنه أمينه ، كما يقبل قول المودع في رد الوديعة الى مالكها . وإن كان يجعل ففيه قولان مشهوران للعلماء ، ولكن لا يقبل قول الوكيل على المشتري . فان كان البيع باقياً

فلا كلام ، وان كان البيع مفسوخاً فلهم ان يطالبوا الوكيل بالثمن ،
والوكيل يرجع على الموكل .

وسئل الشيخ رحمه الله

عن رجل وكيل باع لموكله حصته من حانوت ، ثم ان المشتري
وقف تلك الحصة ، وثبت البيع والوقف ، وحكم بصحة الوقف ، وبعد
ذلك ثبت ان الوكيل كان معزولاً بتاريخ متقدم على بيعه ، محكوم
بصحة عزله . فهل يتبين بطلان البيع والوقف ؟ ام هما صحيحان ؟ وإذا
بان البطلان . فهل للموكل الرجوع باجرة تلك الحصة مدة مقامها في يد
المشتري الواقف لها ؟ ام لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . هذه المسألة فيها نزاع مشهور ،
وهو : ان الوكيل إذا مات موكله ، او عزله ، ولم يعلم بذلك حتى تصرف
فهل ينزل قبل العلم ؟ على ثلاثة اقوال لأهل العلم في مذهب الشافعي ،
والامام أحمد ، وغيرها :

أحدها : أنه ينزل قبل العلم ، وهذا هو المشهور من مذهب الشافعي
وأحمد وغيرها ، وقول في مذهب مالك . فعلى هذا يتبين بطلان البيع ؛
لكن على هذا لاضمان على الوكيل ؛ لأن لم يفرط ، وأما المشتري فهو

مفرور أيضا إذا لم يعلم . وفي تضمينه نزاع في مذهب أحمد وغيره ،
واحد قولي الشافعي . وهذا الغار لا ضمان عليه ، ولا يضمن واحد منها ،
ولم يرجع على الغار في أشهر قولي الشافعي ، والامام أحمد في رواية .
فعلى هذا يضمن المشتري ، ولا يرجع على أحد .

والقول الثاني : أنه ينزل بالموت ، ولا ينزل بالعزل حتى يعلم ، وهذا
مذهب أبي حنيفة ، والمشهور في مذهب مالك ، وأحد الأقوال في
مذهب الشافعي ، والامام أحمد . فعلى هذا تصرفه قبل العلم صحيح .
فيصح البيع إذا لم يكن الرجل عالما بالعزل . فاما إن تصرف بعد علمه
بالعزل لم يكن تصرفه لازماً باتفاق المسلمين ؛ بل يكون بمنزلة تصرف
الفضولي ، وهو مردود في مذهب الشافعي والامام أحمد في المشهور عنه .
وموقوف على الاجازة في مذهب أبي حنيفة ، والرواية الأخرى عن الامام
أحمد ، وحكى عن مالك . فتمى لم يجرئه المستحق بطل بالاجماع .

والقول الثالث : أنه لا ينزل في الموضعين . قبل العلم ، كقول
الشافعي ، والامام أحمد رضي الله عنها . والحكم فيه كما تقدم . والله
سبحانه وتعالى أعلم .

وسئل سبغ الاسلام

عمن وكل رجلا في بيع سلعة ، فباعها إلى أجل ، وتوى بعض الثمن . فهل يطالب المالك بقيمتها حالة ، او بمثل الثمن المؤجل . وهو أكثر؟ .

فأجاب : إذا لم يكن قد أذن له في البيع الى أجل ، فالمالك مخير بين ان يطالب البائع بقيمتها بنقد ، وبين ان يطالب بالثمن المؤجل جميعه ، ويحسب المنكسر على صاحب السلعة ؛ لأن تصرفه بدون إذن كتصرف غاصب . والغاصب إذا تلفت العين عنده الى بدل كان للمالك الخيرة بين المطالبة ، وبين البدل المطلق ، وهو المثل او القيمة ، وبين البدل المعين . وهذا يكون حيث لم يعرف المشتري بالغصب ، فلا يثبت عليه إلا الثمن المسمى

واذا قلنا بوقف العقود على الاجازة : اذا لم يثبت الاجازة واصطلحا على الثمن ، وتراضيا به صح الصلح عن بدل المتلف بأكثر من قيمته من ضمانه كما لو اتفقا على فرض المهر في مسألة التفويض .

وسئل رحمه الله تعالى

عن الأمراء الذين يطلبون ما يحتاجون إليه من القماش وغيره من الأسواق ، فيأخذون ما أعجبهم من ذلك ، ويكتب الأمير لصاحبه خطأ بذلك ، او ينزله ونوابه في دفتره ، ويقترضون من أصحابهم دراهم ، وكل ذلك بغير حجج تكتب ، ولا إشهاد ، وهذه عادتهم .

وإذا توفي الأمير وعلم ديوانه واستاداره بحقوق الناس . فهل يحل لهم منعهم ؟ او مطلبهم ، ام يلزمهم دفع حقوقهم التي علموها من التركة . والحالة هذه ؟ .

فأجاب : بل كل ما وجد بخط الأمير ، او أخبر به كاتبه ، او لفظ وكيله في ذلك ، مثل كاتبه ، واستاداره ، فانه يجب العمل بذلك . فان إقرار الوكيل على موكله فيما وكله فيه مقبول ؛ لأنه أمينه ، وخط الميث كلفظه في الوصية والاقرار ونحوها .

ومع ذلك لا يحتاج أصحاب الحقوق الى بينة . وتكليفهم البينة إضاعة للحقوق ، وتعذيب للأموات ببقائهم حريتهم بالذنوب ، ففيه ظلم للأموات ،

والأحياء ؛ لا سيما في المعاملات التي لم تجر العادة فيها بالاشهاد ، فتكليف
البيئة في ذلك خروج عن العدل المعروف . والله أعلم .

وسئل

عن رجل متحدث لأمير في تحصيل أمواله . فهل يكون له العشر
فيما حصله المقرر عن الوكالة عن كل ألف درهم مائة درهم ؟ وهل له أن
يتناول ذلك في حال حياته ومماته ، وبأذنه أو غير إذنه ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . إن كان الأمير قد وكله بالعشر ، أو
وكله توكيلاً مطلقاً على الوجه المعتاد الذي يقتضي في العرف أن له العشر
فله ذلك ؛ فإنه يستحق العشر بشرط لفظي ، أو عرفي .

والاستئجار : كاستئجار الأرض للزراعة بجزء من زرعها ، وهي
مسألة « قفيز الطحان » . ومن نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم :
« أنه نهى عن قفيز الطحان » فقد غلط .

واستيفاء المال بجزء مشاع منه جائز ، في أظهر قولي العلماء ، وإن
كان قد عمل له على أن يعطيه عوضاً ؛ ولم يبين له ذلك ، فله أيضاً
أجرة المثل الذي جرت به العادة ، فإن استحق عليه شيئاً فله أن

يستوفيه مطلقاً له من تركته ، وبدون إذنه ، وان لم يستحقه عليه لم يجز
أن يأخذ شيئاً إلا بإذنه . والله أعلم .

ومثل

عن رجل وكل رجلاً وكالة مطلقة : بناء على أنه لا يتصرف
إلا بالصلحة والغبطة ، فأجر له أرضاً تساوي اجارتها عشرة آلاف
بخمسة آلاف . فهل تصح هذه الاجارة ؟ أم لا ؟ وإذا صحت هل يلزم
الوكيل التفاوت ؟

فأجاب : الحمد لله . ليس له أن يؤجرها بمثل هذا الغبن ، وله
ان يضمن الوكيل المفرط ما فوته عليه .

وأما صحة الاجارة : فأكثر الفقهاء يقولون : اجارة باطلة ، كما هو
مذهب الشافعي ، وأحمد في أحد القولين ، لكن إذا كان المستأجر
مغروراً لم يعلم بحال الوكيل ، مثل ان يظن أنه مالك عالم بالقيمة ، فله
أن يرجع على من غره بما يلزمه في أصح قولي العلماء . وزرعه زرع
محترم ، لا يجوز قطعه مجاناً ؛ بل ينزل بأجرة المثل ، بما لا يتغابن
الناس به . فهنا هو ظالم ، وزرعه زرع غاصب .

وهل للمالك قلعه مجاناً ؟ على قولين مشهورين للعلماء . وهل يملكه

بنفقته ؟ على قولين ايضا .

وظاهر مذهب احمد ان له تملكه بنفقته . واما إبقاؤه بأجرة المثل فيملكه بالاتفاق . واذا ادعى على المستأجر أنه عالم بالحال فأنكر ، فالقول قوله مع يمينه .

ومثل رحمه الله

عن رجل وكل غلامه في إيجار حانوت لشخص ، ثم ان المستأجر أجره لشخص ، فهل للوكيل أن يقبل الزيادة في اجرة الحانوت ؟ أم لا ؟ وهل له مطالبة المستأجر الثاني ؟ أم لا ؟ واذا غصب المستأجر الثاني وأخذ منه الاجرة ، فهل للمستأجر ان يستعيد منه ؟ أم لا ؟ واذا كان هذا الغلام يتصرف لهذا الموكل بإيجار حوانيته ، وقبض الأجرة ، ويدعى بذلك عند القضاة لموكله ، وسيده يعلم بذلك كله ، ويقره عليه : فهل يقبل قوله انه لم يوكله ؟ واذا أكره الموكل المستأجر الثاني على غير الاجارة الأولى . فهل تصح هذه الاجارة الثانية أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . ليس للموكل — والحالة هذه — أن يؤثر الحانوت لأحد لا بزيادة ، ولا غير زيادة ، ولا للمستأجر الأول ذلك ، وليس للموكل مطالبة المستأجر الثاني ، واذا أخذ منه الأجرة

غصباً فله استرجاع ذلك منه ، ولا يقبل قوله في انكار الوكالة مع كونه
يتصرف له تصرف الوكلاء ، مع علمه بذلك ، وكونه معروفاً بأنه وكيله
بين الناس ، حتى لو قدر انه لم يوكله — والحالة هذه — فتفريطه
وتسليطه عدوان منه يوجب الضمان . والاجارة الثانية التي أكره الموكل
عليها للمستأجر الثاني باطلة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن قوم أرسلوا قوماً في مصالح لهم ويعطونهم نفقة . فهل يحل
لهم أكل ذلك ؟ واستدانة تمام نفقتهم ومخالطتهم ؟ .

فأجاب : اذا أعطاهم الذين بعثهم ما ينفقونه جاز ذلك ، وعليهم
تمام نفقتهم ما داموا في حوائجهم ، ويجوز مخالطتهم .

وسئل رحمه الله

عن نوبة الوكلاء يحفظ الغلال على الفلاحين . هل هي حلال ؟
فأجاب : اذا كان لحفظ الزرع لصاحب الأرض والفلاح فله
أجرته عليها ، فاذا كانت المؤنة التي يأخذها من الفلاح بقدر حقه
عليه فلا بأس بذلك . والله أعلم .

وسئل

عن رجل وكل رجلا في شراء ، ولم يوكله في الاقالة ، فأقال .
هل تصح ؟ .

فأجاب : اذا وكل الانسان وكيلاً في شراء شيء ولم يوكله في
الاقالة ؛ لم يكن للوكيل الاقالة ، ولا تنفذ إقالته بدون إذن الموكل ،
باتفاق العلماء . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن وكيل في مبلغ لوالده يجبي الديون التي له على الناس ، فاذا جاء الى أحد قال : انى وقعت لأبيك ، ثم قال : إن أبريتنى ومالحتنى على شيء وقع الاتفاق بينى وبينك ، ثم مالحه من جملة ألف بثلاثمائة درهم . ثم أقر بالدين بعد الصلح ، وأخذ بيده الإبراء . فهل تجوز دعواه عليه بعد إقراره ، والشهود على رب الدين بالإبراء ؟ أم لا ؟

فأجاب : الوكيل في الاستيفاء لا يصح إبراؤه ، ولا مصالحته على بعض الحق ، ولو كان وكيلاً في ذلك .

ثم ان الغريم اذا جحد الحق حتى صولح كان الصلح فى حقه باطلاً ، ولم تبرأ ذمته ، واذا كان المدعى إنما صالحه خوفاً من ذهاب جميع الحق فهو مكروه على ذلك ، فلا يصح صلحه ، وله ان يطالبه بالحق بعد ذلك ، اذا أقربه ، أو قامت به بينة ؟

باب الشركة

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية

عن جماعة اشتركوا شركة الأبدان بغير رضا بعضهم ، وعملوا عملاً مجتمعين فيه ، وعملاً متفرقين فيه . فهل تصح هذه الشركة ؟ وما يستحق كل منهم من أجره ما عمل ؟ وهل يجوز لمن لا عمل له ان يأخذ أجره عن عمل غيره بغير رضا من عمل ؟

فأجاب : — رضي الله عنه — شركة الأبدان التي تتازع الفقهاء فيها نوعان :

أحدهما : ان يشتركا فيما يتقبلان من العمل في ذمتها ، كاهل الصناعات من الحياطة والتجارة والحياكة ، ونحو ذلك ، الذين تقدر أجرتهم بالعمل ، لا بالزمان — ويسمى الأجير المشترك — ويكون العمل في ذمة أحدهم بحيث يسوغ له ان يقيم غيره ان يعمل ذلك العمل والعمل دين في ذمته ، كديون الأعيان ؛ ليس واجباً على غيره

كلاجير الخاص .

فهؤلاء جوز أكثر الفقهاء اشتراكهم ، كأبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد . وذلك عندم بمنزلة « شركة الوجوه » ، وهو ان يشتري أحد الشريكين بجاهه شيئاً له ولشريكه ، كما يتقبل الشريك العمل له ولشريكه . قالوا : وهذه الشركة مبناها على الوكالة ، فكل من الشريكين يتصرف لنفسه بالملك ، ولشريكه بالوكالة .

ولم يجوزها الشافعي بناء على أصله ، وهو أن مذهبه ان الشركة لا تثبت بالعقد ، وانما تكون الشركة شركة الأملاك خاصة ، فاذا كانا شريكين في مال كان لهما نماء ، وعليها غرمه ، ولهذا لا يجوز شركة العنان مع اختلاف جنس المالين ، ولا يجوزها الا مع خلط المالين ، ولا يجعل الربح الا على قدر المالين .

والجمهور يخالفونه في هذا ، ويقولون : الشركة نوعان : « شركة أملاك » و « شركة عقود » . وشركة العقود أصلاً لا تفتقر الى شركة الأملاك ، كما ان شركة الأملاك لا تفتقر الى شركة العقود ، وان كانا قد يجتمعان . والمضاربة شركة عقود بالاجماع ، ليست شركة أملاك ؛ اذ المال لأحدهما والعمل للآخر ، وكذلك المساقاة والمزارعة ، وان كان من الفقهاء من يزعم انها من باب الاجارة ؛ وانها خلاف القياس .

فالصواب انها اصل مستقل ، وهي من باب المشاركة لا من باب الاجارة الخاصة ، وهي على وفق قياس المشاركات .

ولما كان مبنى الشركة على هذا الأصل تنازعوا في الشركة في اكتساب المباحات ؛ بناء على جواز التوكل فيها ، فحوز ذلك احمد ، ومنعه ابو حنيفة . واحتج احمد بحديث سعد ، وعمار ، وابن مسعود .

وقد يقال : هذه من النوع الثاني اذا تشاركا فيما يؤجران فيه أبدانها ، ودابتيهما : اجارة خاصة . ففي هذه الاجارة قولان مرويان ، والبطلان مذهب ابي حنيفة ، وطائفة من اصحاب احمد : كأبي الخطاب ، والقاضي في أحد قولييه . وقال : هو قياس المذهب ؛ بناء على ان شركة الابدان لا يشترط فيها الضمان بذلك الاشتراك على كسب المباح : كالاصطياد ، والاحتطاب ؛ لأنه لم يجب على احدهما من العمل الذي وجب على الآخر شيء ، وانما كان ذلك بمنزلة اشتراكها في تساج ما شيتها ، وتراث بساينتهما ، ونحو ذلك .

ومن جوزه قال : هو مثل الاشتراك في اكتساب المباحات ؛ لأنه لم يثبت هناك في ذمة احدهما عمل ؛ ولكن بالشركة صار ما يعمله أحدهما عن نفسه ، وعن شريكه . كذلك هنا ما يشترطه احدهما من الاجرة ، أو شرط له من الجعل : هو له ولشريكه . والعمل الذي يعمل عن

نفسه وعن شريكه . وهذا القول أصح ، لاسيما على قول من يجوز شركة العنان ، مع عدم اختلاط المالكين ، ومع اختلاف الجنسيتين . وقد قال تعالى : (أوفوا بالعقود) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « المسلمون عند شروطهم الا شرطا أحل حراماً أو حرم حلالاً » وأظن هذا قول مالك .

وأما اشتراك الشهود فقد يقال : من مسألة « شركة الأبدان » التي تنازع الفقهاء فيها ؛ فإن الشهادة لا تثبت في الذمة ، ولا يصح التوكل فيها حتى يكون أحد الشريكين متصرفاً لنفسه بحكم الملك ، ولشريكه بحكم الوكالة . والعوض في الشهادة من باب الجعالة ؛ لا من باب الاجارة اللازمة ؛ فانما هي اشتراك في العقد ؛ لا عقد الشركة ؛ بمنزلة من يقول لجماعة : ابنوا لي هذا الحائط ، ولكم عشرة ، او ان بنيتموه فلكم عشرة ، او ان خطتم هذا الثوب فلكم عشرة ، او ان رددتم عبيد الآبق فلكم عشرة .

وان لم يقدر الجعل — وقد علم أنهم يعملون بالجعل : مثل حمالين يحملون مال تاجر متعاونين على ذلك — فهم يستحقون جعل مثلهم عند جمهور العلماء : ابي حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، وغيرهم ، كما يستحقه الطباخ الذي يطبخ بالاجرة ، والحجاز الذي ينجز بالاجرة ، والنساج الذي ينسج بالاجرة ، والقصار الذي يقصر بالاجرة . وصاحب الحمام

والسفينة ، والعرف الذي جرت عادته بأن يستوفى منفعته بالاجر . فهو لاء يستحقون عوض المثل عند الاطلاق .

فكذلك اذا استعمل جماعة في ان يشهدوا عليه ، ويكتبوا خطوطهم بالشهادة ، يستحقون الجعل ، فهو بمنزلة استعماله ايام في نحو ذلك من الأعمال . اذا قيل : انهم يستحقون الجعل فيستحقون جعل مثلهم على قدر أعمالهم ، فان كانت أعمالهم ومنافعهم متساوية استحقوا الجعل بالسواء والصواب ان هذا الذي قاله هذا القائل صحيح اذا لم يتقدم منهم شركة . فأما اذا اشتركوا فيما يكتسبونه بالشهادة فهو كاشتراكهم فيما يكتسبونه بسائر الجماعات ، والاجارات .

ثم الجعل في الشهادة قد يكون على عمل في الذمة ، وللشاهد أن يقيم مقامه من يشهد للجاعل .

فهنا تكون شركة صحيحة عند كل من يقول بشركة الأبدان ، وم الجمهور : أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، وغيرهم . وهو الصحيح الذي يدل عليه الكتاب والسنة ، والاعتبار .

إلا أن يكون الجعل على ان يشهد الشاهد بعينه ، فيكون فيها القولان المتقدمان . والصحيح ايضا جواز الاشتراك في ذلك ، كما هو قول مالك في أصح القولين ؛ لكن ليس لأحد الشريكين ان يدع

العمل ، ويطلب مقاسمة الآخر ؛ بل عليه ان يعمل ما أوجبه العقد لفظاً ، او عرفاً .

وأما اذا اكرههم القضاة على هذه الشركة بغير اختيارهم ، فهذا ليس من باب الاكراه على العقود بغير حق ؛ لأن القضاة هم الذين يأذنون لهم في الارتزاق بالشهادة ، وذلك موقوف على تعديلهم ؛ ليس بمنزلة الصناع الذين يكتسبون بدون إذن ولي الأمر ، وإذا كان للقضاة أمر في ذلك جاز ان يكون لهم في التشريك بينهم ، فانه لا بد من قعود اثنين فصاعداً ، ولا بد من اشتراكها في الشهادة ؛ اذ شهادة واحد لا تحصل مقصود الشهادة .

واذا كان كذلك فالواجب ان يراعى في ذلك موجب العدل بينهم ، فلا يمتنع أحدهم عن عمل هو عليه ، ولا يختص أحدهم بشيء من الرزق الذي وقعت الشركة عليه ، سواء كانوا مجتمعين ، او متفرقين . والله سبحانه أعلم .

وسئل رحمه الله

عمن ولي أمراً من أمور المسلمين ، ومذهبه لا يجوز « شركة الأبدان »
فهل يجوز له منع الناس ؟ .

فأجاب : ليس له منعه الناس من مثل ذلك ، ولا من نظائره مما
يسوغ فيه الاجتهاد ، وليس معه بالمنع نص من كتاب ، ولا سنة ، ولا
إجماع ، ولا ما هو في معنى ذلك ؛ لا سيما واكثر العلماء على جواز مثل
ذلك ، وهو مما يعمل به عامة المسلمين في عامة الأمصار .

وهذا كما ان الحاكم ليس له ان ينقض حكم غيره في مثل هذه
المسائل ، ولا للعالم والمفتي ان يلزم الناس باتباعه في مثل هذه المسائل ؛

ولهذا لما استشار الرشيد مالكا ان يحمل الناس على « موطئه »
في مثل هذه المسائل منعه من ذلك . وقال : إن أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم تفرقوا في الأمصار ، وقد أخذ كل قوم من العلم
ما بلغهم . وصنف رجل كتاباً في الاختلاف ، فقال أحمد : لا تسمه
« كتاب الاختلاف » ولكن سمه « كتاب السنة » .

ولهذا كان بعض العلماء يقول : إجماعهم حجة قاطعة ، واختلافهم رحمة واسعة . وكان عمر بن عبد العزيز يقول : ما يسرني ان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا ؛ لأنهم إذا اجتمعوا على قول فخالفهم رجل كان ضالا ، وإذا اختلفوا فأخذ رجل بقول هذا ، ورجل بقول هذا كان في الأمر سعة . وكذلك قال غير مالك من الأئمة : ليس للفقهاء ان يحمل الناس على مذهبه .

ولهذا قال العلماء المصنفون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أصحاب الشافعي وغيره : إن مثل هذه المسائل الاجتهادية لا تنكر باليد ، وليس لأحد ان يلزم الناس باتباعه فيها ؛ ولكن يتكلم فيها بالحجج العلمية ، فمن تبين له صحة أحد القولين تبعه ، ومن قلد أهل القول الآخر فلا إنكار عليه . ونظائر هذه المسائل كثيرة : مثل تنازع الناس في بيع الباقي الأخر في قشريه ، وفي بيع المقائي جملة واحدة ، وبيع المعاطاة والسلم الحال ، واستعمال الماء الكثير بعد وقوع النجاسة فيه إذا لم تغيره ، والتوضؤ من مس الذكر ، والنساء ، وخروج النجاسات من غير السيلين ، والقهقهة ، وترك الوضوء من ذلك ، والقراءة بالبسملة سرا ، أو جهرا ، وترك ذلك . وتنجيس بول ما يؤكل لحمه وروثه ، أو القول بطهارة ذلك ، وبيع الأعيان الغائبة بالصفة ، وترك ذلك . والتيمم بضربة أو ضربتين الى الكوعين ، أو المرفقين ، والتيمم لكل صلاة ، أو

لوقت كل صلاة ، او الاكتفاء بتيمم واحد ، وقبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض ، او المنع من قبول شهادتهم .

ومن هذا الباب الشركة بالعروض ، وشركة الوجوه ، والمساواة على جميع انواع الشجر والمزارعة على الأرض البيضاء ؛ فان هذه المسائل من جنس شركة الأبدان ؛ بل المانعون من هذه المشاركات أكثر من المانعين من مشاركة الأبدان ، ومع هذا فما زال المسلمون من عهد نبيهم وإلى اليوم في جميع الأعصار والأمصار يتعاملون بالمزارعة ، والمساواة ، ولم ينكروا عليهم أحد ، ولو منع الناس مثل هذه المعاملات لتعطل كثير من مصالحهم التي لا يتم دينهم ، ولا دنياهم إلا بها .

ولهذا كان أبو حنيفة يفتي بأن المزارعة لا تجوز ، ثم يفرع على القول بجوازها ، ويقول : إن الناس لا يأخذون بقولي في المنع ، ولهذا صار أصحابه إلى القول بجوازها ، كما اختار ذلك من اختاره من أصحاب الشافعي ، وغيره .

١

وسئل رحمه الله

عن رجل شارك قوماً في متجر بغير رأس مال ، وقد ذكر بعض الشركاء ان المال غرم . فهل يلزم المذكور غرامة ؟ ام لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . إذا اشتركوا على ان بعضهم يعمل بيده كالمضارب ، وبعضهم بماله ، او بماله وبسده ، وتلف المال او بعضه من غير عدوان ، ولا تفريط من العامل بيده ، لم يكن عليه ضمان شيء من المال ، سواء كانت المضاربة صحيحة ، او فاسدة ، باتفاق العلماء . والله أعلم .

وسئل

عن رجل عنده قماش كثير ، فطلب رجل تاجر سفار ان يأخذ ذلك القماش ، على ان يشتري النصف مشاعاً ، ويبقى النصف الآخر لصاحبه ، يشتركان فيه شركة عنان ، ويكون لهذا نصف الربح ، ولهذا نصف الربح ، وأخبره برأس المال ، وزاد عليه من الجانبين زيادة انفق

عليها ، وانفقاً على ان يسافر الى الديار المصرية ، ثم يعود الى دمشق ،
وإذا لم يصلح له البيع بدمشق يسافر الى العراق ، والعجم ، وكتب
وثيقة بالشركة : ان المال جميعه يسد هذا المشتري ، يبيع ويشترى ،
ويأخذ ويعطى . وكتبنا ان الشركة كانت بدراهم ، ولا يمكن إلا بما ذكر ،
ثم لما قدما إلى الاسكندرية فتشاجرا فطلب صاحب القماش منه الثمن ،
وألزمه بأن يقسم القماش ويبيعه هنا بخسارة ، ويوفيه الثمن . فهل
هذا البيع الذي اتفقاً عليه بشرط الشركة صحيح ؟ ام هو بيع فاسد ؟
وهل له إذا كان شريكاً ان يجعله هو الذي يقبض المال ، ويبيع ويشترى
ويأخذ ويعطى . فإذا كان البيع فاسداً فليس له إلا عين ماله ، وقد
عمل هذا العامل فيه على ان له نصف الربح . فهل له المطالبة بنصف الربح
ام لا ؟ وهل له بعد عمل هذا العامل ، وانتقال القماش من الشام الى
الاسكندرية ان يأخذ القماش ، ويذهب عمله وسعيه فيه ؟ ام له
المطالبة بأجرة عمله ؟ ام بربح مثله ؟ أفنونا .

فأجاب - رحمه الله - الحمد لله . هذه المعاملة فاسدة من وجوه :

منها الجمع بين البيع والشركة ؛ فان ذلك لا يجوز . وقد انفق
الفقهاء على انه لا يجوز ان يشترط مع البيع عقداً مثل هذا ، فلا يجوز
ان يبيعه على ان يقرضه ، وكذلك لا يجوز ان يؤجره على ان يساقه ،
او يشاركه على ان يقترض منه ، ولا ان يبيعه على ان يتناع منه ، ونحو

ذلك . فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربح ما لم يضمن ، ولا بيع ما ليس عندك » كذلك « نهى عن بيعتين في بيعة » وذلك انه إذا باعه او أجره مع القرض فانه يحاييه في ذلك ؛ لأجل القرض ، والقرض موجه رد المثل فقط ، فمتى اشترط زيادة لم تجز بالاتفاق .

وكذلك المباينة والمشاركة مبناها على العدالة من الجانبين .

ولهذا لا يجوز ان يشترط اختصاص أحدهما بربح سلعة معين ، ولا بمقدار من الربح ، ولا تخصيص أحدهما بالضمان ، ومتى باعه على ان يشاركه فانه يحاييه ؛ اما في الشركة بأن يختص بالعمل ، وإما في البيع بزيادة الثمن ، ونحو ذلك ، فتخرج العقود عن العدل الذي مبناها عليه .

وأبضا ففي اشتراط المشاركة إلزام المشتري بتصرف خاص ، ومنعه بما يوجه العقد المطلق . ومثل هذا ممنوع على الإطلاق ، عند بعض الفقهاء ، وعند بعضهم إنما يسوغه في مثل اشتراط عتق المبيع ، او وقفه عند من يقول به او غير ذلك مما فيه مصلحة خالية عن مفسدة راجحة ؛ بخلاف ما إذا تضمن ترك العدل ؛ فانه لا يجوز وفاقاً .

ومن وجه آخر : ان مثل هذه المعاملة إنما مقصودها في العادة

المضاربة بالمال على ان يكون الربح بينهما ، لكن قد يريد رب المال ان يجعل نصف المال في ضمان العامل ، وهذا لا يجوز وفاقا ، لأن الخراج بالضمان ، وإذا اجتمع [البيع والشركة] بطلت الشركة وفاقا ، فيحتال على ذلك بأن يبيع العامل نصف المال ؛ ولهذا يجعل المال كله في يده ، ولو كان المقصود محض الشركة لصنعا كما يصنع شريكا العنان ، مع كون المال في أيديهما . وهذا « وجه ثالث » فتبطل الشركة ، وهو اتفاقها على ان يكون المال بيد أحد الشريكين فقط .

وأما كون هذه شركة عرض فهذا فيه نزاع ؛ لكن الاقرار المكذب المخالف للواقع حرام قاذح في الدين . وإذا كان كذلك فالمال باق على ملك صاحبه ، ولو كان شريكا لم يكن له ان يجعل الشريك الآخر هو الذي يتولى العقود والقبوض دونه ، فان هذا إنما يكون في المضاربة ؛ لا في شركة العنان . وإذا كان البيع فاسداً لم يكن له المطالبة بالثمن المسمى ، لكن إن تعذر رد العين رد القيمة ، وإن كان قد عمل فيها المشتري الشريك فله ربح مثله في نصيب الشريك ؛ فان الفقهاء متنازعون فيما فسد من المشاركة ، والمضاربة ، والمساواة ، والمزارعة ، إذا عمل فيها العامل هل يستحق اجرة المثل ؟ او يستحق قسط مثله من الربح ؟ على قولين : أظهرها الثاني . وهو قول ابن القاسم ، والعوض في العقود الفاسدة هو نظير ما يجب في الصحيح عرفاً ، وعادة ، كما يجب في

البيع والاجارة الفاسدة ثمن المثل ، وأجرة المثل ، وفي الجمالة الفاسدة
جعل المثل .

ومعلوم ان الصحيح من هذه المشاركات إنما يجب فيه قسطه من
الربح ، ان كان لا أجرة مقدرة ، وكذلك النصيب الذي اشتراه إن
قبل : يجب رد عينه مع ارتفاع قيمته ، كما يقوله من يقوله من اصحاب
الشافعي ، والامام أحمد . وللعامل المشتري ان يطلب إما أجرة عمله .
وإما قسط مثله من الربح . على اختلاف القولين .

واما ان قيل : انه بعد قبضه والتصرف فيه ، ليس عليه إلا رد
القيمة — كما يقوله من يقوله من أصحاب أبي حنيفة ، ومالك — فالحكم
فيه ظاهر . وبكل حال لا يجب عليه رد الزيادة التي زيدت على قيمة
المثل — والحالة هذه — بالاتفاق ، والله أعلم .

ومثل رحمه الله

عن رجل دفع مالا مضاربة ، ومات ، فعمل فيه العامل بعد
موته بغير إذن الورثة . فهل تنفسخ المضاربة ؟ وما حكم الربح بعد
موت المالك ؟

فأجاب : نعم تنفسخ المضاربة بموت المالك ، ثم اذا علم العامل بموته وتصرف بلا اذن المالك لفظاً أو عرفاً ، ولا ولاية شرعية ، فهو غاصب . وقد اختلف العلماء في الربح الحاصل في هذا : هل هو للمالك فقط ، كنهاء الأعيان ؟ او للعامل فقط ؟ لأن عليه الضمان ، او بتصدقان به ، لأنه ربح خيث ؟ او يكون بينهما ؟ على أربعة أقوال :

أصحها الرابع . وهو ان الربح بينهما كما يجرى به العرف في مثل ذلك ، وبهذا حكم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — — فيها أخذه بنوه من مال بيت المال فأتجروا فيه بغير استحقاق ، فجعله مضاربة ، وعليه اعتمد الفقهاء في « باب المضاربة » ، لأن الربح نماء حاصل من منفعة بدن هذا ، ومال هذا : فكان بينهما ، كسائر النماء الحادث من أصلين ، والحق لهما لا يعدوها ، ولا وجه لتحريمه عليهما ، ولا لتخصيص احدهما به . وإيجاب قسط مثله من الربح أصح من قول من يوجب اجرة المثل : فان المال قد لا يكون له ربح ، وقد تكون أجرته أضعاف ربحه ، وبالعكس . وليس المقصود من هذه المشاركات العمل حتى يستحق عليه أجرة ، ولا هي عقد إجارة ، وإنما هي أصل مستقل وهي نوع من المشاركات لا من المؤاجرات حتى يبطل فيها ما يبطل فيها ، فمن أوجب فيها ما لا يجب فيها : فقط غلط .

وان كان جرى بين العامل والورثة من الكلام ما يقتضى في

العرف ان يكون إبقاء لعقد المضاربة ، استحق المسمى له من الربح ،
وكان ذلك مضاربة مستحقة . واذا أقر بالربح لزمه ما أقر به . فان ادعى
بعد ذلك غلطاً لا يعذر في مثله لم يقبل قوله . وان كان يعذر في مثله
ففي قبوله خلاف مشهور ، وليس له أن يدفع المال الى غيره الا باذن
المالك ، او الشارع . ومتى فعل كان ضامناً للمال ؛ سواء كان دفعه بعقد
صحيح ؛ او فاسد . فما ضمن بالعقد الصحيح ضمن بالفاسد . وما لم
يضمن بالصحيح لم يضمن بالفاسد .

واما ان كان المال غصباً فهو ضامن بكل حال ، ومتى فرط العامل
في المال ، او اعتدى فعليه ضمانه . وكذلك العامل الثاني اذا جحد الحق ،
او كتم المال الواجب عليه ، او طلب التزامهم إجارة لغير مسوغ
شرعي ، أثم بذلك . وعلى ولي الأمر ايصال الحقوق الى مستحقيها . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل دفع لرجل مالا على سبيل القراض ، ثم ظهر بعد ذلك
على المدفوع له المال دين بتاريخ متقدم على القراض . فهل يجوز له
أن يعطي لأرباب الدين شيئاً من هذا المال ؟ أم لا ؟ واذا ادعى أنه
لم يقبض من مال القراض شيئاً او عدم ، او وقع فيه تفريط بغير سبب

ظاهر ، يقبل هذا القول ؟ أم لا ؟

فأجاب : لا يجوز ان يوفي من مال هذا القراض شيئاً من الدين الذي يكون على العامل ، إلا أن يختار رب المال ؛ فان ادعى ما يخالف العادة لم يقبل بمجرد قوله .

وسئل

عن مضارب رفعه صاحب المال الى الحاكم ، وطلب منه جميع المال ، وحكم عليه الحاكم بذلك ، فدفع اليه البعض ، وطلب منه الانظار بالباقي ، فأنظره ، وضمن على وجهه ، فسافر المضارب عن البلد مدة . فهل تبطل الشركة برفعه الى الحاكم ، وحكم الحاكم عليه بدفع المبلغ ، وإنظاره ؟ وهل يضمن في ذمته ؟

فأجاب : تنفسخ الشركة بمطالبة المذكورة ، ويضمن المال في ذمته بالسفر المذكور ؛ بتأخير التسليم مع الامكان عن وقت وجوبه .

وسئل رحمه الله

هل يجوز للعامل في القراض ان ينفق على نفسه من مال القارض
حضرا او سفرا ؟ واذا جاز . هل يجوز ان يبسط لذيه الأكل .
والتعمات منه ؟ ام يقتصر على كفايته المعتادة ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . ان كان بينها شرط في النفقة
جاز ذلك . وكذلك ان كان هناك عرف وعادة معروفة بينهم ، وأطلق
العقد ، فانه يحمل على تلك العادة . وأما بدون ذلك فانه لا يجوز .

ومن العلماء من يقول : له النفقة مطلقا وان لم يشترط ، كما يقوله
أبو حنيفة ومالك والشافعي في قول . والمشهور أن لا نفقة بحال ولو شرطها .
وحيث كانت له النفقة فليس له النفقة إلا بالمعروف ، وأما البسط الخارج
من المعروف فيكون محسوبا عليه .

وسئل رحمه الله

عن اثنين اشتركا : من احدهما دابة ، ومن الآخر دراهم . جعلنا ذلك بينهما على ما قسم الله تعالى من ربح كان بينهما ، ثم ربحا . فما الحكم ؟

فأجاب : ينظر قيمة البهيمة فتكون هي والدرهم رأس المال ، وذلك مشترك بينهما . لأن عندنا ان الشركة والقسمة تصح بالأقوال ، لا تنفقر الى خلط المالين ، ولا إلى تمييزها ، ويثبت الملك مشتركاً بعقد الشركة ، كما يتميز بعقد القسمة والمحاسبة ، فما ربحا كان بينهما ، وإذا تقاسما بيعت الدابة ، واقتسما ثمنها مع جملة المال .

وهذا اذا صححنا الشركة بالعروض ظاهر ، وأما اذا أبطلناها فحكم الفاسد حكم الصحيح في الضمان وعدمه ، وصحة التصرف وفساده ، وإنما يفترقان في الحل ، وفي مقدار الربح على أحد القولين .

فظاهر مذهب أحمد على ما اشترطا ، وعلى القول الآخر يكون الربح تبعا للمال ، ويكون للآخر أجرة المثل ، والأصح في هذا أن له ربح المثل ، والأقوال ثلاثة .

وسئل

عن شريكين في فرس . لا يتبايعان ، ولا يشتريان ، ولا يكون
عند احدهما مشاهرة ، والفرس تضيع بينهما ، وان احدهما أعارها
بغير اذن شريكه فهلكت . هل تلزم الشريك الذي أعار نصيب
شريكه ؟ أم لا ؟

فأجاب : اذا لم يتفقا ان يكون عند احدهما ، ولا عند ثالث يختاراه
لها ، ولا طلب أحدهما مفاضلة الآخر فيها : تباع جميع الفرس ، ويقسم
ثمها بينهما . والله أعلم .

وسئل

عن رجلين بينهما شركة في فرس . فأذن أحدهما للآخر في سيره ؛
لئلا يضربه الوقوف ، ولم يأذن له في سوقه ، وأركب غيره ، فحصل
له بذلك مرض . فهل يلزمه ان مات ؟ او يلزمه ارشه بالنقص ؟ وهل
يلزمه ما يحتاج اليه من دواء ؟ والشريك محجور عليه من جهة الحاكم ،

وهو رشيد في تصرفه ؛ غير ان المانع من ذلك بينة تشهد له ، واذا كان الأمر كذلك : فهل لشريكه ان يأخذ من ماله قيمته ؟

فأجاب : اذا كان الشريك قد اعتدى ففعل مالم تأذن به الشريعة ، ولا المالك ؛ لا لفظاً ولا عرفاً ، فهو ضامن لما تلف بجنايته ، وان كان محجوراً عليه ، فان كانت الجناية نقصت الفرس ضمن النقص ، وان وجب بتلف الفرس ضمنه جميعه .

وسئل

عن زيد وعمرو مشتركان في فرس ، وأخذ زيد الفرس وساقها غير العادة بغير إذن عمرو ، ثم بعد ذلك حصل للفرس ضعف فماتت تحت يد زيد ؟

فأجاب : نعم ! إذا اعتدى الشريك عليها فتلقت بسبب عدوانه ضمن نصيب شريكه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

من رجل شارك شخصا في بقرة ، وكانت عند أحدهما ، يستعملها
وبعلفها ، وطلبها شريكه يفاضله فيها فأبى ، فادعى ثلثي البقرة ،
ومنع المفاضلة ؟ .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . عليه ان يفاضله فيها ، وإذا طلب
أحد الشريكين بيعها بيعت عليها ، واقتسما الثمن ، وهذا مذهب أبي
حنيفة ومالك والامام احمد وغيرهم .

وإذا كان الشريك يأخذ اللبن ، وكان اللبن بقدر العلف سواء فلا
شيء عليه ، وان كان انتفاعه بها أكثر من العلف أعطى شريكه نصيبه
من الفضل . والله أعلم .

وسئل

عن راع كان معه غنم خلطا ، واحتاجت الى نفقة ، فباع بعضها وأنفقه على الباقي . وكان المبيع مال بعضهم . فمنهم من لم يبق من غنمه شيء . ومنهم من بقي له قليل . ومنهم كثير . فهل يقتسمون على قدر رؤوس الأموال ؟ أم كل من بقي له شيء يأخذه ؟

فأجاب رحمه الله : بل يقتسمون الباقي على قدر رؤوس الأموال ، او يغرّم أرباب الباقي ما أنفق عنهم ، وهو قسمة ما باعه .

وسئل رحمه الله

عن شريكين بينهما خيل ، وكان عند احدهم فرس فمات بقضاء الله وقدره ، وعمل بموتها محضرا ؟

فأجاب : اذا كان أحد الشريكين قد سلمها الى الآخر ، وتلفت تحت يده من غير تفريط منه ، ولا عدوان ، فلا ضمان عليه .

وسئل

عن رجل له شريك في فرس ، وهي تحت يد الشريك برضاه
فوقع على البلد أمر من السلطنة ، وأخذت الفرس مع خيل آخر
وقماش ، وقد قصد الشريك ان يضمن شريكه . فهل له ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله . اذا لم يحصل منه تفريط ولا عدوان فلا
ضمان عليه بما ذكر . والقول قوله مع يمينه في نفي التفريط
والعدوان والحالة هذه .

وسئل

عن رجل بينه وبين رجل شركة في بستان ، وانه استأجر منه
نصيبه باجارة شرعية ، وان الشريك الذي استأجر نعدى وقطع من اخشاب
البستان شيئاً له ثم يغل بغير اذن المالك ، وهو حاضر ، واستعمل منها بواقي
وأحطاب لغرضه . فهل عليه الرجوع بما نعدى عليه ؟ وهل للمالك ان
يمسك اعوانه الذين تولوا قطع الخشب أم لا ؟

فأجاب : ليس له ان يأخذ نصيب شريكه مالم يستحقه بعقد

الاجارة ، وما أخذه بذلك فعليه ضمانه لشريكه ، بضمن له نصيبه .
وللمالك ان يطالب بالضمان من باشر الأخذ ، وله ان يطالب الشريك
الآمر لهم ، فيأخذ حقه من أيهم شاء . والله أعلم .

وسئل

عن جماعة شهود اشتركوا ، فعمل بعضهم أكثر من بعض . فهل
يستحق الجماعة الجمالة بالسوية ، أو يستحقونها على قدر أعمالهم ؟

فأجاب : موجب عقد الشركة المطلقة التساوي في العمل والأجر .
فان عمل بعضهم أكثر تبرعا بالزيادة ساووه في الأجر ، وان لم يكن
متبرعا طالبهم ؛ إما بما زاد في العمل ، وإما باعطائه زيادة في الأجرة
بقدر عمله . وان انفقوا على ان يشترطوا له زيادة جاز . والله أعلم .

وسئل رحمه الله :

عن جماعة دلالين مشتركين في بيع السلع . هل يقدح ذلك في
دينهم ؟ وهل لولي الأمر — أعزه الله — منعهم من غير ان يظهر
عليهم غش ، أو تدليس ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . أما اذا كان التاجر الذي يسلم ماله الى الدلال قد علم انه يسلمه الى غيره من الدلالين ، ورضي بذلك ، لم يكن بذلك بأس بلا ريب ؛ فان الدلال وكيل التاجر . والوكيل له ان يوكل غيره ، كالموكل باتفاق العلماء .

وانما تنازعوا في جواز توكيله بلا إذن الموكل . على قولين مشهورين للعلماء . وعلى هذا تنازعوا في شركة الدلالين ؛ لكونهم وكلاء . فبنوا ذلك على جواز توكيل الوكيل .

واذا كان هناك عرف معروف ان الدلال يسلم السلعة الى من ياتمه كان العرف المعروف كالشرط المشروط ، ولهذا ذهب جمهور أئمة المسلمين : كمالك وأبي حنيفة ، واحمد وغيرهم الى جواز « شركة الأبدان » كما قال ابن مسعود : اشتركت أنا ، وسعد بن أبي وقاص ، وعمار يوم بدر فجاء سعد بأسيرين ، ولم أجيء أنا وعمار بشيء .

و « شركة الأبدان » في مصالح المسلمين في عامة الأمصار ، وكثير من مصالح المسلمين لا ينتظم بدونها . كالصناع المشتركين في الحوانيت ؛ من الدلالين وغيرهم ؛ فان احدم لا يستقل بأعمال الناس ، فيحتاج الى معاون ، والمعاون لا يمكن ان تقدر أجرته وعمله ، كما لا يمكن مثل ذلك في المضاربة ؛ ونحوها ، فيحتاجون الى الاشتراك .

وجمهور العلماء يجعلون الشركة عقداً قائماً بنفسه في الشريعة ،
يوجب لكل من الشريكين بالعقد مالا يستحقه بدون العقد ، كما في
المضاربة ، ومنهم من لا يجعل شركة الا شركة الأملاك فقط ، وما
يتبعها من العقود ، فيمنع عامة المشاركات التي يحتاج الناس اليها .
كالتفاضل في الربح مع التساوي في المال ، وشركة الوجوه ، والأبدان ،
وغير ذلك ؛ ولكن قول الجمهور أصح .

وإذا اشترك اثنان كان كل منهما يتصرف لنفسه بحكم الملك ،
ولشريكه بحكم الوكالة . فما عقده من العقود عقده لنفسه ولشريكه .
وما قبضه قبضه لنفسه ولشريكه . وإذا علم الناس أنهم شركاء ويسلمون
اليهم أموالهم جعلوا ذلك إذناً لأحدهم ان يأذن لشريكه ، وليس
لولي الأمر المنع في مثل العقود ، والقبوض التي يجوزها جمهور العلماء ،
ومصالح الناس وقف عليها ، مع ان المنع من جميعها لا يمكن في الشرع ،
وتخصيص بعضها بالمنع تحكم . والله أعلم .

ومثل

عن تأخير الشراء مراجعة ، ولم يبين للمشتري انه بالنسيئة ، فهل
يحل ذلك ؟ أم يحرم ؟ (١) .

(١) محل هذه الرسائل الحيار .

فأجاب : أما البيع بتخير الثمن فهو جائز ، سواء كان مرابحة ، أو مواضعة ، أو تولية ، أو شركة ؛ لكن لا بد ان يستوي علم البائع والمشتري في الثمن . فاذا كان البائع قد اشتراه الى أجل ، فلا بد أن يعلم المشتري ذلك ، فان أخبره بثمن مطلق ، ولم يبين له انه اشتراه الى أجل ، فهذا جائر ظالم . وفي الصحيحين عن حكيم بن حزام عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « البيعان بالخيار ، ما لم يتفرقا ، فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعها ، وان كذبا وكتما محقت بركة بيعها » .

وسئل رحمه الله

عن رجل تاجر في حانوت ، اشترى قطعة قماش باحد عشر وربع ، وبعد ما اشتراها جاءه رجل واخبره انه اشتراها باحد عشر وربع ، وكسب نصف فأخذها المشتري وتفرقا بالأبدان ، وبعد ساعة جاء المشتري وأغصبه بردها وامتنع التاجر ولم يبين الفائدة ، فأبى المشتري ، فتنازعا على الفائدة . فقال المشتري : خذ مني ربع وثمان ، فقال التاجر للمشتري : ابتغنى باحد عشر ونصف ، فقال : عبارة نعم . فهل يجوز ان يخبر بهذا الربع الزائد على المشتري الأول ؟ ويحل له ذلك في وجه من الوجوه ؟ .

فأجاب : ليس لصاحب السلعة ان يخبر بأنه اشتراها بذلك من غير

بيان الحال ؛ بل ان أراد ان يخبر بذلك فليبين ان المشتري لها أعاده
اليه بنصف الربح ؛ فان هذا سواء كان بيعاً او إقالة ليس هو عند
الناس بمنزلة الذي يشتري سرّاً مطلقاً ؛ لا سيما ان كان اكرهه على
أخذها منه .

فان من اشترى سلعة على وجه الاكراه لم يكن له ان يخبر بالثمن
من غير بيان الحال باتفاق العلماء ؛ اذ هذا من نوع الخيانة .

وقد تنازع العلماء فيما إذا باعها بربح ، ثم وجدها تباع في السوق
فاشترها ، هل عليه ان يسقط الأول من الثمن الثاني ؟ او يخبر
بالحال ؟ او ليس عليه ذلك ؟ على قولين . والأول قول أبي حنيفة
وأحمد وغيرهما .

فاذا كان في مثل هذه الصورة ، فكيف إذا قال فيها بدون الثمن ؟
وكيف إذا كان كذلك على وجه الاكراه له ؟ والبيع بتخيير الثمن
أصله الصدق ، والبيان ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « البيعان
بالخير ما لم يتفرقا ، فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وان كذبا
وكتما محقت بركة بيعهما » .

فما كان من الأمور التي إذا اطلع المشتري عليها لم يشتر بذلك
الثمن ؛ كان كتمانته خيانة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل اشترى عشرة أزواج متاع جملة واحدة ، واخبر بزواج على حكم ما اشتراه وقسم الثمن على الأزواج ، لا زائد ولا ناقص . هل ذلك حلال ؟ ام لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . ان أخبر بالاشتراء على وجهه فيذكر انه اشترأها مع غيرها ، وانه قسط الثمن على الجميع ، فجاء قسط هذا كذا ، وهذا كذا ، فان هذا حقيقة الصدق والبيان . وقد قال صلى الله عليه وسلم : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وان كتما وكذبا محقت بركة بيعهما » والله تعالى أعلم .



باب المساقاة

قال شيخ الإسلام رحمه الله

فصل

قد ذكرت فيما تقدم من القواعد التي فيها قواعد فقية ما جاء به الكتاب والسنة من قيام الناس بالقياس ، وتناول ذلك للمعاملات : التي هي المعاوضات ، والمشاركات ، وذكرت ان « المساقاة ، والمزارعة ، والمضاربة » ونحو ذلك نوع من المشاركات ، وبينت بعض ما دخل من الغلط على من اعتقد ان ذلك من المعاوضات ، كالبيع والاجارة حتى حكم فيها أحكام المعاوضات .

وبينت جواز المزارعة ببذر من المالك ، او من العامل ، كما جاءت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقياس الجلي ، وبينت ان حديث رافع بن خديج وغيره في النهي عن المحاربة ، وعن كراء الأرض ، ان ما معناه : ما كانوا يفعلونه من اشتراط زرع بقعة معينة لرب الأرض ،

كما بينه رافع بن خديج في الصحيحين أيضا . ومن سمى المعاملة ببذر من المالك مزارعة ، ومن العامل مخاربة : فهو قول لا دليل عليه ؛ بمنزلة الأسماء التي سماها هؤلاء وآباؤهم لم ينزل الله بها سلطانا .

فان في صحيح البخاري عن ابن عمر « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر وزرع ، على ان يعمروها من أموالهم » . والمخاربة المنهى عنها لم يكن فيها بذر من العامل .

والمقصود هنا : ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المشاركة التي هي كراء الأرض بالمعنى العام ، إذا اشترط لرب الأرض فيها زرع مسكان بعينه ، والأمر في ذلك كما قال الليث بن سعد — وهو في البخاري — ان الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم شيء إذا نظر فيه ذو البصر بالحلال والحرام علم أنه حرام ، او كما قال .

وذلك لأن المشاركة والمعاملة تقتضي العدل من الجانبين . فيشتركان في المنعم والمنعم ، بعد ان يسترجع كل منهما أصل ماله ، فاذا اشترط لأحدهما زرع معين كان فيه تخصيصه بذلك ، وقد لا يسلم غيره ، فيكون ظلما لأحد الشريكين ، وهو من الغرر ، والقمار ايضا . ففي معنى ذلك ما قاله العلماء وما أعلم فيه مخالفا : أنه لا يجوز ان يشترط لأحدهما ثمرة شجرة بعينها ، ولا مقدارا محدودا من الثمر ، وكذلك لا

يشترط لأحدها زرع مكان معين ، ولا مقداراً محدوداً من ثناء الربح ،
وكذلك لا يشترط لأحدها ربح سلعة ، بعينها ولا مقدار محدود
من الربح .

فأما اشتراط عود مثل رأس المال ، فهو مثل اشتراط عود الشجر
والأرض . وفي اشتراط عود مثل البذر كلام ذكرته في غير هذا
الموضع ، فإذا كان هذا في تخصيص أحدهما بمعين ، او مقدار من الثناء
حتى يكون مشاعاً بينهما ؛ فتخصيص أحدهما بما ليس من الثناء أولى : مثل
ان يشترط أحدهما على الآخر ان يزرع له أرضاً أخرى ، او يبضعه
بضاعة يختص ربها بربحها ، او يسقي له شجرة أخرى ، ونحو ذلك ، مما
قد يفعله كثير من الناس .

فان العامل لحاجته قد يشترط عليه المالك نفعه في قالب آخر ، فيضاربه
ويبضعه بضاعة ، او يعامله على شجر وأرض ، ويستعمله في أرض أخرى ،
او في إعانة ماشية له ، او يشترط استعارة دوابه ، او غير ذلك ؛ فان
هذا لا يجوز شرطه بلا نزاع أعلمه بين العلماء . فانه في معنى اشتراط
بمعين او بقدر من الربح ؛ لأنه إذا اشترط منفعته ، او منفعة ماله ،
اختص أحدهما باستيفاء هذه المنفعة ، وقد لا يحصل ثناء ، او يحصل دون
ما ظنه فيكون الآخر قد أخذ منفعته بالباطل ، وقامره وراباه ، فان
فيه ربا وميسرا .

فان تواطأ على ذلك قبل العقد فهو كالشرط في العقد ، على ما
قررناه في « كتاب بطلان التحليل » : إن الشرط المتقدم على العقد
كالمقارن له .

فان تبرع أحدهما بهدية إلى الآخر ، مثل ان يهدى العامل في
المضاربة الى المالك شيئاً ، او يهدى الفلاح غنماً او دجاجاً او غير ذلك :
فهذا بمنزلة إهداء المقرض من المقرض ، ينخير المالك فيها بين الرد ،
وبين القبول والكفأة عليها بالمثل ، وبين ان يحسبها له من نصيبه من
الربح إذا تقاسما ، كما يحسبه من أصل القرض .

وهذا ينازعنا فيه بعض الناس . ويقول متبرع بالاهداء ؛ وليس
كذلك ؛ بل إنما أهداه لأجل المعاملة التي بينهما من القرض ، والمعاوضة
ونحو ذلك ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث العامل الأزدي
ابن اللثية ، لما قال : هذا لكم وهذا أهدي إلي . فقال النبي صلى الله
عليه وسلم : « أفلا قعد في بيت أبيه وأمه . فينظر أيهدى إليه ،
أم لا ؟ ! » وثبت عن عدد من الصحابة كعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن
سلام ، وعبد الله بن عباس ، وأنس وغيرهم : أنهم أحمروا المقرض
الذي قبل الهدية ان يحسبها من قرضه .

وهذا ظاهر في الاعتبار ، فانه إذا قبل الهدية قبل الاستيفاء ، فقد

دخل معه على ان يأخذ الهدية ، وبديل القرض عوضا عن القرض . وهذا عين الربا ؛ فان القرض لا يستحق به إلا مثله . ولو قال له وقت القرض : أنا أعطيك مثله ، وهذه الهدية : لم يجز بالاجماع . فاذا أعطاه قبل الوفاء الهدية التي هي من أجل القرض ، على ان يوفيه معها مثل القرض ، كان ذلك معاقدة على أخذ أكثر من الأصل ؛ ولهذا لو أهدى إليه على العادة الجارية بينها قبل القرض ، لم يكن كذلك .

يبين ذلك أنه بقبول الهدية يريد أن ينظره لأجلها فيصير بمائة ، والهدية بمائة إلى أجل وهذا عين الربا ؛ بخلاف المائة بمائة مثلها في الصفة . ولو شرط فيها الأجل ؛ فان هذا تبرع محض ، ليس بمعاوضة ؛ إذ العاقل لا يبيع الشيء بما يساويه من كل وجه إلى أجل ، وإنما يفعل ذلك عند إختلاف الصفة ، كبيع الصحاح بالمكسرة ، ونقد بنقد آخر إلى أجل ، وذلك لا يجوز بانفاق المسلمين .

وهكذا الأمر في المشاركة : فانه إذا قبل هدية العامل ونفعه الذي إنما بذله لأجل المضاربة والمزارعة بلا عوض ، مع اشتراطه النصيب من الربح : كان هذا القبول على هذا القول معاقدة على ان يأخذ مع النصيب الشائع شيئا غيره ؛ بمنزلة زرع مكان معين . وقد لا يحصل ربح ، فيكون العامل مقمورا مظلوما ؛ ولهذا يطلب العامل بدل هديته ، ويحتسب بها على المالك ، فان لم يعرضه عنها ، وإلا خاته في المال : أصله

وربحه ، كما يجري مثل ذلك بين المزارع والفلاح ؛ فان الفلاح يخونه ويظلمه ، لما يزعم ان المزارع يختص به من ماله ، ونحوه : كأخذ الهدايا . وأكله هو ودوابه من ماله مدة بغير حق ، فيقرض السنبيل قبل الحصاد ، ويترك الحب في القصب والتبن ، وفي عفارة البيدر ، ويسرق منه ويحتال على السرقة بكل وجه ، والمزارع يظلمه في بدنه بالضرب ، والاستخدام ، وفي ماله بالاستتفاساق الذي لا يستحقه ، ويرى ان هذا بازاء ما اختانه من ماله .

وكذلك يجري بين مالك المال والعامل : العامل يرى أنه يأخذ نفعه وماله ، فانه لا بد له من هدايا ، ومن بضائع معه يتجر له فيها ، فينصه بالربح لأجل المضاربة ، فيريد ان يعتاض عن نفعه وماله ، فينخون في المال والربح ، ويكذب ويكتم ، والمالك يرى ان العامل ينخون في المال والربح ، ويخرج من ماله بالانفاق على مال له آخر ، او بالاهداء الى أصدقائه ، ونحو ذلك مما ليس نفعه لأجل المضاربة ، فيطالبه بالهدايا ونحو ذلك . حتى إن من العمال من لا يهدي الا لعلمه بأن المالك يطلب ذلك ويؤثره ، فيتقي بذلك شره ، وظلمه .

وتنفي هذه المعاملات الى المحاصمة والعداوة والظلم في النفوس والأعراض والأموال . وسبب ذلك اختصاص احدهما بشيء خارج عن النصيب المشاع من الثماء ، فان هذا خروج عن العدل الواجب

في المشاركات .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أفلا قعد في بيت أبيه وأمه .
فينظر أيهدى إليه . أم لا ؟ ! » يتناول هذه المعاني جميعها ، فان الهدية
إذا كانت لأجل سبب من الأسباب كانت مقبوضة بحكم ذلك السبب ،
كسائر المقبوض به ؛ فان العقد العرفي كالعقد اللفظي . ومن أهدي له
لأجل قرض أو اقراض كانت الهدية كالمال المقبوض بعقد القرض
والقراض إذا لم يحصل عنها مكافأة . وهذا أصل عظيم يدخل بسبب
إهماله من الظلم والفساد شيء عظيم .

فصل

وكما قلنا في المقبوض : انه قبل الوفاء ليس له ان يأخذ منه مالا ،
ولا نفعا قبل الوفاء بغير عوض مثله ؛ لما فيه من الربا ، فالاهداء
والاعارة من نوع . فكذلك في المضاربة والمزارعة ؛ متى أخذ رب
المال مالا ، أو نفعا ، قبل الاقتسام التام لم يجز إلا بعوض مثله ؛ مثل
استخدام العامل والفلاح في غير موجب عقد المشاركة ، أو الانتفاع
بماله ، أو غير ذلك ، الا ان يحتسب له ذلك كله ، والله سبحانه أعلم .
ولهذا تنازع الفقهاء . لو أعطاه عرضا فقال : بعه ، وضارب بئنه .

ف قيل : لا يجوز ؛ لأن المالك يختص بمنفعته قبل المضاربة ، فهو كما لو شرط عليه بيع سلعة أخرى .

وقيل : يجوز ؛ لأن هذا البيع مقصوده مقصود المضاربة ، فأشبهه البيع الحاصل بعد العقد ، والمال أمانة بيده في الموضعين ، وليس للمالك منفعة يختص بها زائدة على مقصود المضاربة . وفي المسألة نظر .

وقال قدس الله روحه

فصل

وأما « المزارعة » : فإذا كان البذر من العامل ، أو من رب الأرض . أو كان من شخص أرض ، ومن آخر بذر ، ومن ثالث العمل ، ففي ذلك روايتان عن أحمد . والصواب أنها تصح في ذلك كله .

وأما إذا كان البذر من العامل ، فهو أولى بالصحة ، مما إذا كان البذر من المالك . « فان النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر على أن يعمروها من أموالهم ، بشرط ما يخرج منها من ثمر وزرع » . رواه البخاري وغيره . وقصة أهل خيبر هي الأصل في جواز « المساقاة المزارعة » وإنما كانوا يبذرون من أموالهم لم يكن النبي صلى الله عليه

وسلم يعطيهم بنرا من عنده ، وهكذا خلفاؤه من بعده : مثل عمر ، وسعد بن أبي وقاص ، وعبد الله بن مسعود ، وغير واحد من الصحابة . كانوا يزارعون يبذر من العامل .

وقد نص الامام أحمد في رواية عامة أصحابه في أجوبة كثيرة جداً على أنه يجوز أن يؤجر الأرض ببعض ما يخرج منها ، واحتج على ذلك بقصة أهل خيبر ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم عاملهم عليها ببعض الخارج منها . وهذا هو معنى إيجارها ببعض الخارج منها إذا كان البذر من العامل ؛ فان المستأجر هو الذي يبذر الأرض ، وفي صورتين للمالك بعض الزرع .

ولهذا قال من حقق هذا الموضع من أصحابه ، كأبي الخطاب وغيره : إن هذا مزارعة ، على أن البذر من العامل . وقالت طائفة من أصحابه ، كالقاضي وغيره : بل يجوز هذا العقد بلفظ الاجارة ، ولا يجوز بلفظ المزارعة ؛ لأنه نص في موضع آخر : أن المزارعة يجب أن يكون فيها البذر من المالك . وقالت طائفة ثالثة : بل يجوز هذا مزارعة ، ولا يجوز مؤاجرة ؛ لأن الاجارة عقد لازم ؛ بخلاف المزارعة في أحد الوجهين ؛ ولأن هذا يشبه قفيز الطحان .

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه نهى عن قفيز

الطحان ، وهو : أن يستأجر ليطحن الحب بجزء من الدقيق .

والصواب : هو الطريقة الأولى ؛ فإن الاعتبار في العقود بالمعاني والمقاصد ؛ لا بمجرد اللفظ . هذا أصل أحمد ، وجمهور العلماء ، وأحد الوجهين في مذهب الشافعي ؛ ولكن بعض أصحاب أحمد قد يجعلون الحكم يختلف بتغاير اللفظ ، كما قد يذكر الشافعي ذلك في بعض المواضع ، وهذا كالسلم الحال في لفظ البيع ، والخلع بلفظ الطلاق ، والاجارة بلفظ البيع ، ونحو ذلك مما هو مبسوط في موضعه .

وأما من قال : أن المزارعة يشترط فيها أن يكون البذر من المالك فليس معهم بذلك حجة شرعية ، ولا أثر عن الصحابة ؛ ولكنهم قاسوا ذلك على المضاربة . قالوا : كما أنه في المضاربة يكون العمل من شخص ، والمال من شخص ، فكذلك المساقاة والمزارعة يكون العمل من واحد ، والمال من واحد ، والبذر من رب المال . وهذا قياس فاسد ؛ لأن المال في المضاربة يرجع إلى صاحبه ، ويقتسمان الربح ، فنظيره الأرض أو الشجر يعود إلى صاحبه ، ويقتسمان الثمر والزرع ، وأما البذر فاتهم لا يعيدونه إلى صاحبه ؛ بل يذهب بلا بدل ، كما يذهب عمل العامل وعمل بقره بلا بدل ؛ فكان من جنس النفع لا من جنس المال ، وكان اشتراط كونه من العامل أقرب في القياس ، مع موافقة هذا المنقول عن الصحابة رضي الله عنهم ؛ فإن منهم من كان يزارع ، والبذر من

العامل ، وكان عمر يزارع على أنه ان كان البذر من المالك فله كذا .
وان كان من العامل فله كذا . ذكره البخاري ، فجوز عمر هذا .
وهذا هو الصواب .

وأما الذين قالوا : لا يجوز ذلك اجارة لنيه عن قفيز الطحان ،
فيقال : هذا الحديث باطل لا أصل له ، وليس هو في شيء من كتب
الحديث المعتمدة ، ولا رواه امام من الأئمة ، والمدينة النبوية لم يكن بها
طحان يطحن بالاجرة ، ولا خباز يخبز بالاجرة .

وايضا فأهل المدينة لم يكن لهم على عهد النبي صلى الله عليه
وسلم مكيال يسمى القفيز ، وانما حدث هذا المكيال لما فتحت العراق ،
وضرب عليهم الخراج ، فالعراق لم يفتح على عهد النبي صلى الله عليه
وسلم . وهذا وغيره مما يبين ان هذا ليس من كلام النبي صلى الله
عليه وسلم . وانما هو من كلام بعض العراقيين الذين لا يسوغون
مثل هذا ؛ قولا باجتهادهم . والحديث ليس فيه نهي عن اشتراط جزء
مشاع من الدقيق ؛ بل عن شيء مسمى : وهو القفيز ، وهو من
الزراعة لو شرط لأحدها زرعه بقعة بعينها ، او شيئاً مقدراً ، كانت
الزراعة فاسدة .

وهذا هو الزراعة التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم في

حديث رافع بن خديج في حديثه المتفق عليه : « أنهم كانوا يشترطون لرب الأرض زرع بقعة بعينها فهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك » .
وقد بسط الكلام على هذه المسائل في غير هذا الموضع . وبين ان المزارعة أحل من المؤاجرة بأجرة مسماة . وقد تنازع المسلمون في الجميع ؛ فان المزارعة مبناهما على العدل : ان حصل شيء فهو لهما ، وان لم يحصل شيء اشتركا في الحرمان . وأما الاجارة فالمؤجر يقبض الأجرة ، والمستأجر على خطر : قد يحصل له مقصوده ، وقد لا يحصل ؛ فكانت المزارعة أبعد عن المخاطرة من الاجارة ؛ وليست المزارعة مؤاجرة على عمل معين ، حتى يشترط فيها العمل بالأجرة ؛ بل هي من جنس المشاركة : كالمضاربة ، ونحوها . واحمد عنده هذا الباب هو القياس .

ويجوز عنده ان يدفع الخيل والبغال والحمير والجمال الى من يكارى عليها ، والكرام بين المالك والعامل ، وقد جاء في ذلك أحاديث في سنن أبي داود وغيره . ويجوز عنده أن يدفع ما يصطاد به الصقر ، والشباك والبهائم وغيرها الى من يصطاد بها ، وما حصل بينها . ويجوز عنده ان يدفع الحنطة الى من يطحنها ، وله الثلث ، او الربع . وكذلك الدقيق الى من يعجنه ، والغزل الى من ينسجه ، والثياب الى من يخطها ، بجزء في الجميع من الثمن . وكذلك الجنود الى من يخدمها نعلا ، وان حكى عنه في ذلك خلاف . وكذلك يجوز عنده — في أظهر

الروايتين — أن يدفع الماشية الى من يعمل عليها بجزء من درهما ونسلها ، ويدفع دود القز ، والورق الى من يطعمه ويخدمه ، وله جزء من القز .

وأما قول من فرق بين المزارعة والاجارة بأن الاجارة عقد لازم ؛ بخلاف المزارعة ، فيقال له : هذا ممنوع ؛ بل اذا زارعه حولا بعينه ، فالمزارعة عقد لازم ، كما تلزم اذا كانت بلفظ الاجارة ، والاجارة قد لا تكون لازمة ، كما اذا قال : آجرتك هذه الدار كل شهر بدرهمين ؛ فانها صحيحة في ظاهر مذهب أحمد ، وغيره ، وكما دخل شهر فله فسخ الاجارة .

والجمالة في معنى الاجارة ، وليست عقداً لازماً . فالعقد المطلق الذي لا وقت له لا يكون لازماً ، وأما المؤقت فقد يكون لازماً .

فصل

وأما اجارة الأرض بجنس الطعام الخارج منها : كاجارة الأرض لمن يزرعها حنطة او شعيراً بمقدار معين من الحنطة والشعير : فهو ايضا جائز في أظهر الروايتين عن احمد ، وهو مذهب ابى حنيفة ، والشافعي ، وفي الأخرى ينهى عنه ، كقول مالك .

قالوا : لأن المقصود بالاجارة هو الطعام ، فهو في معنى بيعه بجنسه .
وقالوا : هو من المخابرة التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وهو
في معنى المزبنة ؛ لان المقصود بيع الشيء بجنسه جزافا .

والصحيح قول الجمهور ؛ لأن المستحق بعقد الاجارة هو الانتفاع
بالارض ؛ ولهذا اذا تمكن من الزرع ، ولم يزرع وجبت عليه الاجرة ،
والطعام انما يحصل بعمله وبذره . وبذره لم يعطه إياه المؤجر ، فليس
هذا من الربا في شيء .

ونظير هذا : ان يستأجر قوما ليستخرجوا له معدن ذهب او فضة ،
او ركازا من الأرض بدراهم او دنانير ، فليس هذا كبيع الدراهم بدراهم .
وكذلك من استأجر من يشق الأرض ، ويبذر فيها ويسقيها بطعام من
عنده وقد استأجره على ان يبذر له طعاما ، فهذا مثل ذلك .

والمخابرة التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم قد فسرها رافع
راوى الحديث بأنها المزارعة التي يشترط فيها لرب الارض زرع بقعة
بعينها ؛ ولكن من العلماء من جعل المزارعة كلها من المخابرة ، كأبي
حنيفة . ومنهم من قال : المزارعة على الأرض البيضاء من المخابرة ،
كالشافعي . ومنهم من قال : المزارعة على ان يكون البذر من
العامل من المخابرة . ومنهم من قال : كراء الأرض بجنس إخراج منها من

المخبرة كمالك .

والصحيح ان المخبرة المنهى عنها كما فسرهما به رافع بن خديج ،
وكذلك قال الليث بن سعد : الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه
وسلم شيء اذا نظر فيه ذو البصيرة بالحلال والحرام علم أنه محرم .
وهذا مذهب عامة فقهاء الحديث : كأحمد ، واسحق ، وابن المنذر ،
وإن خريمة وغيرهم .

والنبي صلى الله عليه وسلم حرم أشياء داخلة فيما حرمه الله في كتابه : فان
الله حرم في كتابه الربا والميسر ، وحرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الغرر ،
فانه من نوع الميسر ، وكذلك بيع الثمار قبل بدو صلاحها ، وبيع جبل
الحبلة . وحرم صلى الله عليه وسلم بيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة
الا مثلا بمثل ، وغير ذلك مما يدخل في الربا . فصار بعض أهل العلم
يظنون أنه دخل في العام ، او علته العامة أشياء ، وهي غير داخلة في
ذلك . كما أدخل بعضهم ضمان البساتين حولا كاملا او أحوالا لمن يسقيها
ويخدمها حتى ثمر ، فظنوا ان هذا من باب بيع الثمار قبل بدو صلاحها
فحرموه ؛ وانما هذا من باب الاجارة : كاجارة الأرض . فلما نهى عن
بيع الحب حتى يشتد ، وجوز اجارة الأرض لمن يعمل عليها حتى تنبت .
وكذلك نهى عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها ، ولم ينه ان تضمن
لمن يخدمها حتى ثمر ، ويحصل الثمر بخدمته على ملكه ، وبائع الثمر

والزراع عليه سقيه الى كمال صلاحه خلاف المؤجر ، فانه ليس يسقى ما
للمستأجر من ثمر وزرع ؛ بل سقى ذلك على الضامن المستأجر . وعمر
ابن الخطاب ضمن حديقة أسيد بن الحضير ثلاث سنين ، وتسلف
كرامها فوفي به دينا كان عليه . ونظائر هذا الباب كثيرة .

وسئل

هل تصح المزارعة ، ام لا ؟ وإذا فرط المزارع في نصف فدان ،
فحلف رب الأرض بالطلاق الثلاث ليأخذن عوضه من الزرع الطيب ؟

فأجاب : الحمد لله . المزارع بثلاث الزرع ، او رבעه ، او غير ذلك
من الأجزاء الشائعة ؛ جائز بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعمل الخلفاء الراشدين ، وغيرهم من الصحابة والتابعين ، وهو قول
محققى الفقهاء .

وإذا كان العامل قد فرط حتى فات بعض المقصود ، فأخذ المالك
مثل ذلك من أرض أخرى ، وجعل ذلك له بحيث لا يكون فيه عدوان
لم يحنت في يمينه ، ولا حنت عليه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل سلم أرضه الى رجل لينزعها . ويكون الزرع بينها بالسرية ، والبذر من الزارع ؛ لا من رب الأرض . فهل يجوز ذلك ويكون بينها شركة ؟ او لا يجوز ؟ .

فأجاب : الحمد لله . هذا جائز في أصح قولي العلماء ، وبه مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسنة خلفائه الراشدين ، وغيرهم من أصحابه . فانه قد ثبت عنه في الصحيح أنه عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها : من زرع ، وثمر . على ان يعمروها من أموالهم . فهذه مشاطرة فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم . والبذر من العامل لا من رب الأرض . وكذلك كان أصحابه بعده يفعلون : مثل آل أبي بكر ، وآل علي بن أبي طالب ، ومثل سعد بن أبي وقاص ، وعبد الله بن مسعود .

والذين خالفوا ذلك لهم مأخذان ضعيفان :

أحدهما : أنهم ظنوا ان المزارعة مثل المؤاجرة وليست من باب

المؤاجرة : فان المؤاجرة يقصد منها عمل العامل ، ويكون العمل معلوما ؛ بل يشتركان هذا بمنفعة أرضه ، وهذا بمنفعة بدنه وبقره ، كسائر الشركاء . وأما ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من المخاربة ، فقد جاء مفسرا في الصحيح أنهم كانوا يشترطون لرب الأرض زرع بقعة معينة ؛ فلهذا نهى عنها . ومن اشترط ان يكون البذر من المالك ، فانه شبهها بالمضاربة التي يشترط ان يكون المال من أحدهما ، والعمل من الآخر ، وظن ان البذر يكون من رب الأرض ، وكلاهما مال . وهذا غلط ؛ فان رأس المال يعود في هذه العقود الى صاحبه ، كما يعود رأس المال في المضاربة ، والأرض في المزارعة ، والأرض والشجر في المساقاة .

والعامل إذا بذر البذر وأماته ، فلم يأخذ مثله ، صار البذر يجرى مجرى المنافع التي لا يرجع بمثلها ، ومن اشترط ان يكون البذر من المالك ، ولا يعود فيه ، فقلوله في غاية الفساد ؛ فانه لو كان كرأس المال لوجب ان يرجع في نظيره ، كما يقول مثل ذلك في المضاربة .

وسئل رحمه الله

عن رجل له أرض مزرعة وغيرها ، وجاء من يزرعها له مشاطرة والبذر وسائر ما يلحق الزرع من الأجر ، حتى إذا أخذ الحصادون

شيئا أخذ صاحب الأرض مثله ، ونصف التبن أيضاً . فهل يجوز ذلك ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . المزارعة على الأرض بشرط ما يخرج منها جائز ، سواء كان البذر من رب الأرض ، أو من العامل . وهذا هو الصواب الذي دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسنة خلفائه الراشدين . فإن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها ، من تمر ، وزرع ، على أن يعمروها من أموالهم ، وهذا مذهب أكثر الصحابة ، والتابعين .

وجواز المزارعة على الأرض البيضاء هو مذهب الثوري ، وابن أبي ليلى ، وأحمد بن حنبل ، وأبي يوسف ، ومحمد ، والمحققون من أصحاب الشافعي العلماء بالحديث ، وبعض أصحاب مالك وغيرهم .

وكذلك يجوز على أصح القولين في مذهب أحمد وغيره أن يكون البذر من العامل ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع أهل خيبر . وتشبيه ذلك بمال المضاربة فاسد ؛ فإن البذر لا يعود إلى باذره ، كما يعود مال المالك .

والذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من الخجبرة هو أنهم كانوا يعاملون ، ويشترطون للمالك منفعة معينة من الأرض ، وهذا

باطل بالاتفاق . كما لو اشترط دراهم مقدرة في المضاربة ، او ربح منف بعينه من السلع . والمساقاة والمزارعة والمضاربة ليست من أنواع الأجرة التي يشترط فيها تقدير العمل والأجرة ، فان تلك يكون المقصود فيها العمل ؛ وإنما هي من جنس المشاركة ، فانهما يشتركان بمنفعة بدن هذا ومنفعة مال هذا ، وهما مشتركان في المنعم والمغرم .

وكان آل أبي بكر يزارعون ، وآل عمر يزارعون ، وآل ابن مسعود يزارعون ، وهذا عمل المسلمين من زمن نبيهم إلى اليوم .

وهي كانت فيهم أظهر من كراء الأرض بالدرهم ، والدنانير ، فانها أبعد عن الظلم والغرور ، وأقرب إلى العدل الذي ثبتت عليه المعاملات . وأما مؤنة الحصادين فعلى من اشترطاه ؛ إن اشترطا المؤنة عليهما ، فهي عليهما ، وإن شرطاهما على أحدهما فهي عليه ، وفي الإطلاق نزاع . ولهما اقتسام الحب ، والتبن ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل استأجر أرضاً بجزء من زرعها ، وتسلمها ، ولم يزرعها . فهل للمالك عليه أجرة المثل ؟ .

فأجاب : الحمد لله . هذه مختلف في صحتها . وظاهر المذهب عندنا صحتها ، ثم سواء سميت إجارة ، او مزارعة : فأحمد بصحتها في غالب نصوصه ، وسمّاها إجارة . وقال أبو الخطاب وغيره : هي المزارعة بئذ العامل . وأما القاضي وغيره فصححوها ، وأبطلوا المزارعة بئذ من العامل . وإذا كانت صحيحة ضمنت بالمسمى الصحيح . وهنا ليس هو في الذمة ، فينظر إلى معدل المثل فيجب القسط المسمى فيه .

وإذا جعلناها مزارعة وصححناها فينبغي ان تضمن بمثل ذلك ؛ لأن المعنى واحد ، وإن أفسدناها وسميناها إجارة ، ففي الواجب قولان :

أحدهما : أجرة المثل ، وهو ظاهر قول أصحابنا ، وغيرهم .

والثاني : قسط المثل ، وهذا هو التحقيق .

وأجاب بعض الناس : أن هذه إجارة فاسدة ، فيجب القبض فيها أجرة المثل .

وَمَنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

عَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا أَرْضٌ ، وَمِنْ آخَرَ حَبٌّ . الْخ ؟

فَأَجَابَ : وَكَذَلِكَ إِذَا تَعَامَلَا بِأَنْ يَكُونَ مِنْ رَجُلٍ أَرْضٌ ، وَمِنْ آخَرَ حَبٌّ ، أَوْ بَقَرٌ ، أَوْ مِنْ رَجُلٍ مَاءٌ ، وَمِنْ رَجُلٍ حَبٌّ ، وَعَنْبٌ ، فَفِيهِ قَوْلَانِ ، هُمَا رَوَايَتَانِ عَنْ أَحْمَدَ . وَالْأَظْهَرُ جَوَازُ ذَلِكَ .

وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَأْجَرَهُ لِيَطْحَنَ لَهُ طَعِينًا بَثْلَةً ، أَوْ رُبْعَةً . أَوْ يَخْبِزَ لَهُ رَغِيفًا بَثْلَةً ، أَوْ رُبْعَةً . أَوْ يَخِيطَ لَهُ ثِيَابًا بَثْلَةً ، أَوْ رُبْعَهَا . أَوْ يَسْقِي لَهُ زَرْعًا بَثْلَةً ، أَوْ رُبْعَهُ . أَوْ يَقْطِفَ لَهُ ثَمَرًا بَثْلَةً ، أَوْ رُبْعَهُ ، فَهَذَا وَمِثْلُهُ جَائِزٌ فِي ظَاهِرِ مَذْهَبِ أَحْمَدَ ، وَغَيْرِهِ .

وَكَذَلِكَ إِذَا أُعْطِيَ مَاءَهُ لِيَسْقِيَ بِهِ قَطْنَهُ ، أَوْ زَرْعَهُ ، وَيَكُونَ لَهُ رُبْعُهُ ، أَوْ ثَلَاثُهُ . فَإِنْ هَذَا جَائِزٌ أَيْضًا . سَوَاءٌ كَانَ الْمَاءُ مِنْ هَذَا . وَهَذَا مِنْ جَنْسِ الْمَشَارَكَةِ ؛ لَا مِنْ جَنْسِ الْإِجَارَةِ ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَسَاقَاةِ ، وَالْمَزَارَعَةِ . وَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ فَقَهَاءُ الْحَدِيثِ : أَنَّ الْمَزَارَعَةَ جَائِزَةٌ ، سَوَاءٌ كَانَ الْبَذْرُ مِنَ الْمَالِكِ ، أَوْ مِنَ الْعَامِلِ ، أَوْ مِنْهَا . وَسَوَاءٌ كَانَتْ أَرْضٌ

بيضاء ، او ذات شجر ، وكذلك المساواة على جميع الأشجار . . من منع ذلك ظن انه إجارة بعوض مجهول ، وليس كذلك ، بل هو مشاركة كالمضاربة ، والمضاربة على وفق القياس ، لا على خلافه ، فانها ليست من جنس الاجارة ، بل من جنس المشاركات ، كما بسط الكلام على هذا في موضعه .

ومثل رحمه الله

عمن رابع رجلا . صورتها : أن الأرض لواحد ، ومن آخر البقر والبذر ، ومن المربع العمل . على ان لرب الأرض النصف ، ولهذين النصف ، للمربع رבעه ، فبقى في الأرض فما نبت ، ونبت في العام الثاني من غير عمل ؟

فأجاب : ان كان هذا من الأرض ، ومن الحب المشترك ، ففيه قولان : « أحدهما » أنه لصاحب الأرض فقط . و « الثاني » يقسم بينهم على قدر منفعة الأرض ، والحب . وهذا أصح القولين .

وسئل

عن رجل له أرض أعطاهما لشخص مفارسة بجزء معلوم ، وشرط عليه عمارتها ، فغرس بعض الأرض ، وتعطل ما في الأرض من الغرس . فهل يجوز قلع المغروس ؟ أم لا ؟ وهل للحاكم أن يلزمهم بقلعه ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . إذا لم يقوموا بما شرط عليهم كان لرب الأرض الفسخ ، وإذا فسخ العامل ، أو كانت فاسدة ، فرب الأرض أن يملك نصيب الفارس بقيمته ، إذا لم يتفقا على قله . والله أعلم .

وسئل

عن رجل غرس غراساً في أرض باذن مالكها ، ثم توفي مالكها فيها ، وخلف ورثة ، فوقفوا الأرض على معينين ، فتشاجر الموقوف عليهم وصاحب الغراس على الأجرة ، فماذا يلزم صاحب الأرض ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا كان الغراس قد غرس باذن المالك باعارة

او باجارة ، وانقضت مدته ، او كانت مطلقة ، فعلى صاحب الفراس
اجرة المثل ، تقوم الأرض بيضاء لاغراس فيها ، ثم تقوم وفيها ذلك
الفراس ، فما بلغ فهو اجرة المثل ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن جندي أقطع له السلطان اقطاعا ، وهو خراج أرض ، وتلك
الأرض كانت مقطعة لجندي — توفي الى رحمة الله تعالى — بعد أن زرعها
ببذره وبقره ، فحكم له الديواني السلطاني أن يأخذ شطر الزرع ، وورثة
المتوفى شطره بعد ان يأخذ من جملة الزرع نصف العشر ، ثم يدفع لورثة
المتوفى المزارع ربع الشطر الذي له ؛ لأن السلطان يأخذ لورثة المتوفى
ربع الخراج ، وله ثلاثة أرباعه . فهل تجوز هذه القسمة ، ويجوز
أخذ الخراج على هذه الصورة . واذا لم يكن ذلك جائزا ، فكيف يكون
الحكم فيه على مقتضى الشرع الشريف ؟ ثم ان أهل الديوان أمروا ان
يأخذ من ورثته بذر هذه الأرض في السنة الآتية ، تكون عنده
قرضا بحجة برسم عمارة الاقطاع ، ويعيده لهم على سنتين . فهل يجوز
ذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب : هذا الاقطاع ليس اقطاعا بمجرد خراج الأرض كما ظنه
السائل ؛ بل هو إقطاع استغلال ؛ فان الاقطاع نوعان : اقطاع تملك ،

كما يقطع الموات لمن يحياه بتملكه . واقطاع استغلال : وهو إقطاع منفعة الأرض لمن يستغلها ، إن شاء ان يزرعها ، وان شاء ان يؤجرها . وان شاء ان يزارع عليها .

وهذا الاقطاع هو من هذا الباب ؛ فان المقطعين لم يقطعوا مجرد خراج واجب على شيء من الأرض بيده ، كالخراج الشرعي الذي ضربه أمير المؤمنين عمر على بلاد الغنوة ، وكالأحكار التي تكون في ذمة من استأجر عقارا لبيت المال ، فمن أقطع ذلك فقد أقطع خراجاً . وأما هؤلاء فاقطعوا المنفعة .

واذا عرف هذا . فاذا انفسخ الاقطاع في أثناء الأمر ؛ إما لموت المقطع ، وإما لغيره ، واقطع لغيره : كانت المنفعة الحادثة للمقطع الثاني ، دون الأول ؛ بحيث لو كان المقطع الأول قد أجر الأرض المقطعة ثم انفسخ اقطاعه انفسخت تلك الاجارة ، كما تنفسخ اجارة البطن الأول ، إذا انتقل الوقف الى البطن الثاني ، في أصح الوجهين .

واذا كان كذلك فان كان الاقطاع انتقل في نصف المدة . كان للثاني نصف المنفعة ، وان كان في ربعها الماضي كان له ربع المنفعة ، فان كان أهل الديوان أعطوا الثاني ثلاثة أرباع المنفعة المستحقة بالاقطاع ، والأول الربع ؛ لكون الثاني قام بثلاثة الأرباع بمائة ، استحق الاقطاع .

مثل ان يخدم ثلاثة أرباع المدة المستوفية للمنفعة ، فقد عدلوا في ذلك .

ثم ان المقطع الأول لما ازدرعه بعمله وبذره وبقره ، وصار بعض المنفعة مستحقا لغيره ، صار مزدربا في أرض الغير ؛ لكن ليس هو غاصباً يجوز انلاف زرعه ؛ بل زرع زرع محترم ، كالمستأجر . وأولى .
فهنا للفقهاء ثلاثة أقوال :

أحدها : ان يكون الزرع للمزدرع ، وعليه اجرة المثل لمنفعة الثاني .

والثاني : ان يكون الزرع لرب الأرض ، وعليه ما أنفقه الأول على زرع . وهذان القولان معروفان . فمن زرع في أرض غيره بغير إذنه : هل الزرع للمزدرع ؟ او لرب الأرض بأخذه ويعطيه نفقته ؟ كما في السنن عن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من زرع في أرض قوم بغير إذنتهم ، فليس له من الزرع شيء وعليه نفقته ، على القولين . والمسألة معروفة .

وهذا الثاني مذهب أحمد وغيره . والأول مذهب الشافعي وغيره .

والمزدرع في صورة السؤال ليس غاصباً ؛ لكن بمنزلة أنه مما يعد زرع في أرض الغير بغير إذنه ، فهو كما لو أئجر في مال يظنه لنفسه ، فبان انه لغيره .

وفي هذه المسألة « قول ثالث » هو الذي حكم به أهل الديوان .

وهو الذي قضى به عمر بن الخطاب في نظير ذلك ، وهو أصح الأقوال ؛
فانه كان قد اجتمع عند أبي موسى الأشعري مال للمسلمين يريد ان
يرسله الى عمر ، فمر به ابنا عمر . فقال : انى لا أستطيع أن أعطيكما
شيئاً ؛ ولكن عندي مال أريد حمله اليه ، فخذاه أتجرا به ، وأعطوه
مثل المال ، فتكونان قد انتفعتما ، والمال حصل عنده . مع ضمانكما له .
فاشتريا به بضاعة ، فلما قدما الى عمر قال : أكل العشر أقرم مثل
ما أقركما ، فقالا : لا ، فقال ضعا الربح كله في بيت المال ، فسكت
عبد الله . وقال له عبيد الله : أرأيت لو ذهب هذا المال أما كان علينا
ضمانه ؟ فقال بلى ! قال : فكيف يكون الربح للمسلمين والضمان
علينا ؟ ! فوقف عمر . فقال له الصحابة : اجعله مضاربة بينهما ، وبين
المسلمين ، لهما نصف الربح وللمسلمين النصف ، فعمل عمر بذلك .
وهذا أحسن الأقوال التى تنازعها الفقهاء في مسألة التجارة بالوديعة ،
وغيرها من مال الغير ، فان فيها أربعة أقوال في مذهب أحمد ، وغيره ،
هل الربح لبيت المال بناء على أنه (١) المال ؟

او الربح للعامل ؛ لأن الملك حصل له باشتراء الأعيان في الزمة ،
ويتصدقان بالربح ؛ لأنه خيىث ، او يقتسماه بينهما . كالمضاربة .

وهذا الرابع الذي فعله عمر ، وعليه اعتمد من اعتمد من الفقهاء في

(١) يباىض في الاصل .

جواز المضاربة .

ومسألة المزارعة كذلك أيضاً . فان هذا ازدراع في الأرض يظنها لنفسه ، فتبين أنها او بعضها لغيره ، فجعل الزرع بينهما مزارعة . والمزارعة المطلقة تكون مشاطرة ، لهذا نصف الزرع ، ولهذا نصفه ؛ فلهذا جعل للأول نصف الزرع كالعامل في المزارعة ، ويجعل النصف الثاني للمنفعة المقطعة . والأول قد استحق ربعها فيجعل له النصف ، وربع النصف ؛ بناء على ما ذكر . والثاني ثلاثة أرباع النصف . وهذا أعدل الأقوال في مثل هذه المسألة ؛ بل حقيقة الأمر أن المقطع الثاني مخير : إن شاء أن يطالب من ازدرع في أرضه بأجرة المثل ، وإن شاء ان يجعلها مزارعة ، كما يخير ابتداء . وأما إذا قيل : بأن له أخذ الزرع ، وعليه نفقة الأول ، فهذا أبلغ .

وقد تضمن هذا الجواب ان المزارعة يجوز ان يكون البذر فيها من العامل ، وهذا هو الصواب المقطوع به ، وان سماه بعض الفقهاء مخبرة ، فانه قد ثبت في الصحيح : « ان النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج من الأرض من ثمر وزرع ، على ان يعمروها من أموالهم » وكذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جوزوا ذلك ، كما كانوا يزارعون ، كآل أبي بكر ، وآل عمر ، وآل علي بن أبي طالب ، وغيرهم .

والذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من المخابرة إنما كانوا يعملونه ، وهو ان يشترطوا لرب الأرض زرع بقعة بعينها ، فهذا هو المنهي عنه ، كما جاء مفسراً في الحديث الصحيح .

وأما القوة التي تجعل في الأرض فانها ليست قرضاً محضاً كما يظنه بعض الناس . فان القرض المطلق هو بما يملكه المقرض ، فيتصرف فيه كما شاء . وهذه القوة مشروطة على من يقبضها ان يبذرهما في الأرض ، ليس له التصرف فيها بغير ذلك ، فقد جعلت قوة في الأرض ينتفع كل من يستعمل الأرض من مقطع وعامل ؛ اذ مصلحة الأرض لا تقوم إلا بها ، كما لو كان في الأرض صهريج ماء ينتفع به ، ولهذا يقال : من دخل على قوة خرج على نظيرها . وإذا كان الصهريج ملآن ماء عند دخولك ، فاملاًه عند خروجك .

وحقيقة الأمر أن للسلطان ان يشترط على المقاطعة ان يتركوا في الأرض قوة ، وهذا من المصلحة ، وإذا كان الأول قد ترك فيها قوة ، والثاني محتاج اليها ، فرأى من ولي من ولاية الأمر ان يجعل عطاءها للأول بقسطه بحسب المصلحة ، كان ذلك جائزاً .

وإذا جرت العادة بأن من دخل على قوة خرج على نظيرها ومن أعطى قوة من عنده استوفاه مؤجلة : كان اقطاع ولي الأمر لهذا

الشرط ، وذلك جائز ؛ فان الزرع انما ملكه بالاقطاع ، وأورث الأول ما استحقه قبل الموت .

وأما نصف العشر المذكور فلم يذكر وجهه ، حتى يفتى به . واقطاع ولي الأمر هو بمنزلة قسمته بيت مال المسلمين ؛ ليست قسمة الامام للاموال السلطانية . كالفيء بمنزلة قسمة المال بين الشركاء ، المعينين ؛ فان المال المشترك بين الشركاء المعينين كاليراث يقسم بينهم على صنف منه إن كان قبل القسمة ، وإلا بيع وقسم ثمنه عند أكثر الفقهاء . كمالك ، وأحمد ، وأبي حنيفة . وتعديل السهام بالأجزاء إن كانت الاموال متماثلة : كالسكيل ، والموزون . وتعديل بالتقويم إن كانت مختلفة كأجزاء الأرض . وان كانت من المعدودات كالابل والبقر والغنم قسمت أيضا على الصحيح ، وعدلت بالقسمة .

وأما الدور المختلفة ففيها نزاع ، وليس لأحد الشريكين ان يختص بصنف وأما أموال الفيء فللامام ان يخص طائفة بصنف ، وطائفة بصنف . بل وكذلك في المغانم على الصحيح ، ولو أعطي الامام طائفة إبلا ، وطائفة غنماً جاز . وهل يجوز للامام تفضيل بعض الغانمين لزيادة منفعة ؟ على قولين للعلماء : أصحها الجواز . كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نفل في بدايته الربع بعد الخمس ، وفي رجعه الثلث بعد الخمس » وثبت عنه أنه نفل سلمة بن الأكوع وغيره .

وأما مال الفيء فيستحق بحسب منفعة الانسان للمسلمين ،
وبحسب الحاجة أيضا ، والمقابلة أحق به ، وهل هو مختص به ؟
على قولين .

وإذا قسم بين المقاتلة فيجب ان يقسم بالعدل ، كما يجب العدل
على كل حاكم ، وكل قاسم ؛ لكن اذا قدر ان القاسم والحاكم ليس
عدلا لم تبطل جميع أحكامه وقسمه على الصحيح الذي كان عليه السلف ،
فان هذا من الفساد الذي تفسد به أمور الناس ؛ فانه قد ثبت عن
النبي صلى الله عليه وسلم من الأحاديث الصحيحة التي يأمر فيها بطاعة
ولاة الأمور ، مع جورهم ، ما يبين أنهم إذا أمروا بالمعروف وجبت طاعتهم ،
وان كانوا ظالمين . فاذا حكم حكما عادلا ، وقسم قسما عادلا : كان
هذا من العدل الذي تجب طاعتهم فيه .

فالظالم لو قسم ميراثا بين مستحقه بكتاب الله كان هذا عدلا باجماع
المسلمين . ولو قسم مغنا بين غانميه بالحق كان هذا عدلا باجماع المسلمين .
ولو حكم لمدع بينة عادلة لا تعارض كان هذا عدلا . والحكم أمر
ونهي ، وإباحة ، فيجب طاعته فيه . هذا إذا كانت القسمة عادلة .

فاما إذا كان في القسمة ظلم ؛ مثل ان يعطى بعض الناس فوق ما
يستحق ، وبعضهم دون ما يستحق : فهذا هو الاستيثار الذي ذكره

النبي صلى الله عليه وسلم . حيث قال : « على المسلم السمع والطاعة في عسره ويسره ، ومنشطه ومكرهه ، وأثرة عليه ، ما لم يؤمر بمعصية » وفي الصحيحين عن عبادة بن الصامت قال : بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة ، في عسرنا ويسرنا ، ومنشطنا ومكرهنا ، وأثرة علينا ، وان لا تنازع الأمر أهله ، وان نقول — او نقوم — بالحق . حيث ما كنا ، لا نخاف في الله لومة لائم . ومعلوم ان هذا ما زال في الاسلام من ولاة الأمور ، ومن دخل في هذه الأمور ؛ وانما يستثنى في الخلفاء الراشدين ، ومن اتبعهم .

فاذا كان ذلك كذلك . فالملعى إذا أعطي قدر حقه ، او دون حقه : كان له ذلك بحكم قسمة هذا القاسم ، كما لو قسم الميراث وأعطى بعض الورثة حقه ، كان ذلك بحكم هذا القاسم ، وكما لو حكم لمستحق بما استحقه كان له ان يأخذ ذلك بموجب هذا الحكم .

وليس لقائل ان يقول : أخذه بمجرد الاستيلاء ، كما لم لو يكن حاكم ولا قاسم ، فانه على نفوذ هذه المقالة تبطل الأحكام والأعطية التي فعلها ولاة الأمور جميعهم ؛ غير الخلفاء . وحينئذ فتسقط طاعة ولاة الأمور ؛ إذ لا فرق بين حكم وقسم ، وبين عدمه . وفي هذا القول من الفساد في العقل والدين ما لا يخفى على ذي لب ؛ فانه لو فتح هذا الباب أفضى من الفساد الى ما هو أعظم من ظلم الظالم ، ثم كان كل واحد يظن

ان ما يأخذه قدر حقه ، وكل واحد انما يشهد استحقاق نفسه دون
استحقاق بقية الناس ، وهو لا يعلم مقدار الأموال المشتركة . وهل يجعل
له منها بالقيمة هذا أو أقل ؟ والانسان ليس له ان يكون حاكماً لنفسه ،
ولا شاهداً لنفسه ، فكيف يكون قاسماً لنفسه ؟ .

ومعلوم عند كل أحد ان دخول الشركاء تحت قاسم غيرهم ،
ودخول الخصماء تحت حاكم غيرهم ، ولو كان ظالماً أو جاهلاً [اولى]
من ان يكون كل خصم حاكماً لنفسه ، وكل شريك قاسماً لنفسه ، فان
الفساد في هذا أعظم من الفساد في الأول .

والشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها ، وتعطيل المفاسد
وتقليلها ، ورجحت خير الخيرين بتفويت أدناها ، وهذا من فوائد
نصب ولاية الأمور . ولو كان على ما يظنه الجاهل لكان وجود السلطان
كعدمه ، وهذا لا يقوله عاقل ، فضلاً عن ان يقوله مسلم ؛ بل قد قال
العقلاء : ستون سنة من سلطان ظالم خير من ليلة واحدة بلا سلطان .
وما أحسن قول عبد الله بن المبارك :

لو لا الأئمة لم يأمن لنا سبل وكان أضعفنا نهبا لأقوانا

وأصل هذه المسئلة مبسوط بسيطاً تاماً في غير هذا الموضع ، وانما
نبهنا على قدر ما يعرف به مقصود الجواب . والله أعلم .

وسئل

عن قرية كانت جارية في إقطاع رجل ، وأخذت ثم أقطعت لاثنتين بعد ان زرع فلاحوها أراضيها من غلة المقطع الأول ، ثم طلب أحد المقطعين المستجدين ان يقسم حصته من زرعه . فهل يجوز ذلك وهل تصح القسمة ؟ وهل يجب استمرار الناحية مشاعا إلى حيث يقسم المغل . ويتناول كل ذي حق حقه من جميع المغل ؟ او يقسم قبل إدراك المغل ؟ .

فأجاب : ان لم تنقص حصة الشركاء لا في الأرض ، ولا في الزرع فعليهم إجابة طالب القسمة التي ليس فيها ضرر عليهم ، وان كان في ذلك ضرر بنقص قسمة انصائبهم لم يرفع الضرر بالضرر ؛ بل إن أمكن انقسام عوض المقسوم من غير ضرر فعل .

وسئل

عن صاحب إقطاع . هل له ان يأخذ من الزرع جزءاً معيناً ؟ .
وهل له إذا شاطره بجزء مشاع ، وعلم أنهم قد حابوه ان يأخذ زائداً
على ذلك ؟ ام لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . تجوز المزارعة بجزء شائع سواء كان أقل من
النصف او أكثر من النصف . ولا فرق عند الأئمة الأربعة ونحوهم : ان
يزارع بالنصف ، او الثلث ، او الثلثين ، ونحو ذلك من الأجزاء الشائعة ،
كثلاثة أخماس ، وخمسين . وقد ثبت جواز المزارعة بسنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم الصحيحة باتفاق الصحابة ، وهي أعدل من
التسجيل . ، وإذا شرط عليه نصف الزرع فأخذوا زائداً على ذلك
فله ان يأخذ منهم بقدر الزائد .

وسئل رحمه الله

عن رجل معه دراهم حرام فدفعتها إلى والده ، وأخذ منه عوضها من دراهمه الحلال ، واشترى منها شيئاً يعود منه منفعة ؛ إما تساج الابل والغنم ، وإما زرع ارض واستعملها . هل هي حرام ؟ أم لا ؟

فأجاب : متى اعتاض عن الحرام عوضاً بقدره ، فحكم البديل حكم المبدل منه ، فان كان قد نمي بفعله نماء من ربح او كسب او غير ذلك ، ففيه خلاف بين العلماء . وأعدل الأقوال ان يقسم النماء بين منفعة المال ؛ وبين منفعة العامل ؛ بمنزلة المضاربة . كما فعل عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — في المال الذي اتجر منه أولاده من بيت المال ، وهكذا كل نماء بين أصلين . إذا بيع الأصل .

وأجاب ايضاً : أعدل الأقوال في هذه المسألة وشبهها ، ان يقسط الزرع الحادث من منفعة الأرض والبذر والعامل والبقرة على هذه الأصول ، فيكون قسط الحرام لمن يجب صرفه اليه ، وقسط الحلال لمن يستحقه ، كسائر الحادث عن الأصول المشتركة .

وسئل رحمه الله

عن رجل له اقطاع من السلطان ، فزرعها لفلاح مشاطرة : هل يجوز الاشهاد بينها ؟ أو ان بعض العدول امتنع من الاشهاد بينها . وهل اذا اشترط على الفلاح . مثل دجاج ، او خراق ، او نحو ذلك من سائر الأصناف ، مع رضا الفلاح بذلك . هل يجوز ؟ ام لا ؟

فأجاب : الحمد لله . دفع الأرض الملك ، والاقطاع او غيرها ، إلى من يعمل فيها بشطر الزرع ، فيه قولان للعلماء ؛ لكن الصواب المقطوع به أن ذلك جائز ؛ فان ذلك إجماع من الصحابة : آل أبي بكر ، وآل عمر ، وآل علي ، وعبد الله بن مسعود ، وسعد بن أبي وقاص ، وغيرهم ، وهو عمل المسلمين من عهد نبيهم . والرسول صلى الله عليه وسلم لم ينه عن ذلك ؛ وإنما نهى عن ما إذا اشترط لرب المال زرع بقعة بعينها ؛ بل قد عامل أهل خير بشطر ما يخرج منها من ثمر وزرع . وقد ثبت منه في الصحيح انه شرط عليهم ان يعمروها من أموالهم .

ولهذا كان الصواب انها تجوز ، وان كان البذر من العامل ؛ بل

هذه العاملة أحل من دفع الأرض بالمؤاجرة ؛ فان كلاهما مختلف فيه ،
والاجارة أقرب الى الغرر ؛ لأن المؤجر يأخذ الأجرة ، والمستأجر لا
يدري : هل يحصل له مقصوده أم لا ؟ بخلاف المشاطرة ، فانها يشتركان
في المنعم والمنعم ، إن أنبت الله زرعاً كان لهما ، وإن لم ينبت كان
عليها ، ومنفعة أرض هذا كمنفعة بذر هذا ، كما في المضاربة . ولا يجوز
في المشاطرة ان يشترط على العامل شيء معين لا دجاج ولا غيره .

وأما الشهادة على ذلك فاتها جائزة ، ولو كان الشاهد ممن لا يجيزها ؛
لأنه عنده مختلف فيه ، والشاهد يشهد بما جرى ؛ لا سيما والمحققون
من أصحاب أبي حنيفة والشافعي على تجويزها ، كما هو مذهب فقهاء
أهل الحديث .

وسئل

عن مقطع يجمع غلته من الفلاحين ، وفيها غلة نظيفة ، وغلة علثة
في أيام القسم ، وخلطها إلى أيام البذر ، ثم فرقها عليهم خلال ذلك ؟
فأجاب : إذا كانت حنطة بعضهم خيراً من حنطة بعض فليس له
أن يخلط ذلك ، وإن كانت الحنطة سواء وقد احتاج إلى الخلط فلا بأس .

وسئل رحمه الله

عن جندي له أرض خالية . فقال له فلاح : أنا أزرع لك هذه الأرض ، والثلاثان لي ، والثالث لك ، على ان يقوم للجندي بالثالث المذكور بخراج معين ، وشرط له ذلك ، ثم إن الجندي أعطى الفلاح المذكور ، وسق بزر كتان يزرعه في تلك الأرض المذكورة ، وتوفى الجندي قبل إدراك المغل ، فاستولى الفلاح على جميع الزرع ، ومنع الورثة المبلغ المعين . فهل له ذلك ؟ والشرط بغير مكتوب ؟

فأجاب : ما يستحقه الجندي من خراج او مقاسمة او غير ذلك فانه ينتقل الى ورثته ، وسواء كان الشرط بمكتوب ، او غير مكتوب . ومتى شهد شاهد عدل ، أو مزكى ، وحلف المدعى مع الشاهد حكم له بذلك .

وسئل

عن رجل لم يكن فلاحاً ، ولا له عادة بزرع . فهل يجوز لأحد ان يزارعه من غير اختياره ؟ أم لا ؟

فأجاب : ليس لأحد ان يكرهه على فلاحه لم تجب عليه . فان ذلك ظلم ، والله تعالى يقول فيما رواه عنه رسوله : « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي ، وجعلته بينكم محرماً ، فلا تظالموا » . بل مثل هذا لا يجوز إكراهه ، لافي الشريعة المطهرة ، ولا في العادة السلطانية .

وسئل

عمن يزرع في أرض مشتركة بغير إذن الشركاء ، ولا أعلمهم ؟

فأجاب : إذا كانت العادة جارية : بأن من يزرع فيها يكون له نصيب معلوم ، ولرب الأرض نصيب ، فانه يجعل ما زرعه في مقدار أنصاء شركائه ، مقاسمة بينهم على الوجه المعتاد . والله أعلم .

وسئل

عمن زارع بعض الشركاء في الأرض المشاعة في قدر حقه ، إذا امتنع الآخرون من الزرع ؟

فأجاب : إذا امتنع بعض الشركاء عن الانفاق الذي يحتاج إليه الزرع جاز لبعضهم ان يزرع في مقدار نصيبه ، ويختص بما زرعه في قدر نصيبه ، والله أعلم .

وسئل

عن أرض مشتركة بين اثنين : طلب احدهما من الآخر ان يزرع معه فاذن ثم تغيب ، فزرع الأول في أقل من حقه ، فطلب الأول أجرته ؟

فأجاب : إذا طلب احد الشريكين من الآخر ان يزرع معه او يهايته ، وامتنع الآخر من ذلك ، فللأول ان يزرع في مقدار حقه ، ولا اجرة عليه في ذلك للشريك ؛ لأنه تارك لما وجب عليه ، والأول

مستوفى لما هو حقه . وهو نظير ان يكون بينها دار فيها بنيان ،
فيسكن فيها أحدهما عند امتناع الأول مما وجب عليه .

وسئل رحمه الله

عن امرأة دفعت الى انسان مبلغ دراهم ليزرع شركة ، وقد ذكر
انه زرع ، ثم بعد ذلك دفع اليها أربعين ، وذكر انه من الكسب ،
ورأس المال باق ، ثم دفع لها خمسين درهما ، وقال : هذا من جملة
مالك ، وبقي من الدراهم مائة خارجا عن الكسب ، فطلبتها منه ، فقال :
الأربعون من جملة المائة ، ولم يبق لك سوى ستين ، فهل لها ان
تأخذ المبلغ ، وما تكسب شيئا ؟

فأجاب : إذا دفعت اليه المال مضاربة ، وأعطاه شيئا ، وقال :
هذا من الربح كان لها المطالبة بعد هذا برأس المال . ولم يقبل قوله :
ان تلك الزيادة كانت من رأس المال . والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عن قرية وقف على جهتين مشاعة بينهما . فصرف العامل على احدا
الجهتين الى فلاحها قدرأ معلوماً من القمح وغيره برسم الزراعة
فزرعه الفلاحون في الأرض المشتركة ، ولم يصرفوا بجهة أخرى شيئاً ،
وقد طلب أرباب الجهة الأخرى مشاركتهم فيما حصل من البذر الذي
صرفه العامل الى الفلاحين . فهل لهم ذلك ؟ ام لا ؟ وهل القول
قول العامل فيما صرفه وادعى انه مختص باحدى الجهتين ؟ ام لا ؟
وإذا اختص الربيع بأحد الجهتين . هل يجوز لأحد منازعتهم ؟ ام لا ؟

فأجاب : ليس لأرباب الجهة الأخرى مشاركة أرباب البذر ، كما
يشاركونهم لو بذروا ؛ لكن إذا لم يمكن الفلاحين البذر وحده لشيوع
الأرض ، وامتناع الشركاء من المقاسمة ، والمعاونة . فالزرع كله لرب
البذر ، إذا زرع في قدر ملكه المشاع ، وإن جعل ما زرع في نصيب
التارك مزارعة من ارباب البذر بالمبدور من الآخر من الأرض ، والعمل
للعامل ، ويقسم الزرع بينهم ، كما لو اشتركا في هذا ، على ما جرى به
العرف في مثل ذلك ؛ إذ العامل ليس بغاصب ؛ بل مأفون له عرفاً
في الازدراع .

وسئل

عن رجل شارك في قطعة أرض ليزرعها فأخر تحضيرها عن وقت استحقاقه تفريط منه ، فنقصت بسبب ذلك مقدار النصف . فهل للشريك النقص بسبب ما فرط ؟

فأجاب : إذا كان الشريك قد فرط في مال شريكه ، مثل ان يبذره في غير الوقت الذي يبذر مثله ، او في أرض ليست على الوصف الذي اتفقا عليه ، ونحو ذلك . كان من ضمان شريكه ، وأقل ما عليه مثل رأس المال . والله أعلم .

وسئل

عن عامل لرب الأرض فيها حب من العام الماضي يسمى الزريع ، عامله على سقيه ، على ان يكون الثلث بينهما ؟

فأجاب : ان هذه معاملة صحيحة ، ويستحق العامل ما شرط له ، إذا كان المقصود حصول الزرع بعمله ، سواء كان العمل قليلا او كثيراً . والله أعلم .

وسئل ربه الله

عمن له في الأرض فلاحه لم ينتفع بها ؟

فأجاب : له قيمتها بعد الفسخ حتى يحكم بلزومها ، او عدمه ؛
وليس كعامل المساقاة ؛ لعدم الجامع بينهما .

والفرق أن المعقود عليه في المساقاة الثمرة ، وهي معدومة ؛ لا العمل ،
فاذا أعرض عن المعقود قبل وجوده لم يستحق منه شيئاً ، وبهذا صرح
الأمماب : بأنه بعد وجود الثمرة على استحقاق نصيبه فيها ، ويلزمه
تمام العمل . وفي الشركة المعقود عليه المال والعمل : فالمال لا بد من
وجوده ، والعمل إن وجد بعضه استحق مع الفساد ، ولفسخ
مؤجر أجرة عمله .

وسئل

عن رجل يزرع من كسبه على بقرة بأرض السلطان ، او بأرض مقطوع ، ويدفع العشر على الذي له ، والذي للمقطع . فهل يحل له ان يسرق من وراء المقطع شيئاً ؟ أم لا ؟

فأجاب : إذا كان الفلاح مزارعاً : مثل ان يعمل بالثلث ، او الربع ، او النصف ، فليس عليه ان يعشر الا نصيبه ، وأما نصيب المقطع فعشره عليه .

ومن قال : ان العشر جميعه على الفلاح ، والمقطع يستحق نصيبه من الزرع ، فقد خالف إجماع المسلمين ؛ ولكن للعلماء في المزارعة قولان :

أحدهما : أنها باطلة ، وان الزرع جميعه لصاحب البذر ، وعليه العشر جميعه ، ولرب الأرض قيمة الأرض ، فمن كان من المقطعين يرى العشر كله على الفلاح . فتمام قوله ان يعطيه الزرع كله ، وبطالبه بقيمة الأرض .

والقول الثاني — وهو الصحيح الذي مضت به سنة رسول الله

صلى الله عليه وسلم . وسنة خلفائه الراشدين ، وعليه العمل — ان
المزارعة صحيحة . فعلى هذا يكون للمقطع نصيبه ، وعليه زكاة نصيبه ،
والفلاح نصيبه ، وعليه زكاته . فاذا كانوا يلزمون الفلاح بالعشر
الواجب على الجندي ، فيؤدي العشر على الجندي من مال الجندي . كما
يظهر ذلك . فان هذا حق بين لا نزاع فيه بين العلماء ؛ ليس حقاً خفياً ،
ولا يمكن الجندي جحده . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لهند :
« خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف » فان وجوب النفقة للزوجة وللولد
حق ظاهر ، لا يمكن أباسفيان جحده .

وهذا مثل قوله : « أد الأمانة إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك »
وفي رواية « إن لنا جيراناً لا يدعون لنا شاة ، ولا فاذة ، إلا أخذوها ،
فاذا قدرنا لهم على شيء . أفنأخذهم ؟ فقال : أد الأمانة الى من ائتمنك ،
ولا تخن من خانك » لأن الحق هنا خفي ، لا يفوته الظلم . فاذا أخذ
شيئاً من غير استحقاق ظاهر كان خيانة . والله سبحانه أعلم .

باب الاجارة

سئل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله

عن رجل أجر رجلاً أرضاً فيها شجر مشر ، بأجرة معلومة ،
مدة معلومة ، وبياضاً لا تساوى الأجرة ، وإنما الأجرة بعضها يوازي
البياض ، وبعضها فى مقابلة الثمرة ، وكتبنا كتاب الاجارة بعقد الاجارة
على الأرض مساقاة على الشجر المثمر . فهل يصح ذلك ؟ ام لا ؟
وإذا صح : فهل يدخل أشجار الجوز المثمر مع كونه مشراً جميع ما له
ثمرة ؟ فهل للمؤجر ان ينخص البعض دون البعض مع كونه مشراً ؟
ام لا ؟ وهل إذا كان عقد المساقاة يجرى من الثمرة مما تعم به البلوى
ورأى بعض الحكماء جوازه فهل لغيره من الحكماء إبطاله ؟ ام لا ؟ .

فأجاب : ضمان البساتين التى فيها أرض وشجر مدة سنين هو
الصحيح الذى اختاره ابن عقيل ، وغيره . وثبت عن أمير المؤمنين عمر
ابن الخطاب أنه ضمن حديقة لأسيد بن الحضير بعد موته ثلاث سنين ،
ووفى بالضمان دينه . وهذه كثيرة لا تحتمل الفتيا تقريرها .

فهذه الضمانات التي لبساتين دمشق الشتوية التي فيها أرض وشجر ضمانات صحيحة ، وإن كان قد كتب في المكتوب إجارة الأرض والمساقاة على الشجر ، فالمقصود الذي اتفقا عليه هو الضمان المذكور ، والعبرة في العقود بالشروط التي اتفق عليها المتعاقدان ، والمقاصد معتبرة .

فاذاً العقد الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، هو بيع الثمر المجرد ، كما تباع الكروم في دمشق ، بحيث يكون السعي والعمل على البائع ، والضمانات شبيهة بالمؤاجرات .

وسئل

عمن أجر بياضاً مبلغاً أربعة أسهم من مزرعة البستان ، والمقصة المستديرة : فهل يجوز إيجاره المقصة في إيجار بياض الأرض لحصته المذكورة ؟

فأجاب : يجوز إجارة منبت القصب ليزرع فيها المستأجر قصباً ، وكذلك إجارة المقصة ليقوم عليها المستأجر ويسقيها ، فمنبت العروق التي فيها بمنزلة من يسقى الأرض لينبت له فيها الكلاً بلا بذر .

وسئل

عن رجل سجل أرضاً ليزرعها أول سنة كتانا ، وثاني سنة فولاً ، فقصد المؤجر ان يأخذ زائداً : كونه زرعها كتانا ، فما يجب عليه ؟ .

فأجاب : ان استأجرها على ان يزرع فيها نوعاً من الحبوب لم يكن له ان يزرع ما هو أشد ضرراً ، وإذا زرع ما هو أشد ضرراً كان للمؤجر مطالبتة بالقيمة ، وان استأجرها ليزرع فيها ما شاء فله ذلك ، ولا شيء على المستأجر اذا زرع فيها ما شاء . والله أعلم .

وسئل

عن رجل استأجر أرض بستان ، وساقاه على الشجر ، ثم ان الآخر قطع بعض الشجر الذي يثمر . فهل يجوز له ان يقطعها قبل فراغ الاجارة ؟ وهل يلزم قيمة ثمرتها للمستأجر ؟ .

فأجاب : الحمد لله . اذا قطعها نقص من العوض المستحق بقدر ما نقص من المنفعة التي يستحقها المستأجر . وهذا وان كان في اللفظ إجارة

الأرض ، ومساقاة الشجر ، فهو في المعنى المقصود عوض عن الجميع ؛
فإن المستأجر لم يبذل العوض الا ليحصل له مع زرع الأرض ثمر الشجر .
وقد تنازع العلماء في صحة هذا العقد . وسواء قيل بصحته . او
فساده ، فما ذهب من الشجر ذهب ما يقابله من العوض ، سواء كان
بقطع المالك ، او بغير قطعه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن استأجر أرض بستان من مشارف الأجناس مدة ، ثم توفي
المستأجر وخلف اولادا ، والاجرة مقسطة : في كل سنة عشرون درهماً ،
وقد طلب من أولاد المستأجر المتوفى تعجيل الأجرة بكاملها . فهل يلزم
الاولاد جميع الأجرة ؟ او يأخذ منهم على أقساطها في كل سنة ؟ .

فأجاب : لا يجب على أولاده تعجيل جميع الأجرة — والحال
هذه — لكن إذا لم يثق أهل الأرض بدمتهم ، فلهم ان يطالبوهم بمن
بضمن لهم الأجرة في أقساطها .

وهذا على قول من يقول : ان الدين المؤجل لا يحل بموت من هو عليه
ظاهر . وأما على قول من يقول : إنه يحل عليه ^(١) وكذلك هنا على

(١) يباح بالاصل .

الصحيح من قولي العلماء ؛ لأن الوارث الذي ورث المنفعة عليه أجرة تلك المنفعة التي استوفها ؛ بحيث لو كان على الميت ديون لم يكن للوارث ان يختص بمنفعة ، وبزاعم أهل الديون بالأجرة ؛ بناء على أنها من الديون التي على الميت ، كما لو كان الدين تمن مبيع نافذ ؛ بمنزلة ان تنتقل المنفعة الى مشتر او متهب ، مثل ان يبيع الأرض او يهبها او يورث ، فان الأرض من حين الانتقال تلزم المشتري ، والمتهب ، والولد : في أصح قولي العلماء ، كما عليه عمل المسلمين ؛ فانهم يطالبون المشتري والوارث بالحكر قسطاً ، لا يطالبون الحكر جميعه من البائع . او تركه الميت ؛ وذلك لأن المنافع لا تستقر الأجرة الا باستيفائها ، فلو تلفت المنافع قبل الاستيفاء سقطت الأجرة بالاتفاق .

ولهذا كان مذهب أبي حنيفة وغيره ان الاجرة لا يملك بالعقد ؛ بل بالاستيفاء ، ولا يملك المطالبة إلا شيئاً فشيئاً ، ولهذا قال : إن الاجارة تنفسخ بالموت . والشافعي وأحمد وان قالوا : تملك بالعقد ، وتملك المطالبة إذا سلم العين ، فلا نزاع انها لا تجب الا باستيفاء المنفعة ، ولا نزاع في سقوطها بتلف المنافع قبل الاستيفاء .

ولا نزاع انها إذا كانت مؤجلة لم تطلب إلا عند محل الأجل . فاذا خلف الوارث ضامناً وتعجل الأجل الذي لم يجب إلا مؤخراً مع تأخير استيفاء حقه من المنفعة ، كان هذا ظالماً له ، مخالفاً للعدل الذي هو

مبنى المعاوضة ، وإذا لم يرض الوارث بأن تجب عليه الأجرة ، وقال المؤجر أنا ما أسلم إليك المنفعة لتستوفى حقك منها . فأوجبنا عليه أداء الأجرة حالة من التركة ، مع تأخر المنفعة : تبين ما في ذلك من الحيف عليه .

وأما إذا كان المؤجر وقفاً ونحوه . فهنا ليس للناظر تعجيل الأجرة كلها ، بل لو شرط ذلك لم تجز ؛ لأن المنافع المستقبلية إذا لم يملكها ، وإنما يملك أجرتها ما يحدث في المستقبل ، فإذا تعجلت من غير حاجة إلى عمارة كان ذلك أخذاً لما لم يستحقه الموقوف عليه الآن .

وأجاب : لا يلزم تعجيل الأجرة في أصح قولي العلماء ؛ لا سيما إذا كان المستأجر حبساً ، فإن تعجيل الأجرة في الحبس لا يجوز إلا لعمارة ونحوها ؛ لأن منافع الحبس يستحقها الموقوف عليه طبقة بعد طبقة . وكل قوم يستحقون أجرة المنافع الحادثة في زمانهم ، فإن تسلفوا منفعة المستقبل كانوا قد أخذوا عوض ما لم يستحقوه من الوقف ، وهذا لا يجوز ؛ لكن إذا طلب أهل المال من ورثة المستأجر ضميناً بالأجرة ، فلهم ذلك . ويبقى المال في ذمة الورثة مع ضامن خير لأهل الوقف من يسكنه مع أنه لو لم يكن وقفاً لم يحمل بموت المدين .

وكذلك على قول من يقول بحلوله ، في أظهر قوليهما ؛ إذ يفرقون بين الإجارة وغيرها ، كما يفرقون في الأرض المحتكرة إذا بيعت أو

ورثت ، فان المحكر يكون على المشتري والوارث ، وليس لهم أخذه
من البائع ، وتركه الميت : في أظهر قوليه .

وسئل

عن رجل استأجر بستانا مدة عشر سنين وقام بقبض مبلغ الأجرة .
ثم توفي لانقضاء خمس سنين من المدة ، وبقي في الاجارة خمس سنين ،
وله ورثة ، وأقاموا ورثة المتوفى بعد مدة سنة من وفاته . فهل يجوز
للمالك فسخ الاجارة على الأيتام ؟ ام لا ؟ .

فأجاب : ليس للمؤجر فسخ الاجارة بمجرد موت المستأجر عند
جماهير العلماء ؛ لكن منهم من قال : ان الاجرة على المستأجر تحل بموته ،
وتستوفى من تركته ، فان لم يكن له تركة فله فسخ الاجارة . ومنهم من
يقول : لا تحل الاجرة إذا وثق الورثة برهن او ضمين يحفظ الاجرة ؛
بل يوفونه كما كان يوفوها الميت ، وهذا أظهر القولين . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن أقوام ساكنين بقرية من قرى الفيوم والقرية قريبة من الجبل يرى فيها بعض السنين النصف ، فلما كان في هذه السنة كتب على المشائخ إجارة البلدى مدة ثلاث سنين قبل خلو الأرض من الاجارة الماضية ، وقبل فراغ الأرض من الزرع . فهل تصح هذه الاجارة ؟ .

فأجاب : أما إذا كانوا مكرهين على الاجارة بغير حق لم تصح الاجارة ، ولم تلزم بلا نزاع بين الأئمة .

وأما لو كانوا استأجروها مختارين ، او مكرهين بحق ، وكانت حين الاجارة في إجارة آخرين ، فهذه تسمى الاجارة المضافة . كما عليه المسلمون في غالب الأعصار والأمصار ، إذ لا محذور فيها يبطل الاجارة ، كعقد البيع ، فلا فرق بين ان تكون المنفعة على العقد أولا تكون .

وكون المستأجر لا يقبض عقيب العقد لا يضر ، فان القبض يتبع موجب العقد ، ومقتضاه ، فان اقتضى القبض عقيبه وجب قبضه عقيبه ، وان اقتضى تأخر القبض وجب القبض حين أوجبه العقد ؛ إذ المقبوض

فى العقد لفس مما أوجه الشارع على صفة معينة ؛ بل المرجع فى ذلك الى ما أوجبا فى العقد . ولهذا لو باع نخلا لم تؤبر كان الثمر للبائع عند مالك والشافعي والامام أحمد . كما دلت عليه السنة . وكان للبائع ان يدخل لأجل ثمره . وان كان ذلك ينافى القبض التام : فلو باع أمة مزوجة كانت منفعة البضع على ملك الزوج لم تدخل فيما يقبضه المشتري لنفسه باتفاق الأئمة الأربعة ، وكذلك العين المؤجرة عند أكثر العلماء ؛ فلهذا صح عند طوائف منهم استيفاء منفعة العين فى البيع والهبة والوقف والعق ، وغير ذلك . كما اقتضى حديث (١) كما هو مذهب مالك وأحمد .

ولهذا لو قبض العين المؤجرة كانت فى المنفعة مع خراج تصرف المستأجر فيها باقية على ضمان المؤجر ، فلو تلفت بأفة سماوية كانت من ضمانه باتفاق المسلمين .

وكذلك يقول مالك وأحمد وغيرهما فى بيع الثمار ، إذا أصابتها جائحة . وبالجمللة فلا يحرم من العقود إلا ما حرمه نص أو إجماع أو قياس فى معنى ما دل على النص أو الإجماع ، فكل ذلك منتف فى الإجارة المضافة ، وإذا استأجر الأرض وفيها زرع للغير فإنه يبقى لصاحبه بأجرة المثل كمابقى لو لم يؤجر الأرض . والله أعلم .

(١) هنا سقط

وسئل

عن رجل استأجر حانوتا ، وقد جاء إنسان زاد عليه في الحوانيت
فقدمه . فهل تفسخ إجارة المستأجر الحانوت الواحد ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . إذا استأجرها من المالك ، أو وكيله ، أو وليه ،
لم يكن لأحد أن يقبل عليه زيادة ، ولا يخرجها قبل انقضاء مدته ، وإن لم
يكن بينها كتاب ولا شهود ، بل من قال : اذهب اكتب عليك إجارة
فاشهد عليه المستأجر بالإجارة ، ومكثه المؤجر من السكنى ، فهذه
إجارة لازمة . والله اعلم .

وسئل

عن رجل زاد على قوم في بيت ليسكن فيه . فهل يأثم بذلك ؟ وهل
يجب تعزيره على ذلك ؟ .

فأجاب : قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
« لا يحل لمسلم أن يسوم على سوم أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه » فإذا

كان المؤجر قد ركن الى شخص ليؤجره لم يجز لغيره الزيادة عليه .
فكيف إذا كان ساكناً في المكان مستمراً ، فمن فعل ذلك استحق
التعزير ، والله أعلم .

وسئل

عن رجل استأجر داراً بجواره رجل سوء ، فراح المستأجر الى
المؤجر وقال له : ما أرتضى به ان يكون جوارى ، اما ان تنقله او تعطينى
أجرتى . فقال له : انا انقله في هذا النهار ، فحلف المستأجر بالطلاق
الثلاث متى لم ينتقل الجار في هذا النهار ، والا ما أسكن الدار ، فلم
ينقل المستأجر من الدار ، فطلب الاجارة ، فلم يعطه الاجارة ؟ .

فأجاب : إذا كان الأمر على ما ذكر فمثل هذا عيب في العقار ،
وإذا لم يعلم به المستأجر حال العقد فله ان يفسخ الاجارة ، ولا أجره
عليه من حين الفسخ . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل له ملك يستحق كراه خمسة دراهم ، يعطى المكترين دراهم تقوية ، ويزيدون في الكرى . هل يجوز ذلك ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : إذا أقرضه عشرة على أن يكثرى منه حانوته بأجرة أكثر من المثل . لم يجوز هذا باتفاق المسلمين ؛ بل لو قرر بينهما من غير شرط كان ذلك باطلا ، منهيأ عنه عند أكثر العلماء . كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربح ما لم يضمن ، ولا بيع ما ليس عندك » قال الترمذي : حديث صحيح .

فنهى صلى الله عليه وسلم أن يبيعه ويقرضه ؛ لأنه يحاييه في البيع لأجل القرض ، فكيف إذا شارطه مع القرض أن يستأجر ويحاييه ، وليس عنده ؟ ! وإن كان الغريم معسراً انظر إلى ميسرة . قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين ، فإن لم تفعلوا فآذنوا بحرب من الله ورسوله ، وإن كنتم فليكن رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون . وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة . وأن

تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون . واثقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله
ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون) .

وسئل

عن جندي له اقطاع ، فألزمه انسان ان يؤجره ، فأجره على
سبيل الغصب بمائتي درهم ، ثم أظهر أنه يساوي أربعة آلاف درهم ،
فهل يصح هذا الايجار ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إن كان قد أكرهه بغير حق على الاجارة لم
يصح ، وإن كان قد دلس عليه ، فله فسخ الاجارة ، والله أعلم .

وسئل

عن جبي لانسان دراهم كل ألف بستة دراهم ، وعرف الناس
وعادتهم اثنا عشر درهما ، وقد غرم فيها بجبايتها . وهو مغرور بالشرط ؟

فأجاب : إذا كان المستأجر قد دلس على المؤجر ، وغره حتى
ستأجر بدون قيمة المثل ، مما لا يتغابن الناس بمثله ، فله ان يطالبه
أجرة المثل .

وسئل

عن رجل أجر رجلاً عقاراً مدة ، وفي أواخر المدة زاد رجل في أجرتها فأجره ، فعارضه المستأجر الأول . وقال : هذه في إيجارتي . هل له ذلك ؟

فأجاب : إذا كان قد أجر المدة التي تكون بعد إجارة الأول ، لم يكن للأول اعتراض عليه في ذلك ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل له حوائيت ، وبها أقوام ساكنون من غير إجارة من المالك ، وفي هذا الوقت زاد أقوام على الساكنين بالحوائيت زيادة متضاعفة ، فهل يجوز للمالك إيجارتهم ، وقبول الزيادة ؟

فأجاب : إن كانوا غاصبين ظالمين قد سكنوا المكان بغير إذن المالك فاخراج مثل هؤلاء لا يحتاج إلى زيادة ؛ بل يجب عليهم أن يخرجوا قبل حصول الزيادة ، وللمالك أن يخرجهم قبل الزيادة . ولا

يحل للمالك ان يطالبهم بأجرة مسماة : بل إنما عليهم اجرة المثل .

وان كان المؤجر ناظر وقف ، أو يتيم : كان باقراره لهم مع إمكان اخراجهم ظلماً ، معتدياً . وذلك بقدر في عدالته وولايته .

وأما ان سكنوا على الوجه الذي جرت به العادة في سكنى المستأجرين ، مثل أن يجيء إلى المالك فيقول : أجرني المكان الفلاني بكذا . فيقول : اذهب فاشهد عليك ، وبشهد على نفسه المستأجر ، دون المؤجر ، وبسلم إليه المكان . وإذا أراد الساكن ان يخرج لم يمكنه صاحب المكان ، فهذه إجارة شرعية . ومن قال : ان هذه ليست إجارة شرعية ، وليس للساكن ان يخرج الا باذن المالك ، والمالك يخرج متى شاء ، فقد خالف إجماع المسلمين : فان الإجارة إن كانت شرعية ، فهي لازمة من الطرفين ، وان كانت باطلة فهي باطلة من الطرفين ، ومن جعلها لازمة من جانب المستأجر ، جائزة من جانب المؤجر ، فقد خالف إجماع المسلمين .

ومتى كان المؤجر ناظر وقف أو مال يتيم يسلمه إلى الساكن ، وأمره أن يكتب عليه إجارة ، وطالبه بمكتوب الإجارة ، والأجرة المسماة ، وقال مع هذا : اني لم أوجره إجارة شرعية : كان ذلك قادحا في عدالته ، وولايته . فان الفقهاء لهم في الإجارة الشرعية قولان :

احدهما : انها تعتقد بما يعده الناس إجارة ، حتى لو دفع طعامه إلى طبّاح يطبخ بالأجرة ، او ثيابه إلى غسال يغسل بالأجرة ، او نساج او خياط او نحوم من الصنائع الذين جرت عادتهم انهم يصنعون بالأجرة ، يستحقون اجرة المثل . وكذلك لو دخل حماما ، أو ركب سفينة ، او دابة . كما جرت العادة بالركوب على الدواب ، والمراكب المعدة للكرى ، فانه يستحق أجرة المثل . فكيف إذا قال : أجرني بكذا ؟ فقال : اذهب فاكتب إجارة ، فكتبها وسلم اليه المكان : فهذه إجارة شرعية عند هؤلاء . وهذا قول أكثر الفقهاء كمالك وأبي حنيفة والامام أحمد وغيرهم .

والقول الثاني : أنه لا بد من الصفة في ذلك . كما قيل مثل ذلك في البيع . كما يقول ذلك من بقوله من أصحاب الشافعي ، فمن كان يعتقد هذا فعليه ان لا يوجب أجرا إلا على هذا الوجه ، فمن اعتقد ان الأجرة لا تصح إلا على هذا الوجه ، وأجره على الوجه المعتاد ، وسلم المكان ، وطالب بالأجرة المسماة ، ثم عند الزيادة يدعى عدم الإجارة ، لم يقبل منه ، فان هذا ظلم ، فانه إذا التزم مذهباً كان عليه ان يلتزمه له وعليه . واما ان يكون عند الذي له يعتقد صحة الإجارة ، وعند الذي عليه يعتقد فسادها ، فهذا غير مقبول ، ولا سائغ ، باجماع المسلمين . ومن أصر على مثل ذلك فهو ظالم باتفاق المسلمين ؛ بل هو فاسق مردود الشهادة ، والولاية .

وسئل رحمه الله

عن رجل مستأجر ارضا بجواره ، فلما سافر اشترى إنسان الدار
التي بجوار الأرض الذي هو مستأجرها ، فبناها وأدخلها في داره .
فما يجب ؟

فأجاب : له ان يستولى على الأرض المستأجرة مع غيرها ، ولا
يدخلها في داره ؛ بل هو بذلك غاصب ظالم . والمستأجر بالخيار بين
ان يفسخ الاجارة بهذا السبب ؛ وتسقط عنه الأجرة . وبين أن يمضي
في الاجارة ، ويطالب الناصب باجرة ما انتفع به من الأرض ، وهو
مخير بين أن يبقى بناؤه فيها ، وبين ان ينزله إن كان مما دخل في عقد
إجارته ، فان لم يدخل في عقد إجارته لم يتصرف فيها إلا باذن
المالك . والله أعلم .

وسئل

عن رجل وكل رجلا على أنه يستأجر له ، ويؤجر عنه ، ويبيع عنه ، ويبتاع له . فاستأجر لموكله حصة بقرية مدة معلومة إجارة صحيحة لازمة ، فقابلته مدة الايجار من غير ان يكون الموكل وكله في المقابلة . فهل هذه المقابلة صحيحة ؟ وهل الايجار باق على أصله الصحيح يستحقه للموكل ؟ ويستحق المؤجر الاجارة والحال هكذا ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا تعذر استيفاء المستأجر الأجرة التي يستحقها فله فسخ الاجارة ، كما إذا تعذر استيفاء المشتري الثمن إذا طلب الفسخ والحال هذه ، واجارة المستأجر للوكيل ، قد كان فعل ما وجب عليه ، وليس هذا من المقابلة الجائزة التي نفتقر إلى إذن الموكل . والله أعلم .

وسئل

عن جماعة يديم إقطاع ، وفي الإقطاع أرض عاطلة ، وأذنوا لشخص أن يؤجرها ؛ فأجرها مدة ثلاثين سنة ، ولم يشاور الوكيل المقطعين على الثلاثين سنة ، فهل تجوز هذه الإجارة ؟ أم لا ؟

فأجاب : لا تصح هذه الإجارة إلا إذا كان باذن المقطعين ، أو ما يقتضى الاذن فيها . فأما مجرد الاذن في الإجارة مطلقا الذي يقتضى في العرف سنة أو سنتين أو نحو ذلك ، فلا يفهم منه الاذن في هذه المدة الطويلة ، فلا تصح الإجارة بمجردده .

وسئل

عن رجل يديه إقطاع يشهد به منشوره ، وأنه ضمن بعض نواحي الإقطاع لمن يزرعها ، وينتفع بها مدة معينة ، ثم انتقل الإقطاع الذي يديه إلى غيره . فهل يصح الإيجار الأول ؟ وهل إذا صح الإيجار على المقطع الثاني أو يفسخ ؟ وهل للمقطع أن يمنع المؤجرين الانتفاع ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم بصح الإيجار الأول ؛ لكن [ان شاء] المقطع الثاني أمضاء ؛ بل من حين أقطعها صارت له ، فان شاء أجرها لذلك المستأجر ، وان شاء لم يؤجره . فان كان للمستأجر فيها زرع أبقاه بأجرة المثل إلى حين كماله ، وان لم يكن فيها لأعين ، ولا منفعة ، فلا شيء له .

وسئل رحمه الله

عن رجل له اقطاع ، فحضر اليه شخص ، وطلب إيجار الطين منه ، فأجره طينه للشخص المذكور من غير أن يكشف طينه ، وسأل عنه ، وكان المستأجر ذكر للآخر إن لم تؤجر طينك وإلا يبور ، فحشي الجندي من بوران الطين ، فأجره من غير ان يكشف ، ثم حضر شخص آخر من أهل الناحية ، وعرف الجندي ان المستأجر استأجر طينك بدون القيمة ، فان الشركة طينهم مسجل بأكثر من هذه القيمة . فهل يجوز للجندي أن يفسخ الاجارة المكتتية ؟ ويؤجر لغيره بقيمته سنة ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا كان المستأجر قد دلس على المؤجر : مثل أن يكون قد أخبره عنه بما ينقص قيمته ، ولم يكن الأمر كذلك ، فللمؤجر فسخ الاجارة .

وكذلك ان أخبره بأنه ليس هناك من يستأجره ، وكان له هناك طلاب ، وأمثال ذلك . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن جندي استأجر طينا من أمير ، وانتقل عن الاقطاع ، واختار المستأجر الفسخ عن الاجارة . وجاء الأمير المستجد وطلب منه التحضير . فهل يلزمه ذلك ؟

فأجاب : إذا انتقل الاقطاع إلى آخر انفسخت الاجارة من حين انتقاله ، فان المنفعة الحادثة بعد ذلك لم تكن ملكا للأول ، ولا للثاني .

والمقطع ان شاء يؤجر ، وان شاء لا يؤجر ، والمستأجر ان شاء استأجر منه ، وان شاء ان لا يستأجر منه . ليس لواحد منها إلزام الآخر ، لا باجارة ولا له إلزامه بتحضير .

.

وسئل

عن رجل استأجر أرضاً ، ثم حدثت مظلمة على البلد ، وطلبوا منه ان يغم في المظلمة . فهل يلزم المستأجر شيء ؟ أم لا ؟

فأجاب : المظالم لا تلزم هذا ، ولا هذا . لكن إذا وضعت على الزرع أخذت من رب الزرع ، وان وضعت على العقار أخذت من العقار ، إذا لم يشترط على المستأجر ، فإذا كان ما اشترط لم يدخل فيما اشترط على المستأجر ، وقد وضع على العقار دون الزرع أخذت من رب الأرض ، وان وضع على الزرع أخذ من المستأجر ، وان وضع مطلقاً رجع في ذلك الى العادة في مثله .

وسئل رضي الله عنه

عن أمير دخل على بلد وهي مستأجرة لشيخها ، وبعض الأرض مشغولة بزراعة أقصاب ، والأقصاب مستمرة في عقد إيجار المستأجر من قبل دخول الأمير على الاقطاع ، والى حين انفصاله . فهل إذا

كانت أرض الأقطاب مستمرة في عقد إيجار المستأجر قبل الدخول
والى حين الخروج يبطل حكم الإيجار ؟ او يستمر حكمه ؟

فأجاب : إيجار المقطع للأرض بصرح ، وله ان يؤجرها لمن يزرعها
قصباً ، وغير قصب . وكذلك للمستأجر منه ان يؤجرها لغيره بحكم
ما استأجرها .

وإذا مات ذلك المقطع ، او اقطع إقطاعه ، فالمقطع الثانى لا
يلزمه اجارة الأول ، وليس له أن يقلع ما للمستأجر فيها من الزرع
والقصب مجاناً ؛ بل هو مخير ان شاء ان يبقى زرعه وقصبه بأجرة
مستأنفة بمثل الأجرة الأولى ، او أقل ، او أكثر ، كما يتراضيان به ؛
لكن ليس له ان يلزم المستأجر بأكثر من اجرة المثل .

وإذا استأجرها صاحب القصب والزرع محت الاجارة ؛ فانه يتمكن
من الانتفاع بها ؛ ولو استأجرها غيره جاز على الصحيح ، وقام غيره
فيها مقام المؤجر إن شاء أن يبقى زرعه وقصبه بأجرة المثل ، وان شاء
ان يؤجره إياها برضاه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عمن له قيراط في بلد فأجره لشخص بمائة إردب وستين إردباً ،
بناقص عن الغير بشانين إردباً ، وذلك قبل ان يشمله الري . فهل تصح
الاجارة قبل شمول الري ؟ وهل له ان يطلب القيمة ؟

فأجاب : إذا كانت هذه البلاد مما تروى غالباً صحت إجارتهما عند
عامة الفقهاء قبل أن يروى ؛ وإنما النزاع في مذهب الشافعي . فظاهر
مذهبه جواز إجارة ذلك . كمذهب سائر الأئمة . وما يوجد في بعض
كتبه من إطلاق العقد قد فسرهُ أئمة مذهبهِ ، رضي الله عنهم . وما
زالت أرض مصر تؤجر قبل شمول الري في أعصار السلف والأئمة ،
وليس فيهم من انكر بسبب تأخره . وإذا طلب الزيادة فليس له إلا
الاجرة المسماة ، وان كان غره فذاك شيء آخر ليبينه السائل
حتى يجاب عنه .

وسئل

عن شخص أجر أرضاً جارية في إقطاعه مدة ، ثم إن المستأجر تسلم الأرض ، وتسلم المؤجر بعض الأجرة ، وأخذ ما دفعه من الأجرة الى المؤجر ، وقطع الاجارة ، ثم إنه ذكر بانه حرث بعض الأرض فالزم المؤجر بأجرة الحراثة . فهل يستحق المؤجر مثل أجرة الحرث بمجرد قول المستأجر ؟ ام لا ؟ وهل يفسخ المؤجر بغير مستند شرعي ؟ .

فأجاب : اما إذا كان المستأجر فسخ الاجارة بعد استيلائه على الأرض فان كانا قد تقابلا الاجارة ، او فسخها بحق : فعليه من الاجرة بقدر ما استولى على الأرض ، وله قيمة حرثه بالمعروف .

وسئل رحمه الله

عن ناظر وقف ، او مال يتيم : هل يجوز له ان يسلم المكان من الوقف ، او مال اليتيم ، لمن يسكنه بغير إجارة شرعية ؟ وإذا أشهد أحدا على نفسه أنه استأجر من مباشر الوقف مكانا معينا ، مدة معينة ،

بأجرة مساة ، وسلم الاجارة للمباشر ، وتسلم منهم المكان وسكنه مدة ،
وطالبوه بالأجرة المسلمة . فهل للناظر ان يجعل هذه الاجارة لازمة من
جهة المستأجر ، غير لازمة من جهة نفسه ونوابه ؟ يمنع بها المستأجر من
الخروج إذا أراد الخروج ، ويطالبه بالأجرة المساة فيها ، وتقبل عليه الزيادة متى
حصلت ممن زاد عليه ، وإذا لم يكن ذلك جائزاً ، وأصر الناظر على ذلك : هل
يكون ذلك قادحاً في عدالته وولايته ؟ وهل يجب عليه ان يؤجر الوقف
او مال اليتيم إجارة صحيحة ؟ ام لا ؟ .

فأجاب : ليس له تسليم الوقف ولا مال اليتيم ولا غيرها مما يتصرف
[فيه] بحكم الولاية الا بإجارة شرعية ، لا يجوز تسليمه إليه بإجارة
فاسدة ؛ بل وكذلك الوكيل مع موكله ليس له أن يسلم ما وكل
في إجارته الا بإجارة شرعية ، وليس للناظر ان يجعل الاجارة لازمة
من جهة المستأجر ، جائزة من جهة المؤجر ، فان هذا خلاف
إجماع المسلمين ، بل ان كان ممن يعتقد صحة الاجارة والبيع ونحوهما بما
جرت به العادة — كما هو قول الجمهور — جاز له ان يسلمه بما هو
إجارة في العرف ، وان كان لا يرى صحة البيع والاجارة ونحوهما الا
باللفظ كان عليه ان لا يسلمها الا إذا أجرها ، كذلك كان عليه ان لا
يسلم ما باعه من مال اليتيم وغيره الا إذا باعه بيعاً شريعياً .

فمن اعتقد جواز بيع المعاطاة سلمه بهذا البيع . وهذا هو القول

الذي عليه جمهور الأئمة ، وعليه عمل المسلمين من عهد نبيهم وإلى اليوم .
ومن كان يعتقد أنه لا يصح بيع ، وأنه لا بد من الصيغة من الجانبين :
لم يكن له مع وجود هذا الاعتقاد أن يسلم مال اليتيم إلا بعقد صحيح ،
كالإجارة ، والبيع ، ونحوهما من العقود التي يجوزها الجمهور بدون اللفظ ،
وبعض العلماء لا يجوزها إلا باللفظ : يجب فيها على كل من اعتقد أن
يعمل بموجب اعتقاده له وعليه ؛ ليس لأحد أن يعتقد أحد القولين
فيها له ، والقول الآخر فيها عليه ، كمن يعتقد أنه إذا كان جاراً استحق
شفعة الجوار ، وإذا كان مشترياً لم يجب عليه شفعة الجار . أو إذا كان من
الأخوة للأم — في المسألة المشتركة الحمارية — يسقط ولد الأبوين ، وإذا
كان هو من الأخوة للأبوين استحق مشاركة ولد الأم ، وإذا كان هو
المدعى قضى له برد اليمين ، وإذا كان هو الطالب حكم له بشاهد
ويمين ، وأمثال ذلك كثير . فليس لأحد أن يعتقد في مسألة نزاع مثل
هذا باتفاق المسلمين .

فإن مضمون هذا أن يحلل لنفسه ما يحرمه على مثله ، ويحرم على
مثله ما يحلله لنفسه ، ويوجب على غيره — الذي هو مثله — ما لا
يوجب على نفسه ، ويوجب لنفسه على غيره ما لا يوجب لمثله .

ومعلوم بالاضطرار من دين الإسلام ؛ بل ومن كل دين ؛ أن
هذا لا يجوز ، ومن اعتقد جواز هذا فهو كافر ؛ بل من اعتقد صحة

بيع المعاطاة ونحوه من الاجارات التي بعدها أهل العرف بيعاً ، وإجارة :
اعتقد ان هذا العقد صحيح منه ومن غيره . ومن اعتقده باطلا : اعتقده
منه ومن غيره .

فالمؤجر الناظر ان اعتقد أحد القولين التزمه له وعليه . فان اعتقد
بطلان هذا العقد لم يجوز له ان يسلم المؤجر ، ولا يطالب بالأجرة المساءة ،
ولا المستأجرين من الخروج . وكان بمنزلة من سلم العين الى الغاصب ،
فما تلف تحت يد المستولى كان عليه ضمانه ، كما لو سلم ماله بعقد فاسد
يعتقده هو فساداً ، وان اعتقد صحة هذا العقد كان له تسليم العين ، والمطالبة
بالأجرة المساءة ، ولم يكن له ان يقبل زيادة على المستأجر ، ولا يخرجها
قبل انقضاء الأجرة من غير سبب شرعي يوجب الفسخ .

ومتى أصر الناظر على ان يجعله فاسداً بالنسبة الى المستأجر ، صحيحاً
بالنسبة اليه ، غير لازم بالنسبة الى المستأجر ؛ فانه ظالم جائر ، وذلك
قادر في ولايته وعدالته . وعليه ان يؤثر ما يؤثره إجارة صحيحة ، وليس
له باتفاق المسلمين ان يؤثر إجارة يعلم أنها غير صحيحة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل عليه حصة وقف وعليه دين لشخص فأجره الضيعة ، وقاصمه بدينه المذكور عليه ثلاث سنين ، وهو شرط مذهب الواقف ، وعليه دين آخر لرجل آخر ، فاعتقله في حبس السياسة مدة الى ان هلك من السجن ، وحلف أنه ما يخرج منه حتى يضمنه الحصة فما وجد من الحبس والتهديد ضمنه الحصة المذكورة ، وهو ضامن حصة أخرى ، فاستولى عليها من أول المدة ، ومدة الايجار خمس سنين ، ومبلغ الدين واحد . فهل يعمل بالايجار الأول التي هي شرط الواقف ، وأعلى قيمة ؟ أم بالثانية التي هي كره واجبار ، ودون القيمة ، وغير شرط الواقف ؟ وإذا كان قد أخذ منها مغلات يرجع على المستأجر الأول ، أم لا ؟ وإذا كان قد فرغ مدة الأول لمن يكون ولاية الايجار ؟ .

فأجاب : الحمد لله . إذا كان قد أجره إجارة صحيحة كانت إجارته تلك المدة او بعضها قبل انقضاء مدة هذه الإجارة إجارة باطلة ، سواء كانت باختيار المؤجر او كان قد أكره عليها ، وكان هذا المستأجر ظالماً بوضع يده عليها ، واستغلالها ، وكان للمستأجر الأول الخيار بين ان يفسخ

الإجارة وتسقط عنه الأجرة من حين الفسخ ، وبين ان يضمنها فيؤدي الأجرة ويطالب هذا الظالم بعوض المنفعة .

وسئل

عن دار وقف على صغير ورجل بالغ ، وقد أجزها أبو الواقف بالأكراه والإجبار من رجل له جاء منذ أربعين سنة . فهل تصح إجارة الأب على ابنه البالغ ؟ وقد رآه مكرها ، وعليه الترسيم ، فأراد الابن خلاصه من يد الظالم الذي أكرهه على الإيجار ، فاشهد على نفسه بامضاء الإجارة فهل يصح هذا الأشهاد ؟ وهل تصح إجارة أربعين سنة ؟ .

فأجاب : إذا أكرهه على الإيجار بغير حق ، أو أكرهه بغير حق على تنفيذها : لم يصح ؛ فإن المكره بغير حق لا يلزم بيعه ، ولا إجارته ولا انفاذه ، باتفاق المسلمين .

وأما إجارة الوقف هذه المدة ففيها نزاع بين العلماء كما في مذهب أبي حنيفة ، والشافعي .

وسئل رحمه الله

عن أيتام لهم نصيب في ملك ، فأجره الوصي للشركة مدة ثلاث سنين بدون قيمة المثل . فما الحكم؟ .

فأجاب : الحمد لله . متى أجره الوصي بدون أجرة المثل ، كان ضامناً لما فوته على اليتيم ، ولم تكن الاجارة لازمة لليتيم بعد رشده ؛ بل هي باطلة منفسخة في أحد قولي العلماء . وفي الآخر له ان يفسخها .

ثم ان كان المستأجر لم يعلم بتحريم ما فعله الوصي ، كان له ان يضمه ما لم يلتزم ضمانه ، وان علم استقر الضمان عليه ؛ بل لو أجره بأجرة المثل . مثل هذه المدة التي يعلم الوصي أنه يبلغ في أثنائها ؛ فأكثر العلماء يجوزون لليتيم الفسخ . والله أعلم .

وسئل

عن رجل استأجر ، ثم احدث بعد حماما بجانب الدار ، يحصل من الماء الناموس ، وزوجته أسقطت من رائحة الدخان . فهل يفسخ الاجارة ؟ .

فأجاب : إذا لم يكن المستأجر يعلم بأن هذه الحمام إذا أديرت يحصل من إدارتها الضرر الذي ينقص قيمة المنفعة في العادة ، فله فسخ الاجارة . والقول قوله في عدم العلم مع يمينه . والله أعلم .

وسئل

عن اقطاع مسجل تقاوى على المقطع ، كل فدان بثلاثة أراذب ، وثلاثة درام . والبقر من المستأجرين . هل يجوز ذلك ؟ ام لا ؟ .

فأجاب : اذا كانت الضريبة ومؤجرها يؤثرها بها ، سواء كان الفلاح يقترض ، او لم يكن . ولم يرد الضريبة لأجل القوة فهذا جائز ؛ فان القرض لم يجربه منفعة ، وان كان بعض العلماء كره ذلك ، وجعله من القرض الذى يجرب منفعة ؛ إذ بالقوة يستأجرها الفلاح ، لكن هذه منفعة

للاثنين ، وإذا لم يزد الأجرة لأجل القوة فقد أحسن . ولا فرق بين
ان يسمى اجارة ، او مسجلا ، فالجميع سواء .

وسئل

عمن استأجر أجيراً يعمل في بستان ، فترك العمل حتى فسد بعض
البستان . فهل يستحق الأجرة ؟ او يضمن ؟ ام لا ؟ .

فأجاب : لا ريب أنه إذا ترك العمل المشروط عليه لم يستحق
الأجرة ، وان عمل بعضه أعطى من الأجرة بقدر ما عمل ، وإذا تلف
شيء من المال بسبب تفريطه كان عليه ضمان ما تلف بتفريطه . والتفريط
هو ترك ما يجب عليه من غير عذر .

وسئل

عن دابة : ايما أفضل ينقل الناس بلا أجرة ، او يأخذ الأجرة ،
ويتصدق بها ؟ .

فأجاب : ان كانوا فقراء فتركه لهم أفضل ، وان كانوا أغنياء
وهناك محتاج فأخذه لأجل المحتاج أفضل .

وسئل رحمه الله

عمن أجر أراضى بيت المال لأقوام معينين فى إيجار ، كل واحد فى إجارة قدر معلوم ، بدمم معلوم ، وزرعت الأراضى أنشأباً ، وان الأراضى المستأجرة فيها زائد مع المستأجر ، بخارج عما يشهد به الإيجار . فهل يجوز اعتبار الأراضى ، واخراج الزائد لبيت المال ؟ .

فأجاب : ما زرعه زائداً عما يستحقونه بالإجارة ، فزرعهم بإجرة المثل ، فمضى استعمالوا الزائد كان عليهم إجرة المثل باتفاق المسلمين . وان لم يستعملوه : فهل لرب الأرض قلعه بما انفقوه ؟ على قولين مشهورين للعلماء .

وان اختار إبقاءه ، والمطالبة بأجرة المثل : فله ذلك بالاتفاق .

وسئل رحمه الله

عمن استأجر مكاناً من مباشره مدة معينة ، بأجرة معينة ، ولو أراد الاقالة ما أقالوه الا بانقضاء المدة . فهل لهم ان يقبلوا عليه زيادة قبل ان تنقضي مدة الاجارة ؟ .

فأجاب : ان كانت صحيحة فهي لازمة من الطرفين باتفاق المسلمين ، وليس للمؤجر ان يخرج المستأجر ؛ لأجل زيادة حصلت عليه ، والحال هذه . ولا يقبل عليه زيادة والحال هذه ، باتفاق الأئمة .

وان كانت الاجارة فاسدة لم يجز لناظر الوقف ان يمكن المستأجر من تسلم المكان بمثل هذه الاجارة ، ولا له ان يمنعه من الخروج إذا أراد ، ولا يملك ان يطالبه بالأجرة المسماة في العقد ، وكان دخول الناظر في مثل ذلك قادحاً في عدالته وولايته ؛ فانه يجب عليه باتفاق الأئمة ان لا يؤجر المكان الا اجارة صحيحة في الشرع ، ويجب عليه باتفاق الأئمة إذا أجره كذلك ان لا يقبل عليه الزيادة على المستأجر ، ولا يخرجها لأجلها .

وأما الذي زاد على المستأجر . فلو زاد عليه بعد ركور المؤجر

الى اجارته ، لكان قد سام على سوم أخيه ، ولو زاد عليه بعد العقد
وامكان الفسخ ، فهو مثل الذى يبيع على بيع أخيه . وكلاهما حرام
بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو مذهب الأئمة الأربعة فكيف
إذا زاد عليه مع وجود الاجارة الشرعية ؟ ! فان هذا الزائد عاص آثم
ظالم ، مستحق للتعزير والعقوبة ، ومن أعانه على ذلك فقد أعانه على
الاثم والعدوان ، واشهاد المستأجر على نفسه دون إشهاد المؤجر لا
أثر له فى ذلك ، فان العقد لا يفتقر الى اشهاد ؛ بل يصح بدون الشهادة .

وقول الناظر له : أشهد على نفسك مع اشهاد المستأجر ، هو إجارة
شرعية ؛ بل بعد قول الناظر له : اشهد على نفسك ، ليس لأحد ان
يزيد عليه ، وعلى الناظر ان لا يؤجرها حتى يغلب على ظنه أنه ليس
هناك من يزيد عليه ، وعليه ان يشهر المكان عند أهل الرغبات الذين
جرت العادة باستئجارهم مثل ذلك المكان ، فاذا فعل ذلك فقد آجره
المثل ، وهي الاجارة الشرعية .

فان حابه بعض أصدقائه او بعض من له عنده يد ، او غيرهم :
فأجره بدون أجرة المثل ، كان ظالماً ضامناً لما نقص أهل الوقف من
أجرة المثل . ولو تغيرت أسعار العقار بعد الاجارة الشرعية لم يملك
الفسخ بذلك ، فان هذا لا ينضبط ، ولا يدخل فى التكليف . والمنفعة
بالنسبة الى الزمان قد تكون مختلفة ، لا مماثلة . فتكون قيمتها فى الشتاء

أكثر من قيمتها في الصيف ، وبالعكس .

ومن استأجره حولا فانه يحتمل الزيادة في زمان بعض الكرى
لأجل ما يحصل من ارتفاعه في الزمان الآخر ، فليس لأحد ان يزيد
عليه من ارتفاع سعر ذلك المكان ، ولو قدر ان الاجارة انفسخت في
بعض الأزمنة لبسطت القيمة في مثل ذلك بالقيمة ، لا باجزاء الزمان .
فيقال : كم قيمته في وقت الصيف ؟ ويقسم الأجرة على وقت القيمة ،
ويحسب لكل زمان من الأجرة بقدر قيمته .

والواجب على الناظر ان يفعل مصلحة الوقف في إجارة المكان
مسانهة ، او مشاهرة ، او موايمة . فان كانت المصلحة ان يؤجره يوماً
فيوما ، وكلما مضى يوم تمكن المستأجر من الاخلاء ، والمؤجر من
أمره به فعل ذلك . وان كانت المصلحة ان يؤجره مشاهرة وعند رأس
الشهر يتمكن المستأجر من الاخلاء ، والمؤجر من أمره به ، فعل ذلك .
وأما ان كانت المصلحة مسانهة ، فقد فعل ما عليه ، وليس له ان
ينخرجه قبل انقضاء مدة الاجارة ؛ لأجل الزيادة . وما ذكره بعض
متأخري الفقهاء من أصحاب الشافعي والامام [أحمد] من التفريق بين
ان نكون الزيادة بقدر الثلث ، او أقل ، فهو قول مبتدع لا أصل له
عن أحد من الأئمة ؛ لا الشافعي ، ولا أحمد . ولا غيرها ؛ لا في الوقف
ولا في غيره .

وسئل رحمه الله

عمن استأجر حانوتاً من مباشري الأوقاف مدة معينة ، بأجرة معينة ،
وتسلم الحانوت ، وانتفع به ، وقبضوا منه ما استحق لهم من الأجرة ،
ولو أراد الاقالة ما أقالوه إلا بانقضاء المدة . فهل لهم ان يقبلوا عليه
زيادة ممن زاد عليه قبل ان تنتضى مدة إجارته ؟ ام لا ؟

فأجاب : ليس لهم ان يقبلوا الزيادة عليه — والتحال هذه — سواء
كان هذا وقفاً ، او ملك يقيم ، او غير ذلك .

ومن استجاز أن يقبل الزيادة ، ولا يمكن المستأجر الخروج إذا اراد :
فقد خالف إجماع المسلمين ؛ فان الاجارة إن كانت فاسدة ، او غير
جائزة : كان لكل من المؤجر والمستأجر تركها . وإن كانت صحيحة
لازمة لم يكن لواحد منها فسخها بغير سبب يوجب ذلك ، لأجل
الزيادة ونحوها . فأما ان تجعل جائزة من جانب المؤجر : لازمة من
جانب المستأجر : فهذا خلاف إجماع المسلمين .

وايضا فان زعم الناظر انه لم يؤجر هذا المكان ، او أجره إجارة
فاسدة : كان ذلك قادحا في نظره ، وعدالته ؛ لأنه إقرار منه بأنه يسلم

العين الموقوفة إلى من لا يجوز تسليمها إليه ، وتمكينه بغير أجره مسمأة ؛
ولا نزاع ان الناظر ليس له ذلك .

وابضا فان هذا إقرار منه بأن المستأجر لا تجب عليه الأجرة المسماة ؛
وانما يجب عليه أجرة المثل . وأجرة المثل كثيراً ما تكون دون المسماة ، فيكون
ذلك إقراراً على نفسه بأنه ضامن لما فوته على أهل الوقف . ولو ادعى
الناظر ان الاجارة كانت فاسدة ، وادعى المستأجر انها صحيحة لكان
القول قول من يدعى الصحة ؛ إذ الأصل في عقود المسلمين الصحة ؛
والله أعلم .

وسئل رضى الله عنه

عن رجل وزان بالقبان ، وبأخذ أجرته ممن يزن له . فهل يجوز
له ذلك ؟ وهل الأجرة حلال ؟ أم حرام ؟

فأجاب : الحمد لله . الوزن بالقبان الصحيح كالوزن بسائر الموازين ،
إذا وزن الوازن بهذه الآلات الصحيحة بالقسط جاز وزنه ، وان
كانت الآلة فاسدة ، والوازن باخساً كان من الظالمين المعتدين . وإذا
وزن بالعدل ، وأخذ أجرته ممن عليه الوزن : جاز ذلك .

وسئل

من رجل يختتم القماش ، وهو ساكن عنده رجل ، فإذا ادعى الرجل أن الأجرة من غير كسبه . هل يجوز أن يأخذها ؟

فأجاب : أما إذا كان له جهة أخرى حلال ، وذكر أنه يعطى الأجرة منها ؟ وغلب على الظن صدقه أن يأخذ ، وإن لم يغلب على الظن كذبه جاز تصديقه في ذلك ، إذا لم يعرف كذبه .

وسئل رحمه الله

عن أجرة الحجام . هل هي حرام ؟ وهل ينجس ما يصنعه بيده للمأكل ؟ وهل النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الحجام أجره ؟ وما جاء فيه من التحريم ؟ وهل ورد في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « شفاء أمتي في ثلاث : آية من كتاب الله ، أو لعقة من عسل ، أو كأس من حجام ، فكيف حرم هذا ، ووصف بالتداوى هنا ، وجعله شفاء ؟ !

فأجاب : الحمد لله . أما يده إذا لم يكن فيها نجاسة فهي كسائر
أيدي المسلمين ، ولا يضرها تلوئثها بالدم إذا غسلها . لا يضرها
تلوئثها بالحث حال الاستنجاء إذا غسلها بعد ذلك .

وقد ثبت في الصحيحين عن ابن عباس قال : « احتجم رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وأعطى الحجام اجرة ، ولو كان سحتاً لم
يدطه إياه . وفي الصحيحين عن أنس — وسئل عن كسب الحجام —
قال : « احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حججه أبو طيبة ،
فأمر له بصاعين من طعام ، وكلم أهله تخففوا عنه » ولا ريب أن
الحجام إذا حجج يستحق أجره حججه ، عند جماهير العلماء ، وإن كان
فيه قول ضعيف بخلاف ذلك .

وقد أرخص النبي صلى الله عليه وسلم له أن يعلفه ناضحه ،
ويطعمه رقيقه ، كما في حديث محمد بن أبيه استأذن رسول الله صلى
الله عليه وسلم في خراج الحجام ، فأبى أن يأذن له ، فلم يزل به حتى
قال : « اطعمه رقيقك ، واعلفه ناضحك » رواه أبو حاتم . وابن
حبان في صحيحه ، وغيره .

واحتج بهذا أكثر العلماء أنه لا يحرم . وإنما يكره للحر تنزيها .
قالوا : لو كان حراماً لما أمره أن يطعمه رقيقه ؛ لأنهم متعبدون ،

ومن المحال ان يأذن النبي صلى الله عليه وسلم ان يطعم رقيقه حراماً .

ومنهم من قال : بل يحرم ؛ لما روى مسلم في صحيحه عن رافع ابن خديج — رضي الله عنها — ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : كسب الحجام خيث ، وثمن الكلب خيث ، ومهر البغي خيث ، وفي الصحيحين عن ابن أبي جعيفة قال : « رأيت ابي اشترى حجاماً فأمر بمحاجمه فكسرت ، فسألته عن ذلك ؟ فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الدم » . قال هؤلاء : فتسميته خيثاً يقتضى تحريمه ، كتحريم مهر البغي ، وحلوان الكاهن .

قال الأولون : قد ثبت عنه أنه قال : « من أكل من هذين الشجرين الخيشتين ، فلا يقربن مسجدنا » فساها خيشتين ، بنخب ريحهما ، وليستا حراماً . وقال : « لا يصلين احدم ، وهو يدافع الأخبتين » أي : البول ، والغائط . فيكون تسميته خيثاً لملاقاة صاحبه النجاسة ؛ لا لتحريمه ؛ بدليل أنه أعطى الحجام أجره ، وأذن له ان يطعمه الرقيق ، والبهائم . ومهر البغي ، وحلوان الكاهن ، لا يستحقه ، ولا يطعم منه رقيق ، ولا بهيمة . وبكل حال فحال المحتاج اليه ليست كحال المستغنى عنه ، كما قال السلف : كسب فيه بعض الدناءة خير من مسألة الناس .

ولهذا لما تنازع العلماء في أخذ الأجرة على تعليم القرآن ، ونحوه :

كان فيه ثلاثة أقوال في مذهب الامام احمد ، وغيره : اعدلها انه
يباح للمحتاج . قال احمد : أجرة التعليم خير من جوائز السلطان ،
وجوائز السلطان خير من صلة الاخوان .

وأصول الشريعة كلها مبنية على هذا الأصل ، انه يفرق في المنهيات
بين المحتاج وغيره ، كما في المأمورات . ولهذا أيسعت المحرمات عند
الضرورة ، لاسيما إذا قدر انه يعدل عن ذلك الى سؤال الناس .
فالمسألة أشد تحريماً ؛ ولهذا قال العلماء : يجب أداء الواجبات ، وإن لم
تحصل إلا بالشبهات ، كما ذكر ابو طالب ، وابو حامد : ان الامام
احمد سأله رجل ، قال : إن ابنأ لي مات ، وعليه دين . وله ديون
أكره تقاضيها . فقال له الامام احمد : اندع ذمة ابنك حرتهنة ؟ يقول :
قضاء الدين واجب ، وترك الشبهة لأداء الواجب هو المأمور .

ولهذا اتفق العلماء على انه يرزق الحاكم وأمثاله عند الحاجة ، وتنازعوا
في الرزق عند عدم الحاجة ، وأصل ذلك في كتاب الله في قوله في ولي
اليتيم : (ومن كان غنيا فليستعفف . ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف)
فهكذا يقال في نظائر هذا ؛ إذ الشريعة مبناهما على تحصيل المصالح
ونكيلها ، وتعطيل المفسد وتقليلها . والورع ترجيح خير الخيرين
بتفويت أدناسها ، ودفع شر الشرين وإن حصل أدناسها . وقد جاء في
الحجامة أحاديث كثيرة . وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم

انه قال : « شفاء أمتي في ثلاث : شربة عسل ، او شرطة محجم . او
كية نار ، وما احب ان اکتوي ، والتداوى بالحجامة جائز بالسنة
المتواترة وباتفاق العلماء .

وسئل

عن امرأة منقطة أرملة . ولها مصاغ قليل تكريه ، ونأكل كراه .
فهل هو حلال ؟ ام لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . هذا جائز عند أبي حنيفة ،
والشافعي ، وغيرها من اهل العلم . وقد كرهه مالك واحمد ، واصحاب
مالك ، وكثير من اصحاب احمد . وهذه كراهة تنزيه ، لا كراهة تحريم .

وهذا اذا كانت بجنسه ، واما بغير جنسه فلا بأس . فهذه المرأة
اذا اكرته وأكلت كراه لحاجتها لم تنه عن ذلك ؛ لكن عليها الزكاة
عند اكثر العلماء . كأبي حنيفة ، ومالك ، والامام احمد .

وهذا ان اكرته لمن تزين لزوجها ، او سيدها ، او لمن يحضر به
حضوراً مباحاً ، مثل ان يحضر عرساً يجوز حضوره .

فأما ان اكرته لمن تزين به للرجال الأجانب ، فهذا لا يجوز .

واما ان اكرته لمن تزين به لفعل الفاحشة ، فهذا أعظم من ان تسأل عنه . قال الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) .

ولا يجوز ان يعان احد على الفاحشة ، ولا غيرها من المعاصي ؛
لا بحلية ، ولا لباس ، ولا مسكن ، ولا دابة ، ولا غير ذلك ؛ لا بكرى ،
ولا بغيره . والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عن الشماعين الذين يكرون الشمع . ثم اتهم يزنونه . اولاً ،
فاذا رجع وزنوه ثانياً ، واخذوا نقصه . فهل يكره ذلك ؟ وإذا كسر
الشمع ، فهل يلزم الذي اكتراه ؟ ام لا ؟

فأجاب : اما الشمع إذا أعطاه لمن يوقده ، وقال : كلما نقص
منه اوقية بكذا ، فان هذا جائز . وليس هذا من باب الاجارات ، ولا
باب البيع اللازم ؛ فان البيع اللازم لا بد ان يكون المبيع فيه معلوماً ؛
بل هذا معاوضة جائزة ، لا لازمة . كما لو قال : اسكن في هذه الدار
كل يوم بدرهم ، ولم يوقت أجلاً ، فان هذا جائز في أظهر قولي العلماء .

فمسألة الأعيان نظير هذه المسألة في المنافع ، وهو إذن في الائتلاف

على وجه الانتفاع بعوض ، كما لو قال : الق متاعك في البحر وعلى
ثمنه ؛ فان هذا جائز بلا ريب ؛ لأن ذلك مما ينتفع به ملتزم الثمن
للتخفيف ، كما ينتفع بلزوم الثمن هنا ، فايقاد الشمع [بالكراه جائز اذا
علم] توقيده ؛ لكن لا بد ان يكون الايقاد في أمر مباح ، لا محظور .

وسئل رحمه الله

عن زركشي استعمل عنده منديل ، فلما فرغ أذنوا له في
غسله ، فعدت عليه أمة الصانع في صقل الذهب ، فتقرض المنديل . فهل
يجب عليه غرامة المنديل ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا كانت الأمة قد جنت على المنديل ، فالجناية
تعلق برقبته ، فعلى مالکها إما أرش الجناية ، وإما تسليمها لتستوفي
الجناية من رقبته ، وسواء كانت الجناية منها ، او من سيدها ، او
غيرها ، فليس على الجاني ما انفقوا على المنديل ، وليس به هذا القرض ،
ويقوم به بعد حصوله ، فيضمنون ما نقصت القيمة ، وان تراضوا بأن
يأخذ الصانع المنديل ، ويعطيهم قيمته التي تساوى في السوق قبل القرض
جاز ذلك ، وليس عليه أن يعطيهم جديداً خيراً منه .

وسئل رحمه الله

عن إجارة الجواميس ، يستأجرها علما واحدا مطلقا ، وغرضه لبنها ، ويستعملها لذلك . وإنما جعلوه مطلقا أنه يستعملها والقصد اللبن . والغنم أيضا هل تجوز إيجارها للبن ؟ وهل يجوز ان تعطى لمن يربعها بصوفها ولبنها ؟ ام لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . هذه المسألة فيها نزاع معروف بين السلف والعلماء ، وكذلك في اشتراء اللبن مدة ، مقدارا معيناً من ذلك اللبن ، يأخذهم أقساطا من هذه الماشية . والمنع من ذلك هو المعروف في مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد .

قال هؤلاء : هذا بيع ما لم ير ، ولم يوصف ، بل بيع معدوم لم يوجد . والاجارة إنما تكون على المنافع دون الأعيان وهذه أعيان .

وقال هؤلاء : إجارة الظئر للرضاع على خلاف القياس ، جازت للحاجة . وتنازع هؤلاء في هذه الاجارة . ف قيل : ان المعقود عليه هو الخدمة ، والرضاع تابع ، وهذا قول ابن عقيل وغيره . وقيل : بل

المعقود عليه هو المقصود بالعقد ، وهو اللبن . وهو قول القاضي أبي يعلى ، وغيره .

وأما الرخصة في ذلك في الجملة : فهو مذهب مالك ، وغيره . وهؤلاء قد يسمون إجارة الظئر للرضاع تبعا للبن ؛ لأن الظئر تبع اللبن الذي لم يخلق بعد ؛ بناء على أنه عقد على الأعيان ، والعقد على العين هو من باب البيوع [والنزاع] في ذلك لفظي ؛ فانها داخلة في مسمى البيع العام ، المتناول للأعيان والمنافع ، والموجود والمعدوم ، وليست داخلة في مسمى البيع الخاص ، الذي يختص بالموجود من الأعيان .

وكذلك السلف تنازعوا : هل هو من البيع ؟ على القولين . وهل يكون بلفظ البيع سلفا ؟ على وجهين في مذهب أحمد وغيره . حتى قال من لم يجعله بيعا : ان السلف الحال يجوز بلفظ البيع ؛ دون لفظ السلم . والصحيح ان العقود انما يعتبر فيها معانيها لا بمجرد اللفظ .

والصواب : ان الاجارة المسؤول عنها جائزة ؛ فان الأدلة الشرعية الدالة على الجواز بعوضها ومقايستها تتناول هذه الاجارة ، وليس من الأدلة ما ينفي ذلك ؛ فان قول القائل : ان إجارة الظئر على خلاف القياس ؛ كلام فاسد . فانه ليس في كتاب الله اجارة منصوص عليها في شريعتنا الا هذه الاجارة ، كما قال تعالى : (فان أرضعن لكم فآتوهن

أجورهن) وقال : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) .
والسنة وإجماع الأمة دلا على تجوازها وإنما تكون مخالفة للقياس لو
عارضها قياس نص آخر ، وليس في سائر النصوص وأقيستها ما
يناقض هذه .

وقول القائل : الاجارة إنما تكون على المنافع دون الأعيان : ليس
هو قول الله ، ولا لرسوله ، ولا الصحابة ، ولا الأئمة ، وإنما هو قول
قاله طائفة من الناس .

فيقال لهؤلاء : لا نسلم ان الاجارة لا تكون الا على المنافع فقط ؛
بل الاجارة تكون على ما يتجدد ويحدث ويستخلف بدله ، مع بقاء
العين ، كماء البئر ، وغير ذلك ، سواء كان عينا او منفعة ، كما ان
الموقوف يكون ما يتجدد ، وما تحدث فائدته شيئا بعد شيء ، سواء
كانت الفائدة منفعة ، او عينا ، كالتمر واللبن ، والماء النابع .

وكذلك العارية . وهو عما يكون الانتفاع بما يحدث ، ويستخلف
بدله . يقال : افقر الظهر ، واعرى النخلة ، ومنع الناقة ، فاذا منحه
الناقة يشرب لبنها ثم يردّها ، او اعراه نخلة يأكل ثمرها ، ثم يردّها ،
وهو مثل ان يفقره ظهرا يركبه ، ثم يردّه .

وكذلك إكراء المرأة او طير ، او ناقة ، او بقرة ، او شاة يشرب

لبنها مدة معلومة ، فهو مثل ان يكون دابة يركب ظهرها مدة معلومة .

وإذا تغيرت العادة في ذلك لان تغير العادة في المنفعة يملك المستأجر ؛
اما الفسخ ، واما الأرض . وكذلك إذا أكرام حديقة يستعملها حولا ،
او حولين ، كما فعل عمر بن الخطاب لما قبل حديقة أسيد بن الحضير ثلاث
سنين ، وأخذ المال وقضى به ديننا كان عليه .

وإذا كان المستأجر هو الذي يقوم على هذه الدواب فهو إجارة ،
وهو أولى بالجواز من إجارة الظئر .

وأما إذا كان صاحب الماشية هو الذي يعلفها ويسقيها ويؤويها ،
وطالب اللبن لا يعرف إلا لبنها ، وقد استأجرها ترضع سخالا له ،
فهو مثل إجارة الظئر . وإذا كان ليأخذ اللبن هو فهو يشبه إجارة
الظئر ، للرضاع المطلق ؛ لا لارضاع طفل معين . وهذا قد يسمى
بيعا ، ويسمى إجارة . وهو نزاع لفظي .

وإذا قيل : هو بيع معدوم . قيل : نعم ؛ وليس في أصول
الشرع ما ينهى عن بيع كل معدوم ؛ بل المعدوم الذي يحتاج الى بيعه ،
وهو معروف في العادة : يجوز بيعه ، كما يجوز بيع الثمرة بعد بدو
صلاحها ؛ فان ذلك يصح عند جمهور العلماء . كما دلت عليه السنة ، مع
ان الاجزاء التي تخلق بعد معدومة ، وقد دخلت في العقد . وكذلك

يجوز بيع المقاتي وغيرها على هذا القول . والله أعلم . والحمد لله .

وسئل

عن مريض طلب من رجل ان يطيبه ، وينفق عليه ففعل . فهل للمنفق ان يطالب المريض بالنفقة ؟ .

فأجاب : ان كان ينفق طالباً للعوض لفظاً ، او عرفاً ، فله المطالبة بالعوض . والله أعلم .

وسئل

عن رجل ضرير كتبت عليه اجارة . فهل تصح اجارته ؟ .

فأجاب : يصح استئجار الأعمى ، واشتراؤه عند جمهور العلماء : كمالك ، وأبي حنيفة ، والامام أحمد في المشهور عنه . ولا بد ان يوصف له المبيع ، والمستأجر . فان وجدته بخلاف الصفة ، فله الفسخ .

وسئل رحمه الله

عن رجل ليس له ما يكفيه . وهو يصلي بالأجرة . فهل يجوز ذلك ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : الاستئجار على الإمامة لا يجوز في المشهور من مذهب أبي حنيفة ، ومالك ، والإمام أحمد .

وقيل : يجوز ، وهو مذهب الشافعي ، ورواية عن الإمام أحمد ، وقول في مذهب مالك . والخلاف في الأذان أيضا ؛ لكن المشهور من مذهب مالك أن الاستئجار يجوز على الأذان وعلى الإمامة معه ، لا منفردة . وفي الاستئجار على هذا ونحوه كالتعليم ، قول ثالث في مذهب أحمد ، وغيره : أنه يجوز مع الحاجة ، ولا يجوز بدون الحاجة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل توفي واوصى ان يصلى عنه بدراهم ؟ .

فأجاب : صلاة الفرض لا يفعلها أحد من أحد لا بأجرة ، ولا
بغير أجرة ، باتفاق الأئمة ؛ بل لا يجوز ان يستأجر أحدا ليصلي عنه
نافلة باتفاق الأئمة ؛ لا في حياته ، ولا في مماته . فكيف من يستأجر
ليصلي عنه فريضة .

وانما تنازع العلماء فيما اذا صلى نافلة بلا أجرة ، وأهدى ثوابها الى
الميت . هل ينفعه ذلك ؟ فيه قولان للعلماء .

ولو نذر الميت ان يصلي فمات . فهل تفعل عنه الصلاة المنذورة ؟
على قولين ، هما روايتان عن الامام أحمد .

لكن هذه الدراهم التي أوصى بها يتصدق بها عنه ، ويخص بالصدقة
أهل الصلاة ، فيكون للميت أجر . وكل صلاة يصلونها ، ويستعينون
عليها بصدقته ، يكون له منها نصيب من غير ان ينقص من أجر المصلي
شيء . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من فطر صائما فله مثل
أجره » ، وقال : « من جهز غازيا فقد غزا » .

وسئل رحمه الله

عن رجل من أهل العلم قصد لأن يقرأ عليه شيء من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وغيرها من العلوم الشرعية ، فامتنع من اقرائها الا بأجرة . فقيل له : قد روي من هدى السلف وأئمة الهدى تعليم العلم ابتغاء لوجه الله الكريم ما لا خفائه به على عاقل ، وهذا مما لا ينبغي . فقال : أقرىء العلم بغير اجرة ؟ ! يحرم علي ذلك ، فكلامه صحيح ؟ ام باطل ؟ وهل هو جاهل بقوله انه معذرو . وهل يجوز له أخذ الأجرة على تعليم العلم النافع ؟ ام يكره له ذلك ؟ .

فأجاب : الحمد لله . اما تعليم القرآن والعلم بغير اجرة ، فهو أفضل الأعمال ، وأحبها الى الله ، وهذا مما يعلم بالاضطرار من دين الاسلام ، ليس هذا مما يخفى على أحد ممن نشأ بديار الاسلام . والصحابة والتابعون وتابعوا التابعين ، وغيرهم من العلماء المشهورين عند الأمة بالقرآن والحديث والفقه ، انما كانوا يعلمون بغير أجرة . ولم يكن فيهم من يعلم بأجرة أصلاً .

فان العلماء ورثة الأنبياء ، وان الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهما ،

وانما ورثوا العلم ، فمن أخذه فقد أخذ بحظ وافر . والأنبياء صلوات الله عليهم انما كانوا يعلمون العلم بغير أجره . كما قال نوح عليه السلام : (وما أسألكم عليه من أجر ان أجرى الا على رب العالمين) وكذلك قال هود وصالح وشعيب ولوط وغيرهم . وكذلك قال خاتم الرسل : (قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين) وقال : (قل ما أسألكم عليه من أجر الا من شاء ان يتخذ الى ربه سبيلا) .

وتعليم القرآن والحديث والفقه وغير ذلك بغير أجره لم يتنازع العلماء في أنه عمل صالح ، فضلا عن ان يكون جائزاً ؛ بل هو من فروض الكفاية ؛ فان تعليم العلم الذي ينسب فرض على الكفاية ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « بلغوا عني ولو آية » وقال : « ليلغ الشاهد الغائب » .

وانما تنازع العلماء في جواز الاستئجار على تعليم القرآن ، والحديث والفقه . على قولين مشهورين ، هما روايتان عن أحمد .

إحداها — وهو مذهب أبي حنيفة وغيره — انه لا يجوز الاستئجار على ذلك ..

والثانية — وهو قول الشافعي — انه يجوز الاستئجار .

وفيه قول ثالث في مذهب أحمد أنه يجوز مع الحاجة ؛ دون الغنى ، كما قال تعالى في ولي اليتيم : (فمن كان غنيا فليستغفف ومن

كان فقيراً فليأكل بالمعروف .

ويجوز أن يعطى هؤلاء من مال المسلمين على التعليم ، كما يعطى الأئمة والمؤذنون والقضاة ، وذلك جائز مع الحاجة .

وهل يجوز الارتزاق مع الفنى ؟ على قولين للعلماء . فلم يقل أحد من المسلمين أن عمل هذه الأعمال بغير أجر لا يجوز .

ومن قال : أن ذلك لا يجوز ؛ فإنه يستتاب ، فإن تاب والاقتل ؛ لكن أن أراد أنه فقير متى علم بغير أجر عجز عن الكسب لعياله ، والكسب لعياله واجب عليه ، متعين ، فلا يجوز له ترك الواجب المتعين . لغير متعين ، واعتقد مع ذلك جواز التعليم بالأجرة مع الحاجة ، أو مطلقاً ؛ فهذا متأول في قوله ، لا بكفر بذلك ، ولا يفسق باتفاق الأئمة ؛ بل أما أن يكون مصيباً أو مخطئاً .

وماخذ العلماء فى (عدم) جواز الاستئجار على هذا النفع : أن هذه الأعمال يختص أن يكون فاعلها من أهل القرب بتعليم القرآن ، والحديث ، والفقه ، والامامة ، والأذان ؛ لا يجوز أن يفعله كافر ؛ ولا يفعله إلا مسلم ؛ بخلاف النفع الذي يفعله المسلم والكافر ؛ كالبناء ، والخياط ، والنسج ، ونحو ذلك . وإذا فعل العمل بالأجرة لم يبق عبادة لله ، فإنه يبقى مستحقاً بالعوض ، معمولاً لأجله . والعمل إذا عمل للعوض لم يبق

عبادة : كالصناعات التي تعمل بالأجرة .

فمن قال : لا يجوز الاستئجار على هذه الأعمال ، قال : إنه لا يجوز إبقاعها على غير وجه العبادة لله . كما لا يجوز إبقاع الصلاة والصوم والقراءة على غير وجه العبادة لله ، والاستئجار يخرجها عن ذلك .

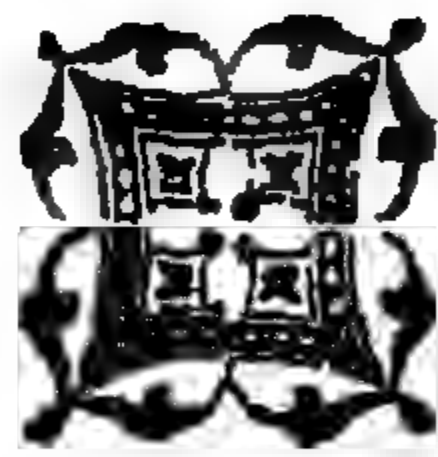
ومن جوز ذلك قال : إنه نفع يصل الى المستأجر ، فجاز أخذ الأجرة عليه : كسائر المنافع . قال : وإذا كانت لا عبادة في هذه الحال ، لا تقع على وجه العبادة ، فيجوز إبقاعها على وجه العبادة ، وغير وجه العبادة : لما فيها من النفع .

ومن فرق بين المحتاج وغيره — وهو أقرب — قال : المحتاج إذا اكتسب بها أمكنه ان ينوي عملها لله ، ويأخذ الأجرة ليستعين بها على العبادة ؛ فان الكسب على العيال واجب أيضا ، فيؤدي الواجبات بهذا ؛ بخلاف الغنى لأنه لا يحتاج الى الكسب ، فلا حاجة تدعوه ان يعملها لغير الله ؛ بل إذا كان الله قد أغناه ، وهذا فرض على الكفاية : كان هو مخاطبا به ، وإذا لم يقم الا به كان ذلك واجبا عليه مينا . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عمن اكرى داراً لمرضاة نفسه . هل يجوز له ان يكرى ؟ .

فأجاب : ان اكرى منفعة لفعل محرم : مثل الغناء والزنا وشهادة الزور ، وقتل المعصوم : كان كرام محرماً . وكذلك ان اكرها لفعل ما وجب عليه : مثل ان يتعين عليه شهادة بحق ، او فتياً في مسألة ، او قضاء في حكومة ، او جهاد متعين : فان هذا الكرى لا يجوز . وان كان لفعل يختص بأهل القربات ، كالكرى لا قراء القرآن ، والعلم ، والامامة ، والأذان ، والجمع عن غيره والجهاد الذي لم يتعين : فهذا فيه خلاف بين العلماء . وان كان الكرى لعمل . كالخياطة ، والنجارة . والبناء ، جاز بالاتفاق .



وقال رحمه الله

فصل

الاستئجار على منفعة محرمة : كالزنا ، واللواط ، والغناء ، وحمل
الخمر ، وغير ذلك : باطل ، لكن إذا استوفى تلك المنفعة ومنع العامل
أجرته كان غدرا وظلما أيضا .

وقد استوفيت مسألة الاستئجار لحمل الخمر في كتاب « الصراط
المستقيم » بينت ان الصواب منصوص أحمد : أنه يقضى له بالأجرة ،
وانها لا تطيب له . اما كراهة تنزيه ، او تحريم ، لكن هذه المسألة فيها
كان جنسه مباحا ، كالحمل ، بخلاف الزنا . ولا ريب ان مهر البغي
خيث ، وحلوان الكاهن خيث ، والحاكم يقضى بعقوبة المستأجر
المستوفى للمنفعة المحرمة فتكون عقوبته له عوضا عن الأجر .

فاما فيما بينه وبين الله . فهل ينبغي له ان يعطيه ذلك ؟ وان كان
لا يحل الأخذ لحق الله . فهذا متقوم . وان لم يجب عليه ذلك كان في
ذلك درك لحاجته ؛ أنه يفعل المحرم ، ويعذر ، ولا يعاقبه في الآخرة الا

على فعل المحرم ، لا على الغدر والظلم .

وهذا البحث يتصل بالبحث في أحكام سائر العقود الفاسدة ، وقبوضها .

وسئل رحمه الله

عمن استعمل كتاباً مذهباً مكتوباً ، واعطى أجرته ، وتسلمه الذي استعمله وجلده ، وغاب به أربعين يوماً ، ثم أتى به الى الصانع الذي تولى كتابته ونذهيبه ، وقال له : اعطنى ما تسلمته منى من الأجرة ، فاني واسطة . فهل يجوز له ان يكرهه على رده ؟ واعادة ما أعطاه من الأجرة ؟ .

فأجاب : اذا استأجره لعمل من الأعمال التي تجوز الاجارة عليها ، واعطاه أجرته ، مع توفية المستأجر عمله ، لم يجب عليه ان يرد عليه الأجرة ؛ بل ان لم يسم موكله في عقد الاجارة كان ضامنا للاجرة بلا ريب . وان سماه : فهل يكون ضامنا للاجرة ؟ على قولين ، هما روايتان عن الامام احمد .

فلو لم يعطه الأجرة كان للاجير ان يطالبه بها ، فكيف اذا أعطاه اياها ؟ بل ان كان أعطى الأجرة من مال موكله ، والا فلولوكيل مطالبة الموكل بالأجرة التي أداها عنه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن انسان جاءه سائل في صورة مشبب . فشجب . فأعطاه شيئاً ، فكان انسان حاضراً فقال للمعطى : تحرم عليه هذه العطية على هذه الصورة ؛ لكون الشبابة وسيلة . فقال : ما أعطيته الا لكونه فقيراً . وبعد هذا لو أعطيته لأجل تشبيهه لكان جائزاً ؛ فانه قد أباح بعضهم سماع الشبابة ، واستدل على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم عبر على راع ، ومعه ابن عباس ، او غيره . وكان الراعي يشجب ، فسد النبي صلى الله عليه وسلم أذنيه باصبعيه ، وصار يسأل الذي كان معه : « هل تسمع صوت الشبابة ؟ فما زال كذلك ، حتى أخبره أنه لم يسمعها ، ففتح أذنيه » . وقال : لو كان سماع الشبابة حراماً ؛ لأمر النبي صلى الله عليه وسلم لمن كان معه بسد أذنيه ، كما فعل ، او نهى الراعي عن التشبيب ، وهذا دليل الإباحة في حق غير الأنبياء . فهل هذا الخبر صحيح ؟ وهل هذا الدليل موافق للسنة ؟ أم لا ؟

فأجاب : أما نقل هذا الخبر عن ابن عباس فباطل ؛ لكن قد رواه ابو داود في السنن انه كان مع ابن عمر — فمر براع معه زمارة ،

فجعل يقول : « أسمع يا نافع ؟ فلما أخبره انه لا يسمع رفع اصبعيه من اذنيه » وأخبره انه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ففعل مثل ذلك ، وقال ابو داود لما روى هذا الحديث : هذا حديث منكر . وقد رواه ابو بكر الحلال من وجوه متعددة ، يصدق بعضها بعضا .

فان كان ثابتاً فلا حجة فيه لمن أباح الشبابة ، لا سيما ومذهب الأئمة الأربعة ان الشبابة حرام . ولم يتنازع فيها من أهل المذاهب الأربعة إلا متأخري الحراسانيين من أصحاب الشافعي ؛ فانهم ذكروا فيها وجهين . وأما العراقيون — وهم أعلم بمذهبه — فقطعوا بالتحريم ، كما قطع به سائر المذاهب . وبكل حال فهذا وجه ضعيف في مذهبه . وقد قال الشافعي : الغناء مكروه ، يشبه الباطل ، ومن استكثر منه فهو سفيه ترد شهادته . وقال ايضا : خلفت في بغداد شيئاً أحدثه الزنادقة يسمونه « التغير » يصدون به الناس عن القرآن . وآلات الملاهي لا يجوز اتخاذها ، ولا الاستئجار عليها عند الأئمة الأربعة .

فهذا الحديث ان كان ثابتاً فلا حجة فيه على إباحة الشبابة ؛ بل هو على النهي عنها أولى من وجوه :

احدها : ان المحرم هو الاستماع لا السماع ، فالرجل لو يسمع الكفر والكذب والغيبة والغناء والشبابة من غير قصد منه ؛ بل كان مجتازا

بطريق ، فسمع ذلك لم يَأْتِ بذلك ، باتفاق المسلمين . ولو جلس واستمع الى ذلك ، ولم ينكره لا بقلبه ، ولا بلسانه ، ولا يده : كان آثماً باتفاق المسلمين ، كما قال تعالى : (واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره ، وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ، ولكن ذكرى لعلهم يتقون) وقال تعالى : (وقد نزل عليكم في الكتاب أن اذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره ، إنكم اذا مثلهم) فجعل القاعد المستمع من غير انكار بمنزلة الفاعل .

ولهذا يقال : المستمع شريك المغتاب . وفي الأثر : من شهد المعصية وكرها كان كمن غاب عنها ، ومن غاب عنها ورضيها كان كمن شهدها . فاذا شهدها لحاجة أو لا كراه انكرها بقلبه ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده . فان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الايمان » .

فلو كان الرجل ماراً فسمع القرآن من غير ان يستمع اليه لم يؤجر على ذلك ؛ وانما يؤجر على الاستماع الذي يقصد ، كما قال تعالى : (واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون) وقال لموسى : (فاستمع لما يوحى) .

فاذا عرف أن الأمر والنهي والوعيد والوعيد يتعلق بالاستماع ؛ لا
بالسمع ، فالتبى صلى الله عليه وسلم كان ماراً مجتازاً لم يكن
مستمعاً ، وكذلك كان ابن عمر مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ونافع
مع ابن عمر : كان سامعاً لا مستمعاً . فلم يكن عليه سد أذنه .

الوجه الثاني : انه انما سد النبي صلى الله عليه وسلم أذنيه مبالغة
في التحفظ ، حتى لا يسمع أصلاً . فتبين بذلك ان الامتناع من ان
يسمع ذلك خير من السماع ، وان لم يكن في السماع إثم ، ولو كان
الصوت مباحاً لما كان يسد أذنيه عن سماع المباح ؛ بل سد أذنيه لئلا
يسمعه ، وان لم يكن السماع محرماً دل على ان الامتناع من الاستماع
أولى . فيكون على المنع من الاستماع ادل منه على الاذن فيه .

الوجه الثالث : انه لو قدر ان الاستماع لا يجوز ، فلو سد هو
ورقيقه آذانهما لم يعرفا متى ينقطع الصوت ، فيترك المتبوع سد أذنيه .

الرابع : انه لم يعلم ان الرقيق كان بالغاً ؛ أو كان صغيراً دون البلوغ .
والصبيان يرخص لهم في اللعب ، مالا يرخص فيه للبالغ .

الخامس : ان زمارة الراعي ليست مطربة ، كالشبابة التي يصنع غير
الراعي ، فلو قدر الاذن فيها لم يلزم الاذن في الموصوف ، وما يتبعه من
الأصوات التي تفعل في النفوس فعل حيا الكؤوس .

السادس : انه قد ذكر ابن المنذر اتفاق العلماء على المنع من
إجازة الغناء ، والنوح ، فقال : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم
على إبطال النائحة ، والمغنية ، كره ذلك الشعبي ، والنخعي ، ومالك .
وقال أبو ثور والنعمان ويعقوب ومحمد : لا تجوز الإجازة على شيء من
الغناء والنوح ، وبه نقول .

فإذا كان قد ذكر إجماع من يحفظ عنه من أهل العلم على إبطال
إجازة النائحة ، والمغنية . والغناء للنساء في العرس والفرح جائز . وهو
للرجل إما محرم ، وإما مكروه . وقد رخص فيه بعضهم ، فكيف
بالشباب التي لم يبيحها أحد من العلماء ؛ لا للرجال ، ولا للنساء ؛ لا في
العرس ولا في غيره ؟ وإنما يبيحها من ليس من الأئمة المتبوعين
المشهورين بالامامة في الدين .

فقول القائل : لو أعطيته لأجل تشبيهه لكان جائزا . قول باطل ،
مخالف لمذاهب أئمة المسلمين ، لو كان التشبيب من الباطل المباح ،
فكيف وهو من الباطل المنهى عنه ، وهذا يظهر « بالوجه السابع » :

وهو انه ليس كل ما جاز فعله جاز إعطاء العوض عليه . ألا ترى
ان في الحديث المشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « لا سبق
الا في خوف ، أو حافر ، أو نعل » فقد نهى عن سبق في غير هذه

الثلاثة . ومع هذا فالمصارعة قد تجوز . كما صارع النبي صلى الله عليه وسلم ركانة بن عبد يزيد . وتجاوز المسابقة بالأقدام ، كما سابق النبي صلى الله عليه وسلم عائشة ، وكما أذن لسلمة بن الأكوع في المسابقة في غزوة الغابة ، وذى قرد . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « كل هو يلهو به الرجل فهو باطل ، الا رمية بقوسه ، وتأديبه فرسه ، وملاعبة امرأته ، فانهن من الحق » وهذا اللهو الباطل من أكل المال به كان أكلاً بالباطل ، ومع هذا فيرخص فيه كما يرخص للصغار في اللعب ، وكما كان صغيرتان من الأنصار تغنيان أيام العيد في بيت عائشة ، والنبي صلى الله عليه وسلم لا يستمع اليهن ، ولا ينهاهن . ولما قال ابو بكر : أمزمار الشيطان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم : « دعهما يا أبا بكر ، فان لكل قوم عيدا ، وان هذا عيدنا » فدل بذلك على أنه يرخص لمن يصلح له اللعب ان يلعب في الأعياد ، وان كان الرجال لا يفعلون ذلك . ولا يبذل المال في الباطل .

فقد تبين أن المستدل بهذا الحديث على جواز ذلك ، وجواز إعطاء الأجرة عليه : مخطيء من هذه الوجوه ، لو كان الحديث صحيحاً ، فكيف وفيه ما فيه ؟ ! .

وقال شيخ الإسلام قدس الله روحه

فصل

وإذا آجر الأرض أو الرباع ، كالدور ، والحوانيت ، والفنادق ، وغيرها . إجارة كانت لازمة من الطرفين ، لا تكون لازمة من أحد الطرفين ، جائزة من الطرف الآخر ؛ بل إما أن تكون لازمة منهما ، أو تكون جائزة غير لازمة منهما ، عند كثير من العلماء .

كما لو استكراه كل يوم بدمم ، ولم يوقت أجلاً ، فهذه الإجارة جائزة غير لازمة ، في أحد قولي العلماء . فكلما سكن يوماً لزمته أجرته ، وله أن يسكن اليوم الثاني ، وللمؤجر أن يمنعه سكنى اليوم الثاني .

وكذلك إذا كان أجل الشهر بكذا ، أو كل سنة بكذا ، ولم يؤجلا أجلاً .

.. وإما إذا كانت لازمة من الطرفين ، فإذا كان المستأجر لا يمكنه

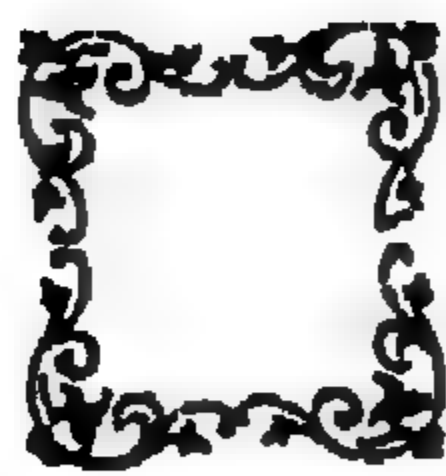
الخروج قبل انقضاء المدة ، لم يكن للمؤجر أن يخرج منه قبل انقضاء المدة ، لا لأجل زيادة حصلت عليه في أثناء المدة ، ولا لغير زيادة ، سواء كانت العين وقفاً ، او طلقاً . وسواء كانت ليتيم او لغير يتيم . وهذا مذهب الأئمة الأربعة ، وغيرهم من أئمة المسلمين . لم يقل أحد من الأئمة ان الاجارة المطلقة تكون لازمة من جانب المستأجر ، غير لازمة من جانب المؤجر ؛ في وقف ، او مال يتيم ، ولا غيرها . وان شذ بعض المتأخرين فحكي نزاعاً في بعض ذلك ، فذلك مسبوق باتفاق الأئمة قبله . والله تعالى قد أمر بالوفاء بالعقود ، وأمر بالوفاء بالعهد ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة عند استه بقدر غدونه » وقال : « أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ، ومن كانت فيه خصلة كانت فيه خصلة من النفاق ، حتى يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا أوثق خان ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر » .

وإذا قال الناظر للطالب : اكتب عليك إجارة ، واسكن . فقد أجره ، فان لم يكن أجره لم يحل له ان يسلم اليه العين ، فانه يكون قد سلم الوقف ومال اليتيم إلى مالا يجوز تسليمه ، فيكون ظالماً ضامناً . ولو لم يستأجر لكان له أن يخرج إذا شاء ، ولكن غاصبا لا تجب عليه الاجرة المسماة ؛ بل أجره المثل لما انتفع به في احد قولي العلماء . وعلى قول من لا يضمن منافع الغصب لا يجب

عليه شيء .

وغاية ما يقال : إنه قبضها بإجارة فاسدة ، ولو كان كذلك لكان له أن يخرج إذا شاء ؛ بل كان يجب عليه أن يرد العين على المؤجر ، كالمقبوض بالعقد الفاسد ؛ بل يجب عليه المسمى ، أو أجره المثل ، في أحد قولي العلماء . وفي الآخر يجب أقل الأمرين من المسمى أو أجره المثل . فلا يجوز قبول الزيادة ، لافي وقف ، أو مال يتيم ، وغيرها . إلا حيث لا تكون الإجارة لازمة ، وذلك حيث يكون المستأجر متمكناً من الخروج ، ورد العقار اليهم إذا شاء ، وهو الذي يسميه العامة الاخلاء ، والاغلاق .

فإذا كان متمكناً من الاخلاء والاغلاق ، كان المؤجر ايضاً متمكناً من أن يخرج به ، ويؤجره لغيره ، وإن لم يقع عليه زيادة ، ويجب أن يعمل ما يراه من المصلحة .



وسئل رحمه الله

عن ضمان البساتين والأرض التي فيها النخل ، أو الشجر غير النخل ،
قبل أن يبدو صلاحه . هل يجوز ضمان السنة ، أو السنتين ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . هذه المسألة فيها ثلاثة أقوال :

أحدها : أن ذلك لا يجوز بحال ؛ بناء على أن هذا داخل فيما
نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . من بيع الثمرة قبل أن يبدو
صلاحها ، فلا يجوز كما لا يجوز في غير الضمان ؛ مثل أن يشتري ثمرة
مجردة بعد ظهورها ، وقبل بدو صلاحها ؛ بحيث يكون على البائع
مؤنة سقيها وخدمتها إلى كمال الصلاح . وهذا القول هو المعروف في
مذهب الشافعي ، وأحمد ، وهو منقول عن نسه . ومذهب أبي حنيفة
في ذلك أشد منعا .

وتنازع أصحاب هذا القول . هل يجوز الاحتيال على ذلك بأن يؤجر
الأرض ، ويساقى على الشجر بجزء يسير ؟ على قولين . فالنصوص عن
أحمد أنه لا يجوز . وذكر القاضي أبو يعلى في كتاب « إبطال الحيل » :

أنه يجوز . وهو المعروف عند اصحاب الشافعي . وهذه الحيلة قد تعذرت على أصل مصححي الحيل ، وهي باطلة من وجوه :

منها ان الأمكنة كثيرة ، منها ما يكون وقفا ، او يكون ليتيم ، ونحوه ممن يتصرف في ماله بحكم الولاية ، والمساواة على ذلك بجزء يسير لا يجوز ، واشتراط احد العقدين من الآخر لا يصح .

ومنها ان الفساد الذي من أجله نهى عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها ، مثل كون ذلك غرراً من جنس القمار ، وانه يفضى الى الخصومات ، والعداوات التي هي من المفسد ، التي حرم القمار لأجلها ، ونحو ذلك يوجد في مثل هذه المعاملات اكثر مما يوجد عند مجرد بيع الثمر قبل بدو صلاحه ؛ فانه قد علم ان المتقبل لذلك لم يبذل ماله إلا بإزاء ما يحصل له من منفعة الأرض والشجر ؛ لاسيما اذا كانت منفعة الشجر هي الأغلب : كالحدايق والبساتين التي يكون غالبها شجراً ، او يابضها قليلاً . فهنا اذا منع الله الثمرة ، وطولب الضامن بجميع الأجرة كان في ذلك من أكل المال بالباطل ، ومن الخصومات والشر مالا خفاء به .

ومنها ان استئجار الأرض التي تساوي مائة درهم بألف درهم ، هو من أفعال السفهاء المستحقين للحجر ، وكذلك المساواة على الشجر بجزء

من ألف جزء لربها ، هو من أفعال السفهاء التي يستحق عليها الحجر .
فمن فعل ذلك وجب على ولاية الأمر الحجر عليه ، فضلا عن إمضاء
العقد ، والحكم بصحته .

ولو قيل : ان له محابة في هذا العقد ، لما يحصل من محابة
الآخر له في العقد . قيل له : إن كان هذا مستحقا لزم ان يكون احد
العقدين شرطا في الآخر ، وان لم يكن مستحقا كان محاييا في هذا
العقد ، وليس محابة للآخر في ذلك العقد . وهذا إنما ينفع إذا حصل
التقابض ، فلو حابا رجلا في سلعة وحاباه آخر في أخرى ، وتقابضا ، فقد
يقال : إن الغرض يحصل بذلك ؛ إما في مثل هذا ، وإما في مثل هذا ،
والثمر قد يحصل وقد لا يحصل ، وذاك له ان يطالبه بجميع الأجرة ، وان لم
يحصل الثمر فليس هذا من أفعال الرشدة ، بل من أفعال السفهاء المستحقين
للحجر ، لاسيما ان كان المتصرف من لا يملك التبرع : كناظر الوقف
واليتميم ؛ فانه يقول له : إنه يجب علي مطالبتك بجميع الأجرة ، حصلت
الثمرة او لم تحصل . فهل يدخل رشيد في مثل هذا ، فيبذل ألف
درهم في قيمة أرض تساوي مائة درهم ، طمعا في ان يسلم الثمرة ،
وتحصل له ، والأجرة عليه ، حصلت الثمرة او لم تحصل ؟ ولو
فعل هذا . فهل هذا الا دخول في نفس مانهى عنه النبي صلى الله
عليه وسلم .

فان في الصحيحين عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم :
« انه نهى عن بيع الثمار قبل ان يبدو صلاحها ، نهى البائع والمشتري » .
وهذا المستأجر إذا بذل ماله لتحصل له الثمرة هو في معنى المشتري
الذي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم على قولهم ، فكيف
يبدل ماله في مثل ذلك . والأدلة على فساد مثل هذه المعاملة كثيرة ،
قد نكلنا عليها في غير هذا الموضع .

وليس الفقيه من عمد الى ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم
دفعاً لفساد يحصل لهم ، فعدل عنه إلى فساد أشد منه ، فان هذا
بمنزلة المستجير من الرمضاء بالنار .

وهذا يعلم من قاعدة إبطال الحيل ، فان كثيراً منها يتضمن من
الفساد والضرر أكثر مما في إتيان النهي عنه ظاهراً ، كما قال أيوب
السختياني : يخادعون الله . كأنما يخادعون الصبيان ، لو أتوا الأمر على
وجهه لكان أهون علي .

ولهذا يوجد في نكاح التحليل من الفساد أعظم مما يوجد في نكاح
المتعة ؛ إذ المتمتع قاصد للنكاح إلى وقت ، والحلل لا غرض له في ذلك ،
فكل فساد نهى عنه المتمتع فهو في التحليل ، وزيادة ؛ ولهذا تنكر
قلوب الناس التحليل أعظم مما تنكر المتعة . والمتعة أبيع أول الاسلام ،

وتتازع السلف في بقاء الحل . ونكاح التحليل لم يبح قط ، ولا تتازع السلف في تحريمه .

ومن شنع على الشيعة بإباحة المتعة مع إباحته للتحليل ، فقد سلطهم على القبح في السنة ، كما تسلط النصارى على القبح في الاسلام بمثل إباحة التحليل . حتى قالوا : إن هؤلاء قال لهم نبهم : إذا طلق أحدكم امرأته لم تحل له حتى تزني . وذلك ان نكاح التحليل سفاح ، كما سماه الصحابة بذلك .

والقول الثاني : في أصل المسألة أنه ان كان منفعة الأرض هو المقصود ، والشجر تبع جاز ان تؤجر الأرض ، ويدخل في ذلك الشجر تبعاً . وهذا مذهب مالك ، وهو يقدر التابع بقدر الثلث . وصاحب هذا القول يجوز بيع الثمر قبل بدو الصلاح ، ما يدخل ضمناً وتبعاً ، كما جاز اذا ابتاع ثمرة بعد ان تؤبر أن يشترط المبتاع ثمرتها ، كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم . والمبتاع هنا قد اشترى الثمر قبل بدو صلاحه ؛ لكن تبعاً للأصل . وهذا جائز باتفاق العلماء ، فيقيس ما كان تبعاً في الاجارة على ما كان تبعاً في البيع .

والقول الثالث : أنه يجوز ضمان الأرض والشجر جميعاً ، وان كان الشجر اكثر . وهذا قول ابن عقيل ، وهو المأثور عن أمير

المؤمنين عمر بن الخطاب ؛ فانه قبل حديقة أسيد بن حضير ثلاث سنين ،
وأخذ القبالة فوقى بها دينه . روى ذلك حرب الكرمانى صاحب الامام
احمد فى مسائله المشهورة عن احمد ، ورواه أبو زرعة الدمشقي ، وغيرها ،
وهو معروف عن عمر . والحدائق التى بالمدينة يغلب عليها الشجر .

وقد ذكر هذا الأثر عن عمر بعض المصنفين من فقهاء ظاهرية
الغرب ، وزعم انه خلاف الاجماع ، وليس بشيء ؛ بل ادعاء الاجماع
على جواز ذلك أقرب ؛ فان عمر فعل ذلك بالمدينة النبوية بمشهد من
المهاجرين والأنصار ، وهذه القضية فى مظنة الاشتهار ، ولم ينقل عن
احد أنه أنكرها ، وقد كانوا ينكرون ما هو دونها وان فعله عمر ،
كما انكر عليه عمران بن حصين وغيره ما فعله من متعة الحج ؛ وإنما
هذه القضية بمنزلة توريث عثمان بن عفان لامرأة عبد الرحمن بن عوف التى
بثها فى مرض موته ، وأمثال هذه القضية . والذي فعله عمر بن
الخطاب هو الصواب . [و] إذا تدبر الفقيه أصول الشريعة تبين له
ان مثل هذا المال ليس داخلا فيها نهى عنه النبي صلى الله عليه
وسلم ، وهذا يظهر بأمور :

أحدها ان يقال : معلوم ان الأرض يمكن فيها الاجارة ، ويمكن
فيها بيع حيا قبل أن يشتد . ثم النبي صلى الله عليه وسلم لما نهى
عن بيع الحب حتى يشتد لم يكن ذلك نهيا عن اجارة الأرض ، وان

كان مقصود المستأجر هو الحب ؛ فان المستأجر هو الذي يعمل في الأرض حتى يحصل له الحب ؛ بخلاف المشتري ، فانه يشتري حباً مجرداً ، وعلى البائع تمام خدمته ، حتى يتحصل ، فكذلك نهيه عن بيع العنب حتى يسود ليس نهياً عن بأخذ الشجر ، فيقوم عليها ، ويسقيها حتى تثمر ؛ وانما النهي لمن اشترى عنباً مجرداً ، وعلى البائع خدمته حتى يكمل صلاحه ، كما يفعل المشترون للأغصاب التي تسمى الكروم ؛ ولهذا كان هؤلاء لا يبيعونها حتى يسدو صلاحها ؛ بخلاف التضمين .

الوجه الثاني : ان المزارعة على الأرض كالمساقاة على الشجر ، وكلاهما جائز عند فقهاء الحديث ؛ كالامام احمد وغيره ، مثل ابن خزيمة ، وابن المنذر . وعقد ابن أبي ليلى ، وأبي يوسف ، ومحمد ، وعند الليث ابن سعد ، وغيرهم من الأئمة جائزة ، كما دل على جواز المزارعة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واجماع أصحابه من بعده ، والذين نهوا عنها ظنوا أنها من باب الاجارة ، فتكون اجارة بعوض مجهول ، وذلك لا يجوز . وابو حنيفة طرد قياسه فلم يجوزها بحال . وأما الشافعي فاستثنى ما تدعو اليه الحاجة ، كالبياض اذا دخل تبعا للشجر في المساقاة ، وكذلك مالك ؛ لكن يراعى القلة والكثرة على أصله .

وهؤلاء جعلوا المضاربة أيضا خارجة عن القياس ، ظنا أنها من

باب الاجارة بعوض مجهول ، وانها جوزت للحاجة ؛ لأن صاحب النقد لا يمكنه إيجارتها .

والتحقيق : ان هذه المعاملات هي من باب المشاركات . والمزارعة مشاركة ؛ هذا بشارك بنفع بدنه ، وهذا بنفع ماله ، وما قسم الله من ربح كان بينها كشريكي العنان ؛ ولهذا ليس العمل فيها مقصودا ، ولا معلوما ، كما يقصد ويعلم في الاجارة ، ولو كانت اجارة لوجب ان يكون العمل فيها معلوماً ؛ لكن إذا قيل : هي جعالة ، كان أشبه ؛ فان الجعالة لا يكون العمل فيها معلوماً ، وكذلك هي عقد جائز غير لازم ؛ ولكن ليست جعالة ايضاً ؛ فان الجعالة يكون المقصود لأحدها من غير جنس مقصود الآخر . هذا يقصد رد آبقه ، او بناء حائطه ، وهذا يقصد الجعل المشروط . والمساواة والمزارعة والمضاربة هما يشتركان في جنس المقصود ، وهو الربح ، مستويان في المنعم والمنعم ، إن أخذ هذا أخذ هذا ، وإن حرم هذا حرم هذا .

ولهذا وجب ان يكون المشروط لأحدهما جزءاً مشاعاً من الربح ، من جنس المشروط للآخر ، وانه لا يجوز ان يكون مقدراً معلوماً ، فعلم أنها من باب المشاركة ، كما في شركة العنان ، فانها يشتركان في الربح ، ولو شرط مال مقدر من الربح ، او غيره : لم يجز . وهذا هو الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخابرة ، كما جاء ذلك

مفسراً في صحيح مسلم . وغيره ، عن رافع بن خديج ، أنهم كانوا يكرون الأرض ، ويشترطون لرب الأرض زرع بقعة بعينها . كما ثبتت الماذيانات ، والجداول ، فربما سلم هذا ، ولم يسلم هذا .

ولهذا قال الليث بن سعد : ان الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من المخاربة أمر إذا نظر فيه ذو البصر بالحلال والحرام علم انه لا يجوز . وهذا من فقه الليث الذي قال فيه الشافعي : كان الليث أفقه من مالك . فانه بين ان الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم موافق لقياس الأصول ؛ لما فيه من ان يشترط لأحد الشريكين شيء معين من الربح . والشركة حقها العدل بين الشريكين ، فيألفها من المغم ، وعليهما من المغم . فاذا خرجت كان ظلماً محرماً . وأين من يجعل ما جاءت به السنة موافقا للأصول الى من يجعل ما جاءت به السنة مخالفاً للأصول .

ومن أعطى النظر حقه علم ان ما جاءت به السنة من النهي عن هذه المخاربة ، ومن معاملة أهل خير بشر ما يخرج منها من تمر وزرع بدون هذا الشرط ، وما عمل به الصحابة من المضاربة : كل ذلك على وفق القياس . وان هذا من جنس المشاركات ، لا من جنس المؤجرات . وإذا كان كذلك فنقول :

معلوم انه إذا ساقاه على الشجر بجزء من الثمرة كان كما إذا زارعه

على الأرض بجزء من الزرع ، وضاربه على النقد بجزء من الربح ، فقد جعلت الثمرة من باب البناء ، والفائدة الحاصلة بيدن هذا ومال هذا . والذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من بيع الثمرة ، ليس للمشتري عمل في حصوله أصلاً ؛ بل العمل كله على البائع ، فإذا استأجر الأرض والشجر حتى حصل له ثمر وزرع ، كان كما إذا استأجر الأرض حتى يحصل له الزرع .

الوجه الثالث : ان الثمرة تجري مجرى المنافع ، والفوائد في الوقف ، والغارية ونحوها ، فيجوز ان يقف الشجر لينتفع أهل الوقف بشمرها ، كما يقف الأرض لينتفعوا بفعلها ، ويجوز إعراء الشجر ، كما يجوز إفقار الظهر ، وغارية الدار ، ومنفعة اللبن . وهذا كله تبرع ببناء المال ، وفائده ؛ فان من دفع عقاره الى من يسكنه كان بمنزلة من دفع دابته الى من يركبها ، وبمنزلة من دفع شجره الى من يستثمرها ، وبمنزلة من دفع أرضه الى من يزرعها ، وبمنزلة من دفع الناقة والشاة الى من يشرب لبنها . فهذه الفوائد تدخل في عقود التبرع ، سواء كان الأصل محبساً كالوقف ، او غير محبس . وتدخل أيضاً في عقود المشاركات ، فكذلك تدخل في عقود المعاوضات .

فان قيل : ان هذا يقتضى ان الأعيان معقود عليها في الاجارة ، والاجارة إنما هي عقد على المنافع ؛ لا على الأعيان ، وإنما جازت إجارة الظئر على خلاف القياس . قيل : الجواب من وجهين .

أحدهما : ان تقيل الأرض والشجر ليس هو عقداً على عين ، وإنما هو بمنزلة إجارة الأرض للزراعة ، فالعين هي مقصود المستأجر ؛ فانه إنما استأجر الأرض ليحصل له الزرع ؛ لكن العقد ورد على المنافع التي هي شبه هذه الأعيان .

الوجه الثاني : ان يقال لا نسلم ان إجارة الظئر على خلاف القياس ، وكيف يقال : وليس في القرآن إجارة منصوبة في شريعتنا الا إجارة الظئر بقوله تعالى : (فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) ١٤ .

وإنما ظن من ظن أنها خلاف القياس حيث توهم ان الاجارة لا تكون الا على منفعة ، وليس الأمر كذلك ؛ بل الاجارة تكون على كل ما يستوفى مع بقاء أصله ، سواء كانت عيناً او منفعة . فلما كان لبن الظئر يستوفى مع بقاء الأصل ، ونقع البئر يستوفى مع بقاء الأصل ؛ جازت الاجارة عليه ، كما جازت على المنفعة ؛ فان هذه الأعيان يحدثها الله شيئاً بعد شيء ، وأصلها باق ، كما يحدث الله المنافع شيئاً بعد شيء ، وأصلها باق ؛ ولهذا جاز وقف هذه الأصول لاستثناء هذه الفوائد أعيانها ، ومنافعها .

فان قيل : فهذا يقتضى جواز إجارة الحيوان لشرب لبنه . قيل : وفي هذه المسألة نزاع بين الفقهاء أيضاً . والمزارعة انما تكون بدليل

شرعي نص او إجماع او قياس ، ونحوه . وأما مسائل النزاع إذا عورض
فنجيب عنها بجواب عام : وهو ان كان ما ذكرناه من الدليل موجباً
لصحة هذه الاجارة ، لزم طرد الدليل ، والعمل بذلك . وان لم يكن
موجباً لم يكن نقصاً . والدليل الذي يقال : إنه مفسد لهذه الاجارة .
ان أمكن الجمع بينه وبين ما ذكر من الدليل ، فلا منافاة ، والا فما
ذكرناه راجح ؛ إذ المنافع إنما يستند منها الى جنس ما يذكره في
مورد النزاع هنا .

فان قيل : ان ابن عقيل جوز إجارة الأرض ، والشجر جميعاً ؛
لأجل الحاجة ، وانه سلك مسلك مالك ؛ لكن مالك اعتبر القلة في الشجر ،
وابن عقيل ععم ، فان الحاجة داعية الى إجارة الأرض البيضاء التي فيها
شجر ، وافرادها عنها بالاجارة متعذر أو متعسر لما فيه من الضرر ،
فجوز دخولها في الاجارة ، كما جوز الشافعي دخول الأرض مع الشجر
تبعاً في باب المساقاة .

ومن حجة ابن عقيل : ان غاية ما في ذلك جواز بيع الثمر قبل بدو
صلاحه تبعاً لغيره لأجل الحاجة ، وهذا يجوز بالنص والاجماع فيما إذا
باع شجراً وعليها ثمر باد بما يشترطه المتباع ، فانه اشترى شجراً
وثمره قبل بدو صلاحه ، وما ذكرتموه يقتضي ان جواز هذا هو القياس
وأنه جائز بدون الحاجة ، حتى مع الانفراد .

قيل : هذا زيادة تأكيد ؛ فان هذه المسألة لها مأخذان .

احدهما : ان يسلم ان الأصل يقتضى المنع ، لكن يجوز ذلك لأجل الحاجة . كما في نظائره .

والثاني : ان يمنع هذا ويقال : لا نسلم ان الأصل يقتضى المنع ؛ بل الدليل لا يتناول مثل هذه الصورة ؛ لا لفظا ولا معنى . أما لفظا فان هذا لم يبيع ثمرة قبل بدو صلاحها ، ولو كان قد باع لكان عليه مؤنة التوفية ، كما لو باعها بعد بدو صلاحها ، فان مؤنة التوفية عليه أيضا ، فان المسلمين اتفقوا على ما فعله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، من ضرب الخراج على السواد وغيره من الأرض التي فتحت عنوة ، سواء قيل : إنه يجب في الأرض التي فتحت عنوة ، او تجعل فيثا كما قاله مالك ، وهو رواية عن أحمد . او قيل : إنه يجب قسمتها بين الغانمين ، كما قاله الشافعي ، وهو رواية عن الامام . او قيل : ينخير الامام فيها بين هذا وهذا ، كما هو مذهب أبي حنيفة ، والثوري ، وأبي عبيد ، ونحوهم . وهو ظاهر مذهب الامام أحمد .

فان الشافعي يقول : ان عمر استطاب أنفُس الغانمين حتى جعلها فيثا وضرب الخراج عليها ، فاتفق المسلمون في الجملة على ان وضع الخراج على أرض العنوة جائز ، اذا لم يكن فيه ظلم للغانمين .

ثم الحراج عند أكثرهم أجرة الأرض ، وأنه لم يقدر مدة الاجارة
لعموم مصلحتها ، والحراج ضريبة على الأرض التي فيها شجر ، والأرض
البيضاء . وضرب على جريب النخل مقدارا ، وعلى جريب الكرم مقدارا .
وهذا بعينه اجارة للأرض مع الشجر ؛ فان كان جواز هذا على وفق
القياس فهو المطلوب . وان كان جواز ذلك لحاجة داعية الى ذلك ؛
فان الناس لهم بساتين فيها مساكن ، ولها أجور وافرة ، فان دفعوها
الى من يعملها مساقاة ومزارعة : تعطلت منفعة المساكن عليها ، كما في
أرض دمشق ونحوها . ثم قد يكون وقفاً أو لیتيم ونحو ذلك . فكيف
يجوز تعطيل منفعة المسكن المبنية في تلك الحدائق ؟ ١٩ .

وقد تكون منفعة المسكن هي أكثر المنفعة ، ومنفعة الشجر والأرض
تابعة ، فيحتاجون الى اجارة تلك المساكن ، ولا يمكن ان تؤثر دون
منفعة الأرض والشجر ؛ فان العامل إذا كان غير الساكن تضرر هذا ،
وهذا تضرر : يبناء المساكن ، ويبقى ممنوعاً من الانتفاع بالثمر والزرع
هو وعياله ، مع كونه عديم ، ويتضررون بدخول العامل عليهم في دراهم
والعامل أيضا لا يبقى مطمئناً الى سلامة ثمره وزرعته ؛ بل يخاف عليها
في مغيبه . وما كل ساكن أميناً ، ولو كان أميناً لم تؤمن الضيفان ،
والصبيان ، والنسوان . وكل هذا معلوم .

فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزبنة ، وهي بيع

الرطب بالتمر ؛ لما في ذلك من بيع الربوي بجنسه مجازفة — وباب
الربا أشد من باب الميسر — ثم انه أرخص في العرايا ان تباع بخرصها ؛
لأجل الحاجة ، وأمر رجلا ان يبيع شجرة له في ملك الغير لتضرره
بذلك ، لدخوله عليه ، او يهبها له ، فلما لم يفعل أمر بقلعها . فأوجب
عليه المعاوضة لرفع الضرر عن مالك العقار ، كما أوجب للشريك ان
يأخذ الشقص بثمنه رفعا للضرر المشاركة والمقاسمة . فكيف إذا كان
الضرر ما ذكر .

ومعلوم ان الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها ، ونعطي
المفاسد وتقليلها ، وأمرنا بتقديم خير الخيرين بتفويت أدناها ، وبدفع
شر الشرين باحتمال أدناها . والفساد في ذلك أعظم مما ذكرنا من
حصول ضرر ما لأحد المتعوضين ، فان هذا ضرر كثير محقق ، وذاك ان
حصل فيه ضرر فهو قليل مشكوك فيه .

وأبضا فالمساقاة والمزارعة تعتمد أمانة العامل ، وقد يتعذر ذلك
كثيرا فيحتاج الناس الى المؤاجرة التي فيها مال مضمون في الذمة ؛ ولهذا
يعدل كثير من الناس في كثير من الأمكنة والأزمنة عن المزارعة الى
المؤاجرة ؛ لأجل ذلك . ومعلوم ان الشريعة توجب ما توجبه بحسب
الامكان ، وتشرط في العبادات والعقود ما تشرطه بحسب الامكان ؛
ولهذا جاز ان ينفذ من ولي الأمر — مع فجوره — من ولايته وقسمته .

وحكمه ما يسوغ ، وان كان ولي الأمر يجب فيه ان يكون عدلاً إذا
أمكن ذلك بلا مفسدة راجحة .

وكذلك أئمة الصلاة إذا لم تمكن الصلاة الا خلف الفاجر . فاذا لم
يمكن دفع الأرض إلا الى فاجر ، واثباته عليها بوجب الفساد ؛ احتيج الى
ان تدفع إليه مؤاجرة . فهذا وجه من وجوه جواز المؤاجرة .

وأبضا فقد لا يتفق من يأخذها مشاركة ، كالساقاة ، او المزارعة ؛
فان لم تدفع مؤاجرة ، والا تعطلت وتضرر أهلها ، وان كانوا فقراء .
وليس في هذا من الفساد الا إمكان نقص الثمر عن الوجه المعتاد ، فيبقى
ذلك مخاطرة . وهذا القدر يجبر بما يجعل للمستأجر من جبران ذلك ،
كما ان الاجارة الجائزة إذا تلفت فيها المنفعة سقطت الاجرة التي تقابلها ،
وكذلك لو نقصت — على الصحيح — فانه ينقص من الاجرة بقدر ما نقص
من المنفعة ، فقد ثبت في الصحيح « ان النبي صلى الله عليه وسلم
أمر بوضع الجوائح » وقال : « إذا بعث من أخيك بيعاً فأصابته جائحة
فلا يحل لك ان تأخذ من مال أخيك شيئاً ، بم يأخذ أحدكم مال أخيه
بغير حق ؟ ! » وهذا مذهب مالك وأحمد ، وغيرها .

وذلك لأن الثمرة قبضت ، ولم تقبض قبضاً تاماً ، بحيث يتمكن
القابض من جذاها ، كما ان المستأجر إذا قبض العين لم يحصل القبض
التام الذي يتمكن به من استيفاء جميع المنفعة ، فاذا تلفت المنفعة قبل

تتمكن من استيفائها سقطت الأجرة ، فكذلك إذا تلفت الثمرة قبل
التمكن من الجذاذ سقط الثمن .

فهنا المستأجر للبستان إذا قدر أنه حصلت آفة منعت الأرض عن
المنفعة المعتادة — كما لو نقص ماء المطر والأنهار ، حتى نقصت المنفعة
عن الوجه المعتاد ؛ لأن المعقود عليه لا بد أن يبقى على الذي يمكن استيفاء
المنفعة المقصودة منه ، فإذا خرج عن هذه الحال — كان للمستأجر اما
الفسخ ، وإما الأرض ؛ وليس من باب وضع الجائحة في المتع . كما في
الثمر المشتري ، بل هو من باب تلف المنفعة المقصودة بالعقد ، او فواتها .

وهنا المستأجر للبستان كالمستأجر للأرض ، سواء بسواء . انما
يتسلم الأصول ، وهو الذي يقوم عليها حتى يشتد الزرع ، ويبسود
صلاح الثمر ، كما يقوم على ذلك العامل في المساقاة والمزارعة ، فان جاز
ان يقال : ان هذا مشتر للثمرة ، فليقل ان المستأجر مشتر للزرع ،
وان العامل في المساقاة والمزارعة والمضاربة مشتر لما يحصل من النماء ،
فاذا كان هذا لا يدخل في مسمى البيع امتنع شمول العموم له لفظاً ،
ويمتنع إلحاقه من جهة القياس ، او شمول العموم المعنوي له ؛ لان الفرق
بينها في غاية الظهور ؛ فان إلحاق هذه الاجارة للأرض ، لاشتراكها في
المساقاة والمزارعة ، وفي المضاربة والوقف ، وغير ذلك مما يجعل حكم
أحدهما حكم الآخر : أولى من إلحاقها بالبيع ، كما تقدم .

وكل من نظر في هذا نظراً صحيحاً سليماً تبين له ان هذا من باب
الاجارات والقبالات التي تسمى الضمانات . كما تسميه العامة ضماناً ، وكما
سماء السلف قبالة : ليس هو من باب المبيعات . وأحكام البيع منتفية في
هذا من كون مؤنة التوفية على البائع ، وكل ما نهى عنه النبي صلى
الله عليه وسلم من بيع المعدومات : مثل نهيه عن بيع الملاقيع ،
والمضامين ، وحبل الحبلية ، وهو بيع ما في أصلاب الفحول ، وأرحام
الاناث ، وتناج التناج . ونهيه عن بيع السنين . وهو المعاومة ، وأمثال
ذلك ، إنما هو ان يشتري المشتري تلك الأعيان التي لم تخلق بعد ،
وأصولها يقوم عليها البائع ، فهو الذي يستنتجها ويستثمرها ، وبسليم الى
المشتري ما يحصل من التناج والثمرة ، وهذا هو الذي كان أهل
الجاهلية يفعلونه .

وهذا على تفسير الجمهور في « حبل الحبلية » انه بيع تناج التناج ،
فانه يكون إبطاله لجهالة الأجل ، وهذه البيوع التي نهى عنها النبي صلى
الله عليه وسلم ، هي من باب القمار الذي هو ميسر ، وذلك أكل مال
بالباطل ، واصحاب هذه الأصول يمكنهم تأخير البيع الى ان يخلق الله
ما يخلقه من هذه الثمار ، والأولاد ، وإنما يفعلون هذا مخاطرة ومباخنة .

والتجارات بضمان البستان لمن يقوم عليه كضمان الأرض لمن يقوم
عليها فيزدرعها ، واحتكار الأرض لمن يبنى فيها ، ويغرس فيها ونحو ذلك .

وقد اتفق العلماء على ان المنفعة في الاجارة إذا تلفت قبل التمكن من استيفائها ، فانه لا تجب أجرة ذلك ، مثل ان يستأجر حيوانا فيموت قبل التمكن من الانتفاع ، وكذلك المبيع إذا تلف قبل التمكن من قبضه ؛ مثل ان يشتري قفيزا من صبرة ، فتلف الصبرة قبل القبض والتميز ، كان ذلك من ضمان البائع بلا نزاع ؛ لكن تنازعوا في تلفه بعد التمكن من القبض ، وقبل القبض ؛ كمن اشترى معيأ ، ومكن من قبضه . وفيه قولان مشهوران .

أحدهما : أنه لا يضمنه ، كقول مالك ، وأحمد في المشهور عنه ؛ لقول ابن عمر : مضت السنة ان ما أدركته الصفقة جبا مجموعا فهو من مال المشتري .

والثاني : يضمنه ، كقول أبي حنيفة والشافعي ؛ لكن أبو حنيفة يستثنى العقار . ومع هذا فمذهبه ان التخلية قبض ، كقول أحمد في إحدى الروايتين . فيتقارب مذهبه ومذهب مالك وأحمد : أنما يتلف من ضمان البائع لما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا بعت من أخيك ثمرة ، فأصابها جائحة ، فلا يحل لك ان تأخذ من مال أخيك شيئا ، به يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق ؟ » .

ومذهب الشافعي المشهور عنه ، يكون من ضمان المشتري . اذا تلف

بعد القبض . واما أبو حنيفة فمذهبه ان التبقية ليست من مقتضى العقد ، ولا يجوز اشتراطها . والأولون يقولون : قبض هذا بمنزلة قبض المنفعة في الاجارات ، وذلك ليس بقبض تام ينقل الضمان ؛ لأن القابض لم يتمكن من استيفاء المقصود . وهذا طرد أصلهم في ان المعتبر هو القدرة على الاستيفاء المقصود بالعقد ، ولهذا يقولون : لو ان المشتري فرط في قبض الثمرة بعد كمال صلاحها حتى تلفت كانت من ضمانه ، كما لو فرط في قبض المعين حتى تلف .

وهذا ظاهر في المناسبة والتأثير ؛ فان البائع إذا لم يكن منه تفريط فيما يجب عليه ، وإنما التفريط من المشتري : كان إحالة الضمان على المفرط أولى من إحالته على من قام بما يجب عليه ولم يفرط ؛ ولهذا اتفقوا على مثل ذلك في الاجارة ؛ فان المستأجر لو فرط في استيفاء المنافع حتى تلفت كانت من ضمانه . ولو تلفت بغير تفريط كانت من ضمان المؤجر . وفي الاجارة إذا لم يتمكن المستأجر من ازدياد الأرض لآفة حصلت لم تكن عليه الأجرة . وان نبت الزرع ثم خصلت آفة سماوية قبل التمكن من حصاده ففيه نزاع .

ومن فرق بينه وبين الثمر والمنفعة قال : الثمرة هي المعقود عليها وكذلك المنفعة . وهنا الزرع ليس بمعقود عليه ؛ بل المعقود عليه المنفعة ، وقد استوفاهما ؛ ومن سوى بينها قال : المقصود بالاجارة هو الزرع ، فاذا

حالت الآفة السابوية بينه وبين المقصود بالاجارة كان قد تلف المقصود
بالعقد قبل التمكن من قبضه ، والمؤجر وان لم يعاوض على زرع فقد
عاوض على المنفعة التي يتمكن بها من حصول الزرع ، فاذا حصلت
الآفة السابوية المفسدة للزرع قبل التمكن من حصاده لم تسلم المنفعة
المعقود عليها ، بل تلفت قبل التمكن من الانتفاع . ولا فرق بين تعطل
منفعة الأرض في أول المدة ، او في آخرها ؛ إذا لم يتمكن من استيفائها
بشيء من المنفعة .

ومعلوم ان الآفة السابوية إذا فقد الزرع مطلقا ؛ بحيث لا يمكن
الانتفاع بالأرض مع تلك الآفة ، فلا فرق بين تقدمها وتأخرها . وعلى
هذا تنبى مسألة « ضمان الحقائق » . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن تضمين البساتين قبل إدراك الثمرة هل يجوز ام لا ؟ .

فأجاب : أما تضمين حديقته او بستانه الذي فيه النخيل والأغاب
وغير ذلك من الاشجار لمن يقوم عليها ويزرع أرضها بعوض معلوم :
فمن العلماء من نهى عن ذلك ، واعتقد أنه داخل في نهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن بيع الثمر قبل بدو صلاحها .

ثم من هؤلاء من جوز ذلك ، إذا كان الياض هو المقصود ،
والشجر تابع . كما يذكر عن مالك . ومن هؤلاء من يجوز الاحتيال
على ذلك ، بأن يؤجر الأرض ويساقى على الشجر بجزء من الخارج منه ؛
ولكن هذا ان شرط فيه أحد العقدين في الآخر لم يصح ، وإن لم
يشترطا كان لرب البستان ان يلزمه بالأجرة عن الأرض بدون المساقاة .
وأكثر مقصود الضامن هو الثمر ، وهي جزء كبير من مقصوده . وقد
يكون المكان وقفا ، ومال يتيم ، فلا تجوز الحباة في مساقاته .

وهذه الحيلة وان كان القاضي أبو يعلى ذكرها في كتاب « إبطال
الحيل » موافقة لغيره فالنصوص عن أحمد أنها باطلة . وقد بينا بطلان
الحيل — التي يكون ظاهرها مخالفا لباطنها ، ويكون المقصود بها فعل
ما حرم الله ورسوله ؛ كالحيل على الربا ، وعلى إسقاط الشفعة ، وغير
ذلك — بالأدلة الكثيرة في غير هذا الموضع .

ومن العلماء من جوز الضمان للأرض والشجر مطلقا ، وان كان
الشجر مقصودا ، كما ذكر ذلك ابن عقيل ، وهذا القول أصح ،
وله مأخذان .

أحدهما : أنه إذا اجتمع الأرض والشجر ، فتجوز الاجارة لها
جميعا لتعذر التفريق بينها في العادة .

والمأخذ الثاني : ان هذه الصورة لم تدخل في نهي النبي صلى الله عليه وسلم : فان رب الأرض لم يبيع ثمرة بلا أجر أصلاً ، والفرق بينها من وجوه :

أحدها : أنه لو استأجر الأرض جاز ، ولو اشترى الزرع قبل اشتداد الحب بشرط البقاء لم يجز ، فكذلك يفرق في الشجر .

الثاني : ان البائع عليه السقي وغيره مما فيه صلاح الثمرة حتى يكمل صلاحها ، وليس على المشتري شيء من ذلك . وأما الضامن والمستأجر فانه هو الذي يقوم بالسقي والعمل حتى تحصل الثمرة والزرع ، فاشترى الثمرة اشتراء للعنب والرطب ، فان البائع عليه تمام العمل حتى يصلح ، بخلاف من دفع إليه الحديقة ، وكان هو القائم عليها .

الثالث : أنه لو دفع البستان الى من يعمل عليه بنصف ثمرة وزرعه ، كان هذا مساقاة ومزارعة ، فاستحق نصف الثمر ، والزرع بعمله ، وليس هذا اشتراء للحب والثمر .

الرابع : أنه لو أعار أرضه لمن يزرعها ، او أعطى شجرته لمن يستغلها ثم يدفعها إليه كان هذا من جنس العارية ؛ لا من جنس هبة الأعيان .

الخامس : ان ثمرة الشجر من مغل الوقف ، كمنفعة الأرض ، ولبن

الظئر . واستئجار الظئر جازر بالكتاب والسنة والاجماع . والبن لما كان يحدث شيئا بعد شيء صح عقد الإجارة عليه ، كما يصح على المتافع وان كانت أعيانا ، ولهذا يجوز للمالك إجارة الماشية للبناء . فإجارة البستان لمن يستغله بعمله هو من هذا الباب ، ليس هو من باب الشراء .

وإذا قيل : ان في ذلك غررا . قيل : هو كالغرر في الإجارة ، فإنه إذا استأجر أرضا ليزرعها ، فأنما مقصوده الزرع وقد يحصل ، وقد لا يحصل ، وقد ثبت عن عمر بن الخطاب أنه ضمن حديقة أسيد ابن حضير بعد موته ثلاث سنين ، وأخذ الضمان فصرفه في دينه ، ولم ينكر ذلك عليه أحد من الصحابة .

وأبضا : فإن أرض العنوة لما فتحها المسلمون دفعها عمر إليهم ، وفيها النخيل والأغاب لمن يعمل عليها بالخراج ، وهذه إجارة عند أكثر العلماء .

ومثل

عن ضمان بساتين ، وأنهم لما سمعوا بقدوم العدو المخذول دخلوا الى لمدينة ، وغلقت أبواب المدينة ، ولم يبق لهم سبيل إلى البساتين ، ونهب رعيهم وغلتهم . فهل لهم الإجاعة في ذلك ؟ .

فأجاب : الخوف العام الذي يمنع من الانتفاع هو من الآفات السماوية ، وإذا تلفت الزروع بآفة سماوية : فهل توضع الجائحة فيه كما توضع في الثمرة ؟ كما نص النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم ، حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا بعت أخاك ثمرة ، فأصابها جائحة ، فلا يحل لك ان تأخذ من مال أخيك شيئاً ، به يأخذ أحاكم مال أخيه بغير حق ؟ » اختلفوا في الزرع إذا تلف قبل تمكن المستأجر من حصاده . هل توضع فيه الجائحة ؟ على قولين . اشبهها بالنصوص والأصول أنها توضع . والله أعلم .

وسئل

عن ضمان الاقطاع . هل هو صحيح ؟ ام لا ؟ .

فأجاب : ضمان الاقطاع صحيح ، لا نعلم أحداً من علماء المسلمين الذين يفتى بقولهم قال : انه باطل . ولا نعلم أحداً من العلماء النصفين قال : انه باطل . الا ما بلغنا عن بعض الناس حكى فيه خلافاً : قول بالجواز . وقول بالمنع . وقول انه يجوز سنة فقط .

وما زال المسلمون يضمنونه ، ولم يفت احد بتحريمه الا بعض أهل هذا الزمان لشبهة عرضت لهم : لكونهم اعتقدوا ان المقطع بمنزلة

المستعير ، وغفلوا عن كون المنافع مستحقة لأهل الاقطاع ، لا مبذولة ؛ بمنزلة استحقاق أهل البطون للوقف . وان جاز انفساخ الاجارة بموت الموقوف عليه ، عند من يقول به . والسلطان قاسم لا [معين] . وقسمته للمنافع كقسمة الأموال . وغفلوا عن كون السلطان المقطع أذن في الانتفاع بالمقطع استغلالا ، وإيجاراً . ولو أذن المعير في الاجارة جازت وفاقا ، فكيف الاقطاع ؟ ! والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل مستأجر نصف بستان مشاعاً غير مقسوم ، وقد تهدمت الحيطان فانفق المستأجر للنصف ، وصاحب النصف الآخر على العمارة ، وتقاسما الحيطان لبنى كل منها ما اقتسماه ، فعمر المستأجر نصيبه ، وامتنع الآخر حتى سرق أكثر الثمرة . وامتنع من السقي أيضا حتى تلف أكثر الثمرة ؟ .

فأجاب : الحمد لله . نعم ! إذا لم يفعل ما اتفقا عليه حتى تلف شيء من الثمرة بسبب إهمال ذلك ، فعليه ضمان ما تلف من نصيب شريكه .

وأما إذا امتنع ابتداء من العمارة والسقي معه فانه يجبر على ذلك في أصح قولي العلماء . وفي الآخر لا يجبر ؛ لكن للآخر ان يعمر ويسقي .

ويمنع من لم يعمر ويسقي ان ينتفع بما يحصل من ماله . ومن أصر
على ترك الواجب قدح ذلك في عدالته .

وسئل

عن إجارة الوقف . هل تجوز سنين ؟ وكل سنة بذاتها ؟ وإذا
قطع المستأجر من الوقف أشجارا هل تلزمه القيمة ؟ أم لا ؟ وإذا شرى
الوقف بدون القيمة ، ما يجب عليه ؟ .

فأجاب : ان كان الوقف على جهة عامة جازت إجارته بحسب
المصلحة ، ولا يتوقت ذلك بعدد عند أكثر العلماء .

وما قطعه المستأجر فعليه ضمانه ، ولا يجوز للموقوف عليه بيع الوقف ؛
بل عليه رد الثمن على المشتري ، والوقف على حاله .

وسئل رحمه الله

عن أمير دخل على اقطاع وجد فيه فلاحاً مستأجراً اقطاعه بأجرة واستقر الفلاح المذكور مستأجراً اقطاعه الى حين انقضائه ، ثم انتقل الاقطاع الى غيره ، فوجد المقطع المستجد للفلاح بور بعض الأرض المستأجرة عليه ، فطالب المقطع المنفصل بخراج البور ، وادعى ان الايجار المكتتب على الفلاح أجير ابطال بحكم ان بعض الأرض كانت مشغولة هل يبطل حكم الايجار؟ او يصح؟ وهل يلزم البور للمستأجر؟ ام لا؟ .

فأجاب : ليس للمقطع الثاني ان يطالب المقطع المنفصل بما بور ، كما ليس له ان يطالبه بما زرع ، فان حقه على المستأجر الذي أوجر الأرض وسلمت إليه ، سواء زرع الأرض ، او لم يزرعها .

ولكن المقطع مخير ان شاء طالبه بالأجرة التي رضي بها الأول ، وان شاء طالبه بأجرة المثل لما تسلمه من المنفعة ، واجارة الأرض لمن يزرع فيها زرعاً وقصبا جائزة ، لكن المقطع الثاني له ان يمضيها ، وله ان لا يمضيها ، ولو قدر ان الأول آجره إياها إجارة فاسدة ، وسلم اليه الأرض قبل اقطاع الثاني ، لكان على المستأجر ضمان الأرض كلها للمقطع

الثاني الذي يستحق منفعة الأرض ، سواء زرعها او لم يزرعها ؛ لأن ما ضمن بالقبض في العقد الصحيح ضمن بالقبض في العقد الفاسد ، كما لو قبض المبيع قبضا فاسداً ، فان عليه ضمانه . والله أعلم .

ومثل

عن أجناد لهم أرض . فأجروها لقوم فلا حين بغلة معينة ، ودرام معينة ، وصيافة ليزرعوها ، او ينتفعوا بها مدة سنة كاملة ، وان الأجناد قبل انقضاء السنة عدوا على اغنام الفلاحين ، واخذوا عن المراعي جملة درام قبل انقضاء مدة الاجارة ، غصباً باليد القوية . فهل ما يناله الأجناد حلال ؟ ام حرام ؟ .

فأجاب : ان كان بينها اجارة شرط فيها شروط سائفة : مثل ان يشترط المستأجر ان ينتفع بجميع ما في الأرض ، حتى في الكلا المباح ، وأعقاب الزرع ، وغير ذلك فهذا شرط لازم يجب العمل به ، وكذلك ان لم يذكر هذا في الاجارة ؛ لكن كانت الاجارة مطلقة . وهذه هي العادة ؛ فان الاجارة المطلقة ، تحمل على المنفعة المعتادة . فاذا كانت المنفعة تتناول بذلك تناولته الاجارة المطلقة ، فما تناوله لفظ الاجارة ، او العرف المعتاد كان للمستأجر .

وأما ان كانت العادة ان الاجارة المطلقة لا تتناول الكلاً المباح ، لم تدخل في الاجارة المطلقة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل استأجر لرجل أرضاً بطريق شرعية ، مدة معينة ، ثم ان المستأجر له توفى ، وان الوكيل لما استأجر هذه المدة قدم للمؤجر حق سنة على بد وكيله ، وان صاحب الأرض ادعى على وارث المستأجر له ، فطلبوا منه تثبيت وكالة المستأجر الوكيل . فهل يجب على المدعي إثبات الوكالة بعد القبض منه حق سنة ، وانه هو الذي استغل هذه الأرض المستأجرة دون الوكيل ؟ .

فأجاب : إذا كان الذي ادعى عليه ان الأرض استؤجرت له ، وقد استغل الأرض فقد وجب ضمان المنفعة التي استوفها ، سواء استؤجرت او لم تستأجر ، وإذا لم يعترف أنه استوفها بطريق الاجارة ، ولا باذن المالك والحالة هذه ، فهو غاصب يستحق تعزيره وعقوبته ، تعزيراً يمنع وأمثاله من المعتدين عن ظلم الخلق ، وجحد الحق .

وهذا كله إذا لم يكن مما ذكر ، وما لم يذكر على ما يدل على الاجارة ، حتى لو ادعى المزدرع أنه إنما زرع بطريق العارية . وقال

رب الأرض : بل بطريق الاجارة ، فالقول قول رب الأرض ، كما نص عليه الأئمة مالك وأحمد ، والشافعي ، وغيرهم .

وللشافعي قول في مسألة الدابة إذا تنازعا ، فقال : أعرتني ، وقال المالك : بل أكريتك ، فقال في هذه المسئلة : القول قول الراكب . فمن أصحابه من سوى بين الصورتين . والمذهب فيها ان القول قول المالك . ومنهم من فرق ، وقال : الدابة يسمح في العادة بأن تعار ؛ بخلاف الأرض ؛ ولهذا قال مالك في رواية : ان القول قول المالك ، الا ان يكون مثله لا يكرى الدواب ، وكذلك قال أبو حنيفة في الدابة : القول قول الراكب . وهو قول في مذهب الامام أحمد .

وبالجملة : فالصواب الذي عليه الجمهور في مسألة الأرض ، ان القول قول المالك ، فيستحق المطالبة بالأجرة في هذه الصورة ؛ لكن هل يطالب بالأجرة التي ادعاها ، او بأجرة المثل ؟ او بالأقل منها ؟ على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره .

وسئل

من فلاح حرث أرضاً ، ولم يزرعها ، ثم زرعها غيره . فهل يستحق
الاجارة والمقاسمة ؟ ام لا ؟ .

فأجاب : إذا كانت الأرض مقاسمة : لرب الأرض سهم ، وللفلاح
سهم ، فانه يقسم نصيب الفلاح بين الحارث والزارع ، على مقدار ما
بدلاه من نفع ومال : والله أعلم .

وسئل

عن رجل استأجر من ثلاثة نفر قطعة أرض وبئر ماء معين بأجرة
معلومة ، وزرعها انسان ، ثم انه باع النصف من الانسان المذكور
لأحد المؤجرين ، وبقي على ملكه النصف من الانسان المذكور ،
ودفع الأجرة للآخرين المذكورين عن حصتها خاصة ، ولم يدفع
للمشتري من الأجرة المذكورة . وعند وفاته أشهد ان جميع ما يخص
المشتري من الأجرة المذكورة باق في ذمته على حكمه ، ولم يخلف سوى

نصف الانسان ، وعليه الأجرة المذكورة ، وعليه صداق زوجته .
فهل له ان يأخذ أسوة الشركاء ، أو يحاصصهم . ينظر ماله بحكم
غيره ؟ أفتونا .

فأجاب : الأجرة التي كان يستحقها أحد المؤجرين على المستأجر
باقية في ذمته ؛ ولو لم يقر ببقائها . فإذا أقر ببقائها : كان هذا مؤكدا ؛
لكن لغرمائه عليه اليمين انه لم يبر المستأجر من هذه الأجرة ، لا بوفاء ،
ولا إبراء ، ولا غير ذلك ؛ لكن من حين انتقلت لانسان فلشركته
مطالبته بحقوقهم من الأجرة ، من حين انتقلت اليه . وهذه الأجرة دين
من الديون يحاص بها سائر الغرماء .

وسئل

عن رجل أقطع فدان طين ، وتركه بديوان الأحباس ، فزرعه ،
ثم مات الجندي ، فترك عليه غيره ، فمنع من ذلك ، فأخذ توقيع
السلطان المطلق له بأن يجري على عادته ، فمنعه ، وقد زرعه . فهل له
أجرة الأرض ؟ أم الزرع ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا كان المقطع أعطاه إياه من إقطاعه ، وخرج
من ديوان الاقطاع الى ديوان الأحباس الذي لا يقطع ، وأمضى ذلك .

فليس للمقطع الثاني انتزاعه .

وأما إن كان المقطع الأول تبرع له به من إقطاعه ، والمقطع الثاني ان يتبرع ، وأن لا يتبرع : فالأمر موكول للثاني ، والزرع لمن زرعه ، ولصاحب الأرض أجرة المثل ، من حين أقطع الى حين كمال الانتفاع . وأما قبل إقطاعه فالمنفعة كانت للأول المتبرع ؛ لا للثاني . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن راعي أبقر سرح بالأبقر ليسقيها من مورد جرت العادة بسقي الأبقر منها ، فعند فراغ سقي الأبقر لحق إحدى الأبقر مرض من جهة الله تعالى ، فسقطت في الماء ، فتسبب الناس في إقامتها ، فلم تقم ، فجروها الى البر لتقوم فلم تقم ، ولم يكن بها ضرب ولا غيره ، فحضر وكيل مالكاها ، وجماعة من الناس ، وشاهدوا ما أصابها ، ورأوا ذبحها مصلحة فذبحوها : فهل يلزم الراعي قيمتها ؟

فأجاب : لا يلزم الراعي شيء إذا لم يكن منه تفريط ولا عدوان ؛ بل ان كان الأمر كما ذكرنا لا يلزم ايضا من ذبحها شيء ، فانهم قد أحسنوا فيما فعلوا ؛ فان ذبحها خير من تركها حتى تموت . وقد فعل مثل هذا راع على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم ينكر

النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، ولا بين أنه ضامن .

وهو نظير خرق صاحب موسى السفينة لينتفع بها أهلها مرقوعة ؛
فإن ذلك خير لهم من ذهابها بالكلية ، ومثل هذا لو رأى الرجل مال
أخيه المسلم يتلف بمثل هذا ، فأصلحه بحسب الامكان ، كان مأجوراً
عليه ، وإن نقصت قيمته ، ففانقص خير من تالف فكيف إذا كان
مؤتمناً ، كالراعي ونحوه ؟

ومثل

عن رجل يكون راعي إبل أو غنم ، ثم إن بعض الماشية تمرض ،
أو يتسبب لها أمر ، فيدركه الموت — أو غير راعي — ثم إنه يذكي
تلك الدابة ، خشية الهلاك على صاحبها فهل يضمن ذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب : إذا أدركها الموت فينبغي للراعي أن يذكيها ، ويحسن
في ذلك فإن ذلك خير من أن تموت حتف أنفها ، ولا ضمان عليه في
ذلك . والله أعلم .

وسئل

عن راعي غنم تسلم غنما وسلمها لصيه ، وهو عمره اثنا عشر سنة ، فسرح الغنم فذهب منها رأسان . فهل تلزم الصبي الأجير ؟ أم الراعي الأصلي ؟

فأجاب : يجب ذلك على الذي يسلمها إلى الصبي ، بغير إذن أصحابها .

وسئل

عن ضمان بساتين بدمشق ، وأن الجيش المنصور لما كسر العدو ، وقدم إلى دمشق ونزل في البساتين ، رعى زرعهم ، وغلالهم ، فاستهلك الغلال بسبب ذلك . فهل لهم الأجرة في ذلك ؟

فأجاب : إن سلاف الجيش الذي لا يمكن تضمينه هو من الآفات السماوية ، كالجراد . وإذا تلف الزرع بأفة سماوية قبل تمكن الآخر من حصاده ، فهل توضع فيه الجائحة ، كما توضع في الثمر المشتري ؟ على قولين للعلماء . أحدهما — وأشبهها بالكتاب والسنة والعدل — وضع الجائحة .

وسئل رحمه الله

عمن قال : أضمنه بكذا ، وإن أكله الجراد مثلاً ؟

فأجاب : إن هذا الشرط فاسد ، فإنه شرط غرر وقمار ، وإذا كان مع الشرط قد ضمنه بعوض كان ذلك دون عوض المثل ، إذا خلا من الشرط .

وحينئذ يفرق بين صحة العقد وفساده على المشهور . فإذا كان العقد فاسداً كان الواجب رد المقبوض به ، أو قيمته . وإن كان صحيحاً زيد على نصيب الباقي من المسمى بقدر قيمته ، ما بين القيمة مع الشرط ، والقيمة مع عدمه .

فإذا كان المسمى مثلاً ألفاً ، والباقي ثلث الثمرة : كان نصيبه ثلث ما بقي من الألف ، فينظر قيمة الجميع بالشرط ، فيأخذ تسعمائة (١) ألف ومائتان ، فيزاد على المسمى ، ونصيبه ثلثه . والله أعلم .

(١) يباض في الأصل .

وسئل رحمه الله

عمن استأجر أرضاً ، فلم يأتها المطر المعتاد ، فتلف الزرع . هل توضع الجائحة ؟

فأجاب : أما إذا استأجر أرضاً للزرع فلم يأت المطر المعتاد فله الفسخ باتفاق العلماء ؛ بل إن تعطلت بطلت الاجارة بلا فسخ ، في الأظهر .

وأما إذا نقصت المنفعة ، فإنه ينقص من الأجرة بقدر ما نقصت المنفعة ، نص على هذا أحمد بن حنبل ، وغيره . فيقال : كم أجرة الأرض مع حصول الماء المعتاد ؟ فيقال : ألف درهم . ويقال كم أجرتها مع نقص المطر هذا النقص ؟ فيقال : خمسمائة درهم . فيحط عن المستأجر نصف الأجرة المسماة ، فإنه تلف بعض المنفعة المستحقة بالعقد قبل التمكن من استيفائها ، فهو كما لو تلف بعض المبيع قبل التمكن من قبضه .

وكذلك لو أصاب الأرض جراد ، أو نار أو جائحة ، اتلف بعض الزرع ، فإنه ينقص من الأجرة بقدر ما نقص من المنفعة .

وأما ما تلف من الزرع فهو من ضمان مالكة ، لا يضمنه له رب

الأرض باتفاق العلماء . ولما رأى بعض العلماء اتفاق العلماء على هذا ظن أنهم متفقون على انه لا ينقص من الأجرة المسماة بقدر ما نقص من المنفعة ، ولم يميز بين كون المنفعة مضمونة على المؤجر حتى تنقضي المدة ؛ بخلاف الزرع نفسه . فانه ليس مضموناً عليه .

وقد اتفق العلماء على أنه لو نقصت المنفعة المستحقة بالعقد كان للمستأجر الفسخ ، كما لو استأجر طاحوناً ، او حماماً ، او بستاناً له ماء معلوم ، فنقص ذلك الماء نقصاً فاحشاً ، عما جرت به العادة ؛ بخلاف الجائحة في بيع الثمار ، فان فيها نزاعاً مشهوراً . فلو اشترى ثمرأ قبل بدو صلاحه ، فأصابته جائحة كان من ضمان البائع ؛ في مذهب مالك ، وأحمد . وهو قول الشافعي ، الذي علقه على صحة الخبر ، وقد صح الخبر في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان بعت من اخيك ثمرة ، فأصابها جائحة ، فلا يحل لك ان تأخذ من مال أخيك شيئاً ، به يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق ؟ » .

واشترط مالك ان يكون كثيره فوق الثلث ، وهو رواية عن احمد . وظاهر مذهبه وضع القليل والكثير . والمسألة لا تجيء على قول أبي حنيفة ؛ فانه لا يفرق بين ما قبل بدو الصلاح وما بعده ؛ بل يوجب العقد عند القطع في الحال مطلقاً ، ولو شرط التبقية ولو بعد بدو الصلاح لم يجز . والثلاثة يفرقون [بين] ما قبل بدو الصلاح ، وما

بعده . كما جاءت بذلك الأحاديث الصحيحة .

وأما ضمان البساتين عاماً ، أو أعواماً ، ليستغلها الضامن بسقيه وعمله كالإجارة ، ففيها نزاع .

وكذلك إذا بدا الصلاح في جنس من الثمر كالتوت ، فهل يباع جميع البستان ؟ فيه نزاع . والأظهر جواز هذا وهذا . كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع .

وسئل رحمه الله

عن الرجل يكتري أرضاً للزرع ، فتصيبه آفة ، فيهلك فهل فيه جائحة ؟ أم لا ؟

فأجاب : أما إذا اكرت أرضاً للزرع ، فأصابته آفة . فهذه « مسألة وضع الجوائح في الثمر ، فإن اشترى ثمراً قد بدا صلاحه ، فأصابته جائحة أنلفته قبل كمال صلاحه ، فإنه يتلف من ضمان البائع عند فقهاء المدينة . كمالك ، وغيره . وفقهاء الحديث كأحمد وغيره . وهو قول معلق للشافعي ؛ فإن الشافعي علق القول بصحة الحديث . الحديث قد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« اذا بعت من أخيك ثمرة ، فأصابتها جائحة ، فلا يحل لك ان تأخذ من مال أخيك شيئاً . به يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق ؟ » .

والاعتبار يؤيد هذا القول ، فان المبيع تلف قبل تمكن المشتري من قبضه ، فأشبه ما لو تلفت منافع العين المؤجرة قبل التمكن من استيفائها . فاذا قيل : هذه الثمرة تلفت بعد القبض قبل قبض الثمرة التي لم يكمل صلاحها من جنس قبض المنافع ؛ فان المقصود إنما هو جذاذها بعد كمال الصلاح ؛ ولهذا اذا شرط المشتري في قبضها بعد كمال الصلاح ، كانت من ضمانه .

وقد تنازع الفقهاء هل يجوز له أن يبيعها قبل الجذاذ ؟ على قولين ، هما روايتان عن احمد :

أحدهما : لا يجوز ؛ لأنه يبيع للمبيع قبل قبضه ، إذ لو كانت مقبوضة لكانت من ضمانه .

والثاني : يجوز بيعها ، وهو الصحيح ؛ لأنه قبضها القبض المبيع للتصرف ، وان لم يقبضها القبض الناقل للضمان كقبض العين المؤجرة ، فانه اذا قبضها جاز له التصرف في المنافع ، وإن كانت إذا تلفت تكون من ضمان المؤجر ؛ لكن تنازع الفقهاء : هل له ان يؤجرها بأكثر مما استأجرها به ؟ على ثلاثة أقوال ، هي ثلاث روايات عن أحمد .

قيل : يجوز ، كقول الشافعي . وقيل : لا يجوز ، كقول أبي حنيفة ،
ومأخذه : لأنه ربح فيها لم يضمن ، لأن المنافع لم يضمنها . وقيل :
إن أحدث فيها عمارة جاز ، والا فلا . والأول أصح ، لأنها مضمونة
عليه بالقبض ، بمعنى أنه إذا لم يستوفها تلفت من ضمانه ، لا من
ضمان المؤجر ، كما لو تلف الثمر بعد بدو صلاحه ، والتمكن من
جذائه ، ولكن إذا تلفت العين المؤجرة كانت المنافع تالفة من ضمان
المؤجر ، لأن المستأجر لم يتمكن من استيفائها ، فيفرق بين ما قبل
التمكن وبعده .

فصل

وأما إذا استأجر أرضا للزراعة ، فأصابها آفة ، فاذا تلف
الزرع بعد تمكن المستأجر من أخذه ، مثل أن يكون في اليد ،
فيسرقه اللص ، أو يؤخر حماده عن الوقت حتى يتلف . فهنا يجب
على المستأجر الأجرة .

وأما إذا كانت الآفة مانعة من الزرع ، فهنا لا أجرة عليه
بلا نزاع .

وأما إذا نبت الزرع ولكن الآفة منعه من تمام صلاحه ، مثل

نار او ربح او برد ، او غير ذلك ، مما يفسده ، بحيث لو كان هناك
زراع غيره لأتلفته . فهذا فيه قولان :

أظهرها : ان يكون من ضمان المؤجر ؛ لأن هذه الآفة أتلفت
المنفعة المقصودة بالعقد ؛ لأن المقصود بالعقد المنفعة التي يثبت بها
الزراع حتى يتمكن من حصاده ، فإذا حصل للأرض ما يمنع هذه
المنفعة مطلقا بطل المقصود بالعقد قبل التمكن من استيفائه .

ومثل هذا لو كانت الأرض سبخة فتلف الزرع ، او كانت الى
جانب بحر او نهر فأتلف الماء تلك الأرض ، قبل كمال الزرع ، ونحو
ذلك . ففي هذه الصور كلها تتلف من ضمان المؤجر . وليس على المستأجر
أجرة مانعطل الانتفاع به . كما لو ماتت الدابة المستأجرة ، او انقطع
الماء ، ولم يمكن الانتفاع بها في شيء من المنفعة المقصودة بالعقد ،
وأمثال هذه الصور . وليس هذا مثل أن يسرق ماله ، او يحترق من
الدار ؛ فان المنفعة المقصودة بالعقد لم تتغير ، فانه يمكن ان ينتفع بها
هو وغيره ؛ بأن يحفظها من اللص او الحريق .

ونظير ذلك ان يتلف المال الذي اكرت الدابة لحمله ؛ فان الأجرة
عليه ؛ بخلاف ما إذا كانت الآفة مانعة من الانتفاع مطلقا له ولغيره ؛
فان هذا بمنزلة موت الدابة ، واحتراق الدار المؤجرة . ونظير سرقة

متاعه من الدار : أن يسرق سارق زرعه . وأما إذا جاء جيش عام ،
فأفسد الزرع ، فهذه آفة سماوية ؛ فإن هذا لا يمكن تضيئه ؛ ولا
الاحتراز منه . ونظيره أن يجيء جيش عام فيخرج الناس من مساكنهم
التي يسكنونها .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك
له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليماً (١) .

فصل

في « وضع الجوائح » في المبايعات والضمانات والمؤاجرات مما تمس
الحاجة إليه . وذلك داخل في « قاعدة تلف المقصود المعقود عليه قبل
التمكن من قبضه » .

(١) مساله في وضع الجوائح .

قال الله تعالى في كتابه : (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وقال تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ، وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون) وقال تعالى — فيما ذم به بني إسرائيل — (فبما نقضهم ميثاقهم — إلى قوله — وأخذم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل) .

ومن أكل أموال الناس بالباطل أخذ أحد العوضين بدون تسليم العوض الآخر ؛ لأن المقصود بالعهود والعقود المالية هو التقابض ، فكل من العاقدين يطلب من الآخر تسليم ما عقد عليه ؛ ولهذا قال تعالى : (واتقوا الله الذي تسألون به) أي تتعاقدون ، وتتعاقدون ، وهذا هو موجب العقود ومقتضاها ؛ لأن كلا من المتعاقدين أوجب على نفسه بالعقد ما طلبه الآخر ، وسأله منه .

فالعقود موجبة للقبوض ؛ والقبوض هي المسؤولية المقصودة المطلوبة ؛ ولهذا تتم العقود بالتقابض من الطرفين ، حتى لو أسلم الكافران بعد التقابض في العقود التي يعتقدون صحتها ، أو تحاكمنا إلينا ، لم تعرض لذلك لانقضاء العقود بموجباتها ؛ ولهذا نهى عن بيع الكالئ بالكالئ ؛ لأنه عقد وإيجاب على النفوس بلا حصول مقصود لأحد الطرفين ولا لهما ؛ ولهذا حرم الله الميسر الذي منه بيع الغرر . ومن الغرر ما يمكنه قبضه ،

وعدم قبضه : كالدواب الشاردة ؛ لأن مقصود العقد — وهو القبض —
غير مقدور عليه .

ولهذا تنازع العلماء في « بيع الدين على الغير » ، وفيه عن أحمد
روايتان ، وإن كان المشهور عند أصحابه منعه .

وبهذا وقع التعليل في بيع الثمار قبل بدو صلاحها ، كما في
الصحيحين عن أنس بن مالك : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع الثمار حتى تزهى » قيل : وما تزهى ؟ قال : « حتى
تحمّر » قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رأيت إذا منع الله
الثمرة ، بم يأخذ أحدكم مال أخيه ؟ » وفي لفظ أنه : « نهى عن
بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ، وعن النخل حتى يزهر ؟ قيل : وما
يزهر ؟ قال : يحمار ويصفار » وفي لفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم :
« نهى عن بيع الثمر حتى تزهر فقلت لأنس : ما زهوها ؟ قال :
تحمّر وتصفّر ، رأيت أن منع الله الثمر ، بم تستحل مال أخيك ؟ »
وهذه ألفاظ البخاري . وعند مسلم « نهى عن بيع ثمر النخل حتى
يزهر » وعنده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أن لم يثمرها
الله فبم يستحل أحدكم مال أخيه ؟ » قال أبو مسعود الدمشقي :
جعل مالك والدراوردي قول أنس : رأيت أن منع الله الثمرة —
من حديث النبي صلى الله عليه وسلم . أدرجاء فيه ، ويرون أنه غلط .

وفيا قاله ابو مسعود نظر .

وهذا الأصل متفق عليه بين المسلمين ، ليس فيه نزاع ، وهو من الأحكام التي يجب اتفاق الأمم والملل فيها في الجملة ؛ فان مبنى ذلك على العدل والقسط الذي تقوم به السماء والأرض ، وبه أنزل الله الكتب ، وأرسل الرسل ، كما قال تعالى : (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط) .

وذلك ان المعاوضة كالمبايعة ، والمؤاجرة مبناها على المعادلة ، والمساواة من الجانبين ، لم يبذل أحدهما ما بذله الا ليحصل له ما طلبه . فكل منها آخذ معط ، طالب مطلوب . فاذا تلف المقصود بالعقد المعقود عليه قبل التمكن من قبضه — مثل تلف العين المؤجرة ، قبل التمكن من قبضها ، وتلف ما يبيع بكيل او وزن قبل تمييزه بذلك واقباضه ونحو ذلك — لم يجب على المؤجر او المشتري أداء الأجرة أو الثمن .

ثم ان كان التلف على وجه لا يمكن ضمانه — وهو التلف بأمر سماوي — بطل العقد ، ووجب رد الثمن الى المشتري ان كان قبض منه ، وبريء منه ان لم يكن قبض . وان كان على وجه يمكن فيه الضمان ، وهو ان يتلفه آدمي يمكن تضيئه ، فالمشتري الفسخ لأجل تلفه قبل التمكن من قبضه ، وله الامضاء لامكان مطالبة المتلف . فان

فسخ كانت مطالبة المتلف للبائع ، وكان للمشتري مطالبة البائع بالثمن ان كان قبضه ، وان لم يفسخ كان عليه الثمن ، وله مطالبة المتلف ؛ لكن المتلف لا يطالب الا بالبدل الواجب بالانلاف ، والمشتري لا يطالب الا بالمسمى الواجب بالعقد .

ولهذا قال الفقهاء من أصحابنا وغيرهم : ان المتلف اما ان يكون هو البائع ، او المشتري ، او ثالثاً ، او يكون بأمر سماوي ، فان كان هو المشتري فانلافه كقبضه يستقر به العوض . وان كان بأمر سماوي انفسخ العقد . وان كان ثالثاً فالمشتري بالخيار . وان كان المتلف هو البائع فأشهر الوجهين انه كانلاف الأجنبي . والثاني انه كالتلف السماوي .

وهذا الأصل مستقر في جميع المعاضات إذا تلف المعقود عليه قبل التمكن من القبض تلفاً لا ضمان فيه انفسخ العقد ، وان كان فيه الضمان كان في العقد الخيار . وكذلك سائر الوجوه التي يتعذر فيها حصول المقصود بالعقد من غير اياس : مثل ان يغصب المبيع او المستأجر غاصب ، او يفلس البائع بالثمن ، او يتعذر فيها ما تستحقه الزوجة من النفقة ، والمتعة ، والقسم ، او ما يستحقه الزوج من المتعة ونحوها ، ولا ينتقض هذا بموت أحد الزوجين ؛ لأن ذلك تمام العقد ونهايته ، ولا بالطلاق قبل الدخول ؛ لأن نفس حصول الصلة بين الزوجين احد مقصودي العقد ؛ ولهذا ثبتت به حرمة المصاهرة في غير الريبة .

فصل

والأصل في أن تلف المبيع والمستأجر قبل التمكن من قبضه
ينفسخ به العقد : من السنة : ما رواه مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد
الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو بعت من أخيك
ثمراً فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ، به تأخذ مال
أخيك بغير حق ؟ » وفي رواية أخرى : « أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أمر بوضع الجوائح » .

فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الصحيح أنه
إذا باع ثمراً ، فأصابته جائحة فلا يحل له أن يأخذ منه شيئاً . ثم بين
سبب ذلك وعلة فقال : « به تأخذ مال أخيك بغير حق ؟ » وهذا
دلالة على ما ذكره الله في كتابه من تحريم أكل المال بالباطل ، وأنه
إذا تلف المبيع قبل التمكن من قبضه كان أخذ شيء من الثمن أخذ
ماله بغير حق ؛ بل بالباطل ، وقد حرم الله أكل المال بالباطل ؛
لأنه من الظلم المخالف للقسط الذي تقوم به السماء والأرض . وهذا
الحديث أصل في هذا الباب .

والعلماء وإن تنازعوا في حكم هذا الحديث — كما سذكروه ،
واتفقوا على أن تلف المبيع قبل التمكن من القبض يبطل العقد ، ويحرم
أخذ الثمن — فليست أعلم عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً صحيحاً
صريحاً في هذه القاعدة وهي : « ان تلف المبيع قبل التمكن من القبض
يبطل العقد » غير هذا الحديث .

وهذا له نظائر متعددة ، قد ينص النبي صلى الله عليه وسلم
نصاً يوجب قاعدة ، ويخفى النص على بعض العلماء حتى يوافقوا غيرهم
على بعض أحكام تلك القاعدة ، ويتنازعوا فيما لم يبلغهم فيه النص :
مثل اتفاقهم على المضاربة ، ومنازعتهم في المساقاة ، والمزارعة . وهما
ثابتان بالنص ، والمضاربة ليس فيها نص ، وإنما فيها عمل الصحابة
رضي الله عنهم .

ولهذا كان فقهاء الحديث يؤصلون أصلاً بالنص ، ويفرعون عليه
— لا ينازعون في الأصل المنصوص ويوافقون فيما لا نص فيه —
ويتولد من ذلك ظهور الحكم المجمع عليه ؛ لهية الاتفاق في القلوب ،
وإنه ليس لأحد خلافه .

وتوقف بعض الناس في الحكم المنصوص . وقد يكون حكمه أقوى
من المتفق عليه . وإن خفي مدركه على بعض العلماء فليس ذلك بمنع

من قوته في نفس الأمر ، حتى يقطع به من ظهر له مدركه .

ووضع الجوائح من هذا الباب ، فانها ثابتة بالنص ، وبالعمل القديم الذي لم يعلم فيه مخالف من الصحابة والتابعين ، وبالقياص الجلي والقواعد المقررة ؛ بل عند التأمل الصحيح ليس في العلماء من يخالف هذا الحديث على التحقيق .

وذلك ان القول به هو مذهب أهل المدينة قديماً ، وحديثاً ، وعليه العمل مندم من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى زمن مالك وغيره ، وهو مشهور عن علمائهم : كالقاسم بن محمد ، ويحيى بن سعيد القاضي ، ومالك وأصحابه ، وهو مذهب فقهاء الحديث : كالامام احمد وأصحابه ، وابي عبيد ، والشافعي في قوله القديم . واما في القول الجديد فانه علق القول به على ثبوته ؛ لأنه لم يعلم صحته ، فقال رضي الله عنه : لم يثبت عندي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجوائح ، ولو ثبت لم أعده ، ولو كنت قائلاً بوضعها لوضعها في القليل والكثير .

فقد أخبر انه انما لم يجزم به ؛ لأنه لم يعلم صحته . وعلق القول به على ثبوته ، فقال : لو ثبت لم أعده . والحديث ثابت عند أهل الحديث لم يقدح فيه احد من علماء الحديث ؛ بل صححوه ، ورووه في الصحاح والسنن ، رواه مسلم وابو داود وابن ماجه والامام احمد . فظهر وجوب القول به

على أصل الشافعي أصلاً .

وأما أبو حنيفة فإنه لا يتصور الخلاف معه في هذا الأصل على الحقيقة ؛ لأن من أصله : أنه لا يفرق بين ما قبل بدو الصلاح وبعده ، ومطلق العقد عنده وجوب القطع في الحال . ولو شرط التبقية بعد بدو الصلاح لم يصح عنده ؛ بناء على ما رآه من أن العقد موجب التقابض في الحال ، فلا يجوز تأخيرهم ؛ لأنه شرط يخالف مقتضى العقد ، فإذا تلف الثمر عنده بعد البيع والتخلى فقد تلف بعد وجوب قطعه ، كما لو تلف عند غيره بعد كمال صلاحه . وطرد أصله في الإجارة ، فعنده لا يملك المئاع فيها إلا بالقبض شيئاً فشيئاً ، لا تملك بمجرد العقد وقبض العين ؛ ولهذا يفسخها بالموت وغيره .

ومعلوم أن الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم متواترة في التفريق بين ما بعد بدو الصلاح ، وقبل بدوه ، كما عليه جماهير العلماء حيث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار . حتى يبدو صلاحها ، وذلك ثابت في الصحيح من حديث ابن عمر ، وابن عباس ، وجابر ، وأنس ، وأبي هريرة . فلو كان أبو حنيفة ممن يقول ببيع الثمار بعد بدو صلاحها مبقاة إلى كمال الصلاح ظهر النزاع معه .

والذين ينازعون في وضع الجوائع لا ينازعون في أن البيع إذا

تلف قبل التمكن من القبض يكون من ضمان البائع ؛ بل الشافعي أشد الناس في ذلك قولاً ؛ فإنه يقول : إذا تلف قبل القبض ، كان من ضمان البائع في كل مبيع ، ويطرد ذلك في غير البيع . وأبو حنيفة يقول به في كل منقول . ومالك وأحمد القائلان بوضع الجوائح يفرقان بين ما أمكن قبضه كالعين الحاضرة ، وما لم يمكن قبضه ؛ لما روى البخاري من رواية الزهري عن سالم عن ابن عمر قال : « مضت السنة أن ما أدركته الصفقة حياً مجموعاً فهو من مال المشتري » .

وأما النزاع في أن تلف الثمر قبل كمال صلاحه تلف قبل التمكن من القبض أم لا ؟ فإنهم يقولون : هذا تلف بعد قبضه ؛ لأن قبضه حصل بالتخلية بين المشتري وبينه ؛ فإن هذا قبض العقار وما يتصل به بالاتفاق ؛ ولأن المشتري يجوز تصرفه فيه بالبيع وغيره ، وجواز التصرف يدل على حصول القبض ؛ لأن التصرف في المبيع قبل القبض لا يجوز ، فهذا سر قولهم .

وقد احتجوا بظاهر من أحاديث معتضدين بها . مثل ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد قال : أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمار ابتاعها ، فكثر دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تصدقوا عليه » فتصدق الناس عليه ، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه : « خذوا ما

وجدتم وليس لكم الا ذلك » ومثل ما روي في الصحيحين ان امرأة
أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : ان ابني اشترى ثمرة من
فلان ، فاذهبتها الجائحة ، فسأله ان يضع عنه ، فتألى ان لا يفعل .
فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « تألى ان لا يفعل خيرا » .

ولا دلالة في واحد من الحديثين . أما الأول : فكلام مجمل ، فانه
حكى ان رجلا اشترى ثمرا فكثر ديونه ، فيمكن ان السر كان
رخيصا فكثر دينه لذلك . ويحتمل انها تلفت او بعضها بعد كمال الصلاح
او حوزها الى الجرين ، او الى البيت ، او السوق . ويحتمل ان يكون
هذا قبل نهيه ان تباع الثمار قبل بدو صلاحها . ولو فرض ان هذا كان
مخالفا لكان منسوخا ؛ لانه باق على حكم الأصل ، وذاك ناقل عنه ،
وفيه سنة جديدة فلو خولفت لوقع التغير مرتين .

واما الحديث الثاني فليس فيه الا قول النبي صلى الله عليه وسلم :
« تألى ان لا يفعل خيرا » ، والخير قد يكون واجبا ، وقد يكون مستحبا ،
ولم يحكم عليه لعدم مطالبة الخصم ، وحضور البيئة ، او الاقرار ، ولعل
التلف كان بعد كمال الصلاح .

وقد اعترض بعضهم على حديث الجوائح بانه محمول على بيع الثمر
قبل بدو صلاحه ، كما في حديث أنس . وهذا باطل لعدة أوجه .

(أحدها) ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا بعت من أخيك ثمرة فأصابتها جائحة ، والبيع المطلق لا ينصرف الا الى البيع الصحيح .

(والثاني) انه اطلق بيع الثمرة ، ولم يقل قبل بدو صلاحها . فاما تقييده ببيعها قبل بدو صلاحها فلا وجه له .

(الثالث) انه قيد ذلك بحال الجائحة ، وبيع الثمر قبل بدو صلاحه لا يجب فيه ثمن بحال .

(الرابع) ان المقبوض بالعقد الفاسد مضمون ، فلو كان الثمر على الشجر مقبوضا لوجب ان يكون مضمونا على المشتري في العقد الفاسد . وهذا الوجه يوجب ان يحتج بحديث انس على وضع الجوائح في البيع الصحيح كما توضع في البيع الفاسد ؛ لأن ماضن في الصحيح ضمن في الفاسد ، وما لا يضمن في الصحيح لا يضمن في الفاسد .

واما قولهم : انه تلف بعد القبض فممنوع ، بل نقول : ذلك تلف قبل تمام القبض وكاله ؛ بل وقبل التمكن من القبض ؛ لأن البائع عليه تمام الترية من سقي الثمر ، حتى لو ترك ذلك لكان مفرطا ، ولو فرض ان البائع فعل ما يقدر عليه من التخلية ، فالمشتري انما عليه ان يقبضه على الوجه المعروف المعتاد . فقد وجد التسليم دون تمام التسلم . وذلك

أحد طرفي القبض . ولم يقدر المشتري الا على ذلك . وانما على المشتري ان يقبض المبيع على الوجه المعروف المعتاد الذي اقتضاه العقد ، سواء كان القبض مستقبيا للعقد ، او مستأخرا . وسواء كان جملة ، او شيئا فشيئا .

ونحن نطرد هذا الأصل في جميع العقود ، فليس من شرط القبض ان يستعقب العقد ؛ بل القبض يجب وقوعه على حسب ما اقتضاه العقد ؛ لفظا ، وعرفا ؛ ولهذا يجوز استثناء بعض منفعة المبيع مدة معينة ، وان تأخر بها القبض على الصحيح ، كما يجوز بيع العين المؤجرة ، ويجوز بيع الشجر ، واستثناء ثمره للبائع ، وان تأخر معه كمال القبض . ويجوز عقد الاجارة لمدة لا تلي العقد .

وسر ذلك ان القبض هو موجب العقد فيجب في ذلك ما اوجبه العاقدان بحسب قصدهما الذي يظهر بلفظها وعرفها ؛ ولهذا قلنا ان شرطا تعجيل القطع جاز اذا لم يكن فيه فساد يحظره الشرع ، فان المسلمين عند شروطهم الا شرطا احل حراما أو حرم حلالا . وان أطلقا فالعرف تأخير الجذاذ والحصاد الى كمال الصلاح .

واما استدلالهم بان القبض هو التخلية ، فالقبض مرجعه الى عرف الناس ، حيث لم يكن له حد في اللغة ولا في الشرع . وقبض ثمر الشجر

لا بد فيه من الخدمة والتخلية المستمرة الى كمال الصلاح ؛ بخلاف قبض مجرد الاصول . وتخلية كل شيء بحسبه . ودليل ذلك المنافع في العين المؤجرة .

وأما استدلالهم بجواز التصرف فيه بالبيع ، فمن أحد في هذه المسألة روايتان :

(احداها) لا يجوز بيعه ما دام مضمونا على البائع ؛ لانه بيع ما لم يقبض فلا يجوز . وعلى هذا يمنع الحكم في الأمل .

(والرواية الثانية) يجوز التصرف . وعلى هذه الرواية فذلك بمنزلة منافع الاجارة بانها لو تلفت قبل الاستيفاء كانت من ضمان المؤجر بالاتفاق ، ومع هذا فيجوز التصرف فيها قبل القبض ، وذلك لأنه في الموضعين حصل الاقباض الممكن ، فجاز التصرف فيه باعتبار التمكن ، ولم يدخل في الضمان ؛ لانتفاء كماله وتماحه الذي به يقدر المشتري والمستأجر على الاستيفاء وعلى هذا فعندنا لا ملازمة بين جواز التصرف والضمان ؛ بل يجوز التصرف بلا ضمان كما هنا . وقد يحصل الضمان بلا جواز تصرف ، كما في المقبوض قبضا فاسدا ، كما لو اشترى قفيزا من صبرة ، فقبض الصبرة كلها ، وكما في الصبرة قبل نقلها على إحدى الروايتين . اختارها الحرقي . وقد يحصلان جميعا . وقد لا يحصلان جميعا .

ولنا في جواز إيجار العين المؤجرة بأكثر من أجرتها روايتان ؛
لما في ذلك من ربح ما لم يضمن . ورواية ثالثة : ان زاد فيها عمارة جازت
زيادة الأجرة ، فتكون الزيادة في مقابلة الزيادة . فالروايتان في بيع الثمار
المشترأة نظير الروايتين في إيجار العين المؤجرة . ولو قيل في الثمار :
انما يمنع من الزيادة على الثمن ، كرواية المنع في الاجارة لتوجه ذلك .

وبهذا الكلام يظهر المعنى في المسئلة ، وان ذلك تلف قبل التمكن
من القبض المقصود بالعقد ، فيكون مضمونا على البائع ، كتلف المنافع
قبل التمكن من قبضها ؛ وذلك لان التخلية ليست مقصودة لذاتها ، وانما
مقصودها تمكن المشتري من قبض المبيع ، والثمر على الشجر ليس
بمحرز ولا مقبوض ؛ ولهذا لا قطع فيه . ولا المقصود بالعقد كونه على
الشجر ؛ وانما المقصود حصاده وجذاده ، ولهذا وجب على البائع ما به
يتمكن من جذاده وسقيه ، والأجزاء الحادثة بعد البيع داخلة فيه ، وان
كانت معدومة ، كما تدخل المنافع في الاجارة ، وان كانت معدومة .
فكيف يكون المعدوم مقبوضاً قبضا مستقراً موجبا لانتقال الضمان ؟ ١ .

فصل

وعلى هذا الأصل تتفرع المسائل . فالجائحة هي الآفات السماوية التي لا يمكن معها تضمين أحد : مثل الريح والبرد والحر والمطر ، والجليد والصاعقة ، ونحو ذلك ، كما لو تلف بها غير هذا المبيع . فان أتلها آدمي يمكن تضمينه ، او غصبها غاصب ، فقال أصحابنا كالقاضي وغيره : هي بمنزلة إنلاف المبيع قبل التمكن من قبضه ، ينخر المشتري بين الامضاء والفسخ كما تقدم . وان أتلها من الآدميين من لا يمكن ضمانه كالجيش التي تهبها ، واللصوص الذين يخربونها : فخرجوا فيه وجهين :

(أحدهما) ليست جائحة لأنها من فعل آدمي . (والثاني) وهو قياس أصول المذهب انها جائحة ، وهو مذهب مالك . كما قلنا مثل ذلك في منافع الاجارة ، لأن المأخذ انما هو امكان الضمان ؛ ولهذا لو كان المتلف جيوش الكفار ، او أهل الحرب ، كان ذلك كالآفة السماوية . والجيش واللصوص وان فعلوا ذلك ظلما ، ولم يمكن تضمينهم : فهم بمنزلة البرد في المعنى . ولو كانت الجائحة قد عيبته ولم تتلفه فهو كالعيب

الحادث قبل التمكن من القبض ، وهو كالعيب القديم يملك به ، او الأرض حيث يقول به .

واذا كان ذلك بمنزلة تلف المبيع قبل التمكن من قبضه ، فلا فرق بين قليل الجائحة وكثيرها في أشهر الروايتين . وهي قول الشافعي ، وأبي عبيدة وغيرهما من فقهاء الحديث ؛ لعموم الحديث والمعنى .

(والثانية) ان الجائحة الثلث فما زاد ، كقول مالك ؛ لانه لا بد من تلف بعض الثمر في العادة ، فيحتاج الى تقدير الجائحة ، فتقدر بالثلث ، كما قدرت به الوصية والنذر ومواضع في الجراح وغير ذلك ؛ لان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الثلث ، والثلث كثير » .

وعلى الرواية الأولى يقال : الفرق مرجعه الى العادة ، فما جرت العادة بسقوطه او أكل الطير او غيره له فهو مشروط في العقد ، والجائحة ما زاد على ذلك ؛ واذا زادت على العادة وضعت جميعها ، وكذلك اذا زادت على الثلث ، وقلنا بتقديره فانها توضع جميعها . وهل الثلث مقدر بثلث القيمة ، او ثلث المقدار ؟ على وجهين . وهما قولان في مذهب مالك .

فصل

والجوائع موضوعة في جميع الشجر عند اصحابنا ، وهو مذهب مالك .
وقد نقل عن أحمد انه قال : انما الجوائع في النخل ، وقد تأوله القاضي
على انه أراد إخراج الزرع والخضر من ذلك ، ويمكن انه أراد أن لفظ
الجوائع الذي جاء به الحديث هو في النخل ، وبقي الشجر ثابتة بالقياس
لا بالنص ؛ فان شجر المدينة كان النخل . وأما الجوائع فيها يتناع من
الزرع ففيه وجهان ذكرهما القاضي وغيره .

(أحدهما) لا جائحة فيها . قال القاضي : وهذا أشبه ، لأنها لا تنبع
إلا بعد تكامل صلاحها وأوان جذاؤها ؛ بخلاف الثمرة فان بيعها جائز
بمجرد بدو الصلاح ، ومدته تطول . وعلى هذا الوجه حمل القاضي كلام
أحمد : انما الجوائع في النخل — يعني لما كان ببغداد — وقد سئل عن
جوائع الزرع فقال : انما الجوائع في النخل . وكذلك مذهب مالك
انه لا جائحة في الثمرة إذا يبست ، والزرع لا جائحة فيه كذلك ، لانه انما
يباع يابسا ، وهذا قول من لا يضع الجوائع في الثمر . كأبي حنيفة
والشافعي في القول الجديد المعلق .

(والوجه الثاني) فيها الجائحة كالثمرة . وهذا هو الذي قطع به

غير واحد من أصحابنا ، كأبي محمد ، لم يذكروا فيه خلافا ، ولم يفرقوا بين ذلك وبين الثمرة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع العنب حتى يسود ، وبيع الحب حتى يشتد » فيبيع هذا بعد اسوداده كبيع هذا بعد اشتداده . ومن حين يشتد الى حين يستحصد مدة قد نصيبه فيها جائحة .

ومن أصحابنا من قال : ما تكرر حمله كالقثاء ، والخيار ، ونحوهما من الخضر والبقول ، وغيرهما فهو كالشجر ، وثمره كثمره في ذلك ؛ لصحة بيع أصوله صفاراً كانت او كباراً ، مشرة او غير مشرة .

فصل

هذا اذا تلفت قبل كمال صلاحها ووقت جذاذها . فان تركها الى حين الجذاذ فتلفت حينئذ فكذلك عند أصحابنا . ونقل عن مالك انها تكون من ضمان المشتري . وللشافعي قولان ؛ وذلك لانه لم يبق على البائع شيء من التسليم ، والمشتري لم يحصل منه تفريط لا خاص ولا عام ، فان تأخيرها الى هذا الحين من موجب العقد . فأصحابنا راعوا عدم تمكن المشتري وعدم تفريطه ، والمنازع راعى تسليم البائع وتمكينه . وأما إن تركها حتى تجاوز وقت نقلها وتكامل بلوغها ، ثم تلفت :

ففيها لأصحابنا ثلاثة أوجه :

(أحدها) ان تكون من ضمان البائع أيضاً لعدم كمال قبض المشتري ، وهو الذي قطع به القاضي في المجرد ، وابن عقيل ، وأكثر الأصحاب ، وهو مذهب مالك والشافعي ؛ لكن القاضي في المجرد عله بما اذا لم يكن له عذر ؛ دون ما اذا عاقه مرض او مانع . واما غيره فذهبوا الى الوجه الثالث ، وهو عدم اعتبار امكان الرفع والجذ . قال ابن عقيل : هذا هو الذي يقتضيه مذهبنا . وهو كما قال ؛ فان هذه الثمرة بمنزلة المنفعة في الاجارة . ولو حال بين المستأجر وبينها حائل يخصه مثل مرضه ونحوه لم تسقط عنه الاجرة ؛ بخلاف العام فانه يسقط اجرة ما ذهب به من المنفعة .

فصل

هذا إذا اشترى الثمرة والزرع ، فان اشترى الأصل بعد ظهور الثمر او قبل التأخير ، واشترط الثمر فلا جائحة في ذلك عند أصحابنا ومالك وغيرهما . ولذلك احتز الخرقى من هذه الصورة ، فقال : واذا اشترى الثمرة دون الأصل فتلفت بجائحة من السماء رجع بها على البائع وذلك لأنه هنا حصل القبض الكامل بقبض الأصل ؛ ولهذا لا يجب

على البائع سقي ولا مؤونة أصلاً ؛ فان المبيع عقار ، والعقار قبض بالتخلية ، والثمر دخل ضمناً وتبعاً ، فاذا جاز بيعه قبل صلاحه جاز هنا تبعاً . ولو بيع مقصوداً لم يجز بيعه قبل صلاحه .

فصل

هذا الكلام في البيع المحض للثمر والزرع . وأما الضمان والقبالة ، وهو ان يضمن الأرض والشجر جميعاً بعوض واحد لمن يقوم على الشجر والأرض ، ويكون الثمر والزرع له ؛ فهذا العقد فيه ثلاثة أقوال :

(أحدها) انه باطل وهذا القول منصوص عن أحمد ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي ؛ بناء على انه في ذلك تبعاً للثمر قبل بدو صلاحه .

(والثاني) يجوز اذا كانت الأرض هي المقصودة ، والشجر تابع لها ؛ بأن يكون شجراً قليلاً . وهذا قول مالك .

(والثالث) جواز ذلك مطلقاً ، قاله طائفة من أصحابنا وغيرهم ، منهم ابن عقيل . وهذا هو الصواب ؛ لان إجارة الأرض جائزة ، ولا يمكن ذلك الا بادخال الشجر في العقد فجاز للحاجة تبعاً ، وان كان في ذلك بيع ثمر قبل بدو صلاحه اذا بيع مع الأصل ؛ ولان ذلك ليس ببيع

للشجر ؛ لأن الضامن هنا هو الذي يسقي الشجر ، ويزرع الأرض ، فهو في الشجر بمنزلة المستأجر في الأرض . والمتاع للشجر بمنزلة المشتري للزراع ، فلا يصح إلحاق أحدهما بالآخر ، ولأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل حديقة أسيد بن الحضير ثلاث سنين بعد موته ، وأخذ القبالة فوفى بها دينه . رواه حرب الكرماني في مسائله ، وأبو زرعة الدمشقي في تاريخه بإسناد صحيح . ولأن عمر بن الخطاب ضرب الخراج باتفاق الصحابة على الأرض التي فيها شجر نخل وعنب ، وجعل للأرض قسطا ، وللشجر قسطا . وذلك اجارة عند أكثر من ينازعنا في هذه المسئلة ، وهو ضمان لأرض وشجر . وقد بسطت الكلام في هذه المسئلة في « القواعد الفقهية » .

والغرض هنا « مسئلة وضع الجوائح » فإذا قلنا : لا يصح هذا العقد فكيف الطريق في المعاملة ؟ قيل : انه يؤجر الأرض ، ويساقى على الشجر فيها ، وهذا قول طائفة من أصحاب الشافعي ، وغيرهم . وهو قول القاضي أبي يعلى في كتاب « إبطال الحيل » والمنصوص عن احمد ابطال هذه الحيلة ، وهو الصواب ، كما قررنا في « كتاب ابطال الحيل » فساد ذلك من وجوه كثيرة .

(منها) انه إن جعل أحد العقدين شرطا في الآخر لم يصح ، وإن عقدهما عقدين مفردين لم تجز له هذه المحابة في مال موليه ؛ كالوقف

ومال اليتيم ، ونحوهما ؛ ولا مال موكله الغائب ونحوه .

(ومنها) انه قد علم ان اعطاء العوض العظيم من الضامن لم يكن لأجل منفعة الأرض التي قد لا تساوي عشر العوض ؛ وانما هو لأجل الثمرة ، وكذلك المالك قد علم انه لم يشترط لنفسه من الثمرة شيئاً ، وهو لا يطالب بذلك القدر النزر الذي لا قيمة له ، وانما جعل الثمرة جميعها للضامن .

وفي الجملة : فهذا العقد إما ان يصح على الوجه المعروف بين الناس ، وإما ان لا يصح بحال ؛ لكن الثاني فيه فساد عظيم لا تحتمله الشريعة ، فتعين الأول . وأما هذه الحيلة فيعرف بطلانها بأدنى نظر .

فعلى هذا إذا حصلت جائحة في هذا الضمان ، فان قلنا : العقد فاسد ، فيكون قد اشترى ثمرة قبل بدو صلاحها ، وقد خلى بينه وبينها وتلفت قبل كمال الصلاح ، او لم تطلع . وقد تقدم ان النبي صلى الله عليه وسلم انما نهى عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه لقوله : « أرأيت ان منع الله الثمرة » او قال : « أرأيت ان لم يثمرها الله ، فبم يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق ؟ » واذا أصابتها جائحة منعت كمال صلاحها ، وأفسدتها : فقد منع الله الثمرة ، فيجب ان لا يأخذ مال أخيه بغير حق .

ومن قال : ان الثمرة تضمن بالقبض في العقد الصحيح ، فيلزمه ان

يقول : انها تضمن بالقبض في العقد الفاسد ، فاذا تلفت هنا تكون من ضمانه ؛ لأن المقبوض بالعقد الفاسد مضمون على المشتري ؛ لكن يجب ان يضمنوا قيمتها حين تلفت ، وقد يكون تلفها في أوائل ظهورها وقيمتها قليلة ، وقد يكون بعد بدو صلاحها ، وهذا مما يلزمهم فيه إلزاما قويا ، وهو انه اذا اشتراها بعد بدو صلاحها مستحقة التبقية ، فكثير من أجزائها وصفاتها لم يخلق بعد ، فاذا تلفت بجائحة ولم نضع عنه الجائحة ، فيجب ان لا يضمن إلا ما قبضه دون ما لم يخلق بعد ولم يقبضه ، فيجب ان ينظر قيمتها حين أصابتها الجائحة فينسب ذلك الى قيمتها ، وقت بدو الصلاح ، فيضمن من الثمن بقدر ذلك ، بمنزلة من قبض بعض المبيع وبعض منفعة الاجارة دون بعض ، فانه يضمن ما قبضه دون ما لم يقبضه بعد .

فاما ان يجعل الاجزاء والصفات المدومة التي لم تخلق بعد من ضمانه وهي لم توجد فهذا خلاف أصول الاسلام ، وهو ظلم بين لا وجه له . ومن قاله فعليه ان يقول : انه اذا اشترى الثمرة قبل بدو صلاحها ، وقبض أصلها ولم يخلق منها شي لآفة منعت الطلع ، ان يضمن الثمن جميعه للبائع ، وهذا خلاف النص والاجماع . ويلزمه ان يقول : انه لو بدا صلاحها في العقد الفاسد وتلفت بآفة سماوية ان يضمن جميع الثمرة ، كما يضمنها عنده بالعقد الصحيح ، فان ما ضمن بالقبض في أحدها ،

ضمن بالقبض في الآخر ، الا أنه يضمن هنا بالمسمى وهناك بالبدل .
وهذه حجة قوية لا يحصى عنها ، فانه ان جعل ما لم يخلق من
الأجزاء مقبوضا لزمه ان يضمن في العقد الفاسد ، وان جعله غير
مقبوض لزمه ان لا يضمن في العقد الصحيح . والأول باطل قطعاً ،
مخالف للنص والاجماع .

ومن قال من الكوفيين : ان المعقود عليه هو ما وجد فقط ، وهو
المقبوض ، فقد سلم من هذا التناقض ؛ لكن لزمه مخالفة النصوص المستفيضة
ومخالفة عمل المسلمين قديماً وحديثاً ، ومخالفة الأصول المستقرة ، ومخالفة
العدل الذي به تقوم السماء والأرض ، كما هو مقرر في موضعه .

وهذا كالحجج القاطعة على وجوب وضع الجوائح في العقود الصحيحة
والفاسدة ، ووضعها في العقد الفاسد أقوى . وأما اذا جعلنا الضمان
محيياً ، فانا نقول بوضع الجوائح فيه . كما نقوله في الشراء وأولى أيضاً .
وأما من بصحح هذه الحيلة ويرى العقد محيياً ، فقد يقول : أنت مساق
والمساقاة ليس فيها جائحة ، فيبني هذا على وضع الجوائح في المساقاة .

فصل

واما الجوائح في الاجارة ، فنقول : لا نزاع بين الأئمة ان منافع الاجارة اذا تعطلت قبل التمكن من استيفائها سقطت الاجرة ، لم يتنازعوا في ذلك كما تنازعوا في تلف الثمرة المبيعة . لان الثمرة هناك قد يقولون : قبضت بالتخلية . وأما المنفعة التي لم توجد فلم تقبض بحال . ولهذا نقل الاجماع على ان العين المؤجرة اذا تلفت قبل قبضها بطلت الاجارة ، وكذلك اذا تلفت عقب قبضها وقبل التمكن من الانتفاع ؛ إلا خلافا شاذاً حكوه عن أبي ثور ؛ لان المعقود عليه تلف قبل قبضه ، فاشبه تلف المبيع بعد القبض ، جعلاً لقبض العين قبضاً للمنفعة .

وقد يقال : هو قياس قول من يقول بعدم وضع الجوائح ؛ لكن يقولون : المعقود عليه هنا المنافع ، وهي معدومة لم تقبض ؛ وانما قبضها باستيفائها ، او التمكن من استيفائها ؛ وانما جعل قبض العين قبضاً لها في انتقال الملك ، والاستحقاق ، وجواز التصرف . فاذا تلفت العين فقد تلفت قبل التمكن من استيفاء المنفعة فتبطل الاجارة .

وهذا يلزمهم مثله في الثمرة باعتبار ما لم يوجد من أجزائها .

والاصول في الثمرة كالعين في المنفعة ، وعدم التمكن من استيفاء المقصود بالعقد موجود في الموضعين . قابو ثور طرد القياس الفاسد ، كما طرد الجمهور القياس الصحيح في وضع الجوائح وابطال الاجارة .

وان تلفت العين في اثناء المدة انفسخت الاجارة فيما بقي من المدة ، دون ما مضى . وفي انفساخها في الماضي خلاف شاذ . وتعطل بعض الاعيان المستأجرة بسقط نصيبه من الاجرة ، كتلف بعض الاعيان المبعة ؛ مثل موت بعض الدواب المستأجرة ، وانهدام بعض الدور .

وتعطل المنفعة بكون بوجهين :

(أحدهما) تلف العين كموت العبد ، والدابة المستأجرة .

(والثاني) زوال نفعها بأن يحدث عليها ما يمنع نفعها كدار انهدمت وأرض للزرع غرقت ، او انقطع مأوها . فهذه اذا لم يبق فيها نفع فهي كالتالفة سواء ، لافرق بينها عند أحد من العلماء . وان زال بعض نفعها المقصود ، وبقي بعضه مثل ان يمكنه زرع الأرض بغير ماء ويكون زرعاً ناقصاً ، وكان الماء ينحسر عن الأرض التي غرقت على وجه يمنع بعض الزراعة ، او نشوء الزرع : ملك فسخ الاجارة ؛ فان ذلك كالعيب في البيع — ولم تبطل به الاجارة . وفي إمساكه بالأرض قولان في المذهب . وان تعطل نفعها بعض المدة لزمه من الأجرة بقدر ما انتفع

به كما قال الحرقي .

فان جاء أمر غالب يحجر المستأجر عن منفعة ما وقع عليه العقد لزمه من الأجرة بمقدار مدة انتفاعه . واذا بقي من المنفعة ما ليس هو المقصود بالعقد ، مثل ان ينقطع الماء عن الأرض المستأجرة للزراع ، ويمكن الانتفاع بها بوضع حطب ونصب خيمة ، وكذلك الدار المتهدمة يمكن نصب خيمة فيها ، والأرض التي غرقت يمكن صيد السمك منها : فهل تبطل الاجارة هنا ؟ او يكون هذا كالنقص الذي يملك به الفسخ ؟ على وجهين :

(أحدها) تبطل . وهو قول أكثر العلماء ، كأبي حنيفة ومالك والشافعي في صورة المهدم ؛ لأن هذه المنفعة لما لم تكن هي المقصودة بالعقد كان وجودها وعدمها سواء .

(والثاني) يملك الفسخ . وهو نص الشافعي في صورة انقطاع الماء . وقد اختاره القاضي وابن عقيل في بعض المواضع . والأول اختاره غيرها من الأصحاب .

فصل

إذا تبين هذا فاذا استأجر أرضاً للزراعة فقد ينقطع الماء عنها ،
او تغرق قبل الزراعة . وقد ينقطع الماء عنها او تغرق او يصيب الزرع
آفة بعد زرعها ، وقبل وقت الحصاد ، فما الحكم في هذه المسائل ؟ .

المقصود من أحمد والأصحاب وغيرهم في انقطاع الماء : أن انقطاعه
بعد الزراعة كانقطاعه قبله ، ان حصل معه بعض المنفعة ، وجب من
الأجرة بقسط ذلك وان تعطلت المنفعة كلها فلا أجرة . قال أحمد بن
القاسم : سألت أبا عبد الله : عن رجل اكرى أرضاً يزرعها وانقطع
الماء عنها قبل تمام الوقت ؟ قال : يحط عنه من الأجرة بقدر ما لم ينتفع
بها ، او بقدر انقطاع الماء عنها . فصرح بأن انقطاع الماء بعد الزراعة
يوجب ان يحط عنه من الأجرة بقدر ما نقص من المنفعة ، وعلى هذا
اصحابنا من غير خلاف أعلمه .

وذكر القاضي وغيره انه إذا اكرى أرضاً للزراعة فزرعها ، ثم
اصابها غرق آفة من غير الشرب ، فلم ينبت لزومه الكراء ، وذكر ان
أحمد نص على ذلك ، وانها لو غرقت في وقت زرعها فلم يمكنه الزراعة

لم تلزمه الأجرة لتعذر التسليم ، وكذلك ذكر صاحب التفريع ،
مذهب مالك في الصورتين . فالقاضي يفرق بين الصورتين ، كالنصين
المفترقين : يفرق بين انقطاع الماء ، وبين حدوث الغرق وغيره من
الآفات ، بأن انقطاع الماء فوات نفس المنفعة المعقود عليها ؛ لأن المعقود
عليه أرض لها ماء ، فانقطاع الماء المعتاد بمنزلة عدم التسليم المستحق ،
كموت الدابة . والأجرة إنما تستحق بدوام التسليم المستحق . وأما الغرق
وغيره من الآفات التي تفسد الزرع فهو إتلاف لعين ملك المستأجر ،
فهو كما لو استأجر داراً فتلّف له فيها ثوب .

وحقيقة الفرق : أنه مع انقطاع الماء لم تسلم المنفعة ، ومع تلف
الزرع تسلم المنفعة ؛ لكن حصل ما أتلف ملك المستأجر ، فهو كما لو
تلف بعد الحصاد .

وسوى طائفة من أصحابنا — كالشيخ أبي محمد — في الإجارة بين
انقطاع الماء وحدث الغرق الذي يمنع الزرع ، أو يضر الزرع ؛ بأن
ذلك إن عطل المنفعة اسقط الأجرة ، وإن أمكن الانتفاع معه على تعب
من القصور : مثل أن يكون الغرق يمنع بعض الزراعة ، أو يسوء الزرع
ثبت به الفسخ ، وإن كان ذلك لا يضر كغرق بماء ينحسر في قرب من
الزمان لا يمنع الزرع ولا يضره ، وانقطاع الماء عنها إذا ساق المؤجر
إليها الماء من مكان آخر ، أو كان انقطاعه في زمن لا يحتاج إليه فيه لم

يكن له الفسخ .

وعلى هذه الطريقة ينقل جواب أحمد من مسألة انقطاع الماء الى مسألة غرق الزرع ، ومن مسألة غرق الزرع الى مسألة انقطاع الماء ؛ لان المعنى فى الجميع واحد . وذلك ان غرق الزرع الحادث قبل الزرع اذا منع من الزرع فالحادث بعده يمنع من نبات الزرع ، كما ان انقطاع الماء يمنع من نبات الزرع ، والمعقود عليه المقصود بالعقد هو التمكن من الانتفاع الى حين الحصاد ليس إلقاء البذر هو جميع المعقود عليه ، ولو كان ذلك وحده هو المعقود عليه لوجب إذا انقطع الماء بعد ذلك ان لا يملك الفسخ ، ولا يسقط شي من الأجرة ، ولم يقولوا به ، ولا يجوز ان يقال به ؛ لأننا نعلم بقينا ان مقصود المستأجر الذي عقد عليه العقد هو تمكنه من الانتفاع بتربة الأرض ، وهوائها ، ومائها ، وشمسها الى ان يكمل صلاح زرعها ، فمتى زالت منفعة التراب أو الماء أو الهواء أو الشمس لم ينبت الزرع ، ولم يستوف المنفعة المقصودة بالعقد ، كما لو استأجر داراً للسكنى فتعذرت السكنى بها لبعض الأسباب ، مثل خراب حائط ، أو انقطاع ماء ، أو انهدام سقف ، ونحو ذلك .

ولا خلاف بين الأمة ان تعطل المنفعة بأمر سماوي يوجب سقوط الأجرة ، أو نقصها ، أو الفسخ ، وان لم يكن للمستأجر فيه صنع كموت الدابة ، وانهدام الدار ، وانقطاع ماء السماء : فكذلك حدوث الغرق ،

وغيره من الآفات المانعة من كمال الانتفاع بالزراع .

يوضح ذلك أن المقصود المعقود عليه ليس هو مجرد فعل المستأجر الذي هو شق الأرض ، وإلقاء البذر ، حتى يقال : إذا تمكن من ذلك فقد تمكن من المنفعة جميعها ، وإن حصل بعده ما يفسد الزرع ، ويمنع الانتفاع به ؛ لأن ذلك منتقبض بانقطاع الماء بعد ذلك ؛ ولأن المعقود عليه نفس منفعة الأرض ، وانتفاعه بها ليس هو فعله ؛ فإن فعله ليس هو منفعة له ، ولا فيه انتفاع له ؛ بل هو كلفة عليه وتعب ونصب يذهب فيه نفعه وماله . وهذا بخلاف سكنى الدار ، وركوب الدابة ؛ فإن نفس السكنى والركوب انتفاع ، وبذلك قد نفعت العين المؤجرة .

وأما شق الأرض فتعب ونصب ، وإلقاء البذر إخراج مال ، وإنما يفعل ذلك لما يرجوه من انتفاعه بالنفع الذي يخلقه الله في الأرض من النباتات ، كما قال تعالى : (سبحان الذي خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ، ومن أنفسهم ، وما لا يعلمون) وقال : (ينبت لكم به الزرع والزيتون ، والنخيل ، والأعناب) وقال : (فأنبثنا فيها حبا ، وعنباً ، وقضبا ، وزيتوناً ونخلاً) .

وليس لقائل أن يقول : إن إنبات الأرض ليس مقدوراً للمستأجر ، ولا للمؤجر ، والمعقود عليه يجب أن يكون مقدوراً عليه ؛ لأن هذا

خلاف إجماع المسلمين ؛ بل وسائر العقلاء ؛ فان المعقود عليه المقصود
بالإجارة لا يجب ان يكون من فعل احد المتأجرين ؛ بل يجوز ان
يجعل غيرها من حيوان او جماد ، وان كانا عاجزين عن تلك المنفعة ؛
مثل ان يؤجره عبداً او دابة ، ونفعها هو باختيارها . ومثل ان يؤجره
داراً للسكنى ، ونفس الانتفاع بها هو بما خلق الله فيها من البقاء على
تلك الصورة ، ليس ذلك من فعل المؤجر . وكذلك جريان الماء من
السماء ونبعه من الأرض هو داخل في المعقود عليه ، وليس هو من
مقدور أحدهما .

وكذلك اذا آجره منقولا من سلاح او كتب او ثياب او آلة صناعة
او غير ذلك ؛ فان المنفعة التي فيه ليست من فعل المؤجر . ونظائر ذلك
كثيرة . فكذلك نفع الأرض الذي يخلقه الله فيها حتى ينبت الزرع
بترابها ومائها وهوائها وشمسها ، وان كان اكثره لا يدخل في مقدور البشر
— هو المعقود عليه المقصود بالعقد ، فاذا تلف هذا المعقود عليه بطل
العقد ، وان بطل بعضه كان كما لو تعطل منفعة غيره من الأعيان
المؤجرة ؛ بل بطلان الإجارة او نقص الاجرة هنا أولى منه في
جوائح الثمر .

فان الذين تنازعوا هناك من اصحاب ابي حنيفة والشافعي حجتهم
ان الثمرة تلفت بعد القبض ، فهو كما لو تلفت بعد الجذاذ ، او بعد

وقته . واما هنا فقد اتفق الأئمة على ان المنفعة إنما تقبض — القبض المضمون على المستأجر — شيئاً فشيئاً . ولهذا اتفقوا على انه اذا تلفت العين ، او تعطلت المنفعة ، او بعضها في اثناء المدة سقطت الأجرة أو بعضها ، او ملك الفسخ .

وانما دخلت الشبهة على من دخلت عليه حيث ظن أن المنفعة المقصودة بالعقد إثارة الأرض ، والبذر فيها . وظن ان تلف الزرع بعد ذلك بفرق او غيره بمنزلة تلف زرع الزارع بعد الحصاد ، بمنزلة تلف ثوب له في الدار المستأجرة . وهذه غفلة بينة لمن تدبر . ولهذا ينكر كل ذي فطرة سليمة ذلك حتى من لم يمارس علم الفقه من الفلاحين ، وشذاذ المتفقهة ، ونحوهم . فانهم يعلمون ان المعقود عليه هو انتفاع المستأجر منفعة العين المؤجرة ؛ لا مجرد تبعه ونفقته الذي هو طريق إلى الانتفاع ؛ فان ذلك بمنزلة إسراجه والجامه واقتياده للفرس المستأجرة ، وذلك طريق إلى الانتفاع بالركوب ؛ لأنه المعقود عليه ، وإن كان داخلاً فيه . وكذلك شد الأحمال ، وعقد الحبال ، ونحو ذلك هو طريق إلى الانتفاع بالحمل على الدابة ، وهو داخل في المعقود عليه بطريق التبع . وإلا فالمعقود عليه المقصود هو نفس حمل الدابة للحمل ، والركوب ، وإن كان الحمل نفع الدابة والإسراج والشد فعل المستأجر ، فكذلك هنا الشق والبذر ، وإن كان فعله فهو داخل في الإجارة بطريق التبع ؛ لأنه طريق إلى النفع المعقود عليه المقصود بالعقد ، وهو

نفع الأرض بما يخلقه فيها من ماء وهواء وشمس .

فن ظن ان مجرد فعله هو المعقود عليه فقد غلط غلطاً بينا باليقين الذي لا شبهة فيه . وسبب غلطه كون فعله أمراً محسوساً لحركته ، وكون نفع الأرض أمراً معقولاً لعدم حركتها ، فالذهن لما أدرك الحركة المحسوسة توهم انها هي المعقود عليه ، وهذا غلط منقوض بسائر صور الاجارة ؛ فان المعقود عليه هو نفع الأعيان المؤجرة ، سواء كانت جامدة كالأرض والدار والثياب ، او متحركة كالأناسي والدواب ؛ لا عمل الشخص المستأجر ؛ وانما عمل الشخص المستأجر طريق إلى استيفاء المنفعة . فتارة يفترون به الاستيفاء كالركوب واللبس . وتارة يتأخر عنه الاستيفاء كالبناء والغراس والزرع .

فان المعقود عليه حصول منفعة الأرض للبناء والغراس والزرع ؛ لا مجرد عمل الباني الغراس الزارع الذي هو حق نفسه ، كيف يكون حق نفسه هو الذي بذل الأجرة في مقابلته ؟ وانما يبذل الأجرة فيما يصل اليه من منفعة العين المؤجرة ، لا فيما هو له من عمل نفسه ؛ فان شراء حقه بحقه محال . ومن تصور هذه قطع بما ذكرناه ، ولم يبق عنده فيه شبهة إن شاء الله .

وإذا كان المعقود عليه نفس منفعة العين من أول المدة إلى آخرها

فأي وقت نقصت فيه هذه المنفعة : بنقص ماء وانقطاعه ، او بزيادته وتغريقه ، او حدوث جراد ، او برد ، او حر ، او ثلج ، ونحو ذلك مما يكون خارجاً عن العادة وممانعاً من المنفعة المعتادة ، فان ذلك يمنع المنفعة المستحقة المعقود عليها . فيجب ان يملك الفسخ ، او يسقط من الأجرة بقدر ما فات من المنفعة ، كانقطاع الماء ، وليس بين انقطاع الماء ، وزيادته ، وسائر الموانع فرق يصلح لافتراق الحكم .

فصل

إذا تبين ذلك فقد تقدم نص احمد والخرقي وغيرها على انه عليه من الاجرة بقدر ما حصل له من المنفعة . وهذا نوعان :

(احدهما) : حصول المنفعة في بعض زمن الاجارة ، او بعض أجزاء العين المستأجرة ، فهذا تسقط فيه الأجرة على قدر ذلك ، ويجب بقسط ما حصل من المنفعة ، وتكون الأجرة مقسومة على قدر قيمة الأمكنة ، والأزمنة ؛ فان كلا منها قد يكون متبائلاً ، وقد يكون مختلفاً ؛ بأن يكون بعض الأرض خيراً من بعض وكري بعض فصول السنة أغلى من بعض . وقد صرح بذلك اصحابنا ، وغيرهم .

(والثاني) : نقص المنفعة في نفس المكان الواحد والزمان الواحد ؛

مثل ان يقل ماء السماء عن الوجه المعتاد ، او يحصل غرق ينقص
الزرع ، ونحو ذلك ، فهنا لأصحابنا وجهان :

(احدها) : انه لا يملك الا الفسخ .

(والثاني) - وهو مقتضى المنصوص ، وقياس المذهب - انه ينخر
بين الفسخ وبين الأرض ، كالبيع ؛ بل هو في الإجارة أوكد ؛ لأنه
في البيع يمكنه الرد ، والمطالبة بالثمن . وهنا لا يمكنه رد جميع المنفعة ،
فانه لا يردّها إلا متغيرة .

فلو قيل هنا : انه ليس له إلا المطالبة بالأرض : كما نقول على
أحدى الروايتين : ان تعيب المبيع عند المشتري يمنع الرد بالعيب
القديم ، ويوجب الأرض - لكان ذلك أوجه ، وأقرب من قول من
يقول : ليس له إذا تعقب المنفعة إلا الرد دون المطالبة بالأرض . فهذا
قول ضعيف جداً ، بعيد عن أصول الشريعة ، وقواعد المذهب ،
وخلاف ما نص عليه احمد ، وأئمة أصحابه ؛ وان كان القاضي قد يقوله
في « المجرد » ، ويتبعه عليه ابن عقيل او غيره ، فالقاضي رضي الله عنه
صنف « المجرد » قديماً ، بعد ان صنف « شرح المذهب » وقبل ان
يحكم « التعليق » و « الجامع الكبير » وهو يأخذ المسائل التي وضعها
الناس وأجابوا فيها على أصولهم ، فيجيب فيها بما نص عليه احمد

وأصحابه ، وبما تقتضيه اصوله عنده ، فربما حصل في بعض المسائل التي تتفرع وتنشعب ذهول للمفرع في بعض فروعها عن رعاية الأصول والنصوص في نحو ذلك .

وعلى هذا فاذا حصل من الضرر — كالبرد الشديد ، والفرق ، والهواء المؤذي ، والجراد ، والجليد ، والفأر ، ونحو ذلك — ما نقص المنفعة المقصودة المعتادة المستحقة بالعقد ، فيصنع في ذلك كما يصنع في أرش المبيع المغيب : تنظر قيمة الأرض بدون تلك الآفة ، وقيمتها مع تلك الآفة ، وينسب النقص إلى القيمة الكاملة ، ويحط من الأجرة المسماة بقدر النقص ، كأن تكون اجرتها مع السلامة تساوي الفا ، ومع الآفة تساوي ثمانمائة ، فالآفة قد نقصت خمس القيمة ، فيحط خمس الأجرة المسماة ، وكذلك في جائحة الثمر : ينظر كم نقصته الجائحة ؟ هل نقصته ثلث قيمته ، أو ربعها ، أو خمسها ؟ يحط عنه من الثمن بقدره . وكذلك لو تغير الثمر وعاب نظر كم نقصه ذلك العيب من قيمته ؟ وحط من الثمن بنسبته .

وأما ما قد يتوهمه بعض الناس ان جائحة الزرع في الأرض المستأجرة توضع من رب الأرض ، او يوضع من رب الأرض بعض الزرع ، قياساً على جائحة المبيع في الثمر والزرع : فهذا غلط ؛ فان المشتري للثمر والزرع ملك بالعقد نفس الثمر والزرع . فاذا تلفت قبل التمكن من

القبض تلفت من ملك البائع . واما المستأجر فانما استحق بالعقد الانتفاع بالأرض . وأما الزرع نفسه فهو ملكه الحادث على ملكه ؛ لم يملكه بعقد الاجارة ، وانما ملك بعقد الاجارة المنفعة التي تنبته إلى حين كمال صلاحه .

فيجب الفرق بين جائحة الزرع والثمر المشتري ، وبين الجائحة في منفعة الأرض المستأجرة المزروعة ؛ فان هذا مزلة أقدام ، ومضلة افهام ، غلط فيها خلائق من الحكام والمقومين ، والمجichen ، والملاك ، والمستأجرين ، حتى ان بعضهم يظنون أن جائحة الاجارة للأرض المزروعة بمنزلة جائحة الزرع المشتري . وبعض المتفقهة يظن أن الأرض المزروعة إذا حصل بها آفة منعت من كمال الزرع لم تنقص المنفعة ، ولم يتلف شيء منها ، وكلا الأمرين غلط لمن تدبر .

ونظير الأرض المستأجرة للازدراع الأرض المستأجرة للغراس ، والبناء ؛ فان المؤجر لا يضمن قيمة الغراس والبناء إذا تلف ؛ ولكن لو حصلت آفة منعت كمال المنفعة المستحقة بالعقد ، مثل ان يستولى عدو بمنع الانتفاع بالغراس والبناء ، او تحصل آفة من جراد او آفة تفسد الشجر المغروس ، او حصل ريح يهدم الأبنية ، ونحو ذلك ، فهنا نقصت المنفعة المستحقة بالعقد ، نظير نقص المنفعة في الأرض المزروعة .

ولما كان كثير من الناس يتوهم ان المستأجر توضع عنه الجائحة في

نفس الزرع والبناء والغراس كالمشترى : نفى ذلك العلماء ، ويشبهه ان يكون هذا معنى ما نص عليه أحمد ، ونقله أصحابنا . كالقاضي ، وإبي محمد ، حيث قالوا - واللفظ لأبي محمد - : اذا استأجر أرضا فزرعها فتلغ الزرع فلا شيء على المؤجر . نص عليه أحمد ، ولا تعلم فيه خلافا : لأن المعقود عليه منافع الأرض ، ولم تتلف ، إنما تلف مال المستأجر فيها ، فصار كدار استأجرها ليقصر فيها ثيابا فتلفت الثياب فيها .

فهذا الكلام يقتضي أن المؤجر لا يضمن شيئا من زرع المستأجر ، كما يضمن البائع بزرع المشتري ، ولذلك ذكر ذلك في باب جوائح الأعيان ، وعلل ذلك بأن التالف إنما هو عين ملك المستأجر لا المنفعة . وهذا حسن في نفى ضمان نفس الزرع . ويظهر ذلك فيما إذا تلف الزرع بعد كماله . وقد بينا فيما تقدم ان نفس المنفعة المعقود عليها تنقص وتتعلل بما يصيب الزرع من الآفة ، فيحط من الأجرة بقدر ما نقص من المنفعة .

فما نفى فيه الشيخ الخلاف ضمان نقص العين ، ولم يذكر ضمان نقص المنفعة هنا ؛ لكن ذكره في كتاب الإجارة . والموضع موضع اشتباه . وفي كلام أكثر العلماء فيها اجمال . وبما حققناه يتضح الصواب . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل استأجر أرضاً مقيلاً ومراحاً ، وللزراعة إن امكن
أيضاً ؛ لينتفع بذلك انتفاع مثله بمثلها ، ثم إن الأرض المذكورة شمل
الماء بعضها ، وترك بعضها . فهل تصح الإجارة بذلك ؟ وهل يلزم
المستأجر خراج الأرض كاملاً ، ولم ينتفع ببعضها ؟ وهل القول قول
المستأجر في الانتفاع أم لا ؟

والرجل يستأجر أرضاً او داراً او خانوتاً او غير ذلك من ناظر
وقف ، او ولي يتيم ، ثم كان غبطة وزيادة لليتيم ، والوقف . فهل
يفسخ حكم الإجارة ؟ وبقبل زيادة ما جرى ؟

فأجاب : أما إجارة أرض تصلح للزراعة فحائز ، سواء كان قد
شملها الري ، أو لم يكن يشملها ، إذا كانت الأرض مما جرت العادة بأن
الري يشملها . كما تكرى الأرض التي جرت عاداتها أن تشرب من
الماء قبل أن ينزل المطر عليها ، وهذا مذهب أئمة المسلمين : كمالك ،
وأبي حنيفة ، والامام احمد . وهو ايضا مذهب الشافعي الصحيح
في مذهبه .

ولكن بعض أصحابه غلط في معرفة مذهبه ، فلم يفرق بين الأرض التي بناها الماء في أغلب الأوقات . والأرض التي لا بناها الماء إلا نادراً ، كالأراضي التي تشرب في غير الأوقات . ثم هذه الأرض التي صحت إيجارها إن شملها الري ، وأمكن الزرع المعتاد وجبت الأجرة . وإن لم يرو منها لم يجب على المستأجر شيء من الأجرة . وإن روى بعضها دون بعض وجب من الأجرة بقدر ما روى . ومن ألزم المستأجر بالإجارة ، وطالبه بالأجرة إذا لم ترو الأرض ، فقد خالف إجماع المسلمين .

فإذا كان كذلك فقول القائل : أجرتكها مقيلاً ومراحاً لا حاجة إليه ، ولا قائمة فيه . وإنما فعل ذلك من ظن أنه لا تجوز الإجارة قبل ري الأرض ، والذي فعلوه من إيجارها مقيلاً ومراحاً باطل بإجماع المسلمين لوجهين :

أحدهما : أن هذه الأرض لا تصلح مقيلاً ومراحاً ، فإن الماشية لا تروح وتقبل إلا بأرض تقيم بها في العادة ، مثل أن تكون بقرب ما ترعاه ، وتشرب منه ، فأما التي ليس فيها ماء ، ولا زرع ، ولا عمارة ، فلا تصلح مقيلاً ومراحاً ، وإجارة العين بمنفعة ليست فيها إجارة باطلة .

الثاني : أن هذه المنفعة إن كانت حاصلة ، فهي منفعة غير متقومة في

مثل هذه الأرض ؛ بل البرية كلها تشارك هذه الأرض ، في كونها مقيلا ومراحا ، والمنفعة التي لا قيمة لها في العادة ، بمنزلة الأعيان التي لا قيمة لها ، لا يصح ان يرد على هذه عقد إجارة ، ولا على هذه عقد بيع بالاتفاق ، كالاتطلال ، والاستضاءة من بعد .

وأما إجارة الأرض لينتفع بذلك انتفاع مثله بمثلها فحائز .

وأما قوله : استأجر مقيلا ومراحا ، وللزراعة ان أمكن ايضا ؛ لينتفع بذلك انتفاع مثله بمثله . فالإجارة صحيحة ؛ لكن قوله : مقيلا ومراحا كلام لغو لا فائدة فيه ، وإذا لم يمكن الانتفاع بها سقطت الأجرة . وإن أمكن الانتفاع ببعضها وجبت الأجرة بقدر ذلك .

وأما إذا تنازعا في امكان الانتفاع ، رجع في ذلك إلى غيرها ؛ فان الناس يعلمون هل رويت ؟ أم لم ترو ؟

وسئل رحمه الله

عن رجل استأجر أرضا ، وصرح في الإجارة أنه كان عاينها ، ولم يعاينها قبل إيجارها ، ووصفها المؤجر بأنها تزوي كل عام ، ولم يسلم المؤجر للمستأجرين ، وصرح ان فيها مقيلا ومراحا ، وظهر فيها بقدر ربعها شرافى . فهل تصح هذه الإجارة إذا لم يعاينها المستأجرون ؟ وهل

يلزمهم القيام بما روي من الأرض المذكورة خاصة ؟ او يلزمهم القيام
بما شرق فلم ينتفعوا به ، ولم يعاينوه ؟

فأجاب : إذا لم يرها ولم توصف له لم تصح الاجارة عند جمهور
العلماء ، ومن صححها أثبت لهم الخيار خيار الرؤية ، وإن وصفت
بوصف بأنها تروى كل عام ، فلم ترو ، فلم يفسخ الاجارة إذا وجدت
بخلاف الصفة والشرط الذي شرط لهم . ولو أجرم اجارة مطلقة فروى
بعضها ، ولم يرو بعض ، لم يجب عليهم الأجرة ما لم يرو . ولو ذكر في
الاجارة أنها مقيل ومراح ، فإن اجارة هذه الأرض التي لا تروى للمقيل
والمراح باطلة تبين العلماء ؛ لأن ما لا يروى لا ينتفع به مقيلا ومراحا ،
فإنها كسائر البرية التي لا زرع فيها ، ولا ماء ، ومثل هذه المنفعة
لا تقوم ، ولا قدر لها لو كانت موجودة ، فكيف وهي منتفية ؟ !

والاجارة إنما تصح على منفعة مقصودة . وإذا كان مالا نفع فيه ،
أو لقيمة لنفعه ؛ لم يصح . فكذلك اجارة مالا نفع فيه لما استؤجر له ،
ولا قيمة لتلك المنفعة . وهذا على قول من صحح الحيل ، وليس يبطلها ؛
فإن الأمر عنده ظاهر ، فإنه علم أن المقصود بالعقد إنما هو الانتفاع
بالزراع ، وإظهار ما سوى ذلك كذب وخداع .

واجارة الأرض التي تروى غالباً قيل الري جائزة عند الأئمة ،
وأما ما تروى أحياناً ففيه نزاع .

وسئل رحمه الله

عن رجل استأجر أرضاً قبالة بلا معرفة مساحتها مقيلاً ومراحاً ،
ومرعى ومزرعاً ، لينتفع بها مدة سبع سنين ، وأن الأرض المذكورة
غرقت وتبحرت ، وعدم الانتفاع بها ، وعندما غرقت قصد الاقالة
منها ، وقد بقى فى الاجارة لما غرقت وعدم الآخر من الانتفاع . فهل
يجب عليه فى سنة غرقها وتبحرها خراج أم لا ؟ وهل يجوز أن يقال ؟

فأجاب : إجارة الأرض المعينة جائزة ، وإن لم يعلم ذراتها ، كما
يجوز بيعها ، وبيع سائر المعينات ، وإن لم يعلم مقدارها ، فإن يبيع
العين جزافاً جائز بالسنة والاجماع . كما ثبت عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه اجاز بيع الشرك فى الأرض الربعة ، والحائط ، وبيع الثمر
على الشجر بعد بدو صلاحه . وأقرم على بيع الطعام جزافاً .

ثم إذا تعطلت منفعتها بغرق أو غيره ، لم يجب عليه اجرة ما تعطل
من المنفعة ، باتفاق المسلمين .

وسئل

عن رجل استأجر قرية ، وغلب على أرضها الماء بسبب أنه انكسر عليه نهر ، وعجزوا عن رده . فهل يسقط عنهم من الأجرة بقدر ما غرق ؟ أم لا ؟ وإذا حكم عليه حاكم بلزوم جميع الأجرة فهل ينفذ حكمه ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . له ان يفسخ الاجارة ، وله أن يحط من الأجرة بقدر ما نقص من المنفعة ، ومن حكم بلزوم العقد وجميع الأجرة فقد حكم بخلاف الاجماع ، ولا ينفذ حكمه .

وسئل رحمه الله

إذا تعطل بعض منافع الدار . فهل يسقط من الاجرة بقدر ذلك ؟

فأجاب : نعم يسقط عنه من الأجرة بقدر ما تعطل من المنفعة المستحقة بالعقد .

وسئل رحمه الله

عمن استأجر بستاناً فيه أرض يياض ، وشجره أكثر ، استأجره سنتين ، وصورة الأرض يياض ، وساقاه على الشجر بجزء من ألف جزء ، وجعلوا المساقاة حيلة لبيع الثمر قبل حله ، فأتلف الجراد أكثر الثمر . فهل يسقط عن المستأجر ما أتلفه الجراد ؟

فأجاب : هذه المعاملات الواقعة على البساتين المسماة بالضمان : سواء كانت قبل ظهور الثمرة ، وقبل بدو صلاحها ، أو بعدها ، أو بينها . وسواء سميت ضماناً ، أو سميت — — للتحويل — — مساقاة ، وإجارة ، فإنه إذا تلف الثمر بجراد أو نحوه من الآفات السماوية كهيب الجيوش ، وغير ذلك ، فإنه يجب وضع الجائحة عن المستأجر المشتري ، فيحط عنه من العوض بقدر ما تلف من العوض ، سواء كان العقد فاسداً أو صحيحاً . وعلى كلا الصورتين نص رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحيح من حديث أنس ، وجابر . وهو قول جماهير العلماء في العقد الصحيح . فكيف في العقد الفاسد ، أو المختلف فيه ، أو التحويل على صحته ؟ ! والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن قوم عليهم لأصحاب القرية دراهم ، وتقاي ، وان التقاي
جميعها بنروها في القرية المذكورة ، وقد جاء برد أهلك الزرع بعد
إقباله . فهل يلزم الفلاحين المذكورين القيام بجميع التقاي التي
قبضوها ؟ أم لا ؟

فأجاب : إن كانت التقاي من الملاك بذراً في الأرض في زراعة
صحيحة ، او فاسدة ، فلا ضمان على الفلاحين ، إذا فعلوا بها ما أمروا
به ، وان سميت مع ذلك باسم القرض الفاسد ، فان المقصود بها مزارعة ،
وإذا بذر المالك فيها بذراً يرجع به .

واما ان كانت قرضاً مطلقاً في النمة يتصرف فيه المقرض بأشياء ،
فهي في ذمة المقرض ، وان تلف زرعه والدرهم .

وسئل

عن رجل استأجر أملاكاً موقوفة ، وقلت الرغبات في سكناها ،
وعمل بذلك محضراً بأرباب الخبرة . فهل يضع عنه شيئاً إذا رأى في
ذلك مصلحة للوقف ؟ وإذا حط عنه هل يرجع عليه إذا انقضت مدة
الاجارة ؟ وهل لمستحقي ربح الوقف التعرض على الناظر بسبب ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا استأجر ما تكون منفعة إيجاره للناس .
مثل الحمام ، والفندق ، والقيسارية ، ونحو ذلك . فنقصت المنفعة المعروفة ،
مثل ان ينتقل جيران المكان ، وبقل الزبون لحوف أو خراب ، أو
تحويل ذي سلطان لهم ، ونحو ذلك . فانه يحط عن المستأجر من
الأجرة بقدر ما نقص من المنفعة المعروفة ؛ سواء رضي الناظر ، وأهل
الوقف ، أو سخطوا . ولا يرجع على المستأجر بما وضع عنه ، إذا لم توضع
إلا قدر ما نقص من المنفعة المعروفة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل استأجر من رجل اقطاعه ، وهو قيراط واحد ونصف قيراط من الناحية ، إجازة شرعية ؛ لينتفع المستأجر بذلك بالزراعة كيف شاء على الوجه المشروع ، ولم يكن في الإجازة المذكورة مراحا ولا مقيلا . وقد سرق بعض مافي الناحية المذكورة ، ولم ينتفع به . فهل يلزم المستأجر المذكور أجرة ما تعطل ؟ أم لا ؟

فأجاب : ما لم يشمل الري من الأرض ، فإنه يسقط بقدره من الأجرة باتفاق العلماء . وإن قال في الإجازة : مقيلا ومراحا ، أو أطلق ، ولو لم يرو شيئا من الأرض : لم يجب عليه شيء من الأجرة باتفاق العلماء . وإن قال في الإجازة : مقيلا ومراحا . والله أعلم .

باب العارية

مثل شیخ الاسلام رحمه الله

عمن استعار من رجل فرساً ليركبها إلى باب النصر ، واشترط المستعير على ان لا يسير بالفرس سوى إلى باب النصر ، ويجيء من ساقته ، فسار بها إلى بركة الحجاج ، ولم يجيء إلا بعد العصر ، فاتسكب الفرس ، وباعها صاحبها بنصف قيمتها . فهل يجب على المستعير نصف نقص القيمة ؟

فأجاب : نعم . اذا كان قد زاد في الاستعمال على ما أذن له صاحبها فهو ظالم ، ضامن ما يتلف بعدوانه ، فما نقص من قيمة الفرس بهذا الظلم كان ضامناً له باتفاق الأئمة .

وسئل رحمه الله

عن رجل أعار فرساً وهي شركة بغير إذن شريكه ، فماتت الفرس عند الذي أعارها شريكه ، فمن يضمن حصة الشريك ؟

فأجاب : إذا أعار نصيب الشريك بغير إذنه وتلفت الفرس كان له مطالبة المعير المعتدى بقيمة نصيبه ، وله مطالبة المستعير ايضاً . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

من امرأة استعارت زوجي حلق ، وقد عدموا منها . فهل يلزمها قيمة الحلق ؟

فأجاب : إن كانت فرطت في حفظها لزمها غرامتها باتفاق العلماء . وإن لم تفرط ففي ذلك نزاع مشهور بينهم . ففي مذهب أبي حنيفة لا ضمان عليها ، وفي مذهب الشافعي وأحمد عليها الضمان ، وعند مالك إذا تلفت بسبب معلوم فلا ضمان عليها ، وإذا ادعت التلف بسبب خفي لم يقبل منها . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل سافر ، وانتهى به الطريق إلى قرية ، فعزم عليه رجل فبات عنده ، وطلب منه دابة ، فلما وصل إلى الفندق ماتت ؟

فأجاب : هذه المسألة فيها قولان للعلماء :

أحدهما : لا ضمان عليه إذا تلفت بغير تفريطه ، ولا عدوانه . وهذا مذهب أبي حنيفة ، ومالك ، وبعض أصحاب الإمام أحمد .

والقول الثاني : عليه الضمان ، وهو مذهب الشافعي ، وأحمد . والله أعلم .

وسئل

عمن استعار من رجل شيئاً فأعاره ، وهو لا يشك في أنه عمر ، وقطع بأنه ذلك الشخص ، وطلب ما أعاره ، فأنكر فحلف بالطلاق الثلاث أنه هو المستعير ، فطلع خلاف ما ظنه ، وجاء بالعارية . فهل يقع عليه الطلاق والحالة هذه ؟ أم لا ؟

فأجاب : إذا كان الأمر على ما ذكر ، من انه يعتقد صدق نفسه ،
فما حلف عليه لم يقع به الطلاق ، وان تبين له فيما بعد انه اخطأ ،
والله أعلم ، والحمد لله رب العالمين .

وسئل رحمه الله

عن رجلين عند أمير فقال الأمير لأحدهما : اطلب سيف رفيقك
على سبيل العارية ، فأجاب ، وأخذ الأمير فعدم عنده : هل تلزم
المطالبة للأمير ، او للرسول الذي استعاره ؟

فأجاب : إذا كان الرسول لم يكذب ، ولم يتعد ، فلا ضمان عليه ؛
بل الضمان على المستعير ، إن كان فرط او اعتدى . باتفاق العلماء ،
وإلا ففي ضمانه نزاع . والله أعلم .

باب القصب

سئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن غصب زرع رجل ، وحصده . هل يباح للفقراء اللقاط المتساقط ؟

فأجاب : نعم يباح اللقاط ، كما كان يباح لو حصدها المالك ، كما يباح رعي الكلا في الأرض المغصوبة ، نص الامام احمد على هذه المسألة الثانية ، وذلك لأن ما يباح من الكلا واللقاط لا يختلف بالقصب وعدمه ، ولا يمنع حق المالك .

وسئل

عن رجل له أرض ملك ، وهي بيده ثلاثون سنة ، فجاء رجل جند زرعها منها ، ثم زرعها في ثانی سنة . فما يجب عليه ؟

فأجاب : ليس لأحد أن يستولي عليه بغير حق ؛ بل له ان يطالب

من زرع فى ملكه بأجرة المثل ، وله ان يأخذ الزرع إذا كان قائماً ،
ويعطيه نفقته . والله أعلم .

وسئل

عن سرق كيل غلة . وبذره ، ولم يعرف مالكة فهل يحل له
الزراع كله ؟

فأجاب : أما مقدار البذر فيتصدق به بلا ريب ، وأما الزيادة ففيها
نزاع . وأعدل الأقوال أن يجعل ذلك مزارعة ، فيأخذ نصيبه ، ونصيب
صاحب البذر يتصدق به عنه . والله أعلم .

وسئل

عن رجل غصب عيناً ، فباعها من رجل عالم بالغصب ، فجاء صاحب
العين فأخذها من يد المشتري . فهل للمشتري ان يرجع على الغاصب
الذي اشتراها منه مع علمه بالغصب بالثمن الذي بذله له ؟ ام المشتري لا
يرجع على الغاصب بشيء ، والذي نقده للغاصب يروح مجاناً ؟ فكيف
الحكم فى ذلك ؟ .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . بل للمشتري ان يرجع على الغاصب
بالثمن الذي قبضه منه ، سواء كان عالماً بالغصب او لم يكن عالماً ؛ فان
الثمن قبضه بغير حق ، ولو كان برضاه .

فإنها لو تباعا مالا يحل بيعه : من خمر او خنزير برضاها لوجب ان
يرد المبيع ، فيتلف الحُر والخنزير ، ويرد على المشتري الثمن فكيف إذا
باعه مال الغير ؟ وبأي وجه بقي الثمن في يد الغاصب فلا حق له فيه ،
وانما هو ملك المشتري . والله أعلم .

وسئل رضى الله عنه

عن رجل غرس نوى في أرض الغير ؟ :

فأجاب : الحمد لله إذا غرس نخلة تملكها في أرض الغير ابنه ، لم يكن
لورثة ابنه فيها حق ، بل الحق فيها له ، ولأهل الأرض ، فالنخلة له
وعليه اجرة الأرض لأهلها إذا أبقوها في أرضهم . والله أعلم .

وسئل

عن رجل كسب بغيراً ، وجاب البعير بغيراً . فهل في تاجها رخصة في الأربع مذاهب ؟ .

فأجاب : تاج الدابة لما لكها ، ولا يحل للغاصب ؛ لكن إذا كان التاج مستولداً من عمل المستولى . فمن الناس من يجعل النماء بين المالك والعامل كالمضاربة ، ونحوها . والله أعلم .

وسئل

عن رجل له بهائم حلال ، وانزى عليها فحل حرام . فهل في تاجهم شبهة ؟ .

فأجاب : إذا انزى على بهائم فحل غيره فالتاج له ؛ ولكن إذا كان ظلماً في الانزاء ؛ بحيث يضر بالفعل المنزى فعليه ضمان ما نقص لصاحبه ، فإن لم يعرف صاحبه تصدق بقيمة نقصه . وأما إن كان لا يضره فلا قيمة له ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن عصب الفحل . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل اشترى بهيمة بضمن بعضه حلال وبعضه حرام ، فأى شيء يحكم به الشرع ؟ .

فأجاب : إذا كان اشتراها بضمن بعضه له ، وبعضه مغصوب ، فنصفها ملكه ، والنصف الآخر لا يستحقه ؛ بل يدفعه الى صاحبه ان أمكن ، والا تصدق به عنه ، فان حصل من ذلك نماء كان حكمه حكم الأصل : نصفه له ونصفه للجهة الأخرى . والله أعلم .

وسئل

عن جارية لسيدة تطلب لنفسها زركشاً على لسان سيدتها ، ثم ان الجارية طلبت على لسان سيدتها خاتماً ، وانكرت السيدة والجارية معترفة ؟ .
فأجاب : إذا كانت طلبت على لسان سيدتها ولم تكن أذنت لها كانت الجارية غاصبة ، قابضة لذلك بغير حق ، فاذا تلف في يدها فضائه في رقبة الجارية ، وسيدتها بالخيار بين ان تفتديها فتؤدى قيمة ما أخذته وبين ان تسلمها لتباع ، ويؤخذ من ثمنها ذلك . والله أعلم .

وسئل قدس الله روحه

عن الأموال التي تقبض بطريق المناهب التي تجري بين الأعراب ، اذا كان فيها حيوان تناسل ، وعين حصل فيها ربح ، او شجر أثمر . هل النسل والربح للغاصب ؛ لكونه هو الذي يرمى الحيوان ، ويتجر في العين ، ويسقي الشجر ؟ ام للمالك المنصوب منه ؟ والأموال التي بأيدي هؤلاء الأعراب . هل تزكى ؟ ام لا ؟ واذا تاب الغاصب وقد جهل المالك ؟ ما حكمه ؟ هل يتصدق بالجميع او البعض ؟ وهل تصح التوبة من الزنا والسرقة . ونحو ذلك ؟ وفي أقوام من الأحمدية وغيرهم ممن يحضر سماع الغناء والملاهي ، ويمسكون الحيات ، ويدخلون النار ولا يحترقون . واذا لم يعطوا من الزكاة غضبوا ونوجهوا على المانع لهم ، ويقولون : هذه في اهلك ، هذه في غنمك ، في كذا ... ويموت بعض الابل والغنم ، فيقولون : هذه بنحواطرنا . فهل يجوز اعطاء هؤلاء من الزكاة خوفاً منهم ؟ او لغير ذلك ؟ .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . اما المال المنصوب اذا عمل فيه الغاصب حتى حصل منه نماء : ففيه أقوال للعلماء : هل النماء للمالك

وحده ؟ او يتصدقان به ؟ او يكون بينهما كما يكون بينهما اذا عمل فيه بطريق المضاربة ، والمساواة ، والمزارعة ، وكما يدفع الحيوان الى من يعمل عليه بجزء من دره ، ونسله ، او يكون للعامل أجرة مثله ان كانت عادتهم جارية بمثل ذلك ، كما فعل عمر بن الخطاب لما أقرض أبو موسى الأشعري ابنه من مال الفى مائتى الف درهم ، وخصها بها دون سائر المسلمين ، ورأى عمر بن الخطاب ان ذلك محابة لهما لا تجوز ، وكان المال قد ربح ربحاً كثيراً ، بلغ به المال ثمانمائة ألف درهم ، فأمرها ان يدفعها المال وربحه الى بيت المال ، وأنه لا شيء لهما من الربح ، لكونها قبضا المال بغير حق . فقال له ابنه عبد الله : ان هذا لا يحل لك ، فان المال لو خسر وتلف كان ذلك من ضامتنا ، فلماذا تجعل علينا الضمان ، ولا تجعل لنا الربح ؟ فتوقف عمر . فقال له بعض الصحابة : نجعله مضاربة بينهم وبين المسلمين : لهما نصف الربح ، وللمسلمين نصف الربح ، فعمل عمر بذلك .

وهذا مما اعتمد عليه الفقهاء فى المضاربة وهو الذي استقر عليه قضاء عمر بن الخطاب ، ووافقه عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو العدل ؛ فان النماء حصل بمال هذا ، وعمل هذا ، فلا يختص أحدهما بالربح ، ولا تجب عليهم الصدقة بالنماء ؛ فان الحق لهما لا يعدوهما ؛ بل يجعل الربح بينهما ، كما لو كانا مشتركين شركة مضاربة .

وهكذا الذي يعمل على ماشية غيره أو ببيتانه أو أرضه ،
حتى يحصل بمزروع أو در ، أو نسل ؛ لكن من العلماء من لا يجوز
العمل هنا بجزء من النماء ، وإنما تجوز عنده الاجارة . وأصح قولي
العلماء : أنها تجوز المساقاة ، وتجوز المزارعة ، سواء كان البذر من
المالك ، أو من العامل ، أو منها ، كما عامل النبي صلى الله عليه وسلم
أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر وزرع ، على أن يعمروها من
أموالهم . رواه البخاري في صحيحه .

وكذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كسعد بن أبي
وقاص ، وعبد الله بن مسعود ، وغيرهما كانوا يدفعون إلى من يزرعها
ليبذر من عنده ، والزرع بينها ، وكان عامة بيوت المهاجرين ،
والأنصار مزارعون .

والنبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الخبارة التي كانوا يفعلونها ،
وهو أنهم كانوا يشترون لرب الأرض زرع بقعة بعينها ، كما ثبت ذلك
في الصحيحين ، وهذا الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم
محرم باتفاق العلماء ، كما لو شرط في المضاربة أن يكون لأحدهما دراهم
مقدرة . وإنما العدل أن يشتركا فيما يرزقه الله من النماء ؛ لهذا جزء شائع
ولهذا جزء شائع ، فيشتركان في المنعم ، ويشتركان في المنعم ، فإن لم
يحصل شيء ذهب نفع مال هذا ونفع بدن هذا .

فصل

والأموال التي بأيدي هؤلاء الأعراب المتساهلين إذا لم يعرف لها مالك معين فإنه يخرج زكاتها ، فإنها إن كانت ملكاً لمن هي في يده كانت زكاتها عليه ، وإن لم تكن ملكاً له ، ومالكها مجهول لا يعرف ، فإنه يتصدق بها كلها ، فإذا تصدق بقدر زكاتها كان خيراً من أن لا يتصدق بشيء منها . فأخراج قدر الزكاة منها أحسن من ترك ذلك على كل تقدير .

وإذا كان يذهب بعضهم بعضاً فإن كان الثوب بين طائفتين معروفتين ، فإنه ينظر قدر ما أخذته كل طائفة من الأخرى ، فإن كانوا سواء تقاضيا ، وأقر كل قوم على ما بأيديهم ، وإن لم يعرف عين المنهوب منه ، كما لو تقابلوا قتال جاهلية وقتل هؤلاء بعض هؤلاء ، وهؤلاء بعض هؤلاء ، واتلف هؤلاء بعض أموال هؤلاء ، فإن الواجب القصاص بين الطائفتين . فتقابل النفوس بالنفوس ، والأموال بالأموال ، فإن فضل لأحدى الطائفتين على الأخرى شيء طالبتها بذلك .

وعلى ذلك يدل قوله تعالى : (كتب عليكم القصاص في القتلى : الحر بالحر ، والعبد بالعبد ، والأثمي بالأثمي) قال غير واحد من السلف : نزلت هذه الآية في قبيلتين من العرب كان بينهما قتال ، فأمر الله تعالى ان يقاص من القتلى : الحر من هؤلاء بالحر من هؤلاء ، والعبد بالعبد ، والأثمي بالأثمي . ثم قال : (فمن عفى له من أخيه شيء . فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) . يقول : ان فضل لأحدهما على الآخر شيء فليؤده اليهم بمعروف ، والتبعية الأخرى ان يطالبهم به بإحسان والاتباع هو المطالبة ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « مطل الغنى ظم وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع » .

وهذا لأن الطوائف المتمتعة التي يعين بعضها بعضاً في القتال ، ثم يكون الضمان فيها على الذي يباشر القتال والأخذ والانلاف ، وعلى الرد الذي يعينه عند جمهور العلماء .

ولهذا كان في مذهب الجمهور ان قطاع الطريق يقتل منهم الردء ، والمباشر . وعمر بن الخطاب رضي الله عنه قتل ريثة المحاربين ، وهو الناظر الذي ينظر لهم الطريق . فالتعاونون على الظلم والعدوان تجب عليهم العقوبة بالضمان وغيره ، ولهذا قال عامة الفقهاء ان الطائفتين المقتلتين على عصية ورياسة تضمن كل طائفة ما اتلفت للأخرى : من

نفس ومال . فأوجبوا الضمان على مجموع الطائفة ، وان لم يعرف
عين المتلف .

وان كان قدر النهوب مجهولاً لا يعرف ما نهب هؤلاء من هؤلاء ،
ولا قدر ما نهب هؤلاء من هؤلاء : فانه يحمل الأمر على التساوى ؛
كمن اختلط في ماله حلال وحرام ، ولم يعرف أيهما أكثر ، فانه يخرج
نصف ماله ، والنصف الباقي له حلال كما فعل عمر بن الخطاب بالعمال
على الأموال ؛ فانه شاطرم . فأخذ نصف أموال عماله على الشام ومصر
والعراق . فانه رأى أنه اختلط بأموالهم شيء من أموال المسلمين ، ولم
يعرف لا أعيان المملوك ، ولا مقدار ما أخذه هؤلاء من هؤلاء ، ولا
هؤلاء من هؤلاء ؛ بل يجوز ان يكون مع الواحد أقل من حقه ،
وأكثر ، ففي مثل هذا يقر كل واحد على ما في يده اذا تاب من
التعاون على الآثم والعدوان ، فان المجهول كالمعدوم بسقط التكليف به ،
ويزكى ذلك المال كما يزكى المالك .

وان عرف ان في ماله حلالاً ومملوكاً ، وحراماً لا يعرف مالكة ،
وعرف قدره ، فانه يقسم المال على قدر الحلال والحرام ، فيأخذ قدر
الحلال ، وأما الحرام فيتصدق به عن أصحابه ، كما يفعل من عنده أموال
مجهولة الملاك : من غصوب وعواري وودائع ؛ فان جمهور العلماء : كمالك ،

وأبي خنيفة ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهم يقولون : إنه يتصدق بها .
وهذا هو المأثور في مثل ذلك عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وان لم يعرف مقدار الحلال والحرام فانه يجعل المال نصفين يأخذ
لنفسه نصفه ، والنصف الثاني يوصله الى أصحابه ان عرفهم ، والا
تصدق به .

وما تصدق به فانه يصرف في مصالح المسلمين : فيعطى منه من يستحق
الزكاة ، ويقرى منه الضيف ، ويعان فيه الحاج ، وينفق في الجهاد ، وفي
أبواب البر التي يحبها الله ورسوله . كما يفعل بسائر الأموال المجهولة ،
وهكذا يفعل من تاب من الحرام ويبدء الحرام لا يعرف مالكة .

وسئل رحمه الله

عن وال وضع يده على عشرين ألف درهم لانسان ، وثبت عليه
عند حاكم ، وهم يعلمون ان جميع موجوده حراماً ، نهب أموال الناس .
فهل يجوز لهم ان يأخذوا من هذا المال عوض ما أخذوه لهم لأنهم يعلمون
ان جميع ماله حرام ؟ .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . ان كان جميع ما بيده أخذ من

الناس بغير حق : مثل ان يأخذ من اللصوص ، وقطاع الطريق بعض ما يأخذونه من أموال الناس ، ومثل ان يطلب ظلم أقوام فيعطوه ما ينكف به عن ظلمهم ، ومثل ان يحمي بعض الناس عن مساواة نظرائهم فيما يطلب منهم ليعطوه رشوة ، ومثل ان يظلم في حكمه ، او يعدل برشوة يأخذها ؛ ومثل ان يغصب مال قوم باقتراء يفتريه عليهم ، ومثل ان يهدر دماء المقتولين برشوة من القاتلين . فهذه الأموال ونحوها هي مستحقة لأصحابها . كاللص الذي يسرق أموالاً ، ويخلط بعضها ببعض ، فان ذلك لا يحرمها على أصحابها ؛ بل يقتسمون الأموال بينهم على قدر حقوقهم ، وان جهل عين مال الرجل لكونه باعه ، ونحو ذلك فعوضه يقوم مقامه . ومن اكتسب بهذه الأموال بتجارة ونحوها فليل : الربح لأرباب الأموال . وقيل له : إذا اشترى في ذمته . وقيل : بل يتصدقان به ؛ لانه ربح خيث . وقيل : بل يقسم الربح بينه وبين أرباب الأموال كالضاربة . كما فعل عمر بن الخطاب في المال الذي أقرضه أبو موسى الأشعري لابنيه دون العسكر . وهذا أعدل الأقوال .

وإذا كان كذلك فاهل الاموال يقتسمون ما وجدوه على قدر حقوقهم ؛ فان ذلك اما عين أموالهم ، واما وفاء ديونهم الثابتة في ذمته ؛ بل الحق ان حقوقهم متعلقة بالأمرين جميعاً بذمته ، وبالأموال . فأما إذا لم يعرف مقدار ما غصبه ، ولا اعيان الغرماء كلهم : فمن أخذ منهم من هذه

الأموال قدر حقه ، ، لم يحكم بأن ذلك حرام ؛ لا سيما إذا كان قد
أبجر في الأموال التي بيده ، فانه يستحق حينئذ أكثر من قدر حقه ؛
لكن يخاف ان تكون الأموال التي بيده تضيق عن حقوق جميع المستحقين ،
لكن المجهول منهم الذي لا يعلم صار كالمعدوم ، فان كان الذي يأخذ قدر
حقه له . ولم يظلم سائر الغرماء المعروفين ، لم نحكم بتحريم ما أخذه ؛
لكن إن ظهر فيما بعد غرماء ، ولهم قسط من ماله كان لهم
المطالبة بقدر حقوقهم ، فمن استولى على المال يؤخذ من كل واحد
بقدر ما استولى ، والله أعلم .

وقال رحمه الله

سئلت عن قوم أخذت لهم غنم او غيرها من المال ، ثم ردت
عليهم أو بعضها ، وقد اشتبه ملك بعضهم ببعض .

فأجبتهم : انه ان عرف قدر المال تحقيقا قسم الموجود بينهم على
قدره ، وإن لم يعرف إلا عدده قسم على العدد ؛ لأن المالكين إذا
اختلفوا قسما بينها ، وان كان يدفع لكل منهم عن ماله ما كان للآخر ؛
لأن الاختلاط جعلهم شركاء ؛ لا سيما على أصلنا أن الشركة تصح بالعقد ،
مع امتياز المالكين ؛ لكن الاشتباه في الغنم ونحوها يقوم مقام الاختلاط
في المائعات .

وعلى هذا فينبغي أنه إذا اشتركا فيما يتشابه من الحيوان والثياب
انه يصح ، كما لو كان رأس المال درام ، إذا صححناها بالعروض ،
وإذا كانوا شركاء بالاختلاط والاشتباء فعند القسمة يقسم على قدر
المالين ، فان كان المردود جميع ما لهم فظاهر ، وإن كان بعضه فذلك
البعض هو بعض المشترك ، كما لو رد بعض الدراهم المختلطة .

يبقى إن كان حيواناً . فهل يجب قسمته أعياناً عند طلب بعضهم
قولا واحداً ، أو يخرج على القولين في الحيوان المشترك ؟ فالأشبه خروجه
على الخلاف ؛ لأنه إذا كان لأحدهما عشرة رؤوس ، وللآخر عشرون ،
فما وجد فلأحدهما ثلثه ، وللآخر ثلثاه كذلك . لكن المحذور في هذه
المسألة أن مال كل منهما إن عرف قيمته فظاهر ، وإن لم يعرف إلا
عدده مع أن غنم أحدهما قد تكون خيرا من غنم الآخر فالواجب
عند تعذر معرفة رجحان أحدهما على الآخر التسوية ؛ لأن الضرورة
تلجئ الى التسوية . وعلى هذا فسواء اختلط غنم أحدهما بالآخر
عمدا أو خطأ ، يقسم المالان على العدد إن لم يعرف الرجحان .
وإن عرف وجهل قدره أثبت منه القدر المتيقن وأسقط الزائد المشكوك
فيه ؛ لأن الأصل عدمه .

وسئل رحمه الله

هل يجوز له ان يخرق ثوبه كما يخرق ثوبه ؟

فأجاب : وأما القصاص في إتلاف الأموال مثل ان يخرق ثوبه ، فيخرق ثوبه المماثل له ، او يهدم داره فيهدم داره ، ونحو ذلك . فهذا فيه قولان للعلماء ، هما روايتان عن احمد :

أحدهما : ان ذلك غير مشروع ؛ لأنه إفساد ، ولأن العقار والثياب غير مماثلة .

والثاني : أن ذلك مشروع ؛ لأن الأنفس والأطراف أعظم قدراً من الأموال ، وإذا جاز إتلافها على سبيل القصاص ؛ لأجل إستيفاء المظلوم ، فالأموال أولى . ولهذا يجوز لنا ان نفسد أموال أهل الحرب ، إذا أفسدوا أموالنا ، كقطع الشجر المثمر .

وإن قيل بالمتع من ذلك لغير حاجة ، فهذا فيه نزاع ؛ فانه إذا أتلّف له ثيابا أو حيواناً أو عقارا ونحو ذلك : فهل يضمّنه بالقيمة ؟ او يضمّنه بجنسه مع القيمة ؟ على قولين معروفين للعلماء . وهما قولان في

مذهب الشافعي ، وأحمد . فان الشافعي قد نص على أنه إذا هدم داره بناها كما كانت ، فضمنه بالمثل . وقد روي عنه في الحيوان نحو ذلك ، وكذلك أحمد يضمن اولاد المغرور بجنسهم في المشهور عنه ، وإذا اقترض حيواناً رد مثله في المنصوص عنه .

وقصة داود وسليمان هي من هذا الباب : فان داود عليه السلام قد ضمن أهل الحرث الذي نفشت فيه غنم القوم بالقيمة ، وأعطاه الماشية مكان القيمة . وسليمان عليه السلام أمرهم أن يعمزوا الحرث حتى يعود كما كان ، وينتفعوا بالماشية بدل ما فاتهم من منفعة الحرث . وبهذا أفتى الزهري لعمر بن عبد العزيز لما كان قد اعتدى بعض بني أمية على بستان له فقلعوه ، وسألوه ما يجب في ذلك ؟ فقال : يغرسه كما كان . ف قيل له : إن ربيعة وأبا الزناد قالوا : تجب القيمة ، فتكلم الزهري فيها بكلام مضمونه : أنها خالفا السنة .

ولا ريب ان ضمان المال بجنسه مع اعتبار القيمة أقرب إلى العدل من ضمانه بغير جنسه ، وهو الدرهم والدنانير مع اعتبار القيمة : فان القيمة معتبرة في الموضعين ، والجنس مختص بأحدهما ، ولا ريب أن الأغراض متعلقة بالجنس ، والا فمن له غرض في كتاب أو فرس أو بستان ما يصنع بالدرهم ؟ فان قيل : يشتري بها مثله ، قيل : الظالم الذي فوته ماله هو أحق بأن يضمن له مثل ما فوته إياه : أو نظير ما أفسده من ماله .

وسئل

عن تاجر أخذهم حرامية ، ثم ردوا عليهم من المال شيئاً . فهل من عرف شيئاً من ماله يأخذه ؟ او يقسم على رؤوس الأموال المأخوذة بالسوية الخ ؟

فأجاب : الحمد لله . اما من وجد ماله بعينه ، فهو أحق به ، وأما الذين عدت أموالهم فيتقاسمون ما غرمه الحرامية لهم على قدر أموالهم ؛ لا على عدد الرؤوس . والله اعلم .

وسئل

عن عسكر نزلوا مكاناً باتوا فيه ، فجاء أناس سرقوا لهم قماشاً ، فلحقوا السارق ، فضربه أحدكم بالسيف ، ثم حمل الى مقدم العسكر ، ثم مات بعد ذلك .

فأجاب : إذا كان هذا هو الطريق في استرجاع مامع السارق لم يلزم الضارب شيء . وقد روى ابن عمر : ان لصاً دخل داره ، فقام

اليه بالسيف ، فلولا أنهم ردوه عنه لضربه بالسيف . وفي الصحيحين :
« من قتل دون ماله فهو شهيد » .

وسئل

عما قدمه للسلطان من المنسوب الخ ؟

فأجاب : أما ما قدمه للسلطان من المنسوب ، وأعطاه ما أعطاه ،
فليتصدق بقدر ذلك المنسوب عن صاحبه ، ان لم يعرفه ، وكذلك ما
أهداه للأمير أو عوضه عنه .

وسئل رحمه الله

عن رجل بطحن في طواحين السلطان يستأجرها ، وهو يعلم أن
بعضها ما هو غصب ، وفي رجل يعمل في زرع السلطان هل نصيبه منه
حلال وما يكسبه الأول من الطاحون ؟

فأجاب : أما الأراضي السلطانية ، والطواحين السلطانية التي لم
يعلم أنها مغصوبة ، فيجوز للإنسان ان يعمل فيها مزارعة ، بنصيب
من الزرع . ويجوز ان يستأجرها ، ويجوز ان يعمل فيها بأجرته

مع الضمان .

وأما إذا علم أنها مغصوبة ، ولم يعرف لها مالك معين ؛ فهذه فيها نزاع . والأظهر أنه يجوز العمل فيها إذا كان العامل لا يأخذ الا أجره عمله ، فانه حينئذ لا يكون قد ظلم احداً شيئاً ، فالعمل فيها خير من تعطيلها على كل تقدير . وهذا ان امكن أن ترد الى أصحابها ، والا صرفت في مصالح المسلمين ؛ والمجهول كالمعدوم .

وأما اذا عرف أن للأرض مالكا معيناً ، وقد أخذت منه بغير حق ، فلا يعمل فيها بغير إذنه ، او اذن وليه ، او وكيله . والله أعلم .

وسئل

عن يطلب منهم كلف يجمعونها من أهل البلد ، فاذا كانوا سووا بين الناس فيما طلب منهم ، وهم مغصوبون في ذلك . فهل عليهم إثم ؟

فأجاب : بل هذه الكلف التي تطلب من الناس بحق ، او بغير حق ، يجب العدل فيها ، ويحرم ان يوفر فيها بعض الناس ، ويجعل قسطه على غيره ، ومن قام فيها بنية العدل ، وتخفيف الظلم مها أمكن ، وإعانة الضعيف لئلا يتكرر الظلم عليه بلا نية إعانة الظالم : كان كالمجاهد في سبيل الله ، إذا تحرى العدل ، وابتغى وجه الله .

وقال الشيخ الامام العالم العارضة

شيخ الاسلام أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني قدس الله روحه
ونور ضريحه بمنه وكرمه :

الحمد لله نحمده ، ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور
أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل
فلا هادي له ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ونشهد
أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم تسليما (١) .

فصل

في « المظالم المشتركة » التي تطلب من الشركاء ، مثل المشتركين
في قرية ، أو مدينة ، إذا طلب منهم شيء يؤخذ على أموالهم أو رؤوسهم :
مثل الكلف السلطانية التي توضع عليهم كلهم ؛ أما على عدد رؤوسهم ،
أو عدد دوابهم ، أو عدد أشجارهم ، أو على قدر أموالهم ، كما يؤخذ
منهم أكثر من الزكوات الواجبة بالشرع ، أو أكثر من الخراج الواجب
بالشرع ، أو تؤخذ منهم الكلف التي أحدثت في غير الأجناس الشرعية ،

(١) « المظالم المشتركة » .

كما يوضع على المتبايعين للطعام والثياب والدواب والفاكهة ، وغير ذلك : يؤخذ منهم اذا باعوا . ويؤخذ ذلك تارة من البائعين . وتارة من المشترين ، وان كان قد قيل : ان بعض ذلك وضع بتأويل وجوب الجهاد عليهم بأموالهم ، واحتياج الجهاد الى تلك الأموال ، كما ذكره صاحب (غياث الأمم) وغيره ، مع ما دخل في ذلك من الظلم الذي لا مساغ له عند العلماء .

ومثل الجبايات التي يجبيها بعض الملوك من أهل بلده ، كل مدة . ويقول : انها مساعدة له على ما يريد . ومثل ما يطلبه الولاة أحياناً من غير أن يكون راتباً ؛ إما لكونهم جيشاً قادمين يجمعون ما يجمعونه لجيشهم ، وإما لكونهم يجمعون لبعض العوارض : كقدوم السلطان ، أو حدوث ولد له ، ونحو ذلك . وأما ان ترمى عليهم سلع تباع منهم بأكثر من أثمانها ، وتسمى « الحطائط » . ومثل القافلة الذين يسرون حجاجاً ، أو تجاراً ، أو غير ذلك . فيطلب منهم على عدد رؤوسهم أو دوابهم أو قدر أموالهم ؛ أو يطلب مطلقاً منهم كلهم ، سواء كان الطالب ذا السلطان في بعض المدائن والقرى ، كالذين يقعدون على الجسور وابواب المدائن ، فيأخذون ما يأخذونه . أو كان الآخذون قطاع طريق : كالاعراب ، والاكراد والترك الذين يأخذون مكوساً من أبناء السبيل ، ولا يمكنونهم من العبور حتى يعطوهم ما يطلبون .

فهؤلاء المكرهون على اداء هذه الأموال عليهم لزوم العدل فيما

يطلب منهم ، وليس لبعضهم ان يظلم بعضا فيما يطلب منهم ؛ بل عليهم التزام العدل فيما يؤخذ منهم بغير حق ، كما عليهم التزام العدل فيما يؤخذ منهم بحق . فان هذه الكلف التي أخذت منهم بسبب نفوسهم ، وأموالهم ، هي بمنزلة غيرها بالنسبة اليهم . وانما يختلف حالها بالنسبة الى الأخذ ، فقد يكون أخذا بحق ، وقد يكون أخذا بباطل .

واما المطالبون بها فهذه كلف تؤخذ منهم بسبب نفوسهم وأموالهم ، فليس لبعضهم أن يظلم بعضا في ذلك ؛ بل العدل واجب لكل أحد على كل أحد في جميع الأحوال ، والظلم لا يباح شيء منه بحال ، حتى ان الله تعالى قد أوجب على المؤمنين أن يعدلوا على الكفار في قوله تعالى : (كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ، ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى) . والمؤمنون كانوا يعادون الكفار بأمر الله فقال تعالى : لا يحملكم بغضكم للكفار على ان لا تعدلوا عليهم ، بل اعدلوا عليهم فانه أقرب للتقوى .

وحينئذ فهؤلاء المشتركون ليس لبعضهم ان يفعل ما به ظلم غيره ؛ بل اما أن يؤدي قسطه فيكون عادلا ، واما أن يؤدي زائداً على قسطه فيعين شركاء بما أخذ منهم فيكون محسناً . وليس له أن يتمتع عن اداء قسطه من ذلك المال امتناعاً يؤخذ به قسطه من سائر الشركاء ، فيتضاعف الظلم عليهم ؛ فان المال اذا كان يؤخذ لا محالة ، وامتنع بجهل

أو رشوة أو غيرها : كان قد ظلم من يؤخذ منه القسط الذي يخصه .
وليس هذا بمنزلة أن يدفع عن نفسه الظلم من غير ظلم لغيره ؛ فإن
هذا جائز : مثل أن يمتنع عن أداء ما يخصه فلا يؤخذ ذلك منه ،
ولا من غيره .

وهذا كالوظائف السلطانية التي توضع على القرى مثل أن يوضع
عليهم عشرة آلاف درهم ، فيطلب من له جاء بامرة أو مشيخة أو رشوة
أو غير ذلك أن لا يؤخذ منه شيء ، وهم لا بد لهم من أخذ جميع
المال ، وإذا فعل ذلك أخذ ما يخصه من سائر الشركاء ، فيمتنع من
أداء ما ينوبه ، ويؤخذ من سائر الشركاء ؛ فإن هذا ظلم منه لشركائه ؛
لأن هذا لم يدفع الظلم عن نفسه إلا بظلم شركائه ، وهذا لا يجوز .
وليس له أن يقول : أنا لم أظلمهم ؛ بل ظلمهم من أخذ منهم الحصتين ؛
لأنه يقال (أولاً) : هذا الطالب قد يكون مأموراً بمن فوقه أن يأخذ
ذلك المال ، فلا يسقط عن بعضهم نصيبه إلا أخذه من نصيب ذلك الآخر ،
فيكون أمره بأن لا يأخذ أمراً بالظلم .

(الثاني) : أنه لو فرض أنه الأمر الأعلى فعليه أن يعدل بينهم فيما يطلبه
منهم ، وإن كان أصل الطلب ظلماً فعليه أن يعدل في هذا الظلم ، ولا
يظلم فيه ظلماً ثانياً فيبقى ظلماً مكرراً ، فإن الواحد منهم إذا كان
قسطه مائة فطولب بمائتين ، كان قد ظلم ظلماً مكرراً ، بخلاف ما إذا

أخذ من كل قسطه . ولأن النفوس ترضى بالعدل بينها في الحرمان ، وفيما يؤخذ منها ظلماً ، ولا ترضى بأن ينخص بعضها بالعطاء ، أو الاعفاء .

ولهذا جاءت الشريعة بأن المريض له أن يوصى بثلاث ماله لغير وارث ، ولا ينخص الوارث بزيادة على حقه من ذلك الثلث ، وإن كان له أن يعطيه كله للأجنبي . وكذلك في عطية الأولاد : هو مأمور أن يسوي بينهم في العطاء ، أو الحرمان ، ولا ينخص بعضهم بالعطاء من غير سبب يوجب ذلك ؛ لحديث النعمان بن بشير وغيره .

(الثالث) : أنه إذا طلب من القاهر أن لا يأخذ منه ، وهو يعلم أنه يضع قسطه على غيره فقد أمر بما يعلم أنه يظلم فيه غيره ، وليس للإنسان أن يطلب من غيره ما يظلم فيه غيره ، وإن كان هو لم يأمره بالظلم ، كمن يولي شخصاً ، ويأمره أن لا يظلم ، وهو يعلم أنه يظلم فليس له أن يوليّه ، وكذلك من وكل وكيلاً ، وأمره أن لا يظلم ، وهو يعلم أنه يظلم ، وكذلك من طلب من غيره أن يوفيه دينه من ماله الحلال ، وهو يعلم أنه لا يوفيه إلا بما ظلمه من الناس . وكذلك هذا طلب منه أن يعفيه من الظلم ، وهو يعلم أنه لا يعفيه إلا بظلم غيره ، فليس له أن يطلب منه ذلك .

(الرابع) : أن هذا يفضي إلى أن الضعفاء الذين لا ناصر لهم يؤخذ منهم جميع ذلك المال ، والاقوياء لا يؤخذ منهم شيء من وظائف الأملاك ، مع أن أملاكهم أكثر ، وهذا يستلزم من الفساد والشر

ما لا يعلمه إلا الله تعالى ، كما هو الواقع .

(الحامس) : ان المسلمين اذا احتاجوا الى مال يجمعونه لدفع عدوم
وجب على القادرين الاشتراك في ذلك ، وان كان الكفار يأخذونه بغير
حق ، فلأن يشتركوا فيما يأخذهم الظلمة من المسلمين اولى واخرى .

فصل

وعلى هذا فاذا تغيّب بعض الشركاء ، او امتنع من الأداء فلم
يؤخذ منه وأخذ من غيره حصته ؛ كان عليه ان يؤدي قدر نصيبه الى
من أدى عنه في أظهر قولي العلماء ، كما يؤدي ما عليه من الحقوق الواجبة
ويلزم بذلك ويعاقب على ادائه ، كما يعاقب على اداء سائر الحقوق الواجبة
عليه ، كالعامل في الزكاة اذا طلب من أحد الشريكين أكثر من الواجب
وأخذ بتأويل ، فللمأخوذ منه ان يرجع على الآخر بقسطه . وان كان
بغير تأويل فعلى قولين :

أظهرها ان له ان يرجع أيضا ؛ كناظر الوقف ، وولي اليتيم ،
والمضارب ، والشريك ، والوكيل ، وسائر من تصرف لغيره بولاية او
وكالة اذا طلب منه ما ينوب ذلك المال من الكلف ، مثل ما إذا أخذت
منه الكلف السلطانية من الاملاك ، او أخذ من التجار في الطرق والقرى
ما ينوب الأموال التي معهم ، فان لهم ان يؤديوا ذلك من نفس المال ؛
بل يجب عليهم اذا خافوا ان لم يؤدوه ان يؤخذ أكثر منه . واذا قدر

ان المال صار غائباً ، فافترضوا عليه وأدوا عنه او أدوا من مال لهم عن مال الموكل ، والمولي عليه : كان لهم الرجوع بقدر ذلك من ماله . وعلى هذا عمل المسلمين في جميع الأعصار والأمصار .

ومن لم يقل بذلك فانه يلزم قوله من الفساد ما لا يعلمه الا رب العباد ، فان الكلف التي تؤخذ من الأموال على وجه الظلم كثيرة جداً . فلو كان ما يؤديه المؤمن على مال غيره منه من تلك الكلف التي تؤخذ منه قهراً بغير حق تحسب عليه ، اذا لم يؤدها من غير مال المؤمن لزم من ذلك ذهاب كثير من اموال الأمناء ، ولزم ان لا يدخل الأمناء في مثل ذلك لئلا تذهب اموالهم .

وحينئذ يدخل في ذلك الخونة الفجار الذين لا يتقون الله ؛ بل يأخذون من الأموال ما قدروا عليه ، ويدعون نقص المقبوض المستخرج او زيادة المصروف المؤدى ، كما هو المعروف من حال كثير من المؤمنين على الأموال السلطانية ؛ لكن هؤلاء قد يدخل في بعض ما يفعلونه تأويل ؛ بخلاف الوكيل والشريك والمضارب وولي اليتيم وناظر الوقف ، ونحوهم .

واذا كان كذلك فالمؤمن على المال المشترك بينه وبين شريكه اذا كان يعتد له بما أخذ منه ، من هذه الكلف ، فما قبضه عمال الزكاة باسم الزكاة أولى أن يعتد له به ، وان قبضوا فوق الواجب بلا تأويل ، لا سيما وهذا

هو الواقع كثيرا او غالباً في هذه الأزمان ، فان عمال الزكاة يأخذون من زكوات الماشية اكثر من الواجب بكثير ، وكذلك من زكوات التجارات ، ويأخذون من كل من كان المال بيده ، سواء كان مالكا او وكيلًا او شريكا او مضارباً ، او غيرهم . فلو لم يعتد للامناء بما اخذ منهم ظلماً لزم من الفساد ما لا يحصىه الا رب العباد .

وايضاً فذلك الاعطاء قد يكون واجباً للمصلحة ؛ فانه لو لم يؤده لأخذ الظلمة اكثر منه ، ومعلوم ان المؤمن على مال غيره اذا لم يمكنه دفع الظلم الكثير الا بإداء بعض المطلوب وجب ذلك عليه ؛ فان حفظ المال واجب . فاذا لم يمكن الا بذلك وجب ، فما لا يتم الواجب الا به فهو واجب .

وايضاً فالمنازع بسلم انهم لو اكرهوا المؤمن على اخذ غير المال لم يكن ضامناً ، وان العامل الظالم اذا اخذ من المال المشترك اكثر من الواجب لم يكن ضامناً ، وانما وقعت لهم الشبهة إذا اكره المؤدي على الأداء عنه ، كيف كان ، فأدى عنه مما اقترض عليه ، او من مال انسان ليرجع عليه . فيقال لهم : اي فرق بين ان يكرهه على الأداء عنه من مال نفسه ، او من مال الغائب . ومعلوم ان إزمه بالأداء عن الغائب والممتنع أعظم ضرراً عليه من الاداء من عين مال الغائب والممتنع ؛ فان أداء ما يطلب من الغائب أهون عليه من أداء ذلك من مال نفسه ، فاذا عجز فيها

يؤديه من مال الغائب لكونه مكرها على الأداء ، فلأن يعذر إذا أكره
على الأداء منه أولى وأحرى .

فان قال المنازع : لأن المؤدى هناك عين مال المكروه المؤدى فهو
المظلوم . فيقال لهم : بل كلاهما مظلوم : هذا مظلوم بالأداء عن ذاك ، وذاك
مظلوم بطلب ماله . فكيف يحمل كله على المؤدى ، والمقصود بالقصد الأول
هو طلب المال من المؤدى عنه ؟ وإنما الاعمال بالنيات ، والطلب
الظالم إنما قصده أخذ مال ذلك لا مال هذا ، وإنما طلب من هذا
الأداء عن ذاك .

وأيا فهذا المكروه على الأداء عن الغائب مظلوم محض ، بسبب
نفسه وماله ، وذاك مظلوم بسبب ماله فكيف يجعل مال هذا وقاية
لمال ذاك لظلم هذا الظالم الذي أكرهه ، او يكون صاحب المال
القليل قد أخذ منه أضعاف ما يخصه ، وصاحب المال الكثير لم يؤخذ
منه شيء ؟ .

وغاية هذا ان يشبه بغصب المشاع ؛ فان الغاصب اذا قبض من العين
المشتركة نصيب أحد الشريكين كان ذلك من مال ذلك الشريك في
أظهر قولي العلماء ، وهو ظاهر مذهب الشافعي وأحمد وغيرها ؛ لأنه إنما
قصد أخذ مال أحد الشريكين .

ولو أقر أحد الابنين باخ ثالث وكذبه أخوه ، لزم المقر ان يدفع الى المقربه ما فضل عن حقه ، وهو السدس في مذهب مالك وأحمد بن حنبل . وكذلك ظاهر مذهب الشافعي ، وهو قول جمهور السلف . جعلوا ما غصبه الأخ المنكر من مال المقربه خاصة ؛ لأنه لم يقصد ان يأخذ شيئاً من حق المقر .

ولكن أبو حنيفة قال في غصب المشاع : ان ما قبضه الغاصب يكون من الشريكين جميعاً ، باعتبار صورة القبض من غير اعتبار نية . وكذلك قال في الاخ المنكر : ان ما غصبه يكون منها جميعاً فيدفع المقر الى المقر به نصف ما في يده وهو الربع ، ويكون النصف الذي غصبه المنكر منها جميعاً . وهذا قول في مذهب أحمد والشافعي . وقول الجمهور هو الصواب لأجل النية . وكذلك هنا انما قبض الظالم عن ذلك المطلوب ؛ لم يقصد أخذ مال الدافع .

فان قيل : فلو غلط الظالم مثل ان يقصد القطاع أخذ مال شخص فيأخذون غيره ، ظناً انه الأول . فهل يضمن الأول مال هذا الذي ظنوه الأول ؟ قيل : باب الغلط فيه تفصيل ليس هذا موضعه ؛ ولكن الفرق بينها معلوم ، وليس هذا مثل هذا ؛ فان الظالم الغالط الذي أخذ مال هذا لم يأخذه عن غيره ، ولكنه ظنه مال زيد فظهر أنه مال عمرو ، فقد قصد ان يأخذ مال زيد ، فأخذ مال عمرو ، كمن طلب قتل معصوم

فقتل معصوما آخر ظنا منه انه الأول .

وهذا بخلاف من قصد مال زيد بعينه ، وان يأخذ من الشركاء ما يقسم بينهم بالعدل ، وأخذ من بعضهم عن بعض ؛ فان هذا لم يغلط ؛ بل فعل ما أراد . قصد أخذ مال شخص ، وطلب المال من المستولي على ماله من شريك أو وكيل ، ونحو ذلك ، ليؤديه عنه . او طلبوا من أحد الشركاء مالا عن الأمور المشتركة تؤخذ من الشركاء كلهم ، لم يغلطوا في ظنهم . فاذا كانوا انما قصدوا الأخذ من واحد بل قصدوا العدل بينه وبين شركائه ، ولكن انما قدروا على الأخذ من شريكه ، فكيف يظلم هذا الشريك مرتين ؟ .

ونظير هذا ان يحتاج ولي بيت المال الى اعطاء ظالم لدفع شره عن المسلمين ؛ كاعطاء المؤلفه قلوبهم لدفع شرهم ، او اعطاء الكفار اذا احتاج - والى الله - الى ذلك ولم يكن في بيت المال شيء ، واستسلف من الناس أموالا أداها ، فهل يقول عاقل ان تلك الأموال تذهب من ضمان من أخذت منه ؛ ولا يرجع على بيت المال بشيء ؛ لان المقبوض كان عين أموالهم ، لا عين أموال بيت المال ؟ ! وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يعطون ما يعطونه : تارة من عين المال . وتارة مما يستسلفونه . فكان النبي صلى الله عليه وسلم يستسلف على الصدقة ، وعلى الفداء ، فيصرفه في المصارف الشرعية : من اعطاء المؤلفه

قلوبهم ، وغيرهم . وكان في الآخذين من لا يحل له الأخذ ؛ بل كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « انى لأعطي أحدم العطية فيخرج بها يتأبطها ناراً » قالوا : يا رسول الله : فلم تعطهم ؟ قال : « يأبون الا ان يسألوني ، ويأبى الله لي البخل » .

ولا يقول عاقل ان ذلك المال يذهب من عين من اقترض منه ؛ بل هو بمنزلة ما اذا كان صين مال الصدقة والفى ؛ لان المعطي جاز له الاعطاء ، وان لم يجز للآخذ الأخذ . هذا وهو يعطيه باختياره ، فكيف بمن أكره على الاعطاء وجاز له الاعطاء ، او وجب عليه ؟ ولا يقال ولي الامر هنا اقترض أموال الناس منهم ؛ لانه يقال : انما اقترضها ليدفعها الى ذلك الظالم الذي طلب أخذ أموال المسلمين ، فأدى عنهم ما اقترضه ليدفع به عنهم الضرر ، وعليه ان يوفى ذلك من أموالهم المشتركة مال الصدقات والفى . ولا يقال : لا يحل له صرف أموالهم ؛ فان الذي أخذه ذلك الظالم كان مال بعضهم ؛ بل اعطاء هذا القليل لحفظ نفوسهم وأموالهم واجب .

واذا كان الاعطاء واجبا لدفع ضرر هو أعظم منه ، فذهب مالك وأحمد بن حنبل المشهور عنه وغيرهما : ان كل من أدى عن غيره واجبا فله ان يرجع به عليه اذا لم يكن متبرعاً بذلك ، وان أداه بغير اذنه ؛ مثل من قضى دين غيره بغير اذنه . سواء كان قد ضمنه بغير اذنه ، وأداه بغير اذنه ، او أداه عنه بلا ضمان .

وكذلك من افتك أسيراً من الأسر بغير اذنه يرجع عليه بما افتكه به . وكذلك من أدى عن غيره نفقة واجبة عليه ؛ مثل ان ينفق على ابنه او زوجته او بهائمته ؛ لا سيما اذا كان للمنفق فيها حق ؛ مثل ان يكون مرتهنا او مستأجراً . او كان مؤتمناً عليها ؛ مثل المودع ، ومثل راد العبد الآبق ، ومثل انفاق أحد الشريكين على البهائم المشتركة . وقد دل على هذا الأصل قوله تعالى : (فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) فأمر بإيتاء الاجر بمجرد ارضاعهن ، ولم يشترط عقد استئجار ، ولا اذن الاب لها في ان ترضع بالأجر ؛ بل لما كان ارضاع الطفل واجبا على أبيه ، فان أرضعته المرأة استحققت الأجر بمجرد ارضاعها . وهذا في الأم المطلقة قول أكثر الفقهاء ، يقولون : انها تستحق الأجر بمجرد الارضاع . وأبو حنيفة يقول بذلك في الأم ، وان كان لا يقول برجوع المؤدي للدين ، وخالفه أصحابه .

والفرق يقول : الأم أحق برضاع ابنها من غيرها . حتى لو طلبت الارضاع بالأجر لقدمت على المتبرعة . قيل : فكذلك من له حق في بهائم الغير ، كالمستأجر ؛ والمرتهن ؛ يستحق مطالبة المالك بالنفقة على بهائمته ، فذلك أحق من الأم بالارضاع .

وابضا فلا يلزم من كونه يستحق ذلك بعقد المعاوضة ان يستحقه بدون عقد ؛ الا ان يكون الارضاع واجبا على الأب ، واذا كان انما

أداء لكونه واجباً عليه ، فهكذا جميع الواجبات عليه ان يؤديها الى من أدى عنه وأحسن اليه بالأداء عنه . وهذا اذا كان المعطى مختاراً ، فكيف اذا أكره على أداء ما يجب عليه ؟ فان الظالم القادر اذا لم يعطه المطلوب الذي طلبه منه ضرره ضرراً عظيماً ؛ اما بعقوبة بدنية ، واما بأخذ أكثر منه . وحينئذ يجب عليه دفع ما يندفع به أعظم الضررين بالتزام أدناها ، فلو أدى الغير عنه بغير إكراه لكان له ان يرجع عليه بما أداء عنه ، فكيف اذا أكره على الأداء عنه ؟ ! .

وأيضاً فاذا كان الطلب من الشركاء كلهم فقد تقدم انه ليس لبعضهم ان يتمتع مما عليه امتناعاً يستلزم تكثير الظلم على غيره . وحينئذ فيكون الأداء واجبا على جميع الشركاء : كل يؤدي قسطه الذي ينوبه اذا قسم المطلوب بينهم بالعدل . ومن أدى عن غيره قسطه بغير إكراه كان له ان يرجع به عليه ، وكان محسناً اليه في الأداء عنه ، ومباشرة الظالمين دونه ؛ فان المباشر يحصل له ضرر في نفسه وماله ، والغالب انما يحصل له الضرر في ماله فقط ، فاذا أدى عنه لثلاث محضركان محسناً اليه في ذلك ، فيلزمه ان يعطيه ما أداء عنه ، كما يوفى المقرض المحسن ؛ فان جزاء القرض الوفاء والحمد ، ومن غاب ولم يؤدي حتى أدى عنه الحاضرون لزمه ان يعطيهم قدر ما أدوه عنه ، ويلزم بذلك ، ويعاقب ان امتنع عن أدائه ، ويطيب لمن أدى عنه ان يأخذ نظير ذلك من ماله ، كما يأخذ

المقرض من المقرض نظير ما اقترضه . ومن قبض ذلك من ذلك المؤدى عنه ، وأداء الى هذا المؤدى جاز له أخذه ، سواء كان الملزم له بالأداء هو الظالم الاول أو غيره .

ولهذا له ان يدعي بما أداء عنه عند حكم العدل ، وعليهم ان يحكموا على هذا بأن يعطيه ما أداء عنه ، كما يحكم عليه بأداء بدل القرض ولا شبهة على الآخذ في أخذ بدل ماله . ولا يقال : إنه أخذ أموال الناس ، فإنه إنما أخذ منهم ما أداء عنهم ، وبديل ما اقترضهم إياه من مال ، وبديل ما وجب عليهم أدائه ، فإنه ليس لأحد الشركاء ان يتمتع من أداء ما ينوبه اذا علم ان ذلك يؤخذ من سائر الشركاء ، كما تقدم . واذا لم يكن له هذا الامتناع كان الأداء واجبا عليه ، فمن أدى عنه ناويا للرجوع فله الرجوع اذا أداء طوعا ؛ لاحسانه اليه بالأداء عنه . فكيف اذا أكره على الأداء عنه ؟ ! ولو لم يكن الأداء واجبا عليه ، بل قد أكره ذلك الرجل على الأداء عنه رجع عليه ؛ فإنه بسببه أكره ذلك ، وأخذ ماله . وهذا كمن صودر على مال فأكره أقاربه او جيرانه او أصدقاءه او شركاؤه على ان يؤدوا عنه ، ويرجعوا عليه ، فلهم الرجوع ؛ فان أموالهم إنما أخذت بسببه ، وبسبب الدفع عنه .

فان الآخذ منه اما ان يأخذ لاعتقاده انه ظالم ، كما يصادر ولاية الأمور بعض نوابهم ، ويقولون : انهم أخذوا من الأموال أكثر مما

صودروا عليه ؛ وإما ان يكون صاحب مال كثير ، فيطلب منه الطالب ما يقول : انه يتوب ماله . فأقاربه وجيرانه وأصدقائه وغيرهم ممن أخذ ماله بسبب مال هذا او بسبب أعماله ؛ انما ظلّموا لأجله ، وأخذت أموالهم لأجل ماله وصيانة لماله ، والطالب انما مقصوده ماله لا أموال أولئك ، وشبهته وارادته انما هي متعلقة بماله دون أموالهم . فكيف تذهب أموالهم هدرأ من غير سبب منهم ، ويبقى مال هذا محفوظا ، وهو الذي طولبوا لأجله ؟ ! ولو لم يستحق هؤلاء المؤدون عن غيرهم الرجوع لحصل فساد كثير في النفوس والأموال ؛ فان النفوس والأموال قد يعتريها من الضرر والفساد ما لا يندفع إلا بأداء مال عنهم ، فلو علم المؤدون أنهم لا يستحقون الرجوع بما أدوه الا اذا أذن ذلك الشخص لم يؤدوا ، وهو قد لا يأذن ؛ اما لتغيبه ، او لحبسه ، او غير ذلك ، واما لظلمه نفسه وتماديه على ما يضر نفسه وماله سفها منه ، وظلما حرمه الشارع عليه .

ومعلوم ان الناس تحت أمر الله ورسوله ، فليس لأحد ان يضر نفسه وماله ضرراً نهاه الله عنه ، ومن دفع ذلك الضرر العظيم عنه بما هو أخف منه ، فقد أحسن اليه ، وفي فطر الناس جميعهم ان من لم يقابل الاحسان بالاحسان فهو ظالم معتد ، وما عده المسلمون ظلما فهو ظلم . كما قال ابن مسعود رضي الله عنه : ما رآه المسلمون حسنا فهو عند

الله حسن ، وما رأوه قبيحا فهو عند الله قبيح .

وأصل هذا اعتبار المقاصد والنيات في التصرفات ، وهذا الأصل قد قرر وبسط في كتاب : « بيان الدليل على بطلان التحليل » ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم - في ابن اللثية العامل الذي قبل الهدايا لما استعمله على الصدقات ، فأهدي إليه هدايا فلما رجع حاسبه النبي صلى الله عليه وسلم على ما أخذ وأعطى ، وهو الذي يسميه أهل الديوان الاستيفاء ، كما يحاسب الإنسان وكيله وشريكه على مقبوضه ومصروفه ؛ وهو الذي يسميه أهل الديوان المستخرج والمصروف ، فقال ابن اللثية : هذا لكم ، وهذا أهدي لي . فقال النبي صلى الله عليه وسلم - : « ما بال الرجل نستعمله على العمل مما ولانا الله ، فيقول : هذا لكم ، وهذا أهدي لي ، أفلا قعد في بيت أبيه وأمه ، فينظر أيهدي إليه ؟ أم لا ؟ والذي نفسي بيده ما من رجل نستعمله على العمل فيغل منه شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة ، إن كان بعيرا له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة تيعر - ثم رفع يديه إلى السماء ثم قال : ألا هل بلغت ؟ » أو كما قال صلى الله عليه وسلم ، والحديث متفق على صحته .

فلما كان المعطون المهدون انما أعطوه وأهدوا إليه لاجل ولايته ، جعل ذلك من جملة المال المستحق لأهل الصدقات ؛ لأنه بسبب أموالهم قبض ، ولم يخص به العامل الذي قبضه ، فكذلك ما قبض بسبب

أموال بعض الناس فغنمها يحسب ، وهو من توابعها ، فكما انه أعطي لاجلها ، فهو مغنم ونماء لها ؛ لا لمن أخذها ، فما أخذ لاجلها فهو مغرم ونقص منها لا على من أعطاه .

وكذلك من خلص مال غيره من التلف بما أداء عنه يرجع به عليه ؛ مثل من خلص مالا من قطاع او عسكر ظالم او متول ظالم ، ولم يخلصه الا بما أدى عنه ، فانه يرجع بذلك ، وهو محسن اليه بذلك ، وان لم يكن مؤتمنا على ذلك المال ، ولا مكرها على الاداء عنه ، فانه محسن اليه بذلك ، وهل جزاء الاحسان الا الاحسان . فاذا خلص عشرة آلاف درهم بالف اداها عنه كان من المحسنين ، فاذا أعطاه الألف كان قد أعطاه بدل قرضه ، وبقي عمله وسعيه في تخلص المال احسانا اليه لم يجزه به . هذا أصوب قولي العلماء .

ومن جعله في مثل هذا متبرعا ولم يعطه شيئا فقد قال منكرا من القول وزورا ، وقد قابل الاحسان بالاساءة .

ومن قال هذا هو الشرع الذي بعث الله به رسوله ، فقد قال على الله غير الحق ؛ لكنه قول بعض العلماء ، وقد خالفهم آخرون . ونسبة مثل هذه الاقوال الى الشرع توجب سوء ظن كثير من الناس في الشرع وفرارهم منه ، والقصدح في أصحابه . فان من العلماء من قال قولا برأيه ،

وخالفه فيه آخرون ، وليس معه شرع منزل من عند الله ؛ بل الأدلة الشرعية قد تدل على نقيض قوله ، وقد يتفق ان من يحكم بذلك يزيد ذلك ظلما بجهله وظلمه ، ويتفق ان كل أهل ظلم وشر يزيدون الشر شرا ، وينسبون هذا الظلم كله الى شرع من نزله الله عن الظلم وبعثه بالعدل والحكمة والرحمة ، وجعل العدل المحض الذي لا ظلم فيه هو شرعه .

ولهذا كان العدل وشرعه متلازمين . قال الله تعالى : (ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها وإذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل) وقال تعالى : (فان جاؤك فاحكم بينهم او أعرض عنهم ، وان تعرض عنهم فلن يضروك شيئا وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ؛ إن الله يحب المقسطين) وقال تعالى : (فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق) .

فما أنزل عليه والقسط متسازمان ، فليس فيما أنزل الله عليه ظلم قط ؛ بل قد قال تعالى : (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس ، وليعلم الله من ينصره ورسوله بالغيب ان الله قوي عزيز) والله أعلم ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

وسئل الشيخ قدس الله روحه

عن رجل متول ولايات ، ومقطع إقطاعات ، وعليها من الكلف السلطانية ما جرت به العادة ، وهو يختار ان يسقط الظلم كله ، ويجتهد في ذلك بحسب ما قدر عليه ، وهو يعلم انه ان ترك ذلك واقطعها غيره وولى غيره فان الظلم لا يترك منه شيء ؛ بل ربما يزداد ، وهو يمكنه ان يخفف تلك المكوس التي في اقطاعه ، فيسقط النصف ، والنصف الآخر جهة مصارف لا يمكنه اسقاطه ، فانه يطلب منه لتلك المصارف موضها ، وهو عاجز عن ذلك ، لا يمكنه ردها . فهل يجوز لمثل هذا بقاؤه على ولايته واقطاعه ؟ وقد عرفت نيته ، واجتهاده ، وما رفعه من الظلم بحسب امكانه ، ام عليه ان يرفع يده عن هذه الولاية والاقطاع ، وهو اذا رفع يده لا يزول الظلم ، بل يبقى ويزداد . فهل يجوز له البقاء على الولاية والاقطاع كما ذكر ؟ وهل عليه اثم في هذا الفعل ؟ ام لا ؟ واذا لم يكن عليه اثم . فهل يطالب على ذلك ؟ ام لا ؟ وأي الأمرين خير له : ان يستمر مع اجتهاده في رفع الظلم وتقليله ، ام رفع يده مع بقاء الظلم وزيادة . واذا كانت الرعية تختار بقاء يده لما لها في ذلك من المنفعة به ، ورفع ما رفعه من الظلم . فهل الأولى

له ان يوافق الرعية ؟ ام يرفع يده . والرعية تكره ذلك لعلمها ان الظلم يبقى ويزداد برفع يده .

فأجاب : الحمد لله . نعم اذا كان مجتهدا في العدل ورفع الظلم بحسب امكانه ، وولايته خير واصلاح للمسلمين من ولاية غيره ، واستيلاؤه علي الاقطاع خير من استيلاء غيره ، كما قد ذكر : فانه يجوز له البقاء علي الولاية والاقطاع ، ولا إثم عليه في ذلك ؛ بل بقاؤه علي ذلك أفضل من تركه اذا لم يشغل اذا تركه بما هو أفضل منه .

وقد يكون ذلك عليه واجبا اذا لم يقم به غيره قادرا عليه . فنشر العدل - بحسب الامكان ، ورفع الظلم بحسب الامكان - فرض علي الكفاية يقوم كل إنسان بما يقدر عليه من ذلك اذا لم يقم غيره في ذلك مقامه ، ولا بطلب والحالة هذه بما يعجز عنه من رفع الظلم .

وما يقرره الملوك من الوظائف التي لا يمكنه رفعها لا يطلب بها ، واذا كانوا هم ونوابهم يطلبون أموالا لا يمكن دفعها إلا باقرار بعض تلك الوظائف ، واذا لم يدفع اليهم أعطوا تلك الاقطاعات ، والولاية لمن يقرر الظلم او يزيده ، ولا يخففه كان أخذ تلك الوظائف ودفعها اليهم خيراً للمسلمين من اقرارها كلها ، ومن صرف من هذه الى العدل والاحسان فهو أقرب من غيره ، ومن تناوله من هذا شيء أبعد عن العدل والاحسان

من غيره ، والمقطع الذي يفعل هذا الخير يرفع عن المسلمين ما امكنه من الظلم ، ويدفع شر الشرير بأخذ بعض ما يطلب منهم ، فما لا يمكنه رفعه هو محسن الى المسلمين غير ظالم لهم ، يثاب ، ولا اثم عليه فيما يأخذه على ما ذكره ، ولا ضمان عليه فيما أخذه ، ولا إثم عليه في الدنيا والآخرة اذا كان مجتهدا في العدل والاحسان بحسب الامكان .

وهذا كوصي اليتيم وناظر الوقف والعامل في المضاربة والشريك ، وغير هؤلاء ممن يتصرف لغيره بحكم الولاية او الوكالة إذا كان لا يمكنه فعل مصلحتهم الا بإداء بعضه من أموالهم للقادر الظالم : فانه محسن في ذلك غير مسيء ، وذلك مثل ما يعطى هؤلاء المكاسب وغيرهم في الطرق ، والاشغال ، والأموال التي اتتمنوا ؛ كما يعطونه من الوظائف المرتبة على العقار ، والوظائف المرتبة على ما يباع وبشترى ؛ فان كل من تصرف لغيره او لنفسه في هذه الأوقات من هذه البلاد ونحوها فلا بد ان يؤدي هذه الوظائف ، فلو كان ذلك لا يجوز لاحد ان يتصرف لغيره لزم من ذلك فساد العباد وفوات مصالحهم .

والذي ينهى عن ذلك لئلا يقع ظلم قليل لو قبل الناس منه تضاعف الظلم والفساد عليهم ، فهو بمنزلة من كانوا في طريق وخرج عليهم قطاع الطريق ، فان لم يرضوهم ببعض المال أخذوا أموالهم وقتلوا . فمن قال لتلك القافلة : لا يحل لكم ان تعطوا لهؤلاء شيئا من الأموال

التي معكم للناس ، فانه يقصد بهذا حفظ ذلك القليل الذي ينهى عن دفعه ، ولكن لو عملوا بما قال لهم ذهب القليل والكثير ، وسلبوا مع ذلك ، فهذا مما لا يشير به عاقل ، فضلا ان تأتى به الشرائع ، فان الله تعالى بعث الرسل لتحصيل المصالح ، وتكميلها ، وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الامكان .

فهذا المتولي المقطع الذي يدفع بما يوجد من الوظائف ، ويصرف الى من نسبه مستقرا على ولايته واقطاعه ظلما وشرا كثيرا عن المسلمين أعظم من ذلك ، ولا يمكن دفعه الا بذلك ، اذا رفع يده تولى من يقره ولا ينقص منه شيئا ، هو مثاب على ذلك ، ولا اثم عليه في ذلك ولا ضمان في الدنيا والآخرة .

وهذا بمنزلة وصي اليتيم ، وناظر الوقف الذي لا يمكنه اقامة مصلحتهم الا بدفع ما يوصل من المظالم السلطانية ، اذا رفع يده تولى من يجور ويريد الظلم ، فولايته جائزة ، ولا اثم عليه فيما يدفعه ؛ بل قد تجب عليه هذه الولاية .

وكذلك الجندي المقطع الذي يخفف الوظائف عن بلاده ، ولا يمكنه دفعها كلها ؛ لأنه يطلب منه خيل وسلاح ونفقة لا يمكنه اقامتها إلا بأن يأخذ بعض تلك الوظائف ، وهذا مع هذا ينفع المسلمين في

الجهاد ، فاذا قيل له : لا يحل لك ان تأخذ شيئاً من هذا ؛ بل ارفع يدك عن هذا الاقطاع ، فتركه وأخذه من يريد الظلم ، ولا ينفع المسلمين : كان هذا القائل مخطئاً جاهلاً بحقائق الدين ؛ بل بقاء الحيل من الترك والعرب الذين هم خير من غيرهم ، وانفع للمسلمين ، وأقرب للعدل على اقطاعهم ، مع تخفيف الظلم بحسب الامكان ، خير للمسلمين من ان يأخذ تلك الاقطاعات من هو أقل نفعاً وأكثر ظلماً .

والمجتهد من هؤلاء المقطعين كلهم في العدل والاحسان بحسب الامكان يجزيه الله على ما فعل من الخير ، ولا يعاقبه على ما عجز عنه ، ولا يؤاخذ به بما يأخذ ويصرف اذا لم يكن الا ذلك ؛ كان ترك ذلك يوجب شراً أعظم منه . والله أعلم .



وسئل شيخ الإسلام

عن رجل اخذ ماله ظلماً بغير حق ، وانتهك عرضه ، أو نيل منه في بدنه ، فلم يقتص في الدنيا ، وعلم ان ما عند الله خير وأبقى . فهل يكون عفو عن ظالمه مسقطاً عند الله ؟ أم نقصاً له ؟ أم لا يكون ؟ أو يكون أجره باقياً كاملاً موفراً ؟ وأيما أولى مطالبة هذا الظالم والانتقام منه يوم القيامة — وتعذيب الله له . أو العفو عنه وقبول الحوالة على الله تعالى ؟

فأجاب : لا يكون العفو عن الظالم ، ولا قليله مقسطاً لأجر المظلوم عند الله ، ولا منقصاً له ؛ بل العفو عن الظالم يصير أجره على الله تعالى ، فإنه إذا لم يعف كان حقه على الظالم ، فله ان يقتص منه بقدر مظلمته ، وإذا عفا وأصلح فأجره على الله . وأجره الذي هو على الله خير وأبقى . قال تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها ، فمن عفا وأصلح فأجره على الله ؛ انه لا يحب الظالمين) .

فقد أخبر ان جزاء السيئة سيئة مثلها بلا عدوان ، وهذا هو القصاص في الدماء ، والأموال ، والأعراض ، ونحو ذلك . ثم قال :

(فمن عفا وأصلح فأجره على الله) وقد ذكر [عن] الامام احمد لما ظلم في محنته المشهورة أنه لم يخرج حتى حلل من ظلمه . وقال : ذكرت حديثاً ذكر عن مبارك بن فضالة عن الحسن قال : « اذا كان يوم القيامة نادى مناد : ألا ليقيم من وجب أجره علي فلا يقوم إلا من عفا وأصلح » .

وقد قال تعالى : (وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين) وأباح لهم سبحانه وتعالى اذا عاقبوا الظالم ان يعاقبوه بمثل ما عاقب به ، ثم قال : (ولئن صبرتم لهو خير للصابرين) فلم ان الصبر عن عقوبته بالمثل خير من عقوبته . فكيف يكون مسقطاً للأجر او منقصاً له ؟

وقد قال تعالى : (والجروح قصاص ، فمن تصدق به فهو كفارة له) . فجعل الصدقة بالقصاص الواجب على الظالم — وهو العفو عن القصاص — كفارة للعافي ، والاقتصاص ليس بكفارة له ، فلم ان العفو خير له من الاقتصاص . وهذا لأن ما أصابه من المصائب مكفر للذنوب ، ويؤجر العبد على صبره عليها ، ويرفع درجته برضاه بما يقضيه الله عليه منها . قال الله تعالى : (ما أصاب من مصيبة إلا باذن الله ، ومن يؤمن بالله يهد قلبه) قال بعض السلف : هو الرجل تصيبه المصيبة ، فيعلم انها من عند الله ، فيرضى ويسلم ، وفي الصحيحين عن النبي

صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب ولا هم ولا حزن ولا غم ولا أذى حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله بها من خطاياها » .

وفي المسند : انه لما نزل قوله تعالى : (من يعمل سوءا يجز به) قال ابو بكر : يا رسول الله ! نزلت قاصمة الظهر ، وأبنا لم يعمل سوءاً ؟ ! فقال : يا أبا بكر ! أأنت تنصب ؟ أأنت تحزن ؟ أأنت تصيبك اللأواء . فذلك ما تجزون به ، وفيه ايضاً : « المصائب حطة تحط الخطايا عن صاحبها ، كما تحط الشجرة القائمة ورقها » .

والدلائل على ان المصائب كفارات كثيرة ، اذا صبر عليها أثيب على صبره ، فالثواب والجزاء انما يكون على العمل — وهو الصبر — واما نفس المصيبة فهي من فعل الله ، لا من فعل العبد ، وهي من جزاء الله للعبد على ذنبه ، وتكفيره ذنبه بها . وفي المسند « أنهم دخلوا على ابي عبيدة بن الجراح وهو مريض . فذكروا انه يؤجر على مرضه ، فقال : مالي من الأجر ولا مثل هذه . ولكن المصائب حطة ، فبين لهم أبو عبيدة — رضي الله عنه — ان نفس المرض لا يؤجر عليه ، بل يكفر به عن خطاياها .

وكثيرا ما يفهم من الأجر غفران الذنوب ، فيكون فيه أجر بهذا

الاعتبار . ومن الناس من يقول : لا بد فيه من التعويض والأجر والامتنان ، وقد يحصل له ثواب بغير عمل ، كما يفعل عنه من أعمال البر .

وأما الصبر على المصائب ففيها أجر عظيم ، قال تعالى : (وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا : إنا لله ، وإنا إليه راجعون . أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ، وأولئك هم المهتدون) . فالرجل إذا ظلم بجرح ونحوه فتصدق به ، كان الجرح مصيبة يكفر بها عنه ، ويؤجر على صبره ، وعلى إحسانه إلى الظالم بالعفو عنه ؛ فإن الإحسان يكون يجلب منفعة ، ويدفع مضرة ؛ ولهذا سماه الله صدقة .

وقد قال تعالى : (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين . الذين ينفقون في السراء والضراء والكاظمين الغيظ ، والعافين عن الناس ، والله يحب المحسنين) فذكر : أنه يحب المحسنين ، والعافين عن الناس . وتبين بهذا أن هذا من الإحسان . والإحسان ضد الإساءة ، وهو فعل الحسن ، سواء كان لازماً لصاحبه ، أو متعدياً إلى الغير ، ومنه قوله : (من جاء بالحسنة فله خير منها ، ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثلها) . فالكاظم للغيظ ، والعافي عن الناس ، قد أحسن إلى نفسه ، وإلى الناس ؛ فإن ذلك عمل حسنة مع نفسه ، ومع الناس ، ومن أحسن إلى الناس فإلى نفسه . كما يروى عن بعض السلف أنه قال : ما أحسنت إلى أحد ، وما أسأت إلى أحد ،

وانما أحسنت الى نفسي ، وأسأت الى نفسي . قال تعالى : (ان أحسنتم
أحسنتم لأنفسكم ، وإن أسأتم فلها) وقال تعالى : (من عمل صالحاً
فلنفسه ، ومن أساء فعليها) .

ولو لم يكن الاحسان الى الخلق احساناً الى المحسن ، يعود نفعه
عليه ، لكان فاعلاً إثماً او ضرراً ؛ فان العمل الذي لا يعود نفعه على
فاعله ؛ إما حيث لم يكن فيه فائدة ، وإما شر من العيث ؛ إذا ضر
فاعله . والعفو عن الظالم احد نوعي الصدقة : المعروف ، والاحسان
الى الناس . وجماع ذلك الزكاة .

والله سبحانه دائماً يأمر بالصلاة ، والزكاة ، وهي الصدقة . وقد
ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه أنه
قال : « كل معروف صدقة » وذلك نوعان :

احدهما : اتصال نفع اليه .

الثاني : دفع ضرر عنه . فإذا كان المظلوم يستحق عقوبة الظلم ،
ونفسه تدعوه اليه ، فكف نفسه عن ذلك ، ودفع عنه ما يدعوه اليه
من إضراره ، فهذا احسان منه اليه ، وصدقة عليه ، والله تعالى يجزى
المتصدقين ، ولا يضيع أجر المحسنين . فكيف يسقط أجر العاقي ؟ !

وهذا عام في سائر ما للعبء من الحقوق على الناس ؛ ولهذا اذا

ذكر الله في كتابه حقوق العباد ، وذكر فيها العدل ندب فيها إلى
الاحسان ، فانه سبحانه يأمر بالعدل والاحسان . كما قال تعالى : (وان
كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ، وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم
تعلمون) . فحمل الصدقة على المدين المعسر بإسقاط الدين عنه خيرا
للمتصدق من مجرد إنظاره .

وقال تعالى : (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ، ودية
مسلمة الى أهله ؛ إلا ان يصدقوا) فسمى إسقاط الدية صدقة . وقال
تعالى : (وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة
فنصف ما فرضتم الا ان يعفون او يعفو الذي بيده عقدة النكاح . وأن
تعفوا أقرب للتقوى) فحمل العفو عن نصف الصداق الواجب على
الزوج بالطلاق قبل الدخول أقرب للتقوى من استيفائه . وعفو المرأة
إسقاط نصف الصداق باتفاق الأمة .

وأما عفو الذي بيده عقدة النكاح . ف قيل : هو عفو الزوج ، وأنه
تكميل للصداق للمرأة ، وعلى هذا يكون هذا العفو من جنس
ذلك العفو ، فهذا العفو إعطاء الجميع ، وذلك العفو إسقاط الجميع .
والذي حمل من قال هذا القول عليه ؛ انهم رأوا ان غير المرأة لا تملك
إسقاط حقها الواجب ، كما لا تملك إسقاط سائر ديونها . وقيل : الذي
بيده عقدة النكاح . هو ولي المرأة المستقل بالعقد بدون استئذنها :

كألب للبكر الصغيرة ، وكالسيد للأمة ، وعلى هذا يكون العفوان من جنس واحد . ولهذا لم يقل : الا ان يعفون ، او يعفوم ، والخطاب في الآية للأزواج .

وقال تعالى حكاية عن لقمان انه قال لابنه : (وأمر بالمعروف وانه عن المنكر ، واصبر على ما أصابك ، ان ذلك من عزم الأمور) وقال تعالى : (ولمن اتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل . انما السبيل على الذين يظلمون الناس ، ويبغون في الأرض بغير الحق ، أولئك لهم عذاب أليم . ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) .

فهناك في قول لقمان ذكر الصبر على المصيبة فقال : (إن ذلك من عزم الأمور) وهنا ذكر الصبر والعفو ، فقال : (إن ذلك لمن عزم الأمور) وذكر ذلك بعد قوله : (ولمن اتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل . انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير الحق) فذكر سبحانه الأصناف الثلاثة ، في باب الظلم الذي يكون بغير اختيار المظلوم ، وهم : العادل ، والظالم ، والمحسن .

فالعادل من اتصر بعد ظلمه وهذا جزاؤه انه ما عليه من سبيل ، فلم يكن بذلك ممدوحا ، ولكن لم يكن بذلك مذموماً . وذكر الظالم بقوله : (انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير الحق) فهؤلاء عليهم السبيل للعقوبة ، والاقتصاص . وذكر المحسنين

فقال : (ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) . والقرآن فيه جوامع الكلم .

وهذا كما ذكر في آخر البقرة أصناف الناس في المعاملات ، التي تكون باختيار المتعاملين ، وهم ثلاثة : محسن ، وظالم ، وعادل . فالمحسن : هو المتصدق . والظالم : هو المربى . والعادل : هو البائع . فذكر هنا حكم الصدقات ، وحكم الربا ، وحكم المبايعات ، والمدائنات .

وكما أن من توم أنه بالعفو يسقط حقه أو ينقص : غلط ، جاهل ، ضال ؛ بل بالعفو يكون أجره أعظم ؛ فكذلك من توم أنه بالعفو يحصل له ذل ، ويحصل للظالم عز واستطالة عليه ، فهو غلط في ذلك . كما ثبت في الصحيح وغيره من النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ثلاث إن كنت لحالفا عليهن : ما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً ، وما نقصت صدقة من مال ، وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله » . فبين الصادق المصدق : أن الله لا يزيد العبد بالعفو إلا عزاً ، وأنه لا تنقص صدقة من مال ، وأنه ما تواضع أحد لله إلا رفعه الله . وهذا رد لما يظنه من يتبع الظن ، وما تهوى الأنفس ، من أن العفو يذله ، والصدقة تنقص ماله ، والتواضع يخفضه .

وفي الصحيحين عن عائشة — رضي الله عنها — قالت : « ما ضرب

رسول الله صلى الله عليه وسلم خادماً له ، ولا امرأة ، ولا دابة ، ولا شيئاً قط ، الا ان يجاهد في سبيل الله ، ولا نيل منه قط شيء فانتقم لنفسه ؛ الا ان تنتهك محارم الله ، فاذا انتهكت محارم الله لم يقم لغضبه شيء . حتى ينتقم الله . وخلق رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن أكمل الأخلاق ، وقد كان من خلقه انه لا ينتقم لنفسه ، وإذا انتهكت محارم الله لم يقم لغضبه شيء حتى ينتقم الله ، فيعفو عن حقه ، ويستوفي حق ربه .

والناس في الباب أربعة أقسام :

منهم من ينتصر لنفسه ولربه ، وهو الذي يكون فيه دين وغضب .
ومنهم من لا ينتصر لانفسه ولا لربه ، وهو الذي فيه جهل وضعف دين .

ومنهم من ينتقم لنفسه ؛ لا لربه ، وهم شر الأقسام .

وأما الكامل فهو الذي ينتصر لحق الله ، ويعفو عن حقه . كما قال أنس بن مالك : « خدمت رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر سنين ، فما قال لي : أف قط . وما قال لي لشيء فعلته : لم فعلته ؟ ولا لشيء لم أفعله : لم لا فعلته ؟ وكان بعض أهله إذا عتبنى على شيء يقول : دعوه لو قضي شيء لكان » . فهذا في العفو عما يتعلق بحقوقه

وأما في حدود الله ، فلما شفع عنده أسامة بن زيد - وهو الحب ابن الحب ، وكان هو أحب إليه من أنس ، وأعز عنده - في امرأة سُرقت شريفة أن يعفو عن قطع يدها : غضب ، وقال : يا أسامة ! أتشفع في حد من حدود الله ؟ ! إنما أهلك من كان قبلكم . انهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، والذي نفس محمد بيده لو سُرقت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها . فغضب على أسامة لما شفع في حد الله ، وعفا عن أنس في حقه . وكذلك لما أخبره أسامة أنه قتل رجلاً بعد أن قال : لا إله إلا الله : قال « أقتله بعدما قال : لا إله إلا الله ، فما زال يكررها حتى قلت : ليته سكت » .

والأحاديث والآثار في استجباب العفو عن الظالم ، وأن أجره بذلك أعظم كثيرة جداً . وهذا من العلم المستقر في فطر آدميين . وقد قال تعالى لنيه : (خذ العفو ، وأمر بالعرف ، واعرض عن الجاهلين) فأمره أن يأخذ بالعفو في أخلاق الناس ، وهو ما يقر من ذلك . قال ابن الزبير : أمر الله نبيه أن يأخذ بالعفو من أخلاق الناس ، وهذا كقوله : (يسألونك ماذا ينفقون ؟ قل : العفو) من أموالهم . هذا من العفو ، ويأمر بالمعروف ويعرض عن الجاهلين . وهذه الآية فيها جماع الأخلاق الكريمة : فإن الإنسان مع الناس إما أن يفعلوا معه غير

ما يحب ، او ما يكره . فأمر ان يأخذ منهم ما يحب ما سمحوا به ، ولا يطالبهم بزيادة . واذا فعلوا معه ما يكره أعرض عنهم ، وأما هو فيأمرهم بالمعروف . وهذا باب واسع .

وسئل رحمه الله

من الرجل يكون له على الرجل دين فيجده ، او ينصبه شيئاً . ثم يصيب له مالاً من جنس ماله . فهل له ان يأخذ منه مقدار حقه ؟

فأجاب : وأما اذا كان لرجل عند غيره حق من عين او دين . فهل يأخذه او نظيره ، بغير اذنه ؟ فهذا نوعان :

أحدهما : ان يكون سبب الاستحقاق ظاهراً لا يحتاج إلى إثبات ، مثل استحقاق المرأة النفقة على زوجها ، واستحقاق الولد ان ينفق عليه والده ، واستحقاق الضيف الضيافة على من نزل به ، فهنا له ان يأخذ بدون اذن من عليه الحق بلا ريب ؛ كما ثبت في الصحيحين ان هند بنت عتبة بن ربيعة قالت : يا رسول الله ! : ان أبا سفيان رجل شحيح ، وانه لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ، وبني . فقال : « خذي ما يكفيك ، وولديك بالمعروف » ، فأذن لها ان تأخذ نفقتها بالمعروف بدون اذن وليه .

وهكذا من علم انه غصب منه ماله غصبا ظاهرا يعرفه الناس ،
فأخذ المصوب ، او نظيره من مال الغاصب . وكذلك لو كان له دين
عند الحاكم وهو يطله ، فأخذ من ماله بقدره ، ونحو ذلك .

والثاني : أن لا يكون سبب الاستحقاق ظاهرا . مثل ان يكون
قد جحد دينه ، او جحد الغصب ، ولا بينة للمدعى . فهذا
فيه قولان :

احدهما : ليس له ان يأخذ وهو مذهب مالك ، واحمد .

والثاني : له ان يأخذ ، وهو مذهب الشافعي (١) . واما ابو حنيفة
رحمه الله تعالى فيسوغ الأخذ من جنس الحق ؛ لأنه استيفاء ، ولا
يسوغ الأخذ من غير الجنس ؛ لأنه معاوضة فلا يجوز الا برضا الغريم .

والمجوزون يقولون : اذا امتنع من أداء الواجب عليه ثبتت المعاوضة
بدون اذنه للحاجة ؛ لكن من منع الأخذ مع عدم ظهور الحق استدل
بما في السنن عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال :
« أد الأمانة الى من ائتمنك ، ولا تنخن من خانتك » وفي المسند عن
بشير بن الحصاصية انه قال : يا رسول الله ! إن لنا جيراناً لا يدعون
لنا شاة ، ولا فاقة ، الا أخذوها ، فاذا قدرنا لهم على شيء أنأخذهم ؟

(١) نسخة وابي حنيفة .

قال : « لا ، أد الأمانة الى من ائتمنك ، ولا نخن من خالك » . وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قيل له : « ان اهل الصدقة يعتدون علينا ، أفنكتم من أموالنا بقدر ما يعتدون علينا ؟ قال : لا . »
رواه ابو داود وغيره .

فهذه الأحاديث تبين ان [حق] المظلوم في نفس الأمر اذا كان [سببه ليس] ظاهراً ، أخذه خيانة ، لم يكن له ذلك ، وان كان هو يقصد اخذ نظير حقه ؛ لكنه خان الذي ائتمنه ، فانه لما سلم اليه ماله فأخذ بعضه بغير اذنه ، والاستحقاق [ليس] ظاهراً كان خائساً . واذا قال : أنا مستحق لما اخذته في نفس الأمر ، لم يكن ما ادعاه ظاهراً معلوماً . وصار كما لو تزوج امرأة فانكرت نكاحه ، ولا بينة له ، فاذا قهرها على الوطء من غير حجة ظاهرة ، فانه ليس له ذلك . ولو قدر ان الحاكم حكم على رجل بطلاق امرأته بينة اعتقد صدقها ، وكانت كاذبة في الباطن ، لم يكن له ان يطاها لما هو الأمر عليه في الباطن .

فان قيل لا ريب ان هذا يمنع منه ظاهراً ، وليس له ان يظهر ذلك قدام الناس ؛ لأنهم مأمورون بانكار ذلك ؛ لأنه حرام في الظاهر ؛ لكن الشأن اذا كان يعلم سرا فيما بينه وبين الله ؟

قيل : فعل ذلك سرا يقتضي مفسد كثيرة منهي عنها ، فان فعل

ذلك في مظنة الظهور والشهرة ، وفيه ان لا يتشبه به من ليس حاله كحاله في الباطن ، فقد يظن الانسان خفاء ذلك ، فيظهر مفسد كثيرة ، ويفتح ايضا باب التأويل . وصار هذا كالمظلوم الذي لا يمكنه الانتصار الا بالظلم ، كالمقتص الذي لا يمكنه الاقتصاص الا بعدوان ، فانه لا يجوز له الاقتصاص . وذلك ان نفس الحياة محرمة الجنس . فلا يجوز استيفاء الحق بها ؛ كما لو جرعه خمرًا ، او تلوط به ، او شهد عليه بالزور : لم يكن له ان يفعل ذلك ؛ فان هذا محرم الجنس . والخيانة من جنس الكذب .

فان قيل : هذا ليس بخيانة ؛ بل هو استيفاء حق . والنبي صلى الله عليه وسلم نهى عن خيانة من خان ، وهو ان يأخذ من ماله مالا يستحق نظيره . قيل هذا ضعيف لوجوه :

احدها : ان الحديث فيه ان قوما لا يدعون لنا شاذة ولا فاذة الا أخذوها . أفأخذ من اموالهم بقدر ما يأخذون ؟ فقال : « لا ، أد الأمانة الى من ائتمنك . ولا تخن من خانك » . وكذلك قوله في حديث الزكاة : أفنكتم من اموالنا بقدر ما يأخذون منا ؟ فقال : « لا » .

الثاني : انه قال : « ولا تخن من خانك » . ولو اراد بالخيانة الأخذ على طريق المقابلة لم يكن فرق بين من خانه ومن لم يخنه ، وتحريم مثل

هذا ظاهر ، لا يحتاج الى بيان وسؤال . وقد قال : « ولا تخن من خالك » فعلم انه اراد انك لا تقابله على خيائه ، فتفعل به مثل ما فعل بك . فاذا أودع الرجل مالا فخانه في بعضه ، ثم أودع الأول نظيره ففعل به مثل ما فعل ، فهذا هو المراد بقوله : « ولا تخن من خالك » .

الثالث : ان كون هذا خيانة لا ريب فيه ، وانما الشأن في جوازه على وجه القصاص ؛ فان الأمور منها ما يباح فيه القصاص كالقتل ، وقطع الطريق ، وأخذ المال . ومنها ما لا يباح فيه القصاص : كالفواحش ، والكذب ، ونحو ذلك . قال تعالى في الأول : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) . وقال : (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) . وقال : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) . فأباح العقوبة والاعتداء بالمثل . فلما قال هنا : « ولا تخن من خالك » علم ان هذا مما لا يباح فيه العقوبة بالمثل .

وسئل رحمه الله

عن رجل مديون وله عند صاحب الدين بضاعة ، والثلث سبعون درهما ، ومقدار البضاعة تسعون درهما ، وقد توفي المديون ، واحتاط على موجوده ، فأراد صاحب الدين ان يطلع الورثة على البضاعة ،

فاختشى ان يأخذوها ، ولم يوصلوه إلى حقه ، وان أخفاها فيبقى إثم
فرطها عليه ، ويخاف ان يطالبه بغير البضاعة ؟

فأجاب : يبيعها ويستوفي من الثمن ماله في ذمة الميت من الأجرة
والثمن ، وما بقي يوصله إلى مستحق تركته . وإذا حلفوه فله ان يحلف
انه ليس له عندي غير هذا ، وان أحب ان يشتري بضاعة مثل تلك
البضاعة ، ويحلف انه لا يستحق عنده الا هذا . بشرط ان تكون
البضاعة مثل تلك ، او خيراً منها .

وسئل

عن رجل له مال غصب ، او مطل في دين ، ثم مات . فهل
تكون المطالبة له في الآخرة ؟ أم للورثة ؟ أفتونا مأجورين .

فأجاب : اما من غصب له مال ، او مطل به ، فالمطالبة في الآخرة
له . كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال :
« من كانت لأخيه عنده مظنة في دم او مال او عرض ، فليستحلل من
قبل ان يأتي يوم لا دينار فيه ، ولا درهم ، فان كانت له حسنات اخذ
من حسناته ، وان لم يكن له حسنات اخذ من سيئات صاحبه ،
فألقيت عليه » .

فبين النبي صلى الله عليه وسلم ان الظلامة اذا كانت في المال طالب المظلوم بها ظالمه ، ولم يجعل المطالبة لورثته ، وذلك ان الورثة يخالفونه في الدنيا ، فما امكن استيفاؤه في الدنيا كان للورثة ، وما لم يمكن استيفاؤه في الدنيا ، فالطالب به في الآخرة المظلوم نفسه . والله أعلم .

وسئل

عن قوم دخل في زرعهم جاموسان . ففرقبوها فماتا ، وقد يمكن دفعها بدون ذلك ، فما يجب عليهم ؟ وما يجب على أرباب المواشي من حفظها ؟ وعلى أرباب الزرع من حفظه ؟

فأجاب : ليس لهم دفع البهائم الداخلة الى زرعهم الا بالأسهل ، فالأسهل . فاذا امكن إخراجها بدون العرقبة ففرقبوها عزروا على تعذيب الحيوان بغير حق . وعلى العدوان على أموال الناس بما يردعهم من ذلك ، وضمنوا للمالك بدلها .

وعلى أهل الزرع حفظ زرعهم بالنهار ، وعلى أهل المواشي حفظ مواشيهم بالليل ، كما قال بذلك النبي صلى الله عليه وسلم .

وسئل

عن المال المغصوب من الابل وغيرها اذا نمت عند الغاصب ثم تاب ،
كيف يتخلص من المال . وهل هو حرام ؟ أم لا ؟

فأجاب : أعدل الأقوال في ذلك : ان يجعل نماء المال بين المالك
والعامل ، كما لو دفعه الى من يقوم عليه بجزء من نمائه ، ثم ان الأصل
ونصيب المالك اذا تعذر دفعه الى مالكه ، صرفه في مصالح المسلمين .

وسئل

عن من غصب شاة ، ثم تراضى هو ومالكها . هل يجوز أكلها ؟
فأجاب : نعم اذا تراضى هو ومالكها جاز أكلها .

وسئل رحمه الله

عن غلام في يده فرس فطلعت نعامة من اصطبل ، وهجمت على الخيل ، والغلام ماسك الفرس ، واثنان قعود ، فرفس أحدهما وتوفي ، فما يجب على الغلام ؟ وما يجب على صاحب الفرس ؟ .

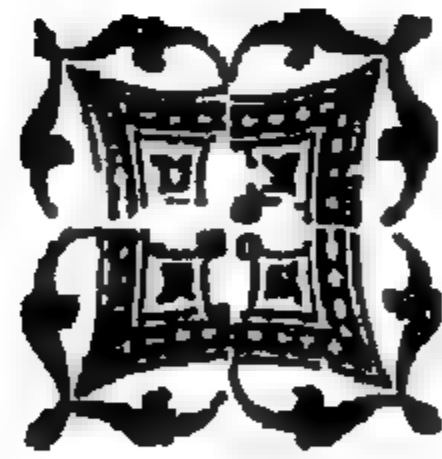
فأجاب : إذا رفسته برجلها فلا ضمان على الغلام ، ولا على صاحب الفرس ؛ بل الفرس باق على ملك صاحبه ، وهذا مذهب جمهور الأئمة ، كمالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد وغيرهم .

وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الرجل جبار » وقال الشافعي : يضمن ما ضربه برجله إذا كان على الفرس راكب ، أو قائد ، أو سائق ، كما وافقه أحمد وغيره على ذلك في اليد . وأما إذا لم يفرط الغلام الذي هو ممسك للفرس ، فلا ضمان عليه باتفاق العلماء ، مثل أن تجفل الفرس ، ويحذر القريب منها . فيقول : حاذروا . فإذا قال ذلك فمن رفسه منها كان هو المفرط ، ولم يكن على أحد ضمان باتفاق الأئمة ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن جمل كبير مربوط على الريع ، والى جانبه قعود صغير لآخر
غير صاحب الجمل الكبير ، ثم غابوا أصحاب الجمليين ، فانقلب الكبير على
الصغير فقتله . فما حكمه ؟ .

فأجاب : إذا كان صاحب الجمل الكبير لم يفرط في منعه فلا ضمان
عليه ، مثل ان يكون قيده القيد الذي يمنعه . واما إذا كان قد فرط
بأن قيده قيداً خفيفاً ، لا يمنعه ، فعليه ضمان ما أتلفه . والله أعلم .



باب الشفعة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

فصل

اتفق الأئمة على ثبوت الشفعة في العقار الذي يقبل القسمة — قسمة
الاجبار — كالقربة ، والبستان ، ونحو ذلك . وتنازعوا فيما لا يقبل
قسمة الاجبار ؛ وإنما يقسم بضرر أو رد عوض فيحتاج الى التراضي .
هل ثبت فيه الشفعة ؟ على قولين .

أحدهما : ثبت وهو مذهب أبي حنيفة ، واختاره بعض أصحاب
الشافعي : كابن سريج . وطائفة من أصحاب أحمد : كأبي الوفاء بن عقيل .
وهي رواية المذهب عن مالك . وهذا القول هو الصواب كما سنبينه
إن شاء الله .

والثاني : لا ثبت فيه الشفعة ، وهو قول الشافعي نفسه ، واختيار

كثير من أصحاب أحمد . وهذا القول له حجتان :

أحدهما قولهم : ان الشفعة انما شرعت لرفع ضرر مؤنة القسمة ، وما لا تجب قسمته ليس فيه هذا الضرر .

والثاني : أنه لو وجبت فيه الشفعة لتضرر الشريك ؛ فانه ان باعه لم يرغب الناس في الشراء ؛ لخوفهم من انتزاعه بالشفعة . وان طلب القسمة لم تجب اجابته ، فلا يمكنه البيع ولا القسمة ، فلا يقدر ان يتخلص من ضرر شريكه . فلو أثبتنا فيه الشفعة لرفع ضرر الشريك الذي لم يبيع لزم اضرار الشريك البائع . والضرر لا يزال بالضرر .

والقول الأول أصح ؛ فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كان له شريك في أرض ، او ربعة ، او حائط . فلا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه ، فان شاء أخذ ، وان شاء ترك فان باع ولم يؤذنه فهو أحق به ، ولم يشترط النبي صلى الله عليه وسلم في الأرض ، والربعة ، والحائط ، ان يكون مما يقبل القسمة : فلا يجوز تقييد كلام الرسول بغير دلالة من كلامه ؛ لاسيما وقد ذكر هذا في باب تأسيس اثبات الشفعة .

وليس عنه لفظ صحيح صريح في الشفعة أثبت من هذا . ففي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه قضى بالشفعة في كل مالم يقسم ،

فاذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق فلا شفعة ، فلم يمنع الشفعة الا مع إقامة الحدود ، وصرف الطرق ، وهذا الحديث فى الصحيح عن جابر . وفى السنن عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الجار أحق بشفعة جاره ينتظره بها . وإن كان غائبا ، اذا كان طريقها واحدا » فاذا قضى بها للاشتراك فى الطريق ؛ فلأن يقضى بها للاشتراك فى رقة الملك أولى وأحرى .

وقد تنازع الناس فى شفعة الجار على ثلاثة أقوال . أعدلها هذا القول : انه ان كان شريكا فى حقوق الملك ثبت له الشفعة والا فلا .

وأبضا فمن المعلوم أنه اذا أثبت النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما يقبل القسمة ، فما لا يقبل القسمة أولى بثبوت الشفعة فيه ؛ فان الضرر فيما يقبل القسمة يمكن رفعه بالمقاسمة ، وما لا يمكن فيه القسمة يكون ضرر المشاركة فيه أشد .

وظن من ظن أنها تثبت لرفع المقاسمة ؛ لا لضرر المشاركة ، كلام ظاهر البطلان ؛ فانه قد ثبت بالنص والاجماع . أنه اذا طلب أحد الشريكين القسمة فيما يقبلها ، وجبت إجابته الى المقاسمة ، ولو كان ضرر المشاركة أقوى لم يرفع أدنى الضررين بالتزام أعلاهما ، ولم يوجب الله ورسوله الدخول فى الشيء الكثير لرفع الشيء القليل ؛ فان شريعة

الله منزّهة عن مثل هذا .

وأما قولهم : هذا يستلزم ضرر الشريك البائع . فجوابه انه اذا طلب المقاسمة ولم يمكن قسمة العين ؛ فان العين تباع ، ويجبر الممتنع على البيع ، ويقسم الثمن بينهما . وهذا مذهب جمهور العلماء : كمالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد بن حنبل .

وذكر بعض المالكية ان هذا اجماع . وقد دل على ذلك ما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أعتق شركا له في غلام ، وكان له من المال ما يبلغ ثمن الغلام ، قوم عليه قيمة عدل ، لاوكس ، ولا شطط ، فأعطى شركاء حصصهم ، وعتق عليه العبد ، والا فقد عتق منه ما عتق » فدل هذا الحديث على ان حق الشريك في نصف قيمة الجميع ؛ لا في قيمة نصف الجميع ؛ فانه اذا بيع العبد كله ساوى ألف درهم مثلا ، واذا بيع نصفه ساوى أقل من خمسمائة درهم ، وحق الشريك نصف الألف .

فهكذا في العقار الذي لا يقسم يستحق نصف قيمته جميعه ، فيباع جميع العقار ، ويعطى حصته من الثمن اذا طلب ذلك ، وبهذا يرتفع عنه الضرر ، وبهذا يتبين كمال محاسن الشريعة وما فيها من مصالح العباد في المعاش ، والمعاد . والحمد لله وحده .

وسئل

عن رجل له ملك ، وله شركة فيه . فاحتاج إلى بيعه ، فأعطاه إنسان فيه شيئاً معلوماً ، فباعه . فقال : زن لي ما قلت ، فنقصه عن المثل : فهل يجب عليه أداؤه ؟ أم لا ؟ وهل يصح للشريك شفعة ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : إذا باعه بثمن معلوم ، كان على المشتري أداء ذلك الثمن . وإن كان البيع فاسداً ، وقد فات : كان عليه قيمة مثله . وإذا كان الشقص مشفوعاً فللشريك فيه الشفعة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل اشترى شقفاً مشفوعاً ، وكلما طلبه الشفيع أظهر صورة ان البيع كان بدون الرؤية المعتبرة ، ففسخه الحاكم ، وأقر المشتري ببراءة البائع مما كان قبضه ، ووقف الشقص على المشتري ، كل ذلك دفعاً للشفعة . فهل يكون ذلك مسقطاً للشفعة ؟ وهل تكون هذه

التصرفات صحيحة ؟ .

فأجاب : الاحتيال على إسقاط الشفعة بعد وجوبها لا يجوز بالاتفاق ؛ وإنما اختلف الناس في الاحتيال عليها قبل وجوبها ، وبعد انعقاد السبب وهو ما إذا أراد المالك بيع الشقص المشفوع ؛ مع ان الصواب أنه لا يجوز الاحتيال على إسقاط حق مسلم ، وما وجد من التصرفات لأجل الاحتيال المحرم فهو باطل . وما ذكر من إظهار صورة انفساخ المبيع ، وعود الشقص إلى البائع ، ثم إظهار براءة البائع ووقفه : فكل ذلك باطل ، والشقص باق على ملك المشتري ، وحق الشفيع ثابت فيه ؛ إلا ان يترك تركا يسقط الشفعة . والله أعلم .

وسئل

من شقص مشفوع ثبت وقفه ، وثبت ان حاكما حكم بالشفعة فيه للشريك ، ولم يثبت الشريك أخذها ؟ .

فأجاب : لا يبطل الوقف الا إذا أثبت ان الشريك يملك الشقص المشفوع الموقوف ، على ما في تملكه من اختلاف العلماء .

وأما مجرد حكم الحاكم باستحقاق الشفعة فلا ينقض الوقف المتقدم

قبل ذلك ، كما لا يزيل ملك المشتري ؛ بل يبقى الأمر موقوفاً ، فان أخذ الشريك الشقص بالشفعة بطل التعريف الموجود فيه قبل ذلك عند من يقول به ؛ وإلا فلا .

وسئل رحمه الله

عن رجل اشترى نصف حوش ، والنصف الآخر اشتراه رجل آخر ، ووقف حصته قبل طلب الشريك الاول ، وان الشريك الاول قال : انا آخذه بالشفعة . فهل له ذلك ؟ .

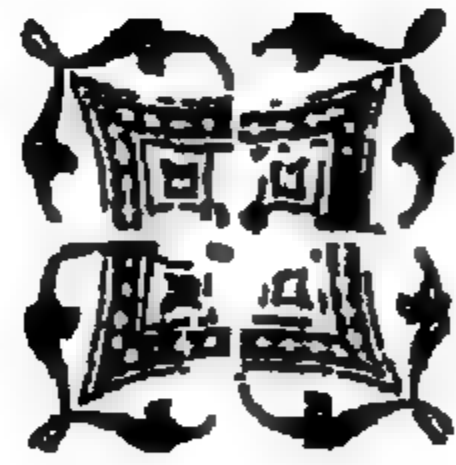
فأجاب : اذا كان الأمر كذلك فلا شفعة له ؛ فان المشتري الثاني وقفه فلا شفعة فيه ، وشفعة الاول بطلت ؛ لكونه اخر الطلب بعد علمه حتى خرجت عن ملك المشتري بوقف او غيره ، فلا شفعة .

وان كان قد اخرج من ملكه بالبيع قبل علمه بالبيع فله الشفعة .
واما الوقف والهبة ففيه نزاع . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل له حصة مع شاهد ، ثم باع الشريك حصته لشاهد آخر
بزيادة كثيرة على ثمن المثل في الظاهر ، وتواطأ بينهما في الباطن على ثمن
المثل ، دفعاً للشفعة ، فهل تسقط الشفعة ؟ أم لا ؟ . . .

فأجاب : لا يحل الكذب والاحتيال على إسقاط حق المسلم ،
ويجب على المشتري أن يسلم الشقص المشفوع بالثمن الذي تراضيا عليه
في الباطن ، إذا طلب الشريك ذلك ، وإن منعه ذلك قدح في دينه .
وعلى الحاكم أن يحكم بالشفعة إذا تبين حقيقة الأمر .



باب الودیعة

سئل شیخ الإسلام رحمه الله

عن دلال أعطاه انسان قماشا لیخته ویبعه ، فما وجد الحتام ، فأودعه عند رجل خیاط أمين عادتهم یودعون عنده ، فحضر صاحب القماش هو ودلال آخر ، واخذوا القماش من عنده ، ولم یکن الذي أودعه حاضرا ، فادعی صاحب القماش انه عدم له منهم ثوب ، وانكر ذلك الدلال : فهل یلزم الدلال الذي كانت عنده الودیعة شیء ؟ ام لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . اذا ادعوا عدم قبض الودیعة ، وانكر ذلك الدلال ، فالقول قوله مع یمینه ، ما لم تقم حجة شرعیة علی تصدیق دعوائهم . واما اذا عدم منها شیء : فان كان الدلال فرط بحیث فعل ما لم یؤذن فیہ لفظا ولا عرفا ضمن ، فاذا كان من عادتهم الابداع عند هذا الامین ، واصحاب القماش یعلمون ذلك ، وبقرونه علیه فلا ضمان علی الدلالین . والله أعلم

وسئل رضى الله عنه

عن رجل مات وترك بنتين وزوجة ، واحدى البنتين غائبة . فهل يجوز لمن له النظر على هذه التركة ان يودع مال الغائبة ، بحيث لا يعلم هل يحفظه المودع عنده ام يتصرف فيه لنفسه ؟ واذا حدث مظلمة على جملة التركة : هل يختص باستدفاعها عن التركة مال الغائبة ، او يعم جميع المال المتروك ؟ واذا استودع عنده قد يحفظه وقد يتصرف لمصلحة نفسه : فهل للمستحق له مطالبة من وضع يده عليه ، او من اودعه حيث لا يؤمن عليه ، وقد مات الناظر والمودع ، وطلب من تركه المودع فلم يوجد ولم يعلم هل غصب ام لا ؟ وهل الابراء لنعمة المستودع عنده ان يترك مع احتمال ان يكون قد وضع عين يده عليه ، أو يدفع عنه وليه من ورثته ذلك القدر عنه من صدقاته التى هي غير معينة بجهة مخصوصة ؟ .

فأجاب : الحمد لله هذا المال صار تحت يده أمانة ، فعليه ان يحفظه حفظ الأمانات ، ولا يودعه إلا لحاجة — فان اودعه عند من يغلب على الظن حفظه له — كالحاكم العادل ان وجد ، او غيره بحيث لا يكون فى ابداءه تفريطاً . فلا ضمان عليه . وان فرط فى ابداءه فاودعه لحائن

او عاجز مع إمكان ان لا يفعل ذلك فهو مفرط ضامن .

وأما المودع إذا لم يعلم أنه ودیعة عنده ففي تضمينه قولان لأهل العلم في مذهب أحمد ، وغيره .

أظهرها أنه لا ضمان علیه ، وما حصل بسبب المال المشترك من المغارم التي تؤخذ ظلماً ، او غير ظلم ، فهي على المال جميعه لا يختص بها بعضه . وإذا غصب الودیعة غاصب فلناظر المودع ان يطالبه . وللمودع ايضاً ان يطالبه في غيبة المودع .

وأما المستحق المالك فله ان يطالب الغاصب ، وله ان يطالب الناظر او المودع ، ان حصل منه تفريط . فأما بدون التفريط والعدوان فليس له المطالبة .

وإذا مات هذا المودع ولم يعلم حال الودیعة : هل أخذت منه ، او أخذها ، او تلفت ، فانها تكون ديناً على تركته عند جماهير العلماء . كابي حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، وهو ظاهر نص الشافعي ، واحمد القولين في مذهبه .

وإذا كانت ديناً علیه وجب وفاؤها من ماله ، فان كان له مال غير الوقف وفيت منه ، وان لم يكن له مال غير الوقف ففي الوقف على المدين الذي أحاط الدين بماله نزاع مشهور بين اهل العلم .

وكذلك الوقف الذي لم يخرج عن يده حتى مات ، فإنه يبطل في أحد قولي العلماء . كمالك ، وهو أحد القولين في مذهب أبي حنيفة ، وأحمد . وأما إن كان الوقف قد صح ولزم ، وله مستحقون ، ولم يكن صاحب الدين ممن تساوله الوقف : لم يكن وفاء الدين من ذلك ؛ لكن إن كان ممن تساوله الوقف مثل أن يكون على الفقراء ، وصاحب الدين فقير : فلا ريب أن الصرف إلى هذا الفقير الذي له دين على الواقف أولى من الصرف إلى غيره . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل استودع مالا على أنه يوصله إن مات المودع لأولاده ، فمات وترك ورثة غير أولاده وم زوجتان ، ومن أحداها ابنان وبنتان من غيرها ، وادعى ذو السلطان أن أم الابنين جارية له تحت رقبته ، وأخذها وأولادها ، ثم مات أحد الولدين ، ثم مات أمه . فهل يكون الأولاد مختصين بجميع المال ؟ أو هو لجميع الورثة ؟ وإذا لم تصح دعوى من ادعى أن أم الولدين مملوكة ، هل له أن يوصل إليه جميع ما يخص الولدين وأمهم ؟ أو له أن يبقى نصيبهم للولد وجاء في رفع الملك عنه ، أو يفديه من الرق . وهل له أن يتجر في المال أن ابقاء لئلا تنفيه الزكاة ؟

فأجاب : اذا كان هذا المال للمودع وجب ان يوصل الى كل وارث حقه منه ، سواء خص به المالك أولاده ، او لم يخصهم . وليس لهذا المستودع ان يخص بعض الورثة الا باجازة الباقيين ؛ فان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث » . ولو صرح الوصي بتخصيص بعض الورثة بالمال لم يجز ذلك بدون اجازة الباقيين باتفاق الأئمة .

واما المدعي المستولدة فلا يحكم له بمجرد دعواه باتفاق المسلمين ؛ لاسيما ان اعترف انه أعطاه الجارية ؛ فان هذا إقرار منه بالتملك ؛ بل الأمة أم الولد ، وأولاده منها احرار . ولو فرض انها أمة المدعي في نفس الأمر ، وكان الواطيء يعتقد أنها أمته . فأولاده احرار باتفاق الأئمة . وهذا المودع يحفظ نصيب هؤلاء الصغار . فان كان في البلد حاكم عالم عادل قادر يحفظ هذا المال لهم سلمه اليه ، وان لم يجد من يحفظ المال لهم ابقاه بيده ، وليتجر فيه بالمعروف ، والريح لليتيم ، وأجره على الله . وام الولد لا ترث من سيدها شيئاً ؛ لكن اذا مات أحد بنيتها . والله أعلم .

وسئل

عن رجل تحت يده بعير وديعة ، فسرق من جملة إبله ، ثم لحق السارق وأخذ منه الابل ، وامتنع من دفع ذلك البعير المودع ، حتى يحلف انه كان البعير على ملكه . فحلف بالله العظيم انه على ملكه ، وقصد بذلك ملك الحفظ ؟

فأجاب : اما اذا ملك قبضه ، والاستيلاء عليه ، فلا حنت عليه في ذلك ، ولا إثم ، وإن قصد أنه ملكه الملك المعروف ، فهذا كذب ، لكنه اذا اعتقد جواز هذا لدفع الظلم ، وفي المعارض مندوحة عن الكذب ، وليستغفر الله من ذلك ، ويتوب اليه ، ولا كفارة عليه . والله اعلم .

وسئل

عن الاقتراض من الوديعة بلا إذنه .

فأجاب : واما الاقتراض من مال المودع ، فان علم المودع علما اطمأن اليه قلبه ان صاحب المال راض بذلك فلا بأس بذلك . وهذا

انما يعرف من رجل اختبرته خبرة تامة ، وعلمت منزلتك عنده ، كما نقل مثل ذلك عن غير واحد ، وكما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل في بيوت بعض أصحابه ، وكما بايع عن عثمان رضي الله عنه وهو غائب ، ومتى وقع في ذلك شك لم يجوز الاقتراض .

وقال :

إذا اشترى انسان سلعة : جملا ، او غيره ، وهو مودع ، فأودعه المشتري عند المودع ، ثم باعه الآخر ، كان البيع الثاني باطلا . وإذا سلمه المودع الى المشتري الثاني كان للمالكه — وهو المشتري الأول — ان يطالب به المودع الذي سلمه ، ويطالب به المشتري الذي تسلمه .

وسئل رحمه الله

عن قوم لهم عند راهب في دير ودبعة ، وادعى عدها مع ما كان في الدير ، ثم ظهر الذي ادعى ان ماعدم من الدير قد باعه . فهل يلزم بالمال ؟ ام لا ؟ وهل القول قوله ؟ ودير هذا الراهب على ساحل البحر المسالح ، وله اخ حرامي في البحر يأوى اليه ، والحرامية ايضا .

فما يجب على ولاة الأمور فيه ؟ وهل يجوز قتله وخراب ديره ؟ وكان أهل المال طلبوا ما لهم منه فلم يسلمه لهم ، ولهم شهود نصارى يشهدون بذلك ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا ظهر أن المال الذي للمودع لم يذهب ، فادعى أن الوديعة ذهبت دون ماله ، فهذا يكون ضامنا للوديعة في أحد قولي العلماء : كقول مالك ، وأحمد ، في إحدى الروايتين ؛ فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضمن أنس بن مالك وديعة ادعى أنها ذهبت دون ماله .

وأما إذا ادعى أنه ذهب جميع المال ثم ظهر كذبه ، فهذا وجوب الضمان عليه أوكد . فإذا ادعى المودع صاحب الوديعة أنه طلب الوديعة منه فلم يسلمها إليه ، أو أنه خان في الوديعة ولم تتلف : كان قبول قوله مع يمينه أقوى وأوكد ؛ بل يستحق في مثل هذه الصورة التعزير البالغ الذي يردعه وامثاله عن الكذب . وهذا مع كونه من أهل الذمة .

وإذا شهد عليه من أهل دينه المقبولين عندم قبلت شهادتهم في أحد قولي العلماء ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وأحمد في إحدى الروايتين . وقبول شهادتهم عليه هنا أوكد . ومن لم يقبل شهادتهم فإنه يحكم بيمين المدعى عليه في مثل هذه الصورة ؛ لظهور رجحان قول المدعى

في احد قوله ايضا .

وأما من كان من أهل الذمة يؤوي أهل الحرب ، او يعاونهم على المسلمين ، فإنه قد انتقض عهده ، وحل دمه وماله ، والواجب على ولاة الأمور أن لا يتركوا مثل هؤلاء الذين لا يؤمنون على المسلمين في موضع يخاف ضررهم على المسلمين ، او ينقل اليهم اولاد المسلمين ؛ فإنه قد انتقض عهده ، وحل دمه وماله .

وسئل

عن ودیعة فی کيس مختوم ، ولم يعلم ما فيه ، ولا عاينه . وذكر المودع انها الف وخمسمائة وثلاث تفاصيل ، وعدمت الودیعة فی جملة قماش . ولما عدمت قال صاحب الودیعة : إن ما فيها شيء يساوي سبعة آلاف . فهل يلزم المودع غرامة ما ذكره في الأول ؟ ام يلزمه ما ذكر في الآخر ؟ .

فأجاب : ان تلفت بغير تفريط منه ولا عدوان لم يلزمه ضمان . واذا ذهبت مع ماله كان أبلغ ، واذا ادعى ذلك بسبب ظاهر معلوم : [كلف اليئنة وقبل قوله] .

ما تقول السادة الفقهاء

في انسان يضع في بيت انسان ودبعة بيده من مدة تزيد على عشر سنين ، تزيد وتقص في صندوق غير مقفول بقفل ، وهو يعلم ذلك ، فرض المودع مرضا بلغ فيه الموت ، وصاحبها حاضر عنده يبيت ويصبح ، فسأله مراراً كثيرة ان يأخذ ودبخته ، او يقفل عليها بقفل ، فلم يفعل ، فعدمت الودبعة من حرزه — بغير تفريط — وحدها ، ولم يعلم هل عدمت في المرض ، او في الصحة . فهل يجب على المودع والحالة هذه ضمانها ؟ ام لا ؟ وهل يجوز لصاحبها الزام المودع بها وعسفه بالولاية ؟ ام محرم عليه طلب ذلك بالولاية ؟ وهل اذا اصر على ذلك يجب على ولي الأمر — وفقه الله — رده وزجره عن ذلك ؟ ام لا ؟ أفتونا مأجورين . ان شاء الله تعالى .

فأجاب : الحمد لله . اذا كان الأمر على ما وصف ، وعدمت بغير تفريط ولا عدوان من المودع ، وعدمت مع ماله ، لم يضمنها باتفاق الأئمة . وكذلك اذا عدمت بتفريط صاحبها كما ذكر ، فانه لا ضمان على المودع سواء ضاعت وحدها ، او ضاعت مع ماله .

باب احياء الحرات

وسئل شيخ الاسلام رحمه الله

عن حكم البناء في طريق المسلمين الواسع ، اذا كان البناء لا
يضر بالمارة ؟

فأجاب : ان ذلك نوعان :

احدهما : ان يبنى لنفسه ، فهذا لا يجوز في المشهور من مذهب
احمد . وجوزه بعضهم بأذن الامام . وقد ذكره القاضي ابو يعلى ، ومن
خطه نقلته ان هذه المسألة حدثت في أيامه ، واختلف فيها جواب
المفتين ، فذكر في مسألة حادثة في الطريق الواسع : هل يجوز للامام
ان يأذن في حيازة بعضه ، بينا ان بعضهم أفتى بالجواز ، وبعضهم أفتى
بالتنع واختاره القاضي ، وذكر انه كلام احمد : فانه قال في رواية ابن
القاسم : اذا كان الطريق قد سلكه الناس فصار طريقا . فليس لأحد
ان يأخذ منه شيئا قليلا ، ولا كثيراً . قيل له : وان كان واسعا مثل
الشوارع ؟ قال : وان كان واسعا . قال : وهو اشد ممن اخذ حداً

بينه وبين شريكه ؛ لأن هذا يأخذ من واحد ، وهذا يأخذ من جماعة المسلمين :

قلت : وقد صنف ابو عبد الله ابن بطة مصنفاً فيمن اخذ شيئاً من طريق المسلمين ، وذكر في ذلك آثاراً عن احمد ، وغيره من السلف ، وقد ذكر هذه المسألة غير واحد من المتقدمين ، والمتأخرين من اصحاب احمد : منهم الشيخ ابو محمد المقدسي . قال في المغنى : وما كان من الشوارع والطرق والرحبات بين العمران : فليس لأحد احياءه ، سواء كان واسعاً ، او ضيقاً ، وسواء ضيق على الناس بذلك ، او لم يضيق ؛ لأن ذلك يشترك فيه المسلمون ، وتتعلق به مصلحتهم ، فأشبهه مساجدكم ، ويجوز الارتفاق بالقعود في الواسع مع ذلك للبيع والشراء على وجه لا يضيق على احد ، ولا يضر بالمارة ؛ لانفاق اهل الأمصار في جميع الأعصار على اقرار الناس على ذلك من غير انكار ، ولأنه ارتفاق بمباح من غير إضرار ، فلم يمنع كالاختياز .

قال احمد في السابق الى دكا كين السوق : دعوه فهو له الى الليل ، وكان هذا في سوق المدينة فيما مضى ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « منى مناخ من سبق » . وله ان يظل على نفسه بما لا ضرر فيه من بارية ، وتابوت ، وكساء ، ونحوه ؛ لأن الحاجة تدعو اليه من غير مضرة فيه ، وليس له البناء ؛ لادكة ولا غيرها ؛ لأنه يضيق

على الناس ، وتعثر به المارة بالليل والضرير بالليل والنهار ، ويبقى على الدوام ،
فربما ادعى ملكه بسبب ذلك ، والسابق أحق به ما دام فيه .

(قلت) : هذا كله فيما اذا بنى الدكة لنفسه ، كما يدل عليه أول
الكلام وآخره ؛ ولهذا علل بأنه قد يدعى [أنها] ملكه بسبب ذلك ،
مع ان تعليله هذه المسئلة يقتضى ان المنع انما يكون في مظنة الضرر ،
فاذا قدر ان البناء يحاذي ما على يمينه وشماله ، ولا يضر بالمارة أصلا ،
فهذه العلة منتفية فيه ، وموجب هذا التعليل الجواز اذا انتفت العلة ،
كأحد القولين اللذين ذكرهما القاضي .

وفي الجملة في جواز البناء المختص بالبناني الذي لا ضرر فيه أصلا
بإذن الامام قولان :

ونظير هذا اذا أخرج روشنا او ميزابا ، الى الطريق النافذ ، ولا
مضرة فيه . فهل يجوز بإذن الامام ؟ على قولين في مذهب أحمد :

(أحدهما) : يجوز كما اختاره ابن عقيل ، وأبو البركات .

(والثاني) : لا يجوز ، كما اختاره غير واحد ، والمشهور عن أحمد
تحريما او تنزيها ، وذكر أبو بكر المروزي في « كتاب الورع » آثارا
في ذلك . منها ما نقله المروزي عن أحمد أنه سقف له دارا ، وجعل
ميزابها الى الطريق ، فلما أصبح قال : ادع لي التجار حتى يحول الماء

الى الدار . فدعوته له فحوله ، وقال : ان يحبي القطان كانت مياهه في الطريق ، فعزم عليها ، وصيرها الى الدار . وذكر عن أحمد انه ذكر ورع شعيب بن حرب ، وأنه قال : ليس لك ان تطين الحائط ؛ لئلا يخرج الى الطريق . وسأله المروزي عن الرجل يحتفر في فناءه البئر ، او المحرم للعلو قال : لا ؛ هذا طريق المسلمين ، قال المروزي : قلت : انما هو بئر يحفر ويسد رأسها ، قال : أليس هي في طريق المسلمين ؟ وسأله ابن الحكم عن الرجل يخرج الى طريق المسلمين الكنيف ، او الاصطوانة : هل يكون عدلا ؟ قال : لا يكون عدلا ، ولا تجوز شهادته . وروى أحمد بإسناده عن علي : انه كان يأمر بالثأب ، والكنف تقطع عن طريق المسلمين . وعن عائذ بن عمرو المزني قال : لأن يصب طيني في حبلتي ، أحب الي من أن يصب في طريق المسلمين . قال : وبلغنا انه لم يكن يخرج من داره الى الطريق ماء السماء ، قال : فرؤي له انه من أهل الجنة ، قيل له : بم ذلك ؟ قال : بكف أذاه عن المسلمين .

ومن جوز ذلك احتج بحديث ميزاب العباس .

(النوع الثاني) : ان يبنى في الطريق الواسع ما لا يضر المارة لمصلحة المسلمين : مثل بناء مسجد يحتاج اليه الناس ، او توسيع مسجد ضيق بادخال بعض الطريق الواسع فيه ، او أخذ بعض الطريق لمصلحة المسجد : مثل حانوت ينتفع به المسجد ، فهذا النوع يجوز في مذهب

أحمد المعروف . وكذلك ذكره أصحاب أبي حنيفة ؛ ولكن هل يفتقر الى إذن ولي الأمر ؟ على روايتين عن أحمد . ومن أصحاب أحمد من لم يحك نزاعا في جواز هذا النوع . ومنهم من ذكر رواية ثالثة بالمتنع مطلقا .

والمسئلة في كتب أصحاب أحمد القديمة والحديثة . من زمن أصحابه ، وأصحاب أصحابه ، الى زمن متأخري المصنفين منهم ، كابى البركات ، وابن تميم ، وابن حمدان ، وغيرهم .

والفاظ أحمد في « جامع الحلال » و « الشافى » لأبى بكر عبد العزيز ، « وزاد المسافر » و « المترجم » لأبى اسحق الجوزجاني ، وغير ذلك . قال اسماعيل بن سعيد الشانجى : سألت أحمد عن طريق واسع وللمسلمين منه غنى ، وبهم الى ان يكون مسجدا حاجة ، هل يجوز ان يبنى هناك مسجد ؟ قال : لا بأس إذا لم يضر بالطريق .

« ومسائل اسماعيل بن سعيد » هذا من أجل مسائل أحمد ، وقد شرحها أبو اسحق ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني في « كتابه المترجم » وكان خطيبا بجامع دمشق هنا ، وله عن أحمد مسائل ، وكان يقرأ كتب أحمد اليه على منبر جامع دمشق ، فأحمد أجاز البناء هنا مطلقا ، ولم يشترط إذن الامام . وقال له محمد بن الحكم . تكره الصلاة في المسجد

الذي يؤخذ من الطريق . فقال : أكره الصلاة فيه ؛ الا ان يكون باذن
الامام فهنا اشترط في الجواز إذن الامام .

ومسائل اسماعيل عن أحمد بعد مسائل ابن الحكم ؛ فان ابن الحكم صحب
أحمد قديما ، ومات قبل موته بنحو عشرين سنة . واما اسماعيل فانه كان
على مذهب أهل الرأي ، ثم انتقل الى مذهب أهل الحديث ، وسأل
أحمد متأخرا ، وسأل معه سليمان بن داود الهاشمي ، وغيره من علماء
أهل الحديث . وسليمان كان يقرن بأحمد حتى قال الشافعي : ما رأيت
ببغداد أعقل من رجلين : أحمد بن حنبل ، وسليمان بن داود الهاشمي .

واما الذين جعلوا في المسئلة رواية ثالثة ، فأخذوها من قوله في
رواية المروزي : حكم هذه المساجد التي قد بنيت في الطريق ان تهدم .
وقال محمد بن يحيى الكمال : قلت لأحمد : الرجل يزيد في المسجد من
الطريق ؟ قال : لا بصلى فيه . ومن لم يثبت رواية ثالثة ، فانه يقول :
هذا اشارة من أحمد الى مساجد ضيقت الطريق ، وأضرت بالمسلمين ،
وهذه لا يجوز بناؤها بلا ريب ؛ فان في هذا جمعا بين نصوصه ، فهو
أولى من التناقض بينها .

وأبلغ من ذلك ان أحمد يجوز ابدال المسجد بغيره للمصلحة ، كما
فعل ذلك الصحابة . قال صالح بن أحمد : قلت لأبي : المسجد يخرب

وبذهب أهله : ترى ان يحول الى مكان آخر ؟ قال : اذا كان
يريد منفعة الناس فتنعم ؛ والا فلا . قال : وابن مسعود قد حول المسجد
الجامع من التمارين ، فاذا كان على المنفعة فلا بأس ، والا فلا . وقد
سألت أبي عن رجل بنى مسجدا ، ثم أراد تحويله الى موضع آخر ، قال :
ان كان الذي بنى المسجد يريد ان يحوله خوفا من لصوص ، او يكون
موضعه موضعا قدرا ، فلا بأس . قال أحمد : حدثنا يزيد بن هرون ،
ثنا المسعودي عن القاسم ، قال : لما قدم عبد الله بن مسعود الى بيت
المال ، كان سعد بن مالك قد بنى القصر ، واتخذ مسجدا عند أصحاب
النمر ، قال : فنقب بيت المال ، فأخذ الرجل الذي نقبه ، فكتب
فيه الى عمر بن الخطاب ، فكتب عمر : ان اقطع الرجل ، وانقل المسجد
واجعل بيت المال في قبلة المسجد ؛ فانه لن يزال في المسجد مصل .
فنقله عبد الله ، فخط له هذه الحطة . قال صالح : قال ابي : يقال ان بيت
المال نقب في مسجد الكوفة ، فحول عبد الله بن مسعود المسجد موضع
التمارين اليوم ، في موضع المسجد العتيق . يعني أحمد : ان المسجد الذي
بناه ابن مسعود كان موضع التمارين في زمان أحمد ، وهذا المسجد هو
المسجد العتيق ، ثم غير مسجد الكوفة مرة ثالثة .

وقال أبو الخطاب سئل أبو عبد الله : يحول المسجد ؟ قال : اذا
كان ضيقا لا يسع أهله فلا بأس ان يحول الى موضع أوسع منه .

وجوز أحمد ان يرفع المسجد الذي على الأرض ، ويبنى تحته سقاية للمصلحة . وان تنازع الجيران . فقال بعضهم : نحن شيوخ لا نصعد في الدرج ، واختار بعضهم بناءه . فقال أحمد : ينظر الى ما يختار الأكثر . وقد تأول بعض أصحابه هذا على أنه ابتداء البناء ، ومحققوا أصحابه يعلمون ان هذا التأويل خطأ ؛ لأن نصوصه في غير موضع صريحة بتحويل المسجد .

فاذا كان أحمد قد أفتى بما فعله الصحابة حيث جعلوا المسجد غير المسجد ؛ لأجل المصلحة ، مع ان حرمة المسجد أعظم من حرمة سائر البقاع ، فانه قد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « احب البقاع الى الله مساجدها ، وأبغض البقاع الى الله أسواقها » فاذا جاز جعل البقعة المحترمة المشتركة بين المسلمين بقعة غير محترمة للمصلحة ، فلأن يجوز جعل المشتركة التي ليست محترمة كالطريق الواسع بقعة محترمة ، وتابعة للبقعة المحترمة بطريق الأولى والأخرى ؛ فانه لا ريب ان حرمة المساجد أعظم من حرمة الطرقات ، وكلاهما منفعة مشتركة .

فصل

والأمور المتعلقة بالامام متعلقة بنوابه ، فما كان الى الحكم فأمر الحاكم الذي هو نائب الامام فيه كأمر الامام ، مثل تزويج الأيامي ، والنظر في الوقوف ، واجرائها على شروط واقفيها ، وعمارة المساجد ، ووقفها ؛ حيث يجوز للامام فعل ذلك ، فما جاز له التصرف فيه جاز لنائبه فيه .

وإذا كانت المسئلة من مسائل الاجتهاد التي شاع فيها النزاع لم يكن لأحد ان ينكر على الإمام ، ولا على نائبه من حاكم وغيره ، ولا ينقض ما فعله الامام ونوابه من ذلك . وهذا اذا كان البناء في الطريق ، وان كان متصلا بالطريق عند أكثر العلماء : مالك ، والشافعي ، وأحمد .

وكذلك فناء الدار ؛ ولكن هل الفناء ملك لصاحب الدار ؟ او حق من حقوقها ؟ فيه وجهان في مذهب أحمد :

(أحدهما) : أنه مملوك لصاحبها ، وهو مذهب مالك ، والشافعي .
حتى قال مالك في الأبنية التي في الطريق : يكرها أهلها ، فقال : ان

كانت ضيقة تضر بالمسلمين وصنع شيء فيها منعوا ، ولم يمكنوا . وأما كل فناء اذا انتفع به أهله لم يضيق على المسلمين في ممرم فلا أرى به بأسا . قال الطحاوي : وهذا يدل على أنه كان يرى الأفنية مملوكة لأهلها ؛ اذ أجاز تجارتها ، فينبغي ان لا يفسد البيع بشرطها . قال : والذي يدل عليه قول الشافعي : أنه ان كان فيه صلاح للدار فهو ملك لصاحبها ؛ الا انه لا يجوز بيعه عنده . وذكر الطحاوي ان مذهب أبي حنيفة ان الأفنية لجماعة المسلمين غير مملوكة كسائر الطريق .

والذي ذكره القاضي ، وابن عقيل ، وغيرها من أصحاب أحمد هو الوجه الثاني ، وهو ان الأرض تملك دون الطريق ؛ الا ان صاحب الأرض أحق بالمرافق من غيره ، ولذلك هو أحق بفناء الدار من غيره ، وهذا مذهب أحمد في الكلاً النابت في ملكه انه أحق به من غيره ، وان كان لا يملكه (١) على قول الجمهور : مالك والشافعي وأحمد (٢) .

فاذا كان البناء في فناء المسجد والدار فانه أحق بالجواز منه في جادة الطريق ، وقد ثبت في الصحيح عن عائشة ان أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه اتخذ مسجدا بفناء داره ، وهذا كالبطحاء التي كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعلها خارج مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن يتحدث ، ويفعل ما يمان عنه المسجد . فلم يكن مسجدا ، ولم يكن كالطريق بل (٣) اختصاص بالمسجد ، فمثل هذه

(١) (٢) (٣) يابض بالاصل .

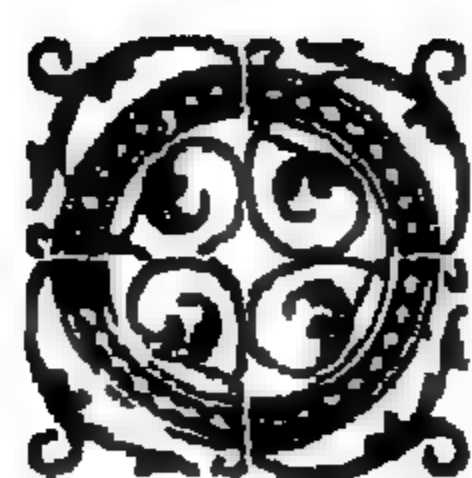
يجوز البناء فيها بطريق الأولى ، والبناء كالدخلات التي تكون منحرفة
عن جادة الطريق ، متصلة بالدار والمسجد ، ومتصلة بالطريق ، واهل
الطريق لا يحتاجون اليها ؛ الا اذا قدر رحبة خارجة عن العادة ، وهي
تشبه الطريق الذي ينفذ المتصل بالطريق النافذ ، فان هذا كله احق
من غيرهم .

ولو ارادوا ان يبنوا فيه ، ويجعلوا عليه باباً جاز عند الأكثرين ؛
لما تقدم . وعند أبي حنيفة ليس لهم ذلك ، لما فيه من ابطال حق غيرهم
من الدخول اليه عند الحاجة . والأكثر يقولون : حقهم فيه إنما هو
جواز الانتفاع اذا لم يحجر عليه أصحابه ، كما يجوز الانتفاع بالصحراء
المملوكة على وجه لا يضر بأصحابها : كالصلاة فيها ، والمقبل فيها ، ونزول
المسافر فيها ؛ فان هذا جائز فيها . وفي أفنية الدور بدون إذن المالك
عند جماهير العلماء .

وذكر أصحاب الشافعي في الانتفاع بالقضاء بدون إذن المالك
قولين ، وذكر أصحاب أحمد في الصحراء وجها بالمنع من الصلاة
فيها ، وهو بعيد على نصوص أحمد وأصوله ؛ فانه يجوز أكل الثمرة
في مثل ذلك . فكيف بالمنافع التي لا تضره ، ويجوز على النصوص منه
رعي الكلا في الأرض المغصوبة ، فيدخلها بغير إذن صاحبها ، لأجل
الكلا . وان كان من أصحابه من منع ذلك .

واما الاتفاف الذي لا يضر بوجهه ، فهو كالاتظلال بظله ، والاستضاءة
بناره ، ومثل هذا لا يحتاج الى إذن ، فاذا حجر عليها صاحبها صارت
ممنوعة ؛ ولهذا يفرق بين الثمار التي ليس عليها حائط ، ولا ناطور ،
فيجوز فيها من الأكل بلا عوض ، مالا يجوز في المنوعة ، على مذهب
أحمد ؛ اما مطلقاً ، واما للمحتاج ؛ وان لم يجز الحمل .

واذا جاز البناء في قناء الملك لصاحبه ففي قناء المسجد للمسجد
بطريق الأولى ، وقناء الدار والمسجد لا يختص بناحية الباب ؛ بل قد
يكون من جميع الجوانب ، قال القاضي وابن عقيل وغيرهما : اذا كان
الحمي أرضاً كان أحق بفنائها ، فلو أراد غيره ان يحفر في أصل حائطه
بئرا لم يكن له ذلك ، وكذلك ذكر أبو حامد والماوردي وغيرهما من
أصحاب الشافعي . والله أعلم .



باب اللفظة

سئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل وجد فرسا لرجل من المسلمين مع أناس من العرب ،
فأخذ الفرس منهم ، ثم ان الفرس مرض بحيث أنه لم يقدر على المشي
فهل للأخذ بيع الفرس لصاحبها ؟ ام لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . نعم يجوز ؛ بل يجب في هذه الحال ان يبيعه
الذي استنقذه لصاحبه ، وإن لم يكن وكله في البيع ، وقد نص الأئمة
على هذه المسألة ، ونظائرهما ، ويحفظ الثمن . والله أعلم .

وسئل

عن رجل لقي لقيّة في وسط فلاة ، وقد أنشد عليها إلى حيث
دخل إلى بلده . فهل هي حلال ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : يعرفها سنة قريبا من المكان الذي وجدها فيه ، فان لم يجد بعد سنة صاحبها ، فله ان يتصرف فيها ، وله ان يتصدق بها . والله أعلم .

وسئل

عن الدراهم المنشورة يجدها الرجل ؟ .

فأجاب : يعرفها حولا ، فان وجد صاحبها ، وإلا فله ان ينفقها ، وله ان يتصدق بها .

وسئل

عن رجل وجد لقطة وعرف بها بعض الناس بينه وبينه سرا أياها ، ولها عنده مدة سنين . فما الحكم فيها ؟ .

فأجاب : الحمد لله . لا يحل له مثل هذا التعريف ؛ بل عليه ان يعرفها تعريفا ظاهرا ؛ لكن على وجه يحل : بأن يقول : من ضاع له نفقة ، او نحو ذلك . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن حجاج التقوا مع عرب قد قطعوا الطريق على الناس ، وأخذوا قماشهم ، فهربوا وتركوا جملهم والقماش فهل يحل أخذ الجمل التي للحرامية والقماش الذي سرقوه ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . ما أخذوه من مال الحجاج فانه يجب رده اليهم ان أمكن ؛ فان هذا كاللقطة تعرف سنة ، فان جاء صاحبها فذاك ، والا فلاخذها ان ينقها بشرط ضمانها : ولو أبس من وجود صاحبها فانه يتصدق به ، ويصرف في مصالح المسلمين .

وكذلك كل مال لا يعرف مالكة من الغصب والعواري والودائع ، وما أخذ من الحرامية من اموال الناس ، أو ما هو منبوذ من اموال الناس ؛ فان هذا كله يتصدق به ، ويصرف في مصالح المسلمين .

وسئل رحمه الله

لما جاء التار ، وجفل الناس من بين أيديهم ، وخلفوا دواباً ، وأثاثاً من النحاس ، وغيره ، وضمه مسلم ، وطالت مدته ، ولم يظهر له صاحب

ولا منشد ، وهو يستعمل الدواب والمتاع . فما يصنع ؟ .

فأجاب : يجوز له ان يستعمله ، ويجوز له ان يتصدق به على من ينتفع به . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن سفينة غرقت في البحر ، ثم انها انحدرت وهي معلومة الى بعض البلاد . وقد كان فيها جرار زيت حار ، ثم ان أهل القرية تعاونوا على المركب حتى أخرجوها الى البر ، وقلبوها ، فطفئ الزيت على وجه الماء ، وبقي رائحا مع الماء ، ثم ان أهل القرية جاؤا الى البحر فوجدوا الزيت على الماء ، فجمع كل واحد ما قدر عليه ، والمركب قرية منهم ، فهذا الزيت المجموع حلال ام حرام ؟ ومركب رمان غرقت ، وجميع ما فيها انحدر في البحر ، فبقي كل أحد يجمع من ذلك ، ولم يعرف له صاحب ، فهل ما لا يعرف صاحبه حلال ؟ ام حرام ؟ .

فأجاب : الذين جمعوا الزيت على وجه الماء قد خلصوا مال المعصوم من التلف ، ولهم اجرة المثل ، والزيت لصاحبه . واما كون الزيت لصاحبه فلا أعلم فيه نزاعا ؛ الا نزاعا قليلا ؛ فانه يروى عن الحسن بانه قال : هو لمن خلصه

واما وجوب اجرة المثل لمن خلصه . فهذا فيه قولان للعلماء . اصحابها وجوب الأجرة ، وهو منصوص أحمد وغيره ، لأن هذا المخلص متبرع . واصحاب القول يقولون : ان خلصوه لله تعالى فأجرهم على الله تعالى ، وان خلصوه لأجل العوض فلهم العوض ؛ لأن ذلك لو لم يفعل لأفضى الى هلاك الأموال ؛ لان الناس لا يخلصونها من الممالك اذا عرفوا أنهم لا فائدة لهم في ذلك ، والصحابة قد قالوا فيمن اشترى أموال المسلمين من الكفار : إنه يأخذه ممن اشتراه بالثمن ؛ لأنه هو الذي خلصه بذلك الثمن ، ولأن هذا المال كان مستهلكا لو لا أخذ هذا ، وتخليصه عمل مباح ؛ ليس هو عاصيا فيه ، فيكون المال اذا حصل بعمل هذا ، والأصل لهذا ، فيكون مشتركا بينها ؛ لكن لا تجب الشركة على المعين ، فيجب اجرة المثل ، ولأن مثل هذا مأذون فيه من جهة العرف ؛ فان عادة الناس انهم يطلبون من يخلص لهم هذا بالاجرة .

والاجارة تثبت بالعرف والعادة ، كمن دخل الى حمام ، او ركب في سفينة بغير مشاركة ، وكمن دفع طعاما الى طبّاخ وغسال بغير مشاركة ونظائر ذلك متعددة .

ولو كان المال حيوانا فخلصه من مهلكة ملكه ، كما ورد به الأثر ؛ لان الحيوان له حرمة في نفسه ؛ بخلاف المتاع ؛ فان حرمة لحرمة صاحبه ، فهناك تخليصه لحق الحيوان ، وهو بالمهلكة قد يئس صاحبه ؛

بخلاف المتاع ؛ فان صاحبه يقول للمخلص : كان يجوز لك من حين ان أدعه ، والحق فيه لي ، فاذا لم تعطني حقي لم آذن لك في تخليصه .

واما الرمان اذا لم يعرف صاحبه فهو كاللقطة ، واللقطة ان رجي وجود صاحبها عرفت حولا ، وان كانوا لا يرجون وجود صاحبه ، ففي تعريفه قولان ؛ لكن على القولين لهم ان يأكلوا الرمان او يبيعوه ، ويحفظوا ثمنه ، ثم يعرفوه بعد ذلك . والله أعلم .

وسئل قمرس الله روجه

عمن وجد طفلا ، ومعه شيء من المال ، ثم رياه حتى بلغ من العمر شهرين . فجاء رجل آخر لترضعه امرأته لله . فلما كبر الطفل ادعت المرأة انه ابنها ، وانها ربتة في حضن أبيه . فهل يقبل قولها ؟ وهل يجب عليها ان تعطي الرجل الثاني ما أنفق عليه ؟ ويلزم الرجل الأول ما وجد مع ابنه ؟ .

فأجاب : اذا كان الطفل مجهول النسب ، وادعت أنه ابنها : قبل قولها في ذلك وبصرف من المال الذي وجد معه في نفقته مدة مقامه عند الملتقط . والله أعلم .

﴿ آخر المجلد الثلاثين ﴾

فهرس المجلد الثلاثين

الصفحة	الموضوع
٥	« سئل رحمه الله عن رجل اشترى داراً ولها بئان كل باب في رقاق غير نافذ وأحدها مسيود »
٥	« سئل عن دارين بينهما شارع فأراد صاحب أحدهما ان يعمل عليها غرفة الخ »
٦	« سئل عن رجل اشترى داراً واشترى معها من جانب طريق نافذ »
٧	« سئل عن بيتين الدخول الى أحدهما من تحت ميزاب الآخر من قديم فهل له أن يمنع الميزاب »
٨	« سئل عن رجل أحدث بنياناً وروشنا بكشف جاره الخ »
٨	« سئل عن رجل اشترى حوانيت فادعى عليه ان العلوي ماسكه الخ »
٩	« سئل عن رجل اشترى طبقة ثم عمرها وأحدث روضنا على رقاق الخ »

الصفحة	الموضوع
١٠	« سئل عمن له دار وبينه وبين جاره طريق وأراد ان يبنى عليه ساباطا الخ »
١١	« سئل عن جماعة في زقاق اراد احدهم ان يفتح عليه بابا غير بابه الأصلي »
١١	« سئل عن رجل عمر حوانيت وبجنبه خربة لانسان فهل لصاحب الدار ان يفتح مشروعا من الخربة ؟ »
١٢ ، ١٣	« سئل عن ملك مشترك بين مسلم وضمي فهدماه فهل يجوز تعليته على ملك جارهما المسلم »
١٣	لا يجوز ان يجعل جاء المسلم ذريعة لرفع كافر على مسلم
١٣	« سئل عن بستان مشترك حصلت فيه القسمة فأراد أحد الشريكين ان يبنى بينه وبين شريكه جداراً فامتنع »
١٤	« سئل عن شريكين في بستان امتنع احدهما ان يخلي الآخر يبنى في أرضه الخ وإذا بنا أحدهما من سهم هذا او سهم هذا بما له فهل له ان ينتفع بالجدران الخ »
١٥	« سئل عن رجل اشترى من بيت المال وبنى فتمعه انسان من البناء »
١٥	« سئل عن رجل له ملك وهو واقع فأعلموه بوقوعه »

- فأبى أن يتقضه فسقط على صغير «
- « وقال إذا احتاج إلى إجراء مائه في أرض غيره بلا ضرر ، ١ ١٦
- إذا أراد جار النهر الجارى في أرض مباحة أن ينتفع به ١٦
- « ١٧ إذا كان لرب الجدار مصلحة في وضع الجذوع عليه من غير ضرر ١٦
- إذا أراد أن يخرج الماء من بقعة إلى بقعة فيخرجها إلى أرض مباحة ١٧
- أو إلى أرض جار راض
- إذا أراد أن يجري مياه سطوحه في قناة لجاره أو يسوق الماء في ١٧
- قناة غدير ماء ثم يقاسمه

باب الحجر

- « سئل عن مدين أراد داتته حبسه وهو معسر هل ١٨
- القول قوله ،
- « سئل عن مسلم اشترى من ذمي عقاراً والتزم وفائه إلى ١٨
- شهر الخ ،
- « سئل عمن ترك بعد موته كرماً وداراً وعليه دين ١٩
- يستوعب ذلك وورثة فطلب منهم بيع الملك الخ «
- « سئل عمن باع قماشاً لتاجر وقسط عليه الثمن ويريد ٢٠
- السفر ولم يقم كفيلاً : فهل له أن يمنعه السفر «
- « سئل عمن أعتق عبداً ، وهو محتاج ، وعليه ديون ، ٢١

- وماله جدة : هل يجوز ان يبيعه ويوفى به دينه «
- ٢١ « سئل عن اعترف بدينه وبقدرته على الوفاء عند حاكم
ثم أراد ان يثبت إيساره عند حاكم آخر »
- ٢٢ ، ٢٣ « سئل عن رجل استدان أموالاً وطول بالوفاء فامتنع
مع القدرة فاعتقل فهل يجوز للخاكم عقوبته وما حكم
الشارع فيه »
- ٢٣ ، ٢٤ هل يحدد تعزيره ويباع ماله
- ٢٤ « سئل عن عليه دين فلم يوفه حتى طول به عند
الحاكم وغرم اجرة الرحلة »
- ٢٥ « سئل عن حبس بدين وليس له وفاء إلا رهن عند
الغريم فهل يمهل ويخرج إلى ان يبيعه »
- ٢٥ « سئل عن رجل عليه دين حال ، وله ملك لا يفضل عن
نفقته ونفقة عياله ، ولا يشتري إلا بدون ثمن مثله »
- ٢٦ « سئل عن قزاز نساج أسلمت له امرأة شقتى غزل
فهرب الخ »
- ٢٦ ما كان في حانوت المفلس من الامانات فهي لاصحابها .
- ٢٦ ، ٢٧ لا يجوز لصاحب الغزل أن يأخذ مال غيره بدلا عن ماله
- ٢٧ من أقام بينة بأنه عين ماله او شاهدا وحلف يقضى له

الصفحة	الموضوع
٢٧	إذا كان برسم كل واحد مكتوباً على متاعه أو تعذر ذلك كله
٢٧ — ٢٩	« سئل عمن عليه دين فهل للغرفاء أن يمنعوه من السفر للحج مع والده أو من الجهاد »
٢٨	هل يسقط عنه الحج إذا بذل له أبوه المال
٢٩	« سئل عن رجل عليه دين وتلف ماله وله بينة عادلة تشهد بتلف ماله ؛ لكن لا تعلم هل تجدد له غيره أم لا »
٣٠	« سئل عن رجل عليه دين لرجل لم يبق منه إلا مائة فأخذ الغريم له رأسي خيل الخ »
٣١	« سئل عن مديون طلب أن يعمل لبيع سلعة أو يقتري فطلب الدائن حبسه »
٣١	« سئل عن رجل عليه دين لجماعة وأعسر فاتفقوا على إيماله إلا واحد منهم »
٣٢	« سئل عن رجل عليه دين وبسط طبع العمل بيده ليوفيهم ؛ فهل يحل اعتقاله وضربه »
٣٣	« سئل عن رجل عليه دين من ضمانه وليس له وفاة إلا من شغلته وأراد أن يقيم كفيلاً يحضونه فهل يحل حبسه »
٣٣	إذا ادعى الإعتسار وعرف له مال أو لم يعرف له

الصفحة	الموضوع
٣٤	« سئل عن رجل عليه دين فطلب الخروج لبيع ماله فأبى الغريم »
٣٤	« سئل عن معسر وله عائلة وخشي من صاحب الدين ان يعتقله ويضيع هو وعائلته فهل يحل له ان ينكره مع نيته الوفاء إذا أوسع عليه »
٣٥	« سئل عن مملوك طلب بعض الظلمة شراءه فخاف ان لا يعطيه ثمنه فقال : متى بعته فثمنه علي حرام وعليه دين فهل يبيعه ويوفى ثمنه »
٣٥ ، ٣٦	« سئل عن مديون وله ملك باع نصفه بيع أمانة »
٣٦	« سئل عن رقيق يبيع ويشترى هو واستأذه وقد وجب على استأذه دين فهل بطالب المملوك او المالك »
٣٧	« سئل عن رجل فقير ليس عنده إلا منافع وقف فاعتقله صاحب الدين »
٣٧ — ٣٩	« سئل عمن عليه حق وامتنع هل يجب إقراره بالعقوبة »
٣٨ ، ٣٩	قصة كنز حبي بن الخطب
٣٩	« سئل عن رجل أشهد شهوداً على ان ابنته رشيدة وقال أخوها للشهود لا تشهدوا ثم بعد أيام رجع الأب »

عن ترشيدها ،

- « سئل عن امرأة تحت الحجر وقد شهدت بينة برشدها ، ٤٠
- « سئل عن أرملة شهد الشهود برشدها فاختارت ان ٤١
تكون تحت حجر أبيها »
- « سئل عن امرأة وكلت زوجها في قبض ما تستحقه من ٤١ ، ٤٢
إرث والدها والتصرف فيه فهل لأخيها الولاية عليها الخ »
- « سئل عن رجل له ولد عمره سبع سنين فأركبه رجل ٤٢
دابة فهربت فهل يلزم والده شيء »
- « سئل عمن اشترى لليتيم من بيت المال بقبطة لبيت ٤٣
المال الخ »
- « سئل عن رجل معتقل وطولب بدين عليه فأشهد عليه ٤٣
ان جميع ما يملكه من العقار ملكا لزوجته »
- « سئل عمن ولي على مال يتامى وهو قاصر فما الحكم ٤٤
في ولايته واجرته »
- « سئل عن رجل أراد ان يضع يده على مال ابنته ٤٥ ، ٤٦
يتصرف فيه لنفسه فمنعه فادعى أنها تحت الحجر »
- « سئل عن زوجة أبرأت زوجها وادعت الحجر فلما ٤٦

- تزوجت بآخر طالب الأول بالصداق «
- ٤٧ « سئل عمن اعترف بفساد لأيتام ثم طلب في مرضه
الأولاء منهم »
- ٤٧ « سئل عمن دفع مال يتيم إلى عامل مضاربة ومعه آخر
أميناً له النصف ولكل منها الربع الخ »
- ٤٨ « سئل عن أيتام أسرم التتار فخاف ورثتهم على أموالهم
فكتبوا محضراً على تقدير عدمهم وانهم وراثتهم فهل
لأحد أخذ الخ »
- ٤٩ « سئل عمن عنده يتيم وله مال تحت يده وقد رفع
كلفة اليتيم عن ماله وينفق عليه من عنده فهل له أن
يتجر له بغير إذن الحاكم »
- ٥٠ « سئل عن رجل توفي فهدم أكبر أولاده بعض الملك
وأنشأ ورزق فيه والورثة يطالون فلما طلبوا القسمة
قصد هدم البناء »
- ٥٠ ، ٥١ « سئل هل يجوز لولي الصبيان كسوتهم الحرير في
الأمياد وتمويه أقباعهم بالذهب »
- ٥١ « سئل عن وصي له إملاك فباعها بغير نداء ولا إشهاد ولا

- حكم احد ووليه في بلاد التار فهل يبيع «
 ٥٢ «. سئل عن أمين يعامل الناس يتكل على حسابه فهل عليه
 درك ما ذهب من حقوق الناس الخ «
 ٥٣ « سئل عن الوكلاء على قرى الزرع قد قدر لهم على
 كل فدان شيء معلوم الخ «

باب الوكالة

- ٥٤ « سئل عن رجل وكل رجلا في قبض ديون له ثم
 صرفه وطالبه بما بقي عليه فكتب الوكيل إبراء لمن عليه
 الدين بغير إذن الموكل «
 ٥٤ « سئل عن رجل يوكل الدلال في ان يشتري له سلعة
 فيشتريها له ويأخذ من البائع جعلا الخ «
 ٥٥ « سئل عن وكيل أجر ارض بموكله بناقص عن شركته «
 ٥٥ « سئل عن جماعة من الجند استأجروا وكيلا على إقطاعهم
 فأجره بدون القيمة المعتادة الخ «
 ٥٦ « سئل عن امرأة وكلت أخاها في المطالبة بحقوقها وفسخ
 نكاحها واعترف زوجها بإعساره عن النفقة عليها ففسخ

نكاحها باذن الحاكم الخ «

٥٧ ، ٥٨ اذا فعل الحاكم فعلا مختلفا فيه ثم رفع الى حاكم لا يراه ، الفسخ
للاعتسار وهل يحتاج الى حكم حاكم

٥٩ « سئل عن رجل وكل رجلا في عمارة اقطاعه فخذعه

المزارعون فسجلوه منه بأقل من القيمة «

٦٠ - ٦٣ « سئل عمن وكل وكيلاً في بيع دار فباعها ثم ادعى

الموكل عزل الوكيل قبل البيع الخ «

٦٣ « سئل عن وكيل باع لموكله حصته من حانوت فتصرف

فيها فثبت عزل الوكيل قبل البيع «

٦٥ « سئل عمن وكل رجلا في بيع سلعة فباعها إلى أجل

وتلف بعض الثمن الخ «

٦٦ « سئل عن الأحرار الذين يطلبون ما يحتاجون إليه من

القماش وغيره من الأسواق ويكتب الأمير لصاحبه خطأ

بقيته او ينزله ونوابه في دفتره الخ «

٦٧ « سئل عمن يستوفي للأمير أمواله هل يكون له العشر الخ «

٦٨ « سئل عمن وكل شخصا في إجارة أرض فأجرها بنصف

ما تساوي «

٦٩ « سئل عن رجل وكل غلامه في إيجار حانوت شخص

ثم ان المستأجر أجره لشخص فهل للموكل ان يقبل
الزيادة في اجرة الخاوت الخ ،

٦٩ ليس للوكيل مطالبة المستأجر الثاني واذا اخذ منه الاجرة فصبه
فله استرجاع ذلك

٧٠ لا يقبل قوله في انكار الوكالة مع تصرفه ...

٧٠ « سئل عن قوم ارسلوا قوما في مصالح لهم ويعطونهم

نفقة فهل يحل لهم اكل ذلك واستدانة تمام نفقتهم الخ »

٧١ « سئل عن نوبة الوكلاء لحفظ الغلال على الفلاحين هل

هي حلال »

٧١ « سئل عن رجل وكل رجلا في شراء ولم يوكله في

الاقالة فأقال »

٧٢ سئل عن وكيل اذا جاء الى أحد قال قد دفعته لموكلك

ثم يقول ان أبرأتني او صالحتي على شيء اتفقنا »

٧٢ اذا جحد الحق حتى صولج لم يصح صلحه

باب الشركة

٧٣ - ٧٨ « سئل عن جماعة اشتركوا شركة أبدان بغير رضا بعضهم

وعملوا عملا مجتمعين وعملا متفرقين فيه الخ »

الصفحة	الموضوع
٧٣ ، ٧٤	شركة الابدان نوعان (١) وشركة الوجوه وشركة العنان والخلاف في الجميع
٧٥	الشركة في اكتساب المباحات
٧٥ ، ٧٦	(٢) اذا تشاركنا فيما يؤجران فيه ابدانهم ودابتيهما والخيللاف في ذلك
٧٦ - ٧٨	اشتراك الشهود في أن يشهدوا على انبان ويكتبوا خطوطهم بأشهادهم وهل لأحدهم أن يقيم مقامه من يشهد
٧٨	اذا اكزه القضاة الشهود على الشركة في الشهادة
٧٩ - ٨٠	« سئل عن ولي أمر من أمور المساهمين لا يجوز شركة الأبدان هل يجوز له منع الناس »
٧٩ - ٨١	ليس للحاكم ولا للمفتي أن يلزم الناس باتباعه في مسائل الاجتهاد ولا ينكرها المحتسب باليد
٧٩ -	منع مالك الزنيد أن يحمل الناس على الموطأ
٨٠	قول بعض العلماء الاختلاف راحة
٨٣	« سئل عن رجل شارك قوما في متجر بغير رأس مال وقد ذكر بعض الشركاء ان المال غرم »
٨٣ - ٨٦	« سئل عن رجل عنده قماش فطلبه منه تاجر على ان يشتري النصف مشاعا ويبقى النصف الآخر لصاحبه
	بشتركان فيه شركة عنان الخ »
٨٣ ، ٨٤	« لا يحل سلف وبيع الخ »
٨٥ ، ٨٦	اذا فسدت المشاركة والمساواة ونحوهما بعد عمل العامل هل يستحق اجرة المثل او قسط مثله من الربح

الصفحة	الموضوع
٨٦ — ٨٨	« سئل عن رجل دفع مالا مضاربة ومات فعمل فيه العامل بعد موته بغير إذن الورثة هل تنفسخ وما حكم الربح »
٨٨	« سئل عن رجل دفع لرجل قراضا ثم تبين عليه دين متقدم على القرض فهل يحل ان يعطي لأرباب الدين منه شيئا الخ »
٨٩	« سئل هل تنفسخ الشركة بمطالبة صاحب المال وإذا سافر ولم يسلم له »
٩٠	« سئل هل يجوز للعامل في القرض ان ينفق على نفسه منه »
٩١	« سئل عن اثنين اشتركا من احدهما دابة ومن الآخر دراهم فما حكم الربح »
٩٢	« سئل عن شريكين في فرس لا يسمح أحدهما بأن يبقى عند الآخر فضاعت الخ »
٩٢	« سئل عن شريكين في فرس فأذن أحدهما للآخر في سيره ولم يأذن له في سوقه فأركب غيره الخ »
٩٣	« سئل عن شريكين في فرس فساقها أحدهما أكثر من العادة »
٩٤	« سئل عن شريك في بقرة طلب من شريكه ان يفاضله

فيها فأبى الخ ،

٩٥ « سئل عن راع كان معه غنم خلطا واحتاجت الى نفقة فباع بعضها وأنفقه على الباقي كيف يقتسمون الباقي »

٩٥ « سئل عن شريكين في خيل فماتت احداها بقدر »

٩٦ « سئل عن شريك في فرس أخذت منه هل بضمن لشريكه »

٩٦ « سئل عن رجل بينه وبين رجل شركة في بستان فتعدى على قطع بعض أخشابه .. »

٩٧ « سئل عن جماعة شهود اشتركوا فعمل بعضهم اكثر من بعض هل يستحقونها بالسوية »

٩٧ « سئل عن دلالين مشتركين في بيع السلع هل بقدر في دينهم وهل للسلطان منهم »

٩٨ هل يجوز أن يوكل الدلال بغير اذن موكله

٩٨ ، ٩٩ شركة الابدان

٩٩ « سئل عن تخيير الشراء إذا لم يبين للمشتري انه بالنسبة هل يحل »

١٠٠ ، ١٠١ « سئل عن تاجر باع قطعة قماش مخبرة ولم يبين الحال الخ »

١٠١ إذا باعها بربح ثم وجدها تباع في السوق فاشتراها هل عليه ان

يسقط الاول من الثمن الثاني او ينخر بالمال

- ١٠٢ « سئل عن رجل اشترى عشرة أزواج فباع جملة وأخبر
بأحدها على حكم ما اشتراه وقسم الثمن على الأزواج
هل يحل »

باب المساقاة

- ١٠٣ - ١١٠ « وقال فصل للمساقاة والمزارعة والمضاربة نوع من
المشاركة الخ »

- ١٠٤ ، ١٠٥ ما نهى عنه النبي من المزارعة
١١٠، ١٠٩، ١٠٥ وقد يشترط المالك على العامل نفعا في قالب آخر
١٠٦ - ١٠٨ اذا اهدى العامل أو الفلاح أو المضارب الى المالك شيئا قبل الوفاء
أو بعده
١٠٧ - ١٠٩ سبب حدوث الخيانة والمخاصمة بين المالك والعامل
١٠٩ ، ١١٠ اذا اعطاه عرضا فقال بعه وضارب بشمته
١١٠ - ١١٨ « وقال فصل في المزارعة إذا كان البذر من العامل او
من رب الأرض او كان من شخص أرض ومن آخر بذر
ومن ثالث العمل »

- ١١٢ ، ١١٣ حجة من أوجب ان يكون البذر فيها من المالك
١١٣ « نهى عن قفيز الطحان »
١١٤ المزارعة احل من المؤاجرة
١١٥ قد تكون المزارعة عقدا لازما وقد تكون الاجارة عقدا ليس بلازم
١١٥ ، ١١٦ فصل في اجارة الارض بجنس الخارج منها

الصفحة	الموضوع
١١٦	الاستئجار على اخراج معدن الذهب والفضة والركاز بدراهم او دنانير
١١٦. ، ١١٧	يرى بعض الغلما ان المزارعة كلها او على الأرض البيضاء متن المخبرة المنهى عنها
١١٧	ليس ضمان البساتين حولا او احوالا حتى تشر من بيع الثمر قبل بدو صلاحها
١١٨	« سئل هل تصح المزارعة ؟ وإذا فرط المزارع في نصف فدان فحلف رب الأرض بالطلاق ليأخذن عوضه »
١١٩ ، ١٢٠	« سئل عن رجل سلم أرضه إلى رجل ليزرعها ويكون الزراع بينهما بالسوية والبذر من المزارع الخ »
١٢٠ - ١٢٢	« سئل عن رجل له أرض مزرعة وغيرها وقد جاء من يزرعها له مشاطرة وله نصف التبن وعلى العامل البذر الخ »
١٢٢	« سئل عن استأجر أرضا بجزء من زرعها ولم يزرعها فهل للمالك عليه اجرة المثل »
١٢٤	« سئل عما إذا كان من أحدها أرض ومن الآخر حب الخ »
١٢٤	إذا أعطاه ماء ليسقى به قطنه او زرعه ويكون له ربه الخ
١٢٥	« سئل عما إذا نبت في الأرض حب بدون عمل لم ينبت في العام الماضي وكان البذر في الماضي من رجل ومن آخر الأرض ومن الثالث العمل »
١٢٦	« سئل عن رجل أعطى أرضه لشخص مفارسة فغرس

- بعضها دون بعض فهل يجوز قلع المغروس «
- ١٢٦ « سئل عن رجل غرس غراسا في أرض باذن مالكها
ثم توفي وخلف ورثة فوقفوا الأرض فتشاجر الموقوف
عليهم وصاحب الغراس على الأجرة الخ «
- ١٢٧ - ١٣٧ « سئل عن جندي أقطع خراج أرض كانت مقطعة لجندي
قد توفي بعد ان زرعها فما حكم المنفعة الحادثة في المدين الخ «
- ١٢٧ ، ١٢٨ الاقطاع على نوعين اقطاع تملك واقطاع استغلال
١٣٠ ، ١٣١ التجارة في الوديعة
- ١٣١ المزارعة المطلقة تكون مشاطرة
- ١٣٢ ، ١٣٣ القوة التي تجعل في الارض ليست قرضا محضا ، اذا جرت العادة
أن من دخل على قوة خرج على نظيرها
- ١٣٣ - ١٣٥ قسمة الغنائم والفيء والتنزيل
- ١٣٤ - ١٣٦ اعطية ولاية الامور وهل لاحد أن يأخذ بمجرد استيلائه
١٣٥ ، ١٣٦ فوائد نصب السلطان
- ١٣٧ « سئل عن قرية كانت جارية في اقطاع رجل وأخذت ثم
اقطعت لاثنتين بعد زرعها ثم طلب احد المقطعين ان يقسم
حصته من زرع الخ «
- ١٣٨ « سئل هل لصاحب الاقطاع ان يأخذ من الزرع جزءا
معيناً وهل اذا أخذوا منه زائدا ان يأخذ منهم بقدره «
- ١٣٩ « سئل عن رجل معه دراهم حرام فدفعها إلى والده وأخذ منه

- عوضها من دراهمه الحلال واشترى بها شيئاً فأتبع «
 ١٤٠ » سئل عن رجل له إقطاع من السلطان فزرعها لفلاح
 مشاطرة هل تجوز الشهادة على ذلك «
 ١٤١ » سئل عن مقطع يجمع غلته من الفلاحين وفيها غلة
 نظيفة وغلة علثة هل يجوز له خلطها وتفريقها عليهم «
 ١٤٢ » سئل عن جندي له أرض زارع عليها بالثلث ثم مات
 فامتنع الفلاح من تسليمه إلى الورثة لعدم وجود مكتوب «
 ١٤٣ » سئل عن رجل لم يكن فلاحاً ولا له عادة يزرع هل
 يجوز لأجدان يزارعه من غير اختياره «
 ١٤٣ » سئل عن يزرع في أرض مشتركة بغير إذن الشركاء «
 ١٤٤ » سئل عن بعض الشركاء إذا زرع في الأرض المشاعة
 إذا امتنع شركاؤه «
 ١٤٤ » سئل عن أرض مشتركة بين اثنين طلب أحدهما من
 الآخر أن يزرع معه فأذن ثم تغيب وطلب الأجرة «
 ١٤٥ » سئل عن امرأة دفعت إلى إنسان دراهم ليزرع شركة
 فدفعت لها أربعين من الربح ولم يدفع إليها رأس المال «
 ١٤٦ » سئل عن وقف مشاع على جهتين فأعطى العامل

فلاحي احدى الجهتين بذرا فزرعوه ولم يعط الجهة الأخرى
فطلبوا مشاركة الجهة الأولى الخ ،

« سئل عن رجل يشارك في قطعة أرض ليزرعها فأخر
تحضيرها عن وقت استحقاقه فنقصت » ١٤٧

« سئل عن أرض لربها فيها حب من العام الماضي فعامل
على سقيه بالثلث بينها » ١٤٧

« سئل عمن له أرض فلاحة لم ينتفع بها هل له قيمتها
بعد الفسخ الخ » ١٤٧

« سئل عن رجل يزرع من كسبه على بقرة بأرض
السلطان او بأرض مقطع ويدفع العشر على الذي له
والذي للمقطع هل يحل له أن يسرق من وراء المقطع » ١٤٩

١٤٩ ، ١٥٠ على من يكون العشر والزكاة ، الخلاف في المزارعة

باب الإجارة

« سئل عن رجل أجز أرضا فيها شجر مشر بأجرة
معلومة الخ » ١٥١ ، ١٥٢

« سئل عمن أجر يابضا ومقصبه » ١٥٢

- « سئل عن رجل سجل أرضاً ليزرعها أول سنة كتناً وثاني سنة فولاً فزرعها كتناً فأراد المؤجر أن يأخذ منه زيادة » ١٥٣
- « سئل عن رجل استأجر أرض بستان وساقاه على الشجر فقطع المؤجر بعض الشجر المثمر » ١٥٣
- « سئل عن استأجر أرض بستان فتوفي وخلف أولاداً والأجرة مقسطة فطلب منهم تعجيل الأجرة بكاملها وكان المستأجر وقفاً » ١٥٤ - ١٥٦
- « سئل عن رجل استأجر بستاناً مدة عشر سنين فتوفي بعد خمس سنين هل يجوز فسخ الإجارة على أولاده » ١٥٧
- « سئل عن أقوام ساكنين بقرية فكتب عليهم إجارة ثلاث سنين قبل خلو الأرض من الإجارة الماضية » ١٥٨ ، ١٥٩
- « سئل عن رجل استأجر حائطاً وقد جاء إنسان زاد عليه في الحوائط فهل تنفسخ إجارة الأول » ١٦٠
- « سئل عن رجل زاد على قوم في بيت ليسكن فيه هل يأثم بذلك ويجب تعزيره » ١٦٠
- « سئل عن رجل استأجر داراً بجواره رجل سوء فراح المستأجر إلى المؤجر فقال لا أرضي أن يكون جاراً لي الخ » ١٦١

الصفحة	الموضوع
١٦٢	« سئل عن رجل له ملك يستحق كراه خمسة دراهم يعطى المسكين دراهم ويزيدون في الكرى »
١٦٣	« سئل عن جندي له إقطاع فأكرهه إنسان على إجارته الخ »
١٦٣	« سئل عمن جبي لإنسان دراهم كل ألف بستة دراهم والعرف جار باعطائه أكثر من ذلك الخ »
١٦٤	« سئل عمن أجر رجلاً عقاراً مدة وفي آخرها زاد عليه إنسان فأجره »
١٦٤ - ١٦٧	« سئل عن رجل له حوانيت وبها سكان من غير إجارة فجاء من زاد عليهم »
١٦٥	لو كان المقر لهم ناظر وقف
١٦٥ ، ١٦٦	إذا اتفق المؤجر والمستأجر على الإجارة وأشهد المستأجر على نفسه دون المؤجر فهل تلزم من الطرفين
١٦٦	هل تنعقد الإجارة بما عده الناس إجارة ؟ أم لابد من الصفة
١٦٧	« سئل عن مستأجر أرض بجواره فلما سافر اشترى إنسان الدار وادخل الأرض في داره »
١٦٨	« سئل عن رجل وكل رجلاً على أنه يستأجر له ويؤجر عنه ... فاستأجر لموكله حصة بقرية مدة معلومة ثم قابله من غير إذن الموكل »
١٦٩	« سئل عن جماعة يديم إقطاع وفي الإقطاع أرض عاطلة

واذنوا لشخص ان يؤجرها فأجرها مدة ثلاثين سنة
بدون مشورتهم »

١٦٩ « سئل عن رجل بيده اقطاع فضمن بعض نواحي الاقطاع
لمن يزرعها ثم انتقل الاقطاع الى غيره »

١٧٠ « سئل عن رجل له إقطاع فدلّس عليه المستأجر فأجره
بدون اجرة المثل فحضر اليه شخص وطلب إيجاره »

١٧١ « سئل عن جندي استأجر طينا وانتقل عن الاقطاع إلى
غيره واختار المستأجر الفسخ »

١٧٢ « سئل عن رجل استأجر ارضا ثم حدثت مظلمة على
البلد وطلبوا منه ان يغرم في المظلمة »

١٧٢ ، ١٧٣ « سئل عن امير دخل على بلد وهي مستأجرة لشيخها
وبعض الأرض مشغولة بزراعة .. فهل يبطل الايجار ؟ »

١٧٤ « سئل عمن له قيراط في بلد فأجره بمائة وستين قبل
ان يشمله الري »

١٧٥ « سئل عن شخص اجر ارضا وحرث بعضها ثم فسغ
الاجارة »

الصفحة	الموضوع
١٧٥	« سئل هل لناظر وقف او مال يتيم ان يسلمها لأحد بغير اجارة او ان يجعل الاجارة لازمة من جهة المستأجر غير لازمة من جهته هو وهل يقدر في عدالته وولايته »
١٧٩	« سئل عن رجل عليه حصة وقف وعليه دين لشخص فأجره الضيعة وقاصصه بدينه المذكور عليه ثلاث سنين وعليه دين لرجل آخر فاعتقله »
١٧٩	« سئل عن رجل استأجر ضيعة مدة ثلاث سنين ثم أجرت لغيره قبل انقضاء مدته الخ »
١٨٠	« سئل عن دار وقف على صغير وبالغ : اجرها ابو الواقف مدة أربعين سنة »
١٨١	« سئل عن أيتام لهم نصيب في ملك فأجره الوصي للشركة مدة ثلاث سنين بدون قيمة المثل »
١٨٢	« سئل عن رجل استأجر ثم احدث بعد حماما بجانب الدار يحصل منه ضرر للمستأجر ... »
١٨٢	« سئل عن إقطاع مسجل تقاوى على المقطع كل فدان بثلاثة أراذب وثلاثة دراهم الخ »
١٨٣	« سئل عن مستأجر أجيرا يعمل في بستان فترك الغنل

- حتى فسد بعض البستان «
- ١٨٣ « سئل عن صاحب دابة هل الأفضل له ان ينقل الناس
بلا أجرة او يأخذها ويتصدق بها «
- ١٨٤ « سئل عمن أجر اراضي بيت المال لأقوام معينين كل
واحد في إجارة قدر معلوم فزرعوا أكثر مما اجروا «
- ١٨٥ - ١٨٨ « سئل عمن استأجر مكانا هل للمؤجر ان يخرج له لأجل
زيادة حصلت «
- ١٨٥ اذا كانت الاجارة فاسدة فماذا يلزم الناظر
- ١٨٦ يصح عقد الاجارة بدون اشهاد
- ١٨٦ اذا حابا الناظر بعض اصدقائه بأن أجره بدون أجرة المثل
- ١٨٦ ، ١٨٧ اذا تغيرت اسعار العقار بعد الاجارة لم يملك الفسخ
- ٨٧ اذا انفسخت الاجارة في بعض الازمنة بطلت بالقيمة لا بالزمان
- ١٨٧ ما يجب على الناظر في اجارة التوقف
- ١٨٨ « سئل هل يجوز لمباشري الأوقاف او غيرهم ان يزيدوا
على المستأجر قبل انقضاء مدة اجارته «
- ١٨٩ « سئل هل للوزان بالقبان ان يأخذ اجرة على من وزن له «
- ١٩٠ « سئل عن رجل يختتم القماش قاذي رجل عنده ان
الأجرة من غير كسبه «
- ١٩٠ - ١٩٤ « سئل عن اجرة الحمام وهل ينجس ما يصنعه بيده «

الصفحة	الموضوع
١٩٦ - ١٩٤	خلاف العلماء في تحريم كسبه وما استدلوا به من الاحاديث
١٩٢ ، ١٩٣	أخذ الاجرة على تعليم القرآن وغيره
١٩٣	أخذ الحاكم وأمثاله رزقا من بيت المال عند حاجته
١٩٤	« سئل هل يجوز للمرأة ان تكري حليها إذا احتاجت »
١٩٥	« سئل عن الذين يكرون الشمع فيزنونه أولا ثم يزنونه بعد رجوعه ويأخذون قيمة نقصه وإذا كسر الشمع هل يلزم المكترى »
١٩٦	« سئل عن زركشي استعمل عنده مندبل فلما فرغ منه جنت عليه أمة »
١٩٧ - ٢٠٢	« سئل عن إجارة الجواميس والغنم لأجل اللبن »
١٩٧	إذا اشترى لبنا مقدرا من ماشية يأخذه أقساطا
١٩٧ ، ١٩٨	إجارة الظئر للرضاع
١٩٨ ، ١٩٩	(فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن) « وعلى المولد له رزقهــــن وكسوتهن بالمعروف »
١٩٩	قولهم الإجارة انما تكون على المنافع لا على الاعيان
٢٠٠	إذا تغيرت العادة في المنفعة يملك به المستأجر الفسخ او الارش
٢٠٠	ليس في الشريعة ما ينقضي بيع كل معدوم
٢٠١	« سئل عن مريض طلب من رجل ان يطيبه ويتفق عليه ففعل فهل له ان يطالبه بالتفقة »
٢٠١	« سئل هل تصح إجارة الضرير وشراؤه ، ما يشترط في ذلك »

٢٠٢ ، ٢٠٣ « سئل عن رجل توفي وأوصى ان يستأجر من يصلي عنه بدراهم »

٢٠٤ ، ٢٠٥ « سئل عن رجل أبي وقال لا يحل ان يعلم العلم إلا بأجرة »

٢٠٤ فصل تعليم القرآن والعلم بغير أجرة

٢٠٩ - ٢٠٧ مأخذ من جوز الاستئجار على تعليم العلم ونحوه او منعه ومن جوز مع الحاجة

٢٠٩ « وقال فصل الاستئجار على منفعة محرمة كالزنا والغنا وحمل الحمر باطل »

٢٠٩ اذا استوفى تلك المنفعة ومنع العامل أجرته كان غدرا وظلما ايضا

٢١٠ « سئل عن استأجر صانعا لتذهيب كتاب وسلم اليه الأجرة بعد ابتلاؤه الكتاب فذهب ثم رجع على الصانع وطلب منه الأجرة التي دفعها اليه بدعوى انه وكيل »

٢١١ - ٢١٦ « سئل عن إنسان جاءه سائل في صورة مشبب فأعطاه شيئاً فقبل له : يحرم إعطاؤه على هذا العمل فقال لا يحرم »

٢١١ - ٢١٦ استدلال المعطى بما نقل عن النبي « انه مر براع معه زمسارة ، والجواب عنه

٢١١ ، ٢١٢ تحريم الشبابة ، قول الشافعى فى الغناء

٢١٢ اتخاذ آلات الملاهى والاستئجار عليها حرام

٢١٢ - ٢١٤ الفرق بين السماع الى الباطل من غير قصد والاستماع اليه

- ٢١٢ ، ٢١٣ (وقد نزل عليكم فى الكتاب أن اذا سمعتم) الآية
 ٢١٥ الاجماع على تحريم الغناء واخذة الاجرة عليه
 ٢١٥ ، ٢١٦ الغناء فى العرس والفرح ، وهل يجوز للرجال
 ٢١٥ ، ٢١٦ « كل شئ يلهو به ابن آدم فباطل ... »
 ٢١٧ - ٢١٩ « وقال فصل إذا أجر الأرض او الرباع كانت لازمة
 من الطرفين »
 ٢١٧ اذا استكرى كل يوم او كل شهر او سنة بكذا ولم يحدد المدة لم
 تكن لازمة
 ٢٢٠ - ٢٤٠ « سئل عن إجارة البساتين والأرض التى فيها نخل او
 شجر السنة او السنتين »
 ٢٢٠ لو اشترى ثمرة مجردة بعد ظهور وقبل بدو صلاحها وعلى البائع
 مؤنتها الى كمال الصلاح
 ٢٢٠ - ٢٢٢ الاحتيال على اجارة الارض والمساقاة على الشجر بجزء يسير لايجوز
 ٢٢٣ ، ٢٢٤ فى نكاح التحليل من الفساد أعظم مما فى نكاح المتعة
 ٢٢٦ « نهى عن بيع العنب حتى يسود »
 ٢٢٩ ، ٢٣٠ ان قيل : انما جازت اجارة الظئر على خلاف القياس
 ٢٣٠ الاجارة تكون على كل ما يستوفى مع بقاء أصله سواء كانت عيناً
 أو منفعة
 ٢٣١ ، ٢٣٢ ان قيل : ابن عقيل انما جوز اجارة الارض والشجر جميعاً للحاجة
 واستدل ...
 ٢٣٢ تخيير الامام فى الارض المفتوحة عنوة
 ٢٣٣ استئجار المساكن تبعاً للأرض والشجر
 ٢٣٤ ، ٢٣٥ يجب أن يكون ولى الامر عدلاً اذا امكن ذلك بلا مفسدة راجحة
 ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ اذا تلفت المنفعة فى الاجارة الجائزة أو نقصت سقط ما يقابلها
 من الاجرة

الصفحة	الموضوع
٢٣٥	٢٣٦ ، الحكمة في وضع الجوائح
٢٣٧	الإجازات والقبالات تسمى ضمانات
٢٣٧	الحكمة فيما نهى عنه من بيع المدومات كحبل الحبله . .
٢٣٨ - ٢٤٠	إذا تلف المبيع قبل أو بعد التمكن من قبضه
٢٤٠ - ٢٤٣	« سئل عن إجارة البساتين قبل إدراك الثمرة »
٢٤٣	« سئل عن إجارة البساتين وهل توضع فيها الجائحة إذا حال العدو بينهم وبينها »
٢٤٤	« سئل عن إجارة الاقطاع هل هي صحيحة ؟ »
٢٤٥	« سئل عن مستأجر نصف بستان انفق مع صاحب النصف الآخر على عمارة حيطانه فلم يعمر صاحب النصف نصيبه ولا سقاء فسرق بعض الثمرة وتلف بعضها »
٢٤٦	« سئل هل تجوز إجارة الوقف سنين وإذا قطع المستأجر من الوقف أشجارا أو اشترى الوقف بدون القيمة »
٢٤٧	« سئل هل للمقطع الثاني أن يطالب المقطع الأول بما لم يزرعه الفلاح من الأرض وهل له أن يطالب الفلاح بالأجرة التي رضي بها الأول أو بأجرة المثل »
٢٤٧	لو أجره إجارة فاسدة لزم المستأجر . . .
٢٤٨	« سئل عن أجناد هم أرض فأجروها لفلاحين بشروط ثم اخذ الأجناد غنم الفلاحين قهرا لأكلها الكلا المباح »

٢٤٩ ، ٢٥٠ « سئل عن رجل استأجر لرجل أرضاً ، ثم توفي المستأجر له بعد استغلاله الأرض فأنكر ورثته وكالة المستأجر »

٢٤٩ ، ٢٥٠ اذا ادعى المزدرع انه انما زرعها بطريق العارية وقال المالك بطريق الاجارة

٢٥٠ اذا تنازعا فى دابة فقال احدهما أعرتنى وقال المالك اكريتك

٢٥١ « سئل عن فلاح حرث ارضا ولم يزرعها ثم زرعها غيره هل يستحق المقاسمة »

٢٥١ « سئل عن رجل استأجر من ثلاثة نفر قطعة أرض

وبئر ماء معين وزرعها إنسان ثم باع النصف لأحدهم الخ »

٢٥٢ « سئل عن رجل أقطع فدان طين وتركه بديوان الوقف

فزرعه ثم مات الجندي فترك عليه غيره فمنع من ذلك

فأخذ توقيع السلطان بأن يجري على عادته فمنعه وقد

زرعه فهل له أجره الأرض أم الزرع »

٢٥٣ « سئل عن سرح بالأبقار ليسقيها فرضت إحداها فرأى

الوكيل وجماعة ان ذبحها مصلحة فذبحوها فهل تلزم

الراعي قيمتها »

٢٥٤ « سئل عن رجل يكون راعي إبل او غنم يدرك بعضها

الموت فهل يضمن إذا ذكاهها »

الصفحة	الموضوع
٢٥٥	« سئل عن راعي غنم تسلم غنما وسلمها لصبيه وعمره اثنا عشرة سنة فذهب منها رأسان هل تلزم الصبي ام الراعي »
٢٥٥	« سئل عن ضمان بساتين بدمشق وان الجيش لما كسر العدو وقدم إلى دمشق رعى زرعهم وغلالهم فهل لهم الاجابة »
٢٥٦ — ٢٥٩	« سئل عمن قال أضمنه بكذا ولو أكله الجراد »
٢٥٧ — ٢٦٣	« سئل عمن استأجر ارضا فلم يأتها المطر المعتاد فتلّف الزرع »
٢٥٧ ، ٢٥٨	إذا اتلفت الجائحة بعض المنفعة او الزرع ، وعلام يكون الضمان
٢٥٩ — ٢٦٣	« سئل عن الرجل يكتري أرضا للزرع فتصيبه آفة فيهلك هل عليه جائحة أم لا »
٢٦٠	هل يجوز له ان يبيع الثمر قبل الجذاذ
٢٦٠ ، ٢٦١	هل له ان يؤجرها بأكثر مما استأجرها به
٢٦١	فصل اذا استأجر ارضا للازدراع فأصابتها آفة بعد تمكن المستأجر من اخذه او منعه من الزرع او من تمام الصلاح
٢٦٢ ، ٢٦٣	إذا تلف المال الذي اكريت الدابة لحمله او مائت

مسألة وضع الجوائح

٢٦٣ - ٣٠٣ « وقال فصل في وضع الجوائح في المبيعات والضمانات والمؤاجرات »

- ٢٦٤ تتم العقود بالتقايض من الطرفين
- ٢٦٥ - ٢٦٦ حكمة النهى عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها
- ٢٦٦ ، ٢٦٧ اذا كان التلف بأفة سماوية أو أتلفه آدمي وهل ينفسخ العقد
- ٢٦٨ ، ٢٦٩ الدليل من السنة على ان تلف المبيع والمستاجر قبل التمكن من قبضه ينفسخ به العقد
- ٢٦٨ - ٢٧٠ « لو بعث من اخيك ثمرة »
- ٢٧٠ عذر الشافعى فى عدم القول بوضع الجوائح
- ٢٧١ مذهب ابى حنيفة
- ٢٧٢ ، ٢٧٣ « أصيب رجل فى عهد النبى فى ثمار ابتاعها ... »
- ٢٧١ « أن ابنى اشترى ثمرة فلان فاذهبتها الجائحة ... »
- ٢٧٣ - ٢٧٥ اعتراض بعضهم على حديث الجوائح بانه محمول على بيع الثمر قبل بدو صلاحه
- ٢٧٥ ، ٢٧٦ ليس من شرط القبض ان يكون عقب العقد ، حد القبض
- ٢٧٦ ، ٢٧٧ اختلاف الرواية عن احمد فى جواز التصرف فيه بالبيع وفى اجارة العين بأكثر من أجرتها
- ٢٧٨ « فصل الجائحة هى الافات السماوية كالرياح والبرد والحر ... »
- ٢٧٨ ، ٢٧٩ اذا أتلفها من الادميين من لا يمكن تضمينه فهل تكون جائحة ؟ هل تعتبر الجائحة بالثلث او اكثر او اقل
- ٢٨٠ ، ٢٨١ فصل الجوائح موضوعة فى جميع الشجر ، وهل فى الزرع والخضر والبقول والنخل جائحة ؟
- ٢٨١ ، ٢٨٢ فصل اذا تركها الى حين الجذاذ او حتى تجاوز وقت نقلها ، وتكامل بلوغها لمرض اصابه فتلفت فهل تكون الجائحة على البائع

الصفحة	الموضوع
٢٨٢ ، ٢٨٣	فصل اذا اشترى الاصل بعد ظهور الثمر او قبل التأبير واشترط. الثمر فلا جائحة فيه
٢٨٣ ، ٢٨٤	فصل اذا ضمن الارض والشجر جميعا بعوض واحد لمن يقوم عليهما ويكون الثمر والزرع له ففي هذا العقد ثلاثة اقوال
٢٨٤ - ٢٨٧	الاحتيايل على ذلك عند من ينمى هذا العقد وبطلان الحيلة ا اذا حصلت جائحة على القول ببطلان هذا العقد او صحته
٢٨٨	فصل فى الجوائح فى الاجارة اذا تعطلت قبل قبضها او قبيل التمكن من استيفائها
٢٨٩	اذا تلفت العين المؤجرة فى اثناء المدة بموت او زوال نفع
٢٨٩	اذا زال بعض نفعها المقصود وبقي بعضه مثل نقص الماء فهل تنفسخ او يملك الفسخ او له الامساك بالارض
٢٨٩ ، ٢٩٠	اذا تعطل نفعها بعض المدة ، اذابقي من المنفعة ما ليس هو المقصود بالعقد
٢٩١ - ٢٩٨	فصل اذا استأجر ارضا للزرع فانقطع عنها الماء او غرقت قبل الزرع او اصاب الزرع آفة بعد زرعها وقبل وقت الحصاد
٢٩٨ - ٣٠٠	فصل فيما يسقط من الاجرة بقدر ما نقص من المنفعة وهل اذا نقصت يملك الفسخ او يخير بينه وبين الارش
٢٩٩ ، ٣٠٠	أخذ الارش مع العيب فى المبيع
٣٠١ ، ٣٠٢	الفرق بين جائحة الزرع والثمر المشتري وبين الجائحة فى منفعة الارض المستأجرة والمزروعة
٣٠١ ، ٣٩٢	اذا استؤجرت الارض للغراس والبناء لم يضمن المستأجر الغراس والبناء اذا تلف الا اذا حصلت آفة منعت كمال المنفعة
٣٠٣ - ٣٠٥	« سئل عن رجل استأجر ارضا مقيلا ومراحا وللزراعة ان امكن فشملى الري بعضها الخ »
٣٠٥	اذا تنازعا فى امكان الانتفاع بالرى
٣٠٥	« سئل عن رجل استأجر ارضا وصرح فى الاجارة انه

عابنها وهو لم يعاينها ولكن وصفها له المؤجر بأنها تروى
كل عام الخ ،

٣٠٦ اذا كان بعضها يروى دون بعض ، او اجرها مقيلا ومراحا ولم تكن
تسروى

٣٠٦ اجارة الارض التى تروى غالبا قبل الرى جائزة

٣٠٧ « سئل عمن استأجر ارضا مقيلا ومراحا الخ ولم يعرف
مساحتها ففرقت هل تجب عليه اجرة ما تعطل »

٣٠٨ « سئل عن رجل استأجر قرية وغلب على ارضها الماء
هل يسقط من الأجرة بقدر ما غرق ، وإذا حكم حاكم
بلزوم جميع الأجرة »

٣٠٨ « سئل عما اذا تعطل بعض منافع الزرع هل يسقط
من الاجرة بقدر ذلك »

٣٠٩ « سئل عمن استأجر بستانا فيه أرض يياض وشجره
اكثر فأنلف الجراد اكثر الثمر الخ »

٣١٠ « سئل عن قوم عليهم لأصحاب القرية دراهم وتقاوى فبذروا
التقاوى فى القرية فأهلك البرد الزرع فهل يلزم
الفلاحين التقاوى التى قبضوها »

٣١١ « سئل عن رجل استأجر املاكا موقوفة وقلت الرغبات

- في سكانها فهل يحط عن المستأجر من الأجرة بقدر ذلك «
 ٣١٢ » سئل عن رجل استأجر من رجل إقطاءه لينتفع بذلك
 بالزراعة ولم يرو شيء من الأرض «

باب العارية

- ٣١٣ » سئل عن استعار فرساً واشترط عليه ان لا يسير بها
 إلا سيراً محدوداً في وقت محدود فزاد على ذلك «
 ٣١٤ » سئل عن رجل أعار فرساً بغير إذن شريكه فماتت «
 ٣١٤ » سئل عن امرأة استعارت زوجي جلق وعدموا منها فهل
 يلزمها قيمة الحلق «
 ٣١٥ » سئل عن رجل طلب من مضيفه دابة ليركبها فلما
 وصل ماتت «
 ٣١٥ » سئل عن استعار من رجل شيئاً وهو لا يشك انه
 عمرو وحلف بالطلاق انه هو فتبين انه غيره «
 ٣١٦ » سئل عن رجلين عند أمير قال لأحدهما اطلب سيف
 رفيقك على سبيل العارية فأجاب وأخذه الأمير فتلغ عنده «

باب الغصب

- ٣١٧ « سئل عن غصب زرع رجل هل يباح للفقراء
التقاط الساقط »
- ٣١٧ ، ٣١٨ « سئل عن رجل له أرض ملك فجاءه رجل فحذ زرع
منها ثم زرعها في ثانی سنة فما یجب علیه »
- ٣١٨ « سئل عن سرق کیل غلة وبذره ولم یعرف مالکة فهل
یحل له الزرع کله »
- ٣١٨ ، ٣١٩ « سئل عن رجل غصب عینا فباعها من رجل عالم بالغصب
فجاء صاحب العین فأخذها من المشتري الخ »
- ٣١٩ « سئل عن رجل غرس نوى فی أرض الغیر »
- ٣٢٠ « سئل عن رجل کسب بعیرا وجاب البعیر بعیرا فلمن
یکون التاج »
- ٣٢٠ « سئل عن رجل له بهائم حلال وانزى علیها فحل حرام
فهل فی تاجهم شبهة »
- ٣٢١ « سئل عن رجل اشترى بهیمة بضمن بعضه حلال
وبعضه حرام »

الصفحة	الموضوع
٣٢١	« سئل عن جارية تطلب لنفسها زركشا وخاتما على لسان سيدتها وأنكرت السيدة »
٣٢٢ - ٣٢٨	« سئل عن الأموال التي تقبض بطريق المناهب بين الاعراب اذا تناسل منها حيوان او حصل في عين منها ربح او شجر أثمر هل ذاك للغاصب الخ »
٣٢٣	للعامل اجرة المثل اذا اتجر بمال غيره بدون رضاه
٣٢٥	فصل تخرج زكاة الاموال التي بأيدي هؤلاء الاعراب
٣٢٥	اذا كان النهب بين طائفتين معروفتين نظر قدر ما اخذته كل طائفة
٣٢٥ - ٣٢٧	اذا تقاتل هؤلاء قتال جاهلية قوبلت النفوس بالنفوس والاموال بالاموال ..
٣٢٦	(كتب عليكم القصاص في القتلى) الآية
٣٢٦	حكم قطاع الطريق وربية المحاربين
٣٢٧	اذا كان لا يعرف قدر ما نهب هؤلاء من هؤلاء حمل على التساوى
٣٢٧	اذا اختلط الحلال بالحرام في مال رجل اخرج نصف ماله
٣٢٧	مشاطرة عمر لعماله
٣٢٧	اذا تاب الواحد من هؤلاء
٣٢٧	اذا عرف قدر الحرام المختلط بماله
٣٢٨	ما يتصدق به يصرف في مصالح المسلمين
٣٢٨	« سئل عن وال جميع ما يده أخذه من أموال الناس بغير حق ... هل يجوز لهم ان يأخذوا من هذا المال عوض ما أخذ منهم »
٣٢٩	اذا سرق اللص اموالا واختلط بعضها ببعض لم تحرم عليهم واذا اتجر بها قسم الربح بينه وبينهم

٣٣٠ ، ٣٣١ « سئل عن قوم أخذت لهم غنم او غيرها ثم ردت عليهم واشتبه ملك بعضهم ببعض »

٣٣١ اذا اشتركا فيما يتشابه من الحيوان والثياب وكيف تكون قسمته عنده
طلد بعضهم

٣٣٢ ، ٣٣٣ « سئل هل يجوز له ان يخرق ثوبه كما يخرق ثوبه »

٣٣٢ ، ٣٣٣ الخلاف في القصاص في الاموال وهل يضمن بجنسه مع اعتبار القيمة
(وداود وسليمان اذ يحكمان في الحرث ٠٠٠)

٣٣٤ « سئل عن تجار أخذهم حرامية ثم ردوا عليهم من المال شيئاً هل من عرف شيئاً من ماله يأخذه ... »

٣٣٤ ، ٣٣٥ « سئل عن عسكر سرق قماشهم فقتل احدهم السارق فهل يلزمه شيء »

٣٣٥ « سئل عما قدمه للسلطان من الفصوب واعطاه عنه هل يتصدق به »

٣٣٥ ، ٣٣٦ « سئل عن رجلين احدهما في طاحون السلطان مع علمه ان بعضها غصب والآخر يعمل في زرع السلطان هل مكسب الأول ونصيب الثاني حلال »

٣٣٦ « سئل عن من يطلب منهم كلف يجمعونها من اهل البلد هل إذا سوا بينهم يأتمون »

٣٣٧ - ٣٥٦ « المظالم المشتركة »

- ٣٣٧ ، ٣٣٨ يجب انعدل في المظالم التي تطلب من الشركاء ، كيفية العدل في ذلك
- ٣٣٩ - ٣٤١ ليس لبعض الشركاء ان يظلم بعضا فيما يطلب منهم بان يحتال على ان لا يؤخذ منه شيء
- ٣٤٢ - ٣٥٥ فصل اذا تغيب بعض الشركاء او امتنع من الاداء فاخذت حصته من شريكه كان عليه اداؤها
- ٣٤٢ - ٣٤٤ اذا اخذ العامل في الزكاة اكثر من الواجب بتأويل او بغير تأويل
- ٣٤٢ - ٣٤٤ اذا طلب من ناظر الوقف والوكيل والشريك ما ينوب المال من الكلف ادوا ذلك ورجعوا به
- ٣٤٦ ، ٣٤٧ اذا غصب المشاع ، اذا قصد القطاع اخذ مال شخص فآخذوا غيره فهل يضمن الاول
- ٣٤٧ ، ٣٤٨ اذا احتاج ولي الامر الى اعطاء ظالم او كفار لدفع شرهم واستسلف من الناس اموالا رجعوا بها على بيت المال
- ٣٤٨ ، ٣٤٩ من ادى عن غيره حقا واجبا رجع به ان لم يكن متبرعا
- ٣٤٩ اذا افتك اسيرا بغير اذنه رجع عليه بما افتكه به
- ٣٤٩ ، ٣٥٠ (فان ارضعن لكم)
- ٣٥٣ محاسبة النبي لابن التبية
- ٣٥٤ ، ٣٥٥ من اسباب بعض نفرة الناس عن الشرع ان ينسب اليه قول باطل
- ٣٥٥ (فاحكم بينهم بما انزل الله) (وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط)
- ٣٥٦ - ٣٦٠ « سئل عن رجل قد ولي ولايات وعلى اخذ الكلف السلطانية من الاقطاعات وقد اجتهد في العدل ودفع الظلم بحسب إمكانيه ؛ وولايته واستيلاؤه أصلح للمسلمين من غيره : فهل يجوز له البقاء على الولاية والاقطاع ولا إثم عليه ؟ »

٣٦١ - ٣٧١ « سئل عمن أخذ ماله ظلما واتهك عرضه ونيل منه في بدنه فلم يقتص في الدنيا هل يكون مسقطا لأجره عند الله ؟ ومنقضا له ؟ وأيما أولى مطالبة الظالم أو العفو عنه ؟

- ٣٦١ ، ٣٦٢ (وجزاء سيئة سيئة مثلها) الآية
 ٣٦٢ (وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) الآية
 ٣٦٢ (والجروح قصاص) الآية
 ٣٦٢ ، ٣٦٣ (ما اصاب من مصيبة الا باذن الله) الآية (من يعمل سوءا يجن به)
 ٣٦٣ ، ٣٦٤ المصائب مكفرة للذنوب واذا صبر عليها أثيب على الصبر (وبشر الصابرين) الآيات
 ٣٦٤ (وسارعوا الى مغفرة من ربكم)
 ٣٦٤ ، ٣٦٥ (من جاء بالحسنة فله خير منها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الا مثها)
 الآيتين

- ٣٦٥ (ان احسنتم احسنتم لانفسكم) الآية
 ٣٦٦ الندب الى الاحسان في القرآن (وان كان ذو عسرة) الآية
 ٣٦٦ ، ٣٦٧ (الا أن يعفون او يعفو الذي بيده عقدة النكاح)
 ٣٦٧ ، ٣٦٨ (ولمن انتصر بعد ظلمه) الآية
 ٣٦٨ ثلاث ان كنت لحالفا عليهن مازاد الله عبدا يعفو الا عزا ٠٠ الخ
 ٣٦٨ ، ٣٦٩ من خلق الرسول عدم الانتقام لنفسه وانتقامه لربه اقيام الناس في الانتصار للنفس او للرب
 ٣٧٠ (خذ العفو وامر بالعرف واعرض عن الجاهلين)

٣٧١ - ٣٧٥ « سئل عن الرجل يكون له على الرجل دين فيجعله او يغصبه شيئا ثم يصيب له مالا من جنس ماله فهل له أن يأخذ منه مقدار حقه »

٣٧١ - ٣٧٣ اذا كان مبيع الاستحقاق ظاهرا فله ان يأخذ

- ٣٧٣ ، ٣٧٣ اذا لم يكن سبب الاستحقاق ظاهرا ففيه قولان
- ٣٧٤ اذا كان المظلوم لا يمكنه ان يقتص الا بالعدوان لم يجز
- ٣٧٣ - ٣٧٥ « اد الامانة الى من ائتمنك ولا تخن من خائنك » ان لنا جيرانا لا يدعون لنا شاة ولا فاذة الخ »
- ٣٧٥ « سئل عن رجل مديون وله عند صاحب الدين بضاعة هل له ان يأخذ دينه منها إذا خشي ان يقبضوها ولا يعطوه حقه »
- ٣٧٦ « سئل عن رجل له مال غصب او مطل في دين ثم مات فهل تكون المطالبة له في الآخرة او للورثة »
- ٣٧٧ « سئل عن قوم دخل في زرعهم جاموسان فعرقبوها فماتا وقد يمكن دفعها بدون ذلك وما يجب على أرباب المواشي من حفظها وعلى أرباب الزرع »
- ٣٧٨ « سئل عن المال المنصوب من الابل وغيرها إذا نمت عند الغاصب ثم تاب كيف يتخلص من المال وهل هو حرام »
- ٣٧٨ « سئل عن غصب شاة ثم تراضى هو ومالكها هل يجوز أكلها »
- ٣٧٩ « سئل عن غلام في يده فرس فطلعت نعامة من اصطبل وهجمت على الحيل وغلام ماسك الفرس فرفست شخصا

- فمات فما يجب على الغلام وعلى صاحب الفرس «
 ٣٨٠ « سئل عن رجل مربوط وإلى جانبه قعود صغير فانقلب
 على القعود فقتله »

باب الشفعة

- ٣٨١ - ٣٨٥ « وقال فصل اتفق الأئمة على ثبوت الشفعة في العقار
 الذي يقبل قسمة الاجبار وتنازعوا فيما لا يقبلها »
 ٣٨١ ، ٣٨٢ « من كان له شريك في ارض او ربعة او حائط ١٠٠ النخ ،
 ٣٨٢ ، ٣٨٣ « قضى بالشفعة في كل مال يقسم النخ »
 ٣٨٣ « الجار احق بشفعة جاره وان كان غائبا اذا كان طريقهما واحدا »
 الشفعة بالجوار ٣٨٣
 اذا طلب الشريك المقاسمة ولم تمكن قسمة العين ٣٨٤
 ٣٨٥ « سئل عن رجل له ملك وله شركة فيه فباعه بثمان
 معلوم فنقصه المشتري عن الثمن، وهل يصح للشريك شفعة »
 ٣٨٥ « سئل عن رجل اشترى شقصا مشفوعا وكلما طلبه الشفيع
 أظهر ان البيع كان بدون رؤية الخ ، ووقف البائع الشقص
 على المشتري دفعا للشفعة »
 ٣٨٦ الاحتياي على اسقاط الشفعة قبل وجوبها او بعده
 ٣٨٦ « سئل عن شقص مشفوع ثبت وقفه وثبت ان حاكما

حكم بالشفعة فيه للشريك ولم يثبت الشريك اخذها »

« سئل عن رجل اشترى نصف حوش والنصف الآخر ٣٨٧
اشتراه آخر وأوقف حصته قبل طلب الشريك الأول
وان الشريك الأول قال انا آخذه بالشفعة فهل له ذلك »

سئل عن رجل له حصة مع شاهد ثم باع الشريك ٣٨٨
حصته لشاهد آخر بزيادة كثيرة على ثمن المثل في الظاهر
وتواطئا بينها في الباطن على ثمن المثل دفعا للشفعة »

باب الوديعة

« سئل عن دلال اعطاه إنسان قماشا فأودعه عند خياط ٣٨٩
أمين فحضر صاحب القماش ودلال آخر وأخذوا القماش
فادعى صاحب القماش انه عديم له منهم ثوب وانكر
ذلك الدلال الأول فهل يلزمه شيء »

٣٩٠ ، ٣٩١ « سئل عن رجل مات وترك بنتين وزوجة وإحدى
البنتين غائبة فهل يجوز للناظر على التركة ان يودع مال
الغائبة ؟ وهل عليه ضمانه إذا تلف ؟

٣٩١ اذا لم يعلم المودع ان المال وديعة عنده

٣٩١ اذا غصب الوديعة غاصب فلكل من المودع والمودع ان يطالبه

الصفحة	الموضوع
٣٩١	للمالك ان يطالب الغاصب وان يطالب الناظر او المودع ان حصل تفريط منهما
٣٩١	اذا مات المودع ولم يعلم حال الوديعة هل اخذت منه او اخذها او تلفت كانت ديناً على تركته يجب وفاؤه منها واذا لم يكن له مال غير الوقف
٣٩٢	هل يبطل الوقف الذي لم يخرج من يده حتى مات
٣٩٢	« سئل عن رجل استودع مالا على أنه يوصله إن مات المودع لأولاده فورثه زوجته زوجتان ومن إحداهما ابنان وبنتان من غيرها وادعى ذو السلطان ان أم الابنين جارية له تحت رقبته فهل يحكم له الخ »
٣٩٤	« سئل عن رجل تحت يده بعير وديعة فسرقت من جملة إبله فطلب السارق منه ان يحلف انه كان البعير على ملكه فهل يحث »
٣٩٤	« سئل عن الاقتراض من الوديعة بلا إذنه »
٣٩٥	« وقال إذا اشترى جملاً او غيره وهو مودع فأودعه المشتري عند المودع ثم باعه الآخر الخ »
٣٩٥	اذا سلمه المودع الى المشتري الثاني فللمالك مطالبة المودع ومطالبة المشتري
٣٩٥	« سئل عن قوم لهم عند راهب في دير وديعة وادعى عدمها مع غيرها ثم تبين ان الذي ادعى عدمه قد باعه الخ »

الصفحة	الموضوع
٣٩٦	إذا ادعى صاحب الوديعة انه طلبها فلم يسلمها اليه او انه نخان فيها ولم تتلف
٣٩٦ ، ٣٩٧	شهادة أهل دين غير الاسلام اذا كانوا مقبولين مقبولة على مثلهم
٣٩٧	إذا اعان صاحب ذمة أهل الحرب او عاونهم على المسلمين انتقض عهده ، لا يترك مثل هؤلاء فى موضع يخاف ضررهم على المسلمين
٣٩٧	« سئل عن وديعة فى كيس ولم يعلم ما فيه ولا عاينه فعدمت الوديعة الخ »
٣٩٨	« ما تقول فى إنسان بضع فى بيت إنسان وديعة فى صندوق غير مقفول وهو يعلم ذلك فمضى المودع وطلب من صاحبها ان يأخذها او يقفل عليها فلم يفعل الخ »

باب احياء الموات

٣٩٩ - ٤١٠	« سئل عن حكم البناء لنفسه او لمصلحة المسلمين فى طريقهم الواسع إذا كان لا يضر بالمارة »
٤٠٠	حكم احياء الرحبات الواسعة بين العمران .
٤٠٠	جواز الارتفاق بالعقود فى الواسع من الطرق ونحوها للبيع والشراء
٤٠٠	السابق الى دكاكين السوق يترك الى الليل وله التظليل على نفسه بما لا ضرر فيه لكن ليس له البناء
٤٠١	إذا كان البناء يحاذى من على يمينه ومن على يساره ولا يضر بالمارة
٤٠١ - ٤٠٣	اخراج الروشن والميزاب الى الطريق النافذ الذى لا مضرة فيه
٤٠٢	ليس لشخص ان يطحن حائطه لئلا يخرج الى الطريق
٤٠٣	حكم حفر البئر او المحرم فى الطريق لا يجوز ولو سد رأسها
٤٠٣	اخراج الكنيف او الاصطوانة الى طريق المسلمين وهل يكون المخرج

الصفحة	الموضوع
	لهما عدلا
٤٠٢ - ٤٠٤	بناء المسجد في الطريق الواسع او توسيعه منه او اخذ بعض الطرق لمصلحة المسجد وهل يفتقر الى اذن ولي الامر
٤٠٤	مسائل اسماعيل بن سعيد عن احمد بعد مسائل محمد بن الحكم
٤٠٤	سليمان بن داود الهاشمي
٤٠٤ ، ٤٠٥	ابدال المسجد بغيره للمصلحة
٤٠٦	جوز احمد ان يرفع المسجد عن الارض ويبني تحته سقاية للمصلحة
٤٠٦	اذا تنازع الجيران فقال بعضهم نحن شيوخ لانصعد واختار بعضهم بناءه نظر الى الاكثر
٤٠٧	فصل الامور المتعلقة بالامام متعلقة بنوابه
٤٠٧	اذا كانت المسألة من مسائل الاجتهاد لم يكن لاحد ان ينكر على الامام ولا على نائبه ما فعله
٤٠٧ ، ٤٠٨	هل فناء الدار ملك لصاحبها او هو حق من حقوقها
٤٠٨ - ٤١٠	البناء في فناء المسجد والدار احق بالجواز منه في جادة الطريق ، صفته وهل لهم ان يجعلوا عليه بابا
٤٠٩ ، ٤١٠	الصلاة والمقيل ونزول المسافر في افنية الدور جائز
٤١٠	اذا حجر صاحب الفناء عليه صار ممنوعا
٤١٠	الفرق بين الثمار التي ليس عليها حائط ولا ناطور وبين غيرها
٤١٠	فناء الدار يكون من جميع الجوانب
٤١٠	لو اراد شخص ان يحفر بئرا في فناء ارض محياة

باب اللقطة

٤١١	« سئل عمن وجد فرساً لرجل من المسلمين مع أناس من العرب فمرض عنده فهل له ان يبيعه »
٤١١ ، ٤١٢	« سئل عن رجل لقي لقية في وسط قفلة وقد أنشد

- عليها إلى حيث دخل إلى بلده فهل هي حلال «
- « سئل عن الدرام المفقودة يجدها الرجل » ٤١٢
- « سئل عن رجل وجد لقطة وعرف بها بعض الناس بينه وبينه سرا أياما ولها عنده مدة سنين فما الحكم فيها » ٤١٢
- « سئل عن حجاج التقوا مع عرب قد قطعوا الطريق على الناس واخذوا قماشهم فهربوا وتركوا جمالهم والقماش فهل يحل أخذها » ٤١٣
- « سئل لما جاء التار وجفل الناس من بين أيديهم خلفوا دواباً وأثاثاً وضمه مسلم وطالت مدته ولم يظهر له صاحب الخ » ٤١٣
- « سئل عن سفينة غرقت في البحر فطفى الزيت الذي فيها على وجه الماء فجمعوا ما قدروا عليه فهل ما جمعوا حلال أم حرام » ٢١٤
- ٤١٤ - ٤١٦ لهم على جمع ذلك الزيت اجرة المثل مقدار الاجارة يثبت بالعرف
٤١٦ اذا غرقت السفينة وفيها رمان فهو كاللقطة
- « سئل عمن وجد طفلا ومعه شيء من المال ثم رباة حتى بلغ من العمر شهرين فجاء رجل آخر لترضعه امرأته فلما كبر الطفل ادعت المرأة أنه ابنها الخ » ٤١٦



